الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
Faculté des sciences humaines et des sciences islamiques
جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
Université d'Oran 1 Ahmed Ben Bella
قسم الحضارة الإسلامية

الإفتاء والمفتون في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830 –1962

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية

إعداد الطالب:
ملاح الهواري

إشراف الأستاذ الدكتور
بن نعمية عبد المجيد

أعضاء اللجنة المناقشة

أ.د. بوركبة محمد	رئيسا	جامعة وهران1 أحمد بن بلة
أ.د. بن نعمية عبد المجيد	مشرفا مقررا	جامعة وهران1 أحمد بن بلة
د. لعباسي محمد	عضوا مناقشا	جامعة وهران1 أحمد بن بلة
ا.د. الحمدي أحمد	عضوا مناقشا	جامعة أدرار
ا.د. بوشنافي محمد	عضوا مناقشا	جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس
ا.د. حساني مختار	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 2

السنة الجامعية: 1436/ 1437هـ / 2015/ 2016م


بسم الله الرحمن الرحيم
خيالووو

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين.

إلى روح شيخي القاضي محمد الشريف المهاجي رحمه الله.

وإلى عائلتي الصغيرة، أم زكريا إلى أولادي خولة، عائشة، زكريا وعبد الواحد.

شكر وعرفان

شكري وعرفاني للأستاذ الدكتور عبد المجيد بن نعمية الذي لم يبخل علي طيلة سنوات الإشراف بتوجيهاته ونصائحه ومساندته العلمية والمنهجية للبحث إلى آخر حلقة من حلقات الأطروحة.

وشكري موصول إلى كل من قدم يد المساعدة لإنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، وأخص بالذكر القائمين على المكتبات، مكتبة الأرشيف لولاية وهران، المكتبة الوطنية، مكتبة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية...

مقدمة

إن تاريخ الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي حافل بالمواضيع في مختلف الجوانب السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية التي لا تزال لم في حاجة إلى المزيد من البحث. وبالرغم من توفر العديد من الأبحاث حول هذه الفترة من تاريخ الجزائر إلا أن الحاجة إلى مزيد من التدقيق تبقى لها أهميتها وتدفع نحو المزيد من الأبحاث في من خلال استغلال ما توفر من مادة أرشيفية وثائقية.

ويعد الإفتاء من المواضيع التي تعكس جانبا من صورة المجتمع في أبعاده الدينية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا تأتي أهمية تناول موضوع الإفتاء والمفتون خلال العهد الاستعماري في الجزائر. فهذا الموضوع من شأنه أن يكشف لنا جوانب معقدة من تاريخ الجزائر وعلاقة شريحة من أعيانها ومثقفيها بسلطات الاحتلال. فلقد كانت الفتوى على مر العصور مظهرا من مظاهر الحياة في المجتمع، ومن ثم يكون من المهم معرفة كيفية تعامل وتكيف المفتين مع ظاهرة الاحتلال. ولعل قلة تناول دراسات متخصصة في هذه الأبعاد تشكل حافزا أساسيا في اختيار هذا الموضوع. فمن خلال المعلومات المتوفرة لدينا لم يتم دراسة مثل هذا الموضوع وبهذه الطريقة في بحث مستقل متخصص، فهو ما يزال بكرا ومفرقا في مظان ومصادر مختلفة.

وزيادة على ذلك فإن من أسباب اختيار موضوع "الإفتاء والمفتون في الجزائر خلال الفترة الاحتلال الفرنسي" تتمثل في عوامل ودوافع عديدة نذكر منها:

– تناوله بالبحث في قضايا ونوازل متفرقة عرفها تاريخ الجزائر خلال هذه الفترة الحاسمة في جوانب متعددة، دينية، ثقافية، اقتصادية، سياسية، واجتماعية. ومنها على سبيل المثال لا الحصر موضوع الهجرة، والتجنيد الإجباري، وسياسة التجنيس، وزراعة الكروم وبيعها لمن يعصرها خمرا، وكذا مسألة البنوك والأوراق النقدية. وكل هذه المواضيع كانت تشكل جوانب حيوية من واقع ومعاش الجزائريين.

-تعرضه لشخصيات بارزة قد تعد من النخبة الدينية والثقافية للمجتمع، وبذلك تعد هذه الدراسة مساهمة في دراسة بعض جوانب الحياة الفكرية للجزائريين من خلال تتبع جوانب من نشاط وفكر أعلامها من المفتين.

ومن هنا تأتي إشكالية الموضوع التي نريدها أن تركز على كيفية وطرق تعامل وتكيف المفتين، ومن خلال فتاواهم، بظاهرة الاحتلال الفرنسي. إن الفتوى في هذا بهذه الطريقة قد لا تعبر عن بعد ديني فقط وإنما أيضا عن دور سياسي واجتماعي وثقافي في لحظة مأساوية كان يعيشها المجتمع الجزائري. فهل عبر المفتون من خلال فتاواهم عن حقيقة المجتمع وطموحاته أم شكلوا أداة في يد الآخر – المحتل- من أجل تحقيق مشروعاته بكل الوسائل. ومن هنا يمكن أيضا البحث فيما إذا وقعت خلافات بين المفتي الرسمي وفتاواه والمفتي الغير رسمي وقضاياه. ولذلك حولنا عدم التركيز على الموضوعات الفقهية الدينية وتفريعاتها حينما لا يكون لها تأثير على الحياة السياسية والاجتماعية وواقع الجزائريين في ظل الاحتلال.

إن القيام بمثل هذا الهدف لا يخلو من صعوبات وعراقيل تواجه الباحث خلال مسار إنجاز العمل، ومن أهمها نذكر:

- الظروف الخاصة التي جاء فيها اختيار الموضوع، وذلك بعد التعثر الذي حدث جراء اختيار موضوع سابق، استلزم مني سنوات عجاف.

- صعوبة الفصل بين الجانب الفقهي للموضوع والجانب التاريخي الذي حاولنا التعامل والتركيز عليه حتى لا يغلب على الموضوع الطابع الفقهي والذي يقع خارج تخصصنا.

- شح المادة العلمية في عدد من جوانب الموضوع وخاصة خلال المراحل الأولى من الاحتلال.

– صعوبة إصدار أحكام نهائية فيما تعلق بإعلام الافتاء لصعوبة إدراك والإحاطة بالنيات.

لقد اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الانتقال من الخاص إلى العام، فكنا نجمع ما نستطيع عليه من المواقف في القضية الواحدة ثم نقوم بتحليلها والمقارنة فيما بينها. وهو ما يدفعنا إلى القول بأن المنهجية المقارنة كانت أيضا مساعدة لإتمام البحث.

ومن أجل إنجاز الموضوع تم الاعتماد على عدد من الدراسات التي تناولته في بعض جزئياته. وتعد دراسات وأبحاث شيخ المؤرخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله من أهمها. فقد تمكن من إفادتنا بالعديد من الوثائق والدراسات حول الإفتاء في مختلف كتبه، مثلما هو الحال في كتاب "**تاريخ الجزائر الثقافي**"، الذي تناول في بعض أجزاءه مواضيع متعلقة بالإفتاء والمفتين، معتمدا في بعض الأحيان على آراء باحثين فرنسيين مما جعل أحكامه –في بعض الأحيان– تحتاج إلى انتباه. أما في كتابه "**المفتي ابن العنابي**" فقد ألم أبو القاسم سعد الله بتفاصيل هامة حول هذه الشخصية وركز على بعض المواقف التي تمسك بها هذا المفتي وواجه بها إدارة الاحتلال الفرنسي. كما أفادنا أبو القاسم سعد الله في كتابه "**آراء وأبحاث في تاريخ الجزائر**" تناول شخصية محمد ابن الكبابطي، بالإضافة إلى رسائل لمفتين رسميين جمعها من الأرشيف الفرنسي. والملاحظ أن جل ما كتبه أبو القاسم سعد الله يخص الفترة ما قبل نهاية القرن التاسع عشر

كما اعتمدنا على ما في مكتبة أرشيف ولاية وهران من وثائق تعود إلى فترة الاحتلال الفرنسي. ورغم أهمية ما فيها نوعا وكما إلا أننا لم نتمكن من ذلك كله لاعتمادنا على الكتابة المباشرة وصعوبة التعامل مع الأرشيف الذي لا زال يمنع التصوير والتسهيل على الباحثين.

وكان أيضا الاستفادة الهامة من الجرائد التي كانت تنشر في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وفي مقدمتها **جريدة النجاح** وهي جريدة إخبارية حرة كانت تصدر بقسنطينة من سنة 1919 إلى سنة 1956، واهتمت بقضايا القطر الجزائري كله، فقد استفدنا منها في مواضيع وقضايا عديدة تخص البحث مثل تعيين وتنصيب المفتين، ومشاركاتهم في مختلف الجمعيات الدينية وفي مقدمتها جمعية أوقاف الحرمين الشريفين، كما وأوردت مقالات في مسائل تتعلق بصيام رمضان والأعياد الدينية وقضايا الحج، وكذا **مجلة الشهاب** لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي نشرت مقالات عديدة ومتفرقة في موضوع البحث. كما نشرت على صفحاتها أيضا كثير من الفتاوى في قضايا مختلفة لعدد من العلماء والمفتين الأحرار منهم والرسميين. ومما يلاحظ عليها الإطراء المبالغ في مدح الأشخاص والثناء عليهم، خاصة منهم المفتين الرسميين.

ولكي يتم إنجاز هذا البحث قسمناه إلى مقدمة وتمهيد وبابين، وفي كل باب ثلاثة فصول. تناول التمهيد جانبا من الإفتاء والمفتين في العهد العثماني ليشكل خلفية تاريخية مهمة للبحث نستطيع من خلال ذلك إدراك التحولات الأساسية التي حدثت خلال فترة الاحتلال.

تناول الباب الأول ثلاثة فصول، الأول منها تطرق للتعريف بنماذج من المفتين الجزائريين من خلال تعييناتهم في منصب الإفتاء في مدن مختلفة من العمالات الثلاث الجزائر، قسنطينة ووهران، وبعض من حقوقهم كالرواتب المخصصة لهم، ومنها أيضا تلك الامتيازات التي سنتها إدارة الاحتلال لكسب ثقتهم وولائهم. كما خصصنا جانبا منه لمكانة المفتي لدى الإدارة والحكومة الفرنسية وأشرنا إلى ما يوضح هذه المكانة من خلال مقابلات مفتين رسميين مع شخصيات رفيعة افي الإدارة الاستعمارية في مناسبات ومحافل مختلفة. وكذلك تحدثنا في هذا الفصل عن الأوسمة والنياشين التي قلد بها الكثير من المفتين

اعترافا بالأدوار التي قاموا بها في تسيير شؤون الدين الإسلامي من خلال الوظيفة التي مارسوها.

تطرق البحث في الفصل الثاني من الباب الأول لبعض الأعمال والوظائف التي أنيطت بهم ومنها مساهمتهم وتشجيعهم بناء المساجد والمدارس القرآنية، وتناول أيضا الدور التعليمي للمفتي باعتباره الشيخ والمعلم صاحب الأولوية في تقديم الدروس الدينية والفقهية بالجوامع الرئيسية.

لقد تناول البحث كذلك مهام وأدوار أداها المفتون – خاصة بالمدن الكبرى- في مسائل تتعلق بالصيام في شهر رمضان، وما حدث خلالها من مناقشات، وما نجم عنها من خلاف. وأيضا تطرق البحث لموضوع الحج للبقاع المقدسة وحاولنا تتبع مختلف الأدوار التي قام بها المفتون الرسميون في مختلف المراحل التي تمر بها هذه الشعيرة الدينية الهامة في حياة المسلمين.

تطرق الفصل الثالث من الباب الأول لمختلف الأدوار الوظيفية والعلاقات التي أداها المفتون في إطار مختلف الجمعيات الدينية التي وجدت آنذاك، وانخرط فيها المفتون كأعضاء عاملين مثل جمعية أوقاف الحرمين الشريفين، وجمعية علماء السنة. كما تناول الفصل علاقة المفتين بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

أما الباب الثاني الذي جاء عنوانه حول قضايا ومسائل الإفتاء، فقسمناه إلى ثلاثة فصول أيضا. تناول الفصل الأول نماذج لبعض المفتين - عند بداية الاحتلال- ومواقفهم تجاه سياسة الاحتلال خاصة في ما تعلق بالأوقاف. وتطرقنا في نفس الفصل لقضية الهجرة وما دار حولها من نقاش، وموقف الاحتلال الفرنسي من ذلك كله.

ومن المواقف السياسية للمفتين الرسميين التي شملها هذا الفصل ما تعلق بفترة الحرب العالمية الأولى وخاصة حول مشاركة المفتين والمساهمات المفروضة عليهم في حرب "ليس لهم فيها ناقة ولا جمل"خدمة لمصالح سياسة الاحتلال.

وتناول الفصل الثاني من الباب الثاني عدد من القضايا والنوازل التي كانت مجالا للاستفتاء والإفتاء والتي تميزت بالطابع الاقتصادي كالاستفتاء حول مسألة بيع العنب لعاصره خمرا، وما دار حولها من خلاف وارتباطها بالجانب الفلاحي وسعي الاحتلال لتغيير الأنماط الزراعية في الجزائر وإدخال زراعة الكروم بهدف خدمة الاقتصاد الاستعماري.

وتناول هذا الفصل أيضا مسألة طعام أهل الكتاب وما تعلق بها من قضايا وفروع كقضية الشحوم الواردة.

كما تطرق البحث لقضية البنوك والأوراق النقدية المستجدة في ذلك العصر، واكتفينا بالإشارة لبعض الفتاوى والاختلاف حول الزكاة في الأوراق النقدية، فمن قائل بوجوبها ومن قائل بعدم وجوبها.

أما الفصل الثالث من الباب الثاني فقد خصصناه لقضايا أو نوازل اجتماعية وسياسية. وقد وقع البحث أولا في مسألة التجنيس والتي أخذت لوحدها حيزا واسعا من الحديث والجدال لعقود من الزمن، كونها مسألة مصيرية بالنسبة للجزائريين.

ومن أهم القضايا التي تطرقت إليها هذه الأطروحة – في هذا الفصل من الباب الثاني مسألة اغتيال المفتي ابن دالي المعروف بكحول،حيث ركزنا على جلسات المحاكمات التي أخذت وقتا طويلا وفصولا عديدة، والتي من خلالها بينا مجريات القضية من بدايتها إلى نهايتها وانعكاسها على أطراف مختلفة.

وختمنا الحديث عن النوازل والقضايا التي عرفتها الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي بقضية الاستفتاء حول الاتحاد في الجزائر الذي وقع سنة 1953 والذي اهتم به المفتون ووضعهم في ميزان الوطنية والذي كان له دوره في التعجيل برحيل الاستعمار.

تمهيد

الإفتاء والمفتين بالجزائر في العهد العثماني

1- الإفتاء والأسر العلمية في العهد العثماني.

2- قضايا الإفتاء ونماذج من المفتين.

1- الإفتاء والأسر العلمية في العهد العثماني.

لقد كانت السمة الدينية من أهم السمات التي اتسمت بها تشريعات الدولة العثمانية في معظم تصرفاتها ومشاريعها، فقد كان للهيئة الدينية وضع معترف به ومنصب أساسي، وكان يطلق على رئيسها " المفتي[1]" أو مفتي استانبول، ثم تغير هذا اللقب إلى "شيخ الإسلام"، الذي كان يشرف على الهيئات القضائية والهيئات ذات النشاط الديني، وكان السلاطين أنفسهم حريصين على تدعيم سلطته ويعملون على استغلالها كلما أهمهم أمر أو تصدوا إلى مشروع خطير، كان المفتي يصدر فتوى تجيز الحرب دفاعا أو هجوما، وعقد الصلح وغير ذلك من الأحداث الجسام.[2]

وقد اعتمد العثمانيون المذهب الحنفي مذهبا رسميا للدولة وقام المفتون في استانبول، وفي مراكز الولايات[3] -كالجزائر- دورا هاما في مختلف المجالات، وكانت الأولوية في بدء الدولة العثمانية للقاضي عسكر[4]، ثم أصبح المفتي رئيسا للعلماء في عهد

---

[1]- المفتي في عرف الشرع معناه المخبر بالحكم الشرعي على غير وجه الإلزام، وفي أغلب مدن القطر الجزاائري يقوم مع ذلك بمنصب خطيب الجمعة ومنصب مراقب المساجد الإسلامية في قسم ولايته. بلهاشمي بن بكار-مفتي حاضرة معسكر-، مجموع النسب والحسب والفضائل والتاريخ والأدب، مطبعة ابن خلدون، تلمسان، 1381ه/ 1961م، ص33.

[2]- أحمد المرسيالصفصافي، الدولة العثمانية والولايات العربية، المجلة التاريخية المغربية، السنة العاشرة، العدد 29، 30 جويلية 1983، تونس، ص323.

[3]- قسم الديوان أرض الجزائر -في العهد العثماني- إلى ثلاث عمالات:قسنطينة شرقا، وتيطري وسطا، ووهران غربا. ووضع على رأس كل عمالة واليا يدعى "الباي" مسئولا عن أعمال عمالته، أما مدينة الجزائر العاصمة وسوادها، فكانت موضوعة تحت سلطة وزير الحرب " الآغا". أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دون تاريخ الطبع، ص71.

[4]- "القاضيعسكر" من أرفع المراكز العلمية في الدولة العثمانية، ويعد مراد الأول هو أول سلطان عثماني أوجد هذا المنصب في الدولة العثمانية، وبعد فتح بلاد الشام وديار بكر ومصر في عهد سليم الأول استحدث منصب قاضيعسكر العرب والعجم، وعين فيه المؤرخ "إدريس التبليسي" وكان مكانهم في التشريفات مباشرة بعد الوزراء، ويجلسون في صدر الديوان عند انعقاده، ويشترك في مناقشات الأمور الدينية التي كانت تعقد في الباب العالي." أحمد المرسي الصفصافي، الدولة العثمانية والولايات العربية، ص324. نقلا عن؛ Mehmet Zeki Osmanli, Tarih deyimleri ve terimlerist söz lügü.

السلطان سليمان القانوني (1495-1566)، وكان حمله لقب شيخ الإسلام مبنيا على الدور الذي لعبه في التوفيق بين القوانين التي أصدرها سليمان القانوني وبين الشريعة، وكان يحق لمفتي استانبول إصدار فتوى بعزل السلطان نفسه،كما أنه هو الذي يعين المفتين في مراكز الولايات، أما المذاهب الأخرى فقد تركت الدولة العثمانية لأفرادها حق اختيار مفتيها من بينهم.[1]

وقد استأثرت بعض الأسر العلمية بوظيفة الإفتاء وقلما خرجت عنها في أشهر المدن الجزائرية، ففي مدينة الجزائر توارثها بيت قدورة وبيت ابن العنابي، وفي قسنطينة توارثها بيت الفكون، وفي مازونة استأثر بيت الكتروسي بالإفتاء المالكي.[2]

ويحدثنا أبو القاسم سعد الله عن أبرز العائلات العلمية التي حلت بالجزائر من اسطنبول ومنها عائلة ابن العنابي التي استقرت بعنابة حيث اكتسبت لقبها، ومنها انتقلت إلى مدينة الجزائر حيث مركز السلطة وتولت الوظائف الدينية العليا كالقضاء والفتيا. ومن أبرز أبنائها العلماء الذين تولوا منصب الإفتاء محمد بن محمود ابن العنابي، الذي أفتى كثيرا في مسائل العصر، وألف كتابا هاما في موضوعه وهو ضرورة منافسة الأوروبيين في تقدمهم الصناعي والتقني والعسكري وهو كتاب "السعي المحمود في نظام الجنود" وطالب سلاطين آل عثمان بتجديد الدولة وإصلاح النظم الإدارية، كما أيدهم في القضاء على الانكشارية وفي حادثة تاريخية مشهورة سنة 1816 حين ضرب الأسطول الإنجليزي

---

[1]- أحمد المرسي الصفصافي، المرجع السابق، ص324.

[2]- لزغم فوزية، البيوتات والأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودورها الثقافي والسياسي (925-1246ه/ 1520-1830م)، رسالة دكتراه، إشراف: محمد بن معمر، جامعة وهران، ج1، (1434-1435هـ/2012-2013م) ص384.

الجزائر بعث الشيخ محمد ابن العنابي من قبل الداي عمر إلى السلطان العثماني محمود لمقابلة مفتي اسطنبول وبعض علماء الباب العالي طبقا للمراسيم المتبعة عندئذ .[1]

ومنها أيضا عائلة ابن المفتي واسمها فيما يبدو شاوش لأنه يذكر أن والده حسين بن رجب شاوش كانت من العائلات النازحة إلى الجزائر والتي استقرت وتفرعت وأنجبت بعض العلماء. ويذكر ابن المفتي في تقييده أن والده كان أول من تولى الفتوى من العلماء المقيمين بالجزائر بعد أن كانت الفتوى في أيدي العلماء الزائرين أو الوافدين.

واشتهر بمدينة مازونة عائلة الكتروسي منذ القرن الحادي عشر للهجرة/ السابع عشر الميلادي وحظيت بتأييد ودعم من قبل بايات الغرب الجزائري، وقد تولى عدد من أبنائها منصب الفتيا.

وتشير بعض الوثائق إلى انتماء بيت الكتروسي إلى النسب الشريف كالوثيقة المؤرخة بسنة 1080هـ/1669م وموضوعها هو تعيين الشيخ أحمد بن خدة مفتيا بمازونة وسائر عمالاتها على المذهب المالكي، وإماما بالجامع الكبير ويكون مسؤولا عن أحباسه متكفلا بالزيت والبناء والوطاء والحصير، مع أمر السلطات بالمدينة بحمايته وإعفائه من كل الالتزامات المالية.[2]

وهناك وثائق تخص تعيين بعض علماء أسرة الكتروسي في العهد العثماني الأخير في منصب الإفتاء منها وثيقة في سنة1211هـ/1797م تعيين الشيخ أبو عبد الله محمد المهدي الكتروسي مفتيا بمازونة وخطيبا وإماما في مسجد أبي ذلول يصلي فيه الصلوات

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، بين علماء الجزائر وعلماء اسطنبول، بحث ساهم به في ملتقى بعنوان: حقيقة الوجود العثماني بالجزائر، جامعة قسنطينة، معهد العلوم الاجتماعية، أبريل 1988. ينظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ص198. وأيضا: تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ص85.

[2]- لزغم فوزية، المرجع السابق، ص317. نقلا عن؛ وثيقة ملك عائلة الكتروسي مؤرخة بسنة 1080ه/1670م. مولاي بلحميسي، دور مدرسة مازونة في الحركة العلمية والثقافية، ص2.

الخمس على سبيل العادة والطريق المعتادة، وفي سنة 1228هـ/1813م عين الشيخ نفسه قاضيا بمازونة ونواحيها يفصل في الخصومات ويقسم التركات، وفي وثيقة التعيين عبارة: "وأمرناه يفتي بالمشهور.."والتي قد يفهم منها أنه أضيف له منصب القضاء على منصبه في الإفتاء.[1]

وحسب وثيقة بعثها الحاج محمد المعروف بابن هني إلى حاكم دائرة ارنو Renault-سيدي محمد بن علي حاليا- عندما طلب منه ذلك سنة 1322هـ/1904م يتبين منه تاريخ مدرسة مازونة في العهد العثماني وقد جاء فيها قوله:" فأول من شرع التدريس من أجدادنا في فن الفقه وغيره الشيخ السيد محمد المعروف بابن الشارف بن أحمد بن علي بن عبد العزيز الذي كان بوطن مجاهر ومات به وقبره معلوم هناك وعليه قبة بقرب شلف، وترك أملاكا كثيرة من أرض حراثة وبساتين أخذ البايلك جميعها...واستمر ذلك البناء إلى أن هدمته الدولة الفرنسوية، حين بنائها سنة 1268هـ/1852م."[2]

وكثيرا ما كان يقع تنافس بين الأسر العلمية على مناصب الإفتاء والتدريس، ووصل الأمر إلى منع بعضهم البعض منابر التدريس حتى تتدخل سلطة البايليك للفصل بين خصوماتهم.[3]

والملاحظ أن هذه العائلات كانت على المذهب الحنفي باعتبار أنها تنتمي للخلافة العثمانية، وأما ما ذكره الأستاذ سعد الله من أن ظروف قدومها إلى الجزائر كانت

---

[1]- المرجع نفسه، ص319.

[2]- محمد المهدي بن علي، "مدرسة مازونة"، جريدة البلاغ، العدد 27، السنة الأولى، الجمعة 8 محرم سنة 1346ه/8 جوليت سنة 1927م.

[3]- أحمد بحري، وضع التعليم والعلماء في الجزائر العثمانية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد 11، سنة 2014م، 286.

بالدرجة الأولى اقتصادية أي البحث عن موارد العيش في بلد يسيطر عليه العنصر العثماني فلا يمكن أن يقبل بسهولة لأن فيه تقليل من مستوى هذه العائلات من الناحية الدينية والعلمية من ناحية و خدش في مبادئ الخلافة العثمانية.

وقد لا ترجع أسباب هذا الاستئثار والانفراد لهذه الأسر بهذه الوظيفة لعامل واحد فقط، بل يمكن أن تكون عوامل أخرى وفي مقدمتها المساعدة التي قدمها أعيان هذه الأسر للعثمانيين حين نزولهم ومحاولتهم بسط نفوذهم في هذه المدن، ومثل ذلك ما قدمته أسرة الفكون بمدينة قسنطينة ممثلة في الشيخ أبي محمد عبد الكريم بن زكريا يحيى الفكون الذي توفي سنة 988هـ/1580م.[1]

ومن الملاحظات الأولى التي يمكن تسجيلها أن دور المفتي خلال العهد العثماني لم ينحصر في الإفتاء فقط بل كانت صلاحياته أوسع، فقد ذكر ديفول ألبير[2] Devoulx Albert أن المفتي المالكي سيدي سعيد بن الحاج ابراهيم هو الذي بنى زاوية مقابل الجامع الكبير تحتوي على مصلى بدون منارة، مدرسة، مأوى لفقراء الطلبة مكون من طابقين، بالإضافة إلى مكان للوضوء، ومحلات عديدة لسكن الموظفين، كل هذه المرافق الدينية بنيت سنة (1039هـ/ 1629/ 1630م) بأموال أوقاف الجامع الكبير بإشراف المفتي المالكي مما يدل على أن المفتي كان له دور هام لا ينحصر في الجانب الفقهي فقط بل له مشاركة وتصرف من خلال تسيير أموال الأوقاف خدمة للمصلحة العامة.

فقد كان التصرف في شؤون الأوقاف يعود إلى المجلس العلمي الذي ينعقد للبث فيها عادة كل يوم خميس من كل أسبوع في الجامع الكبير بحضور المفتي المالكي والمفتي

1-Féraud. L, Epoque de l'établissement des Turcs à Constantine, Revue Africaine, volume 10, année 1866, p191.

2- Devoulx Albert, Les édifices religieux de l'ancien Alger, Revue Africaine,11ème année, 1861, n°61, p 49.

الحنفي وبعض الموظفين كوكيل بيت المال وشيخ البلد.[1]ومن بين المؤسسات الدينية المتعددة التي توزعت عليها الأوقاف في الجزائر العثمانية أوقاف سبل الخيرات وكانت مخصصة في مجملها للإنفاق على المساجد الحنفية الواقعة بمدينة الجزائر والبالغ عددها ثمانية مساجد، ويعود التصرف فيها إلى المفتي الحنفي الذي تولى الإمامة والإفتاء بالجامع الجديد وهو المسجد الرئيسي لأتباع المذهب الحنفي.[2]

2- قضايا الإفتاء ونماذج من المفتين:

من أشهر العلماء الذين تصدوا لمنصب الإفتاء في العهد العثماني الشيخ أحمد بن عمار الجزائري عاش في القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر الهجريين. حج سنة 1166هـ/1755م وجاور بمكة مدة طويلة وصلت إلى سنة 1172هـ/1761م. تولى وظيفة الفتوى على المذهب المالكي سنة 1180هـ/1769م، ولم يدم ذلك إلا بعض الشهور، ثم تولى مرة أخرى سنة 1180هـ/1769م أيضا، وظل في الوظيفة إلى سنة 1184هـ/1773م، وقد خلفه في منصب الفتوى في المرة الأولى عبد الرحمان المرتضي وفي الثانية محمد بن جعدون.[3]

واعتبر الشيخ أحمد بن عمار مفتيا صاحب رأي واجتهاد في الدين والاجتماع، وله مصنفات أشهرها "لواء النصر في فضلاء العصر" ترجم فيه لعلماء القرن الحادي عشر وأوائل القرن الثاني عشر، يقول الكتاني: إن ابن عمار قد ترجم في هذا الكتاب إلى حوالي

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف، دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت، 2001، ص237.

[2]- المرجع نفسه، ص241.

[3]- كتب أبو القاسم سعد الله بحثا مطولا عن المفتي أحمد بن عمار معتمدا على ما كتبه أبو راس الناصري، والورتلاني في رحلته والشيخ الفكون كتابه منشور الهداية. ينظر؛ تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ج2، ص ص224-235.

مائتي عالم.[1] واشتهر ابن عمار برحلته التي سماها "نحلة اللبيب في أخبار الرحلة إلى الحبيب" وكان قد أدى هذه الرحلة إلى حج بيت الله الحرام سنة 1166هـ/1755م، وبقي مجاورا بمكة إلى سنة 1172هـ/1761م.[2]

وفي قسنطينة كان منصب شيخ الإسلام منحصرا في عائلة الفكون منذ القرن العاشر وكان مقدما على جميع العلماء وله مكانة روحية وسياسية يستطيع بها أن يسقط البايات وأن يحمي الهاربين إليه من الحكم بالإعدام. وبالإضافة إلى ذلك كان شيخ الإسلام معفى من الضرائب وكل الالتزامات المالية.[3]

ومن العلماء الذين تولوا منصب الإفتاء بالجزائر العثمانية الأمين بن علي بن عبد القادر بن عبد الرحمان، مفتي مدينة الجزائر وعالمها ومسندها في وقته، أندلسي الأصل، تعلم بالجزائر ثم بالأزهر الشريف بمصر، ثم تصدر للتعليم بالجامع الأعظم وأخذ عنه جماعة من العلماء، ولي منصب الإفتاء المالكي بالجزائر ست مرات ما بين سنة 1206هـ و1233هـ وله ثبت.[4]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، القسم الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م، هامش رقم20. نقلا عن؛ الكتاني، فهرس الفهارس، ص83.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص183.

[3]- أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم بن الفكون، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1406هـ/1986م، ص140. وأيضا: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص350.

[4]- أبو القاسم الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، تقديم: محمد رؤوف القاسمي الحسني، موفم للنشر، 1991م، ج2، ص474. أبو القاسم سعد الله، مفتي الجزائر ابن العنابي، ص20. وينظر: عادل نويهض، المرجع السابق، ص24.

والثبت وجمعها أثبات؛ ومعناه جمع العالم مروياته وأسانيده وما تلقاه أو أجيز له به من العلوم مع ذكر شيوخه وسنده المتصل بمؤلف الكتاب الذي حضره أو المجاز به في أي موضوع كان، وفي أي فن وجد من حديث وتفسير وفقه ونحو وبلاغة وتصوف، وما إلى ذلك من العلوم المتنوعة المجاز بها من شيوخه، مع ذكر إجازتهم بالحرف. الطيب المهاجي، أنفس الذخائر، ص21.

وقد كان في مدينة الجزائر علماء معاصرون له، نذكر منهم المفتي الشاعر محمد بن الشاهد الذي تولى حوالي سنة 1203هـ/1792م والمفتي مصطفى بن الكبابطي.[1]وقد ترجم صاحب كتاب الذخيرة لعدد من المفتين في كالشيخ أحمد قدورة، واحميدة بن محمد العمالي، ومحمد الشاهد.[2]

ومن القضايا التي أدلى فيها المفتون في العهد العثماني الأخير قضية اليهودي الذي تطاول على الرسول صلى الله عليه وسلم فقد أفتى فيها الشيخ عبد الكريم الفكون(الجد)(ت988هـ/1580م) بقتل اليهودي رغم حماية السلطة في قسنطينة له.

ويعد الشيخ أبي محمد عبد الكريم بن محمد الفكون (الحفيد) (ت1073هـ/1662م) من أشهر رجال الإفتاء بالجزائر العثمانية، أسندت إليه الإمامة والخطابة بالجامع الأعظم بقسنطينة خلفا لوالده، من مؤلفاته كتاب: "منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية"، و"محدد السنان في نحور إخوان الدخان" ومنها: تقييد في مسألة الحبس.[3]

كما أفتى أيضا الشيخ محمد الولي الحنفي بإحراق اليهود والنصارى إذا أعلنوا سب الرسول صلى الله عليه وسلم، معتمدا في ذلك على مجموعة من الأحاديث والروايات التاريخية وقد وضع رسالة في ذلك سماها "السيف الممدود في عنق من أعان اليهود" وذلك سنة 1172هـ/1757م.[4]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، المفتي الجزائري ابن العنابي، ص20.

[2]- أبو حامد العربي بن علي المشرفي (ت 1313ه/ 1895م)، ذخيرة الأواخر والأول فيما ينتظم من أخبار الدول- الجزء الخاص بالجزائر- دراسة وتعليق؛ عبد المنعم القاسمي الحسني، الجزائر، مارس، 2003.

[3]- أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، ص146. لزغم فوزية، المرجع السابق، ص131.

[4]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ص81. نقلا عن؛رسالة مخطوطة، تحت رقم: 2198، المكتبة الوطنية، الجزائر.

وتتحدث بعض الوثائق التي تعود إلى أواخر العهد العثماني عن شخصية الحاج خليل مفتي الجزائر في إزمير والذي لعب دورا بارزا في السياسية العثمانية تجاه الاستفزازات الفرنسية قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر وقد جمع بعض هذه الوثائق والرسائل خليفة حماش منها:

رسالة من الحاج محمد المفتي في الجزائر إلى شقيقه بإزمير-دون تاريخ- وصف عام للجزائر قبيل الحملة الفرنسية، فقال صاحب الرسالة أن قلاعها بها أكثر من ألف مدفع جاهز لرمي القنابل، ومعنويات الجنود مرتفعة كما يظهر ذلك في مواظبتهم على الصلاة وسماعهم للدروس في المساجد، ولكن صاحب الرسالة يتأسف في هذا المجال على كراهية الجنود للدراويش وعدم وجود أي درويش بينهم، ويقول كذلك بأن حسين باشا ملتزم بتطبيق قواعد الشرع وساهر على إعداد وسائل الدفاع عن المدينة، ويطلب صاحب الرسالة من شقيقه أن يطلع العلماء على رسالته، ويتكلم عن إمكانات الجزائر البشرية والاقتصادية، وأشار إلى وجود الحاج خليل مفتي الجزائر في إزمير بالجزائر.[1]

وفي رسالة من أحمد العريف في إزمير إلى حسين باشا 11 شوال 1240هـ/28 ماي 1825م عن توجه الحاج خليل مفتي الجزائر في إزمير إلى استانبول لتسوية بعض المسائل المتعلقة بالإيالة، عبر صاحب الرسالة عن تقديره للجزائر ويقول: إن الحاج خليل سلمه هدية من الباشا.[2]

كما أن هناك رسالة أخرى من الحاج خليل مفتي الجزائر في إزمير إلى حسين باشا في7 صفر 1241هـ/ 20 سبتمبر 1825م حول رفض صاحب سفينة فرنسية نقل مائة وخمسة عشر جنديا متطوعا إلى الجزائر، بحجة أنه لم يحصل على الإذن بذلك.

ومن الرسائل الهامة التي تكشف عن الدور السياسي لمفتي الجزائر في إزمير مع نهاية العهد العثماني، رسالة من الحاج خليل مبعوث الباب العالي في الجزائر إلى لابروطونيار La

[1]- خليفة حماش، كشاف وثائق الجزائر في العهد العثماني، ص66.

[2]- المرجع نفسه، ص69.

Protonière قائد الحصار الفرنسي (دون) تاريخ حول الوساطة التي كلف بها من لدن الباب العالي واستعداد حسين باشا لعقد الصلح مع فرنسا وتوكيل الحاج خليل للتفاوض باسمه حول ذلك.

كما نجد رسالة من أحد الوزراء الجزائريين إلى الحاج خليل مفتي الجزائر في إزمير، حول بداية النزاع بين فرنسا والجزائر وأسبابه الحقيقية، وكذلك الشروط التي تقدمت بها فرنسا للجزائر لعقد الصلح بين الجانبين والمتمثلة في رفع العلم الفرنسي على القصبة وأسفله علم الجزائر، وكذلك يكون الحال في برج الفنار، ثم إطلاق مائة طلقة مدفع على شرف فرنسا بعد رفع علمها بالكيفية المشروحة، وهو الشرط الذي رفضه الجزائريون لأنه مناف لعقيدتهم ومضر بسمعتهم وشرح صاحب الرسالة تجاوزات الفرنسيين في الباستيون عندما حصنوه بالمدافع وجمعوا فيه جنودهم. وتكلم عن عدم إمكان الجزائر إرسال سفنها للمشاركة في الحرب التي خاضها الأسطول العثماني ويقصد هنا كما يبدو المرحلة الأخيرة من الحرب اليونانية التي انتهت بمعركة نافارين، وفي الأخير ذكر استعداد الجزائريين للدفاع عن بلادهم ضد الفرنسيين.[1]

ومن العلماء من تصدر للإفتاء في العهد العثماني وكان من العلماء الأحرار، وهو الشيخ الطيب بن الفريح والترجمة الوحيدة والفريدة من نوعها له؛ جاءت من أحد أحفاده –وقد سماه أبوه باسمه لما لاحظه من لمح الصفة الشبه– وهو الشيخ الطيب المهاجي صاحب كتاب أنفس الذخائر وأطيب المآثر في أهم ما اتفق لي في الماضي والحاضر الذي ترجم فيه لآبائه وأجداده ومنهم الشيخ الطيب بن الفريح الذي أدرك العهد العثماني كما أخبرنا بذلك في قوله:"كان هذا السيد العلي القدر الرفيع المكانة من أجل علماء بلده وأنبلهم وأغزرهم علما إليه المرجع في الفتوى وحل المشاكل العويصة، إذا قال فالقول ما قال، لا

[1]– المرجع نفسه، ص 89.

يلتفت الناس إلى مخالفه كائنا من كان، قرأ العلم على علماء بلده ثم انفرد في معية الأمير عبد القادر بالحافظ الشيخ أبي راس الناصري المعسكري ولازمه حتى صار من أشهر الآخذين عنه والمتخرجين عليه"[1].

وعن علاقته بالحاكم العثماني يحدثنا الشيخ المهاجي فيقول: "كان حاكم وهران الباي عثمان بن الباي محمد الكردي يبلغه بواسطة الوشاة أن الشيخ الطيب بن الفريح ينتقد أعمال الأتراك ويرميهم بسوء المعاملة للرعية، وأنه مستبد في أعماله بدون مراجعة الحكومة، يعقد الأنكحة ويفصل الخصومات، ويكتب وثائق المعاملات."[2]ونظرا للسمعة التي يتمتع بها هذا الشيخ العالم بين الأوساط مع ما له من العصبية في قومه، كان الباي العثماني يتغافل عن تلك الوشايات ويغض الطرف عن تتبعها والبحث في تحققها؛ ويتحاشى أن يمس شخصية الشيخ الطيب بن الفريح البارزة بسوء.

ولكن لما كثرت الوشايات وتكررت على الباي من أناس ينافسون الشيخ ويزاحمونه في التقدم وفيما أوتيه من جاه وشهرة وإقبال الناس عليه، -وهذا من طبع الناس وعادتهم أنهم لا يبالون بالعلماء المقربين من الأمراء خاصة إذا قصروا في واجباتهم الدينية تجاه الرعية من تعليم وإفتاء- ولعل الأشخاص الذين صدرت منهم هذه الوشايات ضد الشيخ الطيب بن الفريح كانوا من هؤلاء العلماء الرسميين.

إثر تكرر تلك الوشايات على الباي عثمان دعاه للحضور بين يديه بوهران وتلطف في الدعوة وأفرغها في قالب اختياري لا جبري حيث جعل الدعوة مشوبة بنوع من الاستعطاف والاشتياق لرؤية الشيخ حتى لا يشعر بما يزعجه ويقلق راحته، فلبى الشيخ الدعوة فورا وحل بوهران ونزل بالدار المعدة من طرف الباي لأمثال الشيخ من ذوي

---

[1]- الطيب المهاجي الجزائري، أنفس الذخائر وأطيب المآثر في أهم ما اتفق لي في الماضي والحاضر، مطبعة الشركة الجزائرية للطبع والأوراق، وهران، ص ص 117-118.

[2]- المصدر نفسه، ص118.

الحيثيات الرفيعة، وبعدما أجلسه إلى جانبه سأله عن الفنون والدروس التي يتعاطى تدريسها فذكر له الشيخ جملة منها، وسمع منه ما أعجبهواغتبط الباي عثمان بهذا الكلام وارتاح له وزاد احترامه له أضعاف ما كان عليه قبل حيث رأى من نباهته وغزارة علمه أكثر مما كان يبلغه عنه، ولذا بالغ في إكرام الشيخ وفي الحفاوة به.[1]

كان هذا الشيخ الطيب بن الفريح لا يفتي الناس إلا بالراجح من أقوال المتقدمين، وبما صححه المتأخرون أو شهروه من خلافات من تقدمهم، ويشدد النكير على من يفتي بالشاذ ومن يتتبع رخص المذاهب، ويرى أن تتبع الرخص يؤدي إلى رفع التكليف والتساهل في الفتوى يضيع حكمة التشريع. ويقول:لا ينبغي أن يكون هذا التساهل من باب رفع الحرج الذي جاءت به الملة الحنفية السمحة وإنما ينبغي أن يقال أن التساهل مجرد مصادمة للشرع وأنه دليل على خفة مكانة الدين من القلب.[2]

وللشيخ الطيب بن الفريح الذي نتحدث عنه فتاوي ووثائق وتقريرات على بعض المدونات النقلية والعقلية كانت محفوظة عند آل بيته إلى أن اشتعلت نار الفتن بين ربوع القبائل أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي فضاعت تلك المحفوظات بسبب أجفال الناس وكثرة انتقالاتهم فرارا من الانغماس في أمواج الفتن معتصمين بالجبال والشواهق. وقد عثر الشيخ الطيب المهاجي على كراسة بها إمضاءات جماعة من العلماء يشهدون فيها بثبوت النسب الحسني أو الحسيني لبعض الفروع وعلى تلك الكراسة طوابع بعض الأمراء في أوقات مختلفة التأريخ.[3]

كان الهدف من وضعنا لهذه الترجمة هو لمعرفة العلاقة بين السلطة العثمانية الحاكمة وبين العلماء الأحرار الذين تصدوا للإفتاء بعيدين عن أية ظغوط أو تحفيزات مادية أو

---

[1]- الطيب المهاجي، أنفس الذخائر وأطيب المآثر، ص118.

[2]- المصدر نفسه ،ص119.

[3]- المصدر السابق، ص120.

معنوية، ومن خلال معرفتنا لهذا الشيخ العالم والمفتي الحر يمكن القول أن الحكم العثماني تميز بالمرونة والاحترام للعلماء الجزائريين حتى وإن كانوا مستقلين في أحكامهم وفتاويهم.

وفي هذا رد على الذين ينسبون للعثمانيين ما هم منه براء من عدم اهتمام بنشر العلوم الدينية والدنيوية وبناء المدارس لذلك، والحقيقة أن الاستعمار هو الذي حاول طمس كل ما تعلق بالمنجزات الحضارية للعثمانيين في الجزائر ومع هذا الطمس والتخريب بقيت كثير من المعالم قائمة وشاهدة على ما خلفه الأتراك العثمانيون من معالم دينية ودنيوية وحسنات لم يعف عنها الدهر.

الباب الأول:

المفتون الجزائريون (تعيينهم – أعمالهم)

الفصل الأول:

تعيين المفتين ورواتبهم.

1- تعيين المفتي وتنصيبه.

2- مرتبات المفتين وامتيازاتهم.

1- تعيين المفتي وتنصيبه:

كان على رأس الهيئة الدينية التي وجدها الفرنسيون ساعة الاحتلال شيخ الإسلام الذي كان مقدما على جميع العلماء، وقد اكتفوا بالإبقاء على منصب المفتي، وفي المدن الرئيسية أبقوا على مفتي للمذهب المالكي وآخر للمذهب الحنفي، وكان المفتي يمثل اللقب الأكثر رفعة واحتراما نظريا،[1] وللمفتي دائرة تصرف محددة فهو الذي يشرف على الأئمة في دائرته أو مدنيته، وهو رئيس الديانة.

وقد أخذ اقتراح وتعيين المفتي وتنصيبه أهمية كبرى في تاريخ الجزائر خلال فترة الاحتلال، وذلك لمكانة وأهمية هذا المنصب وخطورته، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى تعيينات وتسميات لرجال الإفتاء الرسميين في العمالات الثلاث الجزائر، قسنطينة ووهران والدوائر التابعة لها وقد تدخل في هذه القضية عدة أطراف كما سنلاحظ. "وكان تعيين رجال السلك الديني يتم عادة في إطار داخلي، أي أن القاضي قد يصبح مفتيا، وأن مؤدب الصبيان قد يصبح حزابا، وأن الحزاب قد يصبح إماما، ولكن الدائرة تظل منغلقة على نفسها سيما في النصف الأول من القرن الماضي."[2]

1-1 نماذج من تعيينات المفتين بعمالة الجزائر:

تولى الشيخ مصطفى القديري الفتوى المالكية بمدينة الجزائر سنة 1259هـ/1843م بعد الشيخ مصطفى بن الكبابطي الذي نفاه الجنرال بوجو لاعتراضه على سحب الأوقاف من المسلمين، وتدريس اللغة الفرنسية في الكتاتيب القرآنية.

عين الشيخ القديري بعد اجتماع المجلس العلمي تحت وصاية إدارة الشؤون الأهلية الفرنسية، وكان شيخا يناهز الثمانين سنة، وبموافقة وزير الحربية الفرنسي في 26 يوليو

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1،1998م، ج4، ص351.

[2]- المرجع نفسه، ج4، ص374.

1843، وجعل للشيخ المفتي راتبا قدره ستة آلاف فرنك سنويا، وأعطاه ختما عليه تاريخ التولية.[1]

ومن خلال التقرير الذي كتبه الفرنسي ديموينكورDemoyencour عن شخصية الشيخ القديري وابنه أخبر أنه اجتمع به في الجامع الكبير بالعاصمة وكان عاجزا عن مرافقته بالجامع لكبر سنه فخلفه ابنه في هذه المهمة، وتجول الابن بالشخص الفرنسي –صاحب التقرير– وأخبره بمعلومات هامة منها أن أباه المفتي كان لا يمانع في تعليم أبناء المسلمين اللغة الفرنسية خلافا لسلفه المفتي السابق الشيخ ابن الكبابطي.[2]

ومن المفتين الأوائل مفتي المالكية في الجزائر الشيخ احميدة العمالي المتوفى سنة 1293هـ/1876م الذي كان من العلماء العاملين، واستفاد منه خلق كثير وانتفع ونفع، وأجاز وأجيز، وألف وصنف، من تآليفه رسالة في القضاء.[3]

وقد تولى الشيخ حميدة العمالي منصب مفتي المالكية من سنة 1273هـ/1856م إلى سنة1289هـ/1873م وقد عاصر هذا المفتي أحداثا كبيرة مرت بها الجزائر من ذلك الثورات الشعبية كالثورة الرحمانية بمنطقة زواوة، ومقاومة فاطمة نسومر سنة 1273هـ/1857 وبالغرب الجزائري وقت ثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1280هـ/1864م وبالشرق كانت ثورة الحاج محمد المقراني والشيخ الحداد سنة 1287هـ/1871م. ومن ناحية أخرى عاشت الجزائر في هذه الفترة نكبات طبيعية ومنها الجراد والكوليرا والجفاف والمجاعة مما أدى إلى نقص الأموال والفاقة وضيق العيش،

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ص320. نقلا عن: أرشيف ايكس بروفنس، رقم: IH 1.

[2]– المرجع نفسه، ج3، ص320.

[3]– الشيخ الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، ص154. ينظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص242.

له تآليف منها رسالة في القضاء ذكر صاحب تعريف الخلف أنه اتصل بهذا التأليف فوجده تتبع فصوله وأنواعه وحيلة القاضي وشروط القضاء.[1]

تولى المفتي وظائف دينية منذ سنة 1259هـ/1843م فترة الجنرال بيجو حزابا ومؤذنا بالجامع الكبير ثم وصل إلى منصب المفتي بنفس الجامع سنة 1856.[2]

ومن الوثائق الأولى التي دلت على طريقة تعيين المفتي وتنصيبه بعمالة الجزائر رسالة ووثيقة وضحت لنا كيف عين المفتي في المرحلة الأولى من تاريخ الجزائر في ظل الاحتلال، وهذه الرسالة هي عبارة عن محضر جلسة صادرة عن المجلس العلمي مجلس الجامع الكبير بالجزائر العاصمة، برئاسة مفتي المالكية الشيخ مصطفى بن أحمد وبحضور حسن بن خليل قاضي الحنفية، وقدور بن محمد بن سيسني قاضي المالكية وقع اجتماع من هؤلاء السادة بالجامع الأعظم مع جماعة من علماء العصر منهم:عبد الرحمان إمام الجامع الأعظم، ومحمد بن عم عمر، والحاج محمد بن علي مبارك، واحميدة بن الحاج محمد العمالي، ومصطفى بن أحمد قاضي بيت المال في التاريخ، ومحمود بن مصطفى غرناوط إمام الجامع الجديد، وعبد الرحمان بن خوجة الجلد.[3]

ودار الكلام بين الجميع على من فيه أهلية لتولية الفتوى، فاتفق رأي الجميع على أربعة رجال منهم: الحاج محمد غرناوط، ثم الحاج أحمد بن الحاج مصطفى، ثم إبراهيم بن علي، ثم محمد أفاندي، إمام جامع سفير. بهذه الحالة المرتبة عرفوهم، وبعثوا الوثيقة إلى المدير العام بتاريخ 20 ماي 1848م يطلبون رأيه في تعيين أحد هؤلاء المرشحين الأربعة. وفي نهاية الوثيقة جاء ختم الشيخ مصطفى بن أحمد، وختم الشيخ حسن بن خليل.

---

[1]- أبو القاسم الحفناوي، تعريف الخلف، ج2، ص154.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص154.

[3]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص19.

وكقراءة سريعة لهذه الوثيقة التي توضح لنا طريقة تعيين المفتي الرسمي في الجزائر فترة الاحتلالالفرنسي نقول ما يلي:

بالإمكان الاعتماد على الوثيقة كونها تشير إلى المسابقة التي من خلالها تم هذا التعيين في أوائل الاحتلال، فالسادة العلماء الذين لا ينعقد المجلس العلمي بدونهم، هم: المفتي المالكي، والشيخ قاضي المالكية والشيخ قاضي الحنفية، وكان الاجتماع بحضور علماء الوقت ومن بينهم إماما الجامع الكبير، والجامع الجديد وعلماء ممن رشحوا للمنصب.

لم يكن شرطا أن يعين لهذا المنصب فقط من السادة العلماء الحاضرين في المجلس فقد رأينا أسماء رشحها المجلس العلمي للإفتاء مع غيابها فيه، والترتيب الذي يخرج به اجتماع المجلس له أهمية في من تكون له الأولوية في التعيين مما يدل على الثقة التي وضعتها الإدارة في الأعضاء المسيرين للاجتماع.

جاء تعيين الأول في الترتيب وهو الحاج محمد غرناوط الذي تولى منصب مفتي الحنفية، وكان حاضرا في المجلس العلمي للمسابقة.[1]

ذكرت جريدة المصباح الأسبوعية في فقرة التوليات أنه "صدر الأمر من سمو الوالي العام يوم 28 جانفي سنة 1905م بأن بومرزاق الونوغي المدرس في الأصنام يولى مع بقائه مدرسا وظيفة الفتوى في مدينة الأصنام –الشلف حاليا- عوض خطيب محمود بن الطاهر المقبول منه طلب معاش التقاعد من الخدمة."[2]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ص319.

[2]- دون إسم، "الإفتاء"، جريدة المصباح، أسبوعية سياسية أدبية فلاحية تدبيرية تصدر يوم الجمعة في وهران، السنة الثانية، العدد 33، يوم الجمعة 05 فيفري 1905م.

وذكرت جريدة الفاروق أنه وفي شهر مايو من سنة 1914 انعقد مجلس الجمعية الدينية بمقصورة الإفتاء بالجامع الكبير تحت رئاسة أحمد بن صيام بقصد تعيين مفتي السادة المالكية بالعاصمة خلفا للشيخ بن زكري محمد السعيد -المتوفى- وبعد أن نظر المجلس في الطلبات المعروضة على الجمعية الدينية في هذا الشأن عرض منصب الإفتاء على الفقيه قدور الإمام الأكبر بالجامع الأعظم فرفضه شاكرا أعضاء المجلس على حسن ظنهم به.

وبعد تداول أعضاء المجلس الآراء فيما بينهم قرروا بالإجماع على تعيين الشيخ ابن منصور محمد ارزقي بن علي مفتي بلدة دلس-وصهر المفتي السابق بن زكري محمد السعيد- مفتيا للسادة المالكية بمدينة الجزائر.[1]

وقد صدر في نفس السنة أي سنة 1343هـ/ 1925م أمر من إدارة الوالي العام بتسمية الشيخ الحفناوي[2] بن عروس المحرر بقسم الجريدة الرسمية مفتيا بالعاصمة بدلا من المرحوم أرزقي المتوفى.

والشيخ قد ألف للناس تآليف مفيدة مما يدل على قدمه الراسخ في الفنون والمعارف ومن أشهر مؤلفاته كتاب تعريف الخلف برجال السلف، طبع بالعاصمة في جزأين (سنة 1324- 1327هـ/ 1906-1909م) جمع فيه تراجم السلف من العلماء والأولياء يجد فيه المطالع بغيته المقصودة وضالته المنشودة إلى غير ذلك من التآليف.[3]

---

[1]- دون اسم، تعيين المفتي الجديدجريدة الفاروق، السنة الثانية، عدد 59، يوم الإثنين 09 جمادى الثانية 1332هـ/ 04 مايو سنة 1914م، ص01.

[2]- ينظر ترجمته في: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص121، وقد ذكر بأنه تولى منصب الإفتاء المالكي سنة 1355ه/1936م والصحيح ما أثبتناه في المتن أي أنه تولى منصب الإفتاء سنة 1925م.

[3]- حميدو بن القريشي، النجاح ، السنة السادسة، العدد 200، الجمعة 26 شعبان 1343هـ/ 20 مارس 1925م، الجزائر ص 03.

هذا وإن الشيخ الحفناوي المفتي (1266- 1360هـ/1850-1942م) الجديد لا تكاد تعزب ترجمته على رجال العلم والأدب ولد بقرية الديس قرب مدينة بوسعادة تلقى بداية عن والده الذي كان أعيان علماء عصره، ثم ارتحل لطلب العلم إلى أشهر زوايا البلاد ومنها زاوية طولقة ببسكرة.

نزل الشيخ الحفناوي بالعاصمة سنة 1300هـ/ 1883م يحمل معه كتبا في علم المعقول، وفي العاصمة تعرف على نخبة من العلماء منهم الشيخ علي بن الحفاف المفتي المالكي ومدرس الجامع الكبير، والشيخ حسن بريهمات مدير المدرسة.[1]

وبتولية الشيخ أبي القاسم الحفناوي وظيفة[2]الإفتاء يكون قد أنزل مترلته، كما يقول المثل"إذ أسكنت الدار بانيها وأعطت القوس باريها"، وكان من المحتفلين بالمفتي ممثلين عن الولاية العامة، وممثل عن العمالة الجزائرية، ومن الحاضرين في هذا التعيين أعضاء الجمعية الدينية ورئيسها محمد بن الصيام، وكاتبها مصطفى وليد عيسى، والزروق محي الدين.[3]

وفي سنة 1349هـ/1929م وقع بالجامع الجديد احتفال بمناسبة تعيين الشيخ عبد الرحمان بن زاكور مفتيا للمذهب الحنفي وقد حضره جمهور أعيان العاصمة من موظفين ورجال الدين ومناصب مختلفة، منهم مدير شؤون الأهالي ميرانت، والكاتب العام بإدارة عمالة الجزائر، والباش آغا بلقاسم، والباش آغا إبراهيمي لخضر، والحكيم التهامي، وبشير بومدين خليفة شيخ المدينة، والشيخ الحفناوي المفتي المالكي والشيخ محمود كحول الإمام

---

[1]- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ط7، 1415ه/1994م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج4، ص ص 425-435.

[2]- الوظيفة هي الراتب، والتوظيف تعيين الوظيفة، وإذا أطلقت الوظيفة على العمل نفسه فإنه يتبع في ذلك العرف السائد. جريدة الشهاب، ج7، المجلد 11، غرة رجب 1354ه/ اكتوبر 1935م، علي الطنطاوي، الوظيفة والموظفون، ص414.

[3]- دون إسم، "تنصيب مفتي الجزائر" النجاح، العدد 218، الجمعة 03 محرم 1344هـ/ 24 جوليت 1925، ص3.

الخطيب بالجامع الأعظم، ويوسف بن سماية والشيخ عبد الرحمان بن عربية قاضي المالكية بالعاصمة، وأحمد بن صيام أحد أعضاء الجمعية الدينية، والزروق محي الدين رئيس الجمعية الدينية، وقائد محمود الشريف وكيل ضريح الشيخ محمد بن عبد الرحمان وعلي بن علال النائب المالي لقسم الجزائر، والشيخ محمد العاصمي وبعض أعضاء المجلس البلدي وأيمة المساجد والحزابين ورجال الدين على اختلاف طبقاتهم.

وفي افتتاح الحفل ألقى ميرانت خطابا قال فيه: "إني نيابة عن سمو الوالي العام، أتشرف بإلقاء كلمات عن المحتفل به الرجل الديني عبد الرحمان بن زاكور وأذكر ما كان لعائلته من المجد والقدم الراسخ في الديانة والعلم تلك العائلة التي أتت من عاصمة المغرب فاس وشهرتها في العلم ظاهرة" ثم أشار إلى حسن سيرة المفتي الجديد مدة وظيفته وقال: إن هذا الجمع العظيم من أعيان ورؤساء الأمة الجزائرية يدل دلالة واضحة على أن الوالي أحسن في تسمية الشيخ ابن زاكور بهذا المنصب.[1]

ثم ألقى الشيخ عبد الرحمان بن زاكور كلمة شكر فيها الدولة ورجالها والحاضرين ورجال الجمعية الدينية وجميع الأهالي وقال: إنه كما كان لا يزال محافظا على شرف الدين ومتعلقاته، وترجم خطابه صهره الأديب المحامي خليفة كراد فوقع له استحسان عظيم.[2]والشيخ ابن زاكور المفتي الجديد رجل فاضل ابن عالم جليل ومن عائلة ماجدة وله أكثر من خمسين سنة في الوظيف الديني مشهود له بحسن السيرة والتقى.

ومن هذه التعيينات أيضا ما ورد في رسالة باريسية أفادت أنه وصل إعلام من عاصمة الجزائر إلى الفقيه علي البحيري الجزائري إمام مسجد باريس بتعيينه في وظيفة

---

[1]- بغض النظر عن كفاءة الشخص المعين في منصب الإفتاء؛ فقد كانت الإدارة الفرنسية تراعي دائما مصالحها وأهدافها بالدرجة الأولى وأن يكون صاحب هذا المنصب طوع توجيهاتها ومطالبها.

[2]-دون اسم، "تنصيب المفتي الحنفي الشيخ عبد الرحمان بن زاكور"،النجاح، العدد 721، السنة التاسعة، يوم الجمعة 25 شوال 1347هـ/ 05 أفريل 1929، ص02.

الإفتاء بمدينة شرشال، وقد أخذ تأهبه للسفر، ولكن فرح أصدقاءه بهذا الانتقال لا يواري ما سامهم من رحيله عنهم وفراقه، لأنه كان لهم خير صديق وخير مؤانس ومدة الثمانية أعوام التي قضاها في باريس لم يظهر منه شيء يكدر أصحابه ومعارفه وكل المتصلين به، وقد ودعه صديقه الشيخ صالح أبو رزق بأبيات شعرية مطلعها:[1]

فراقك يا أديب ويا عليا فراق الروح أحب عليا
كلانا في البلاد غريب الدار كوينا من فراق الأهل كيا
خدمت الدين أعواما طوالا وكنت بكلها بشرا سويا

وكثيرا ما كان يفتح منصب للمفتي في مدن جديدة لم تعرف هذا المنصب من قبل، أو ربما كان موجودا في فترات سابقة واندثر مثلما وقع في مدينة سور الغزلان، فقد اشتكى أهالي هذه البلدة إلى الوالي المسيو بورد وبينوا له حاجتهم إلى مفتي يرشدهم في أمور دينهم ويفتيهم فأجابهم طلبهم وسمى كفؤا وأهلا ألا وهو الفقيه الشيخ محمد العيد الهاملي ذلك العالم الذي نشرت له جريدة النجاح مقالات وفتاوي كلما أدرجت أسئلة فقهية، وكان للباش آغا إبراهيمي لخضر الوساطة[2] في إعانة أهل الصور على أمنيتهم وتعيين المفتي المذكور.[3]

1-2 نماذج من التعيينات بعمالة قسنطينة:

[1]- دون إسم، رسالة باريسية، إمام مسجد باريس الجزائري، النجاح : العدد 1500، الجمعة 22 رجب 1352هـ/ 10 نوفمبر 1933، ص ص1- 2.

[2]- لعبت الوساطة دورا كبيرا في تعيين المفتي في الجزائر خلال فترة الاحتلال، بتدخل شخصيات أصحاب نفوذ من الجزائريين ولو على حساب الكفاءة والأهلية المطلوبة في مثل هذا المنصب.

[3]- دون إسم، "تسمية مفتي بصور الغزلان" النجاح، العدد 723، السنة التاسعة، يوم الأربعاء 30 شوال 1347هـ/ 10 أفريل 1929، ص2.

من التسميات القديمة التي ترجع لأواخر القرن التاسع عشر، وبأمر من الحاكم العام سمي حافظ مختار بن محمد بن حافظ مدرس الفقه الإسلامي بقسنطينة مفتي بمدينة سطيف -وقد كتب أمامه- (منصب جديد).

وعلواش امحمد بن محمد إمام بسيدي سفيان، سمي مفتي بمدينة بجاية (منصب جديد).[1]

عثر أبو القاسم سعد الله على نص خطبة الشيخ المولود بن الموهوب[2] -بمناسبة توليه منصب الإفتاء- ضمن أوراق آلت إلى إحدى الجهات بمدينة قسنطينة، وهي مكتوبة بخط يده على أربع صفحات من النوع النصفي، وخطه فيما يبدو عليه السرعة. ولكنه خط واضح وبحبر أسود، وعلى ظهر إحدى الورقات عبارة بقلم الرصاص هي: "خطابي حين أجلست مفتيا" وكان ذلك بتاريخ 22 جوان 1908م.

والخطبة كلها نص واحد متواصل إلا الفقرة الأخيرة فهي مفصولة، وقد استخدم فيها تكرار بعض الجمل والكلمات، والسجع أحيانا، وعناصرها لا تخرج عن شكر الحاضرين لحفلة جلوسه على كرسي الفتوى، وشكر الدولة الفرنسية التي قام رجالها، وعلى رأسهم الوالي العام جونار لتعيينه مفتيا، ثم دعوة المسلمين إلى اليقظة والإقبال على

---

[1]- Journal: L'Avenir de Bougie, N°542, 6°Année, Jeudi 14 Avril 1892.

[2]- قال عنه القاضي حشلاف: "فهذه العائلة الموهوبية شرفها صحيح لا يختلف فيه اثنان فمنهم مفتي محروسة قسنطينة والمدرس بها فله نظم مقدمة ابن آجروم وآخر لمختصر الكافي في العروض والقوافي شرحه أحد علماء وادي سوف وشرح على منظومة شيخه عبد القادر المجاوي في التوحيد وآداب الطريق وتقارير على مسائل وتشاطير مشهورة." القاضي الشارف حشلاف، سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول، المطبعة التونسية، تونس، 1929، ص ص 6-62.

التعلم وتقليد جيرانهم الأوربيين، ونبذ التعصب والجهل والتباغض، وأخيرا الدفاع عن صفاء الإسلام وسماحته وتقدمه.[1]

وهذه مقتطفات منها "إن تفضلكم بالتنازل للاحتفال وبما أنعمت به الدولة علي من منصب الإفتاء يزيدني شرفا، فأنا أعتبر هذا اليوم مبدأ حياة أخرى ليست لي فقط حياة نشاط باشتراك واجتهاد، حياة اتفاق على تعليم وتعلم مع السير في طريق السداد، حياة تحصد شرورا زرعها ذوو الأغراض فأنبتت الجنايات، حياة تؤلف بين القلوب وتغرس مودة صادقة في الشعوب، حياة يسير بها المسلمون مع كل مجاوريهم تحت راية المعارف المرفوعة تحت بيد فرنسا.

لا تقتلوا أنفسكم بالقنوط والكسل، فإن الحياة الطيبة علم وعمل ولينظر كل واحد منكم لغيره نظر الأخ المحب لأخيه، فمن لم يحيره ما حل من الأضرار بالمسلمين، فهو بعيد من الإنسانية والدين، أقول هذا ولا أخاف لومة لائم، وما أنا إلا جزء منكم، يسرني أرى نفسي معدودة من المدافعين لكل شر عنكم، فضعوا اليد في اليد متعاهدين متحالفين على محاربة الجهل والبدع الذين كانا سببا في التأخر الحال بالمسلمين، أيها العلماء، أيها المدرسون، أيها الأيمة، أيها الخطباء، ازرعوا نافع نصحكم في عقول عامتكم، وإلا فإنكم تموتون بموتهم كما يموتون بموتكم، فإن الدولة بأموالها ومدارسها المتنوعة في إعانتكم، ومنها الجمعية الخيرية الإسلامية التي ستكون الجامعة لشملكم، الرافعة لمجدكم، المحيية لخيركم، القاتلة لشركم.[2]

وبمدينة بسكرة التابعة لعمالة قسنطينة صدر أمر من الوالي العام بتسمية الشيخ الحاج نجل الشيخ علي بن عثمان شيخ زاوية طولقة مفتيا بزاوية طولقة، وقد علق صاحب الخبر

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، دار الغرب، ط2، 1990، بيروت، خطابي حين أجلست مفتيا، ص196.

[2]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ص198.

بأنه لا حاجة للقول بأن هذه التسمية صادفت محلها، لأن الشيخ المذكور إن أعطي الإفتاء فهو من باب إعطاء القوس باريها فنهنأ الشيخ الحاج بهذه التسمية المباركة ونرجو له دوام العز والاعتبار.[1]

ويمكن القول عن هذا التعيين إن المفتي الذي جاء على رأس زاوية طولقة قد يمثل المفتي الرسمي لمدينة بسكرة، ولهذا لم نسمع عن اسم آخر لهذا المنصب ببسكرة، ومما يقال أيضا على هذا التعيين النادر ما يكون أنه جاء تشريفا أكثر منه تكليفا كون منطقة بسكرة غنية بعلمائها الذين يحملون الكفاءة لهذا المنصب، عكس مناطق أخرى بالقطر الجزائري أين توجد زوايا رئيسية بشيوخها، وهؤلاء لم يتم تعيينهم في منصب الإفتاء لاستغنائهم عنه بحكم القاعدة الكبيرة التي يتمتعون بها من جهة والمكانة العلمية من ناحية ثانية، مثل الزاوية السنوسية في بوقيرات نواحي مستغانم، والزاوية التجانية بعين ماضي بالأغواط.

بعد وفاة الشيخ ابن الموهوب سنة 1358هـ/1939م عن سن بلغ الثالثة والسبعين إثر مرض خفيف، عين الشيخ عبد المجيد بن جامع[2] مفتيا مالكيا للديار القسنطينية لما يتمتع به من المكانة والسمعة ونظرا لما يتحلى به الشيخ ابن جامع من الصفات السامية التي أهلته لتبوأ هذا المنصب السامي الذي انتخبته الإدارة وندبته إليه.

نشأ مفتي قسنطينة الجديد في بيت علم إذ كان والده المرحوم عبد الله بن جامع يشغل خطة القضاء الشرعي في جيجل وبابور والسقنية فعين مليلة وحفظ القرآن وتعلم اللسانين وحصل على الإجازات الممتازة وفي ديسمبر سنة 1900م سمي عدلا بالمحكمة الأصلية بقسنطينة ولما شغر منصب التدريس بالمدرسة بوفاة محمود الشاذلي اختارته

---

[1]- دون إسم "طولقة؛ تسمية"،النجاح، السنة الرابعة، العدد 140، الجمعة 4 جانفي 1924/ 27 جمادى الأولى 1342هـ، ص3.

[2]- كتب الشيخ عبد الحميد بن باديس مقالا في جريدته الشهاب ذكر فيه قائمة بأسماء علماء قسنطينة المدرسين ومنهم المفتي الشيخ المولود بن الموهوب، والشيخ عبد المجيد بن جامع..ثم قال :كل هؤلاء مدرسون دائما أو في بعض الأوقات، فهل لحضرتهم أن يكونوا باجتماعهم معهدا علميا يكون أساس كلية دينية إسلامية بالجزائر؟ جريدة الشهاب، ج10، م5، غرة جمادى الثانية 1348هـ/ نوفمبر 1929م، الدروس المسجدية بقسنطينة، ص40.

الحكومة لهذه الخطة ولخطة التدريس بالجامع الأعظم فقضى به عشر سنوات ومنذ سمي بالمدرسة في 31 جانفي 1903م وهو قائم بخطته أحسن قيام مما ألفت إليه نظر الحكومة فقلدته بالوسام العلمي الفضي في 13جويلية 1910 والوسام العلمي الذهبي في 31 أوت 1919 ووسام الاحترام من درجة شوفالي في فيفري سنة

1361هـ/1924م ومن درجة ضابط في 1 جانفي سنة 1352هـ/1933م ونيشان الافتخار من درجة التطوق في فاتح جويلية سنة 1355هـ/1936م. ولقد ثابر الشيخ منذ ولى خطة التدريس بالمدرسة على سيرة أسلافه لا سيما مشايخه كعالم القطر الشيخ عبد القادر المجاوي وصهره الشيخ المولود بن الموهوب، وقد سمي عضوا متصرفا بالمكتب الإحساني في سبتمبر سنة 1353هـ/1934م كما سمي في 27 أفريل 1936عضوا باللجنة الدينية خلفا عن صهره الشيخ المولود بن الموهوب.[1]

وفي بجاية [2]نجد نمودح من امتحان لتولي منصب الافتاء باعتبارها تابعة لعمالة قسنطينة. فقد وردت رسالة من بجاية تفيد رغبة السكان من الحكومة في أن تتحرى في تسمية المفتي الجديد من حيث الوجهة العلمية والدينية لما في هذين الوصفين من الضرورة لمنصب الإفتاء والفتوى التي عليها مدار تقاليد الأهالي الدينية وبالأخص مدينة مثل بجاية التي هي من أكبر مدن القطر فلا بد فيها من ملاحظة الكفء الصالح لها.

---

[1]- دون إسم، "مفتي المالكية الجديد"النجاح، السنة التاسعة عشر، العدد 2286، الخميس 5 ربيع الثاني 1358هـ/ 25 ماي 1939م، ص02.

[2]- كلمة بجاية اسم أطلق على المدينة في يوم غير معلوم، وأطلق الفرنسيون عليها اسم بوجي Bougie أي الشمعة، واشتق من شهرة أهلها بتجارة الشمع منذ عهد بعيد، ويعود تأسيسها إلى عهد دولة بني حماد الإسلامية على يد الناصر بن علناس الحمادي سنة 460هـ، وفي سنة 483هـ/1091م نقل ابنه المنصور عاصمته إليها ومن ذلك الحين أصبحت بجاية من أهم مدن المغرب الأوسط. انظر؛ أبي العباس أحمد الغبريني، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ص ص7،6،4. وينظر أيضا؛ الشاعر الصغير، بمكة المكرمة، "حاضر بجاية وماذا يعيد مجدها العلمي إلى نصابه"، جريدة الشورى. نقلا عن: مجلة الشهاب، ج7،مج5، قسنطينة، 1 ربيع الأول 1348هـ/ أوت 1929م، ص ص25-30.

ولما كثر طلاب منصب إفتاء بجاية وتهافت بعض جهال الطلبة خصصت الجمعية الدينية القسنطينية يوم 22 مارس 1931 لامتحان العشرين طالبا وبعد النظر فيمن تتوفر فيهم شروط الانخراط في المسابقة أو الامتحان، وشكر صاحب الخبر الجمعية الدينية بقسنطينة بقوله: فلله در جمعية قسنطينة الرشيدة في حفظ كيان الدين وشرفه.[1]

وجاءت مشاركته في إثراء هذا الموضوع من مدينة أقبو مستبشرة من إجراء الامتحان لاختيار مفتي بجاية لأن المرء عند الامتحان يكرم أو يهان. فلا أن يقدم الجاهل على العالم لمثل هاته الوظيفة الدينية التي يجب ألا يتولاها إلا من له دراية علمية. وأما بالنسبة للامتحان فكان عاما لا مقصورا عن بعض دون آخر وموضوعه الأول في رأس العلوم الذي هو القرآن الكريم، والثاني في الفقه الذي هو الجزء الحقيقي من شروط الفتوى، والثالث في علم النحو الذي هو آلة لجميع العلوم، والرابع الذي هو أعظم الأشياء أن ينتخبوا عالما وطنيا صالحا تقيا نقيا خاليا من السياسة لأنها إذا دخلت شيئا أفسدته.[2]

وقد جاءت وفود العلماء الذين يريدون الانخراط في سلك الامتحان في يوم أغر بقسنطينة حيث اجتمع فيه مشائخ العلم لأجل المشاركة في امتحان إفتاء بجاية بعد أن انتهت أدوار الامتحان صباح الإثنين.

جرت امتحانات إفتاء بجاية تحت إشراف الجمعية الدينية فابتهج الناس لهذه الطريقة السنية التي تعرب عن عدالة وإنصاف، وخاصة أن الأمر يتعلق بمنصب ديني مثل الإفتاء، لأن ذلك أدعى للنظام وأليق بالمعاهد الدينية التي لا ينبغي أن يسلم زمامها إلا من عرف حدود الله وتلبس بالآداب الشرعية. إن جميع الوظائف والخطط يشترط فيها سبر المدارك

---

[1]- دون اسم، منصب إفتاء بجاية النجاح، العدد 1129، الجمعة 23 شوال 1349هـ/ 13 مارس 1931، ص2.

[2]- دون إسم، أقبو: حول مسألة الإفتاء في بجاية، النجاح، العدد 1132، الجمعة 30 شوال 1349هـ/ 20 مارس 1931، ص3.

واختبار عقول المترشحين لها ليتسنى لصاحب الخطة أن يسير في منهج قويم. وبالجملة فإن الأمة ابتهجت كثيرا برجوع المناصب الدينية إلى الامتحان.[1]

جرت امتحانات إفتاء بجاية تحت إشراف أعضاء الجمعية الدينية وقد كان المحل المقرر لإجراء الإمتحان في الجامع الأعظم ولكن عدل عنه إلى المدرسة لأجل مرافق الكتابة الموجودة بها وقد تقدم إلى الامتحان كل من المشائخ الآتية أسماؤهم: الشيخ يحي الدراجي[2] إمام (قسنطينة)، الشيخ عبد المجيد إمام (سوق اهراس)، الشيخ أحمد بن عمار إمام (برج بوعريريج)، الشيخ مجاهد علي إمام (بجاية)، الشيخ حسن بولحبال معلم (عين البيضاء)، الشيخ محمد الشريف حجازي معلم (سطيف)، الشيخ الهادي معلم (بجاية)، الشيخ أرزقي أبو يعلى معلم (سيدي عيش)، الشيخ محمود بن دويدة معلم (الميلية)، الشيخ الطيب معلم (بوجليل)، الشيخ بوعلام معلم (بجاية)، الشيخ عمر العنابي معلم (أقبو)، الشيخ يحي محمودي معلم (لافاييت).[3] وقد دام الامتحان يومين متتاليين.

ألقي على الممتحنين في صباح اليوم الأول سؤال كتابي وهو: ما هي واجبات المفتي فقهيا؟ وما يصنع إذا تعارضت الأدلة في مسألة من المسائل؟ إلخ. وفي المساء سؤال كتابي في الثقافة العامة وهو: ما هي السعادة الدنيوية والأخروية؟

وفي صباح اليوم الثاني وقعت أسئلة متنوعة في الفقه دائرة بين العبادات والمعاملات وذلك بتلاوة المسألة في الكتاب وأثناءها يقع السؤال.

---

[1]- عبد الحفيظ بن الهاشمي، امتحان إفتاء بجاية،النجاح، العدد 1135، الجمعة 7 ذو القعدة 1349هـ/27 مارس 1931، ص1.

[2]- ذكره الشيخ ابن باديس في قائمة العلماء المدرسين بقسنطينة فقال: ومنهم الشيخ الزواوي الفكون خريج الشيخ الونيسي والإمام بالجامع الكبير ومنهم الشيخ يحي الدراجي المتطوع بجامع الزيتونة والإمام بمسجد سيدي الذرار.جريدة الشهاب، ج10، م5، غرة جمادى الثانية 1348ه/ نوفمبر 1929م، الدروس المسجدية بقسنطينة، ص40.

[1]-عبد الحفيظ الهاشمي، امتحان افتاء بجاية، المرجع نفسه، ص3.

وانتهت أدوار الامتحان بالأسئلة وقد وقف على ما كتبه بعض المشايخ فإذا بتحارير سامية تشف على أن التحارير العلمية والبحث في المسائل الأصولية لم تعدم أنصارا بين الجزائريين في ذلك العهد. وبما أن نتيجة الامتحان لم يقع الإصداع بها إلا من طرف إدارة الولاية العامة[1] بالجزائر فقد رجع السادة المشائخ إلى بلدانهم مترقبين النتيجة.

ولقد شنت الشهاب حملة شديدة في مقالات متتابعة ضد تقليد الخطط الدينية لطالبيها دون امتحانهم ومعرفة كفاءتهم حتى سألتهم الولاية العامة عن قصدهم من ذلك فقالوا ما نقصده هو ما نكتبه ولسنا ضد الشخص وإنما نكتب للعقيدة ونعبر عن الفكر العام. فلما شغرت خطة الإفتاء ببجاية أعلنت الحكومة الأمر بالامتحان. وجاء المترشحون من نواحي عمالة قسنطينية وجرى الامتحان، فأدلت مجلة الشهاب[2] بما يلي:

أولا: نعرب للحكومة عن عظيم ابتهاج الأمة الإسلامية بوضع الامتحان للخطط الدينية- وفي مقدمتها منصب الإفتاء- الذي صارت به في مأمن من غير الأكفاء، فللحكومة الشكر على هذا الواجب الذي كاد إهماله يصيره من المنسيات.

ثانيا: طلبت أن يكون الامتحان في كل خطة دينية على العموم من القيم إلى المفتي. وأن يكون بشهادات تثبت أهلية حاملها وتعفيه من دخول الامتحان مرة أخرى فيما قد امتحن فيه.

وأن يكون إعلان نتيجة الامتحان على العموم. وأن لا يعين للخطة إلا الذي كان من المقبولين. وللإدارة أن تختار من شاءت من المقبولين حسب منازل أولئك المقبولين

---

[1]- ما دام أن نتائج الامتحان تصدر من جهة إدارة الولاية العامة فسوف لن تخرج عن رغبة الإدارة الفرنسية التي تراعي في إسناد الوظائف إلى عامل الولاء لمصالحها خاصة إذا تعلق الأمر بمنصب المفتي الرسمي، ولهذا يمكن القول بأن هذا الامتحان كان شكليا.

[2]- دون اسم، "إمتحان الإفتاء لبلدة بجاية" جريدة الشهاب، المجلد السابع، الجزء الرابع، 1 ذي الحجة 1349ه/ أفريل 1931م، ص269.

عندها ولكن لا يقع تجاوزهم إلى غيرهم بأي حال من الأحوال،[1]وقد أسفرت النتائج على فوز الشيخ حسن أبي الحبال[2]المدرس بعين البيضاء وقد جاءت هذه التسمية من باب إعطاء القوس باريها وابتهج الناس بهذه التسمية المشرفة.

ولد الشيخ حسن أبي الحبال سنة 1897 وابتدأ في اقتناء العلم سنة 1909 وانكب على طلبه حتى تخرج من الجامع الأعظم بتونس، ثم تصدى لنشره مدرس في باتنة وخنشلة متنقلا مع والده المتقلد خطة القضاء إلى أن استقر به المقام في مدينة عين البيضاء وانتفع بدروسه خلق كثير، فهو رجل علم ومثل التقوى ونموذج الأخلاق الكريمة. وزفت له التهاني بهذه المناسبة، كما زفت التهاني لأهالي مدينة بجاية بمفتيهم الجديد الذي رأوا منهما كانوا يطلبونه من بث العلم وإحياء مجد بجاية.[3]

قال الشيخ حسن وارزقي عن هذا التعيين:" شغر منصب الإفتاء بمدينة بجاية جماعة من فطاحل العلماء ومن بينهم عدد قليل ممن ينتسبون إلى العلم والعلماء يطلبون كذلك المنصب المذكور.

أجريت للجميع امتحانات بمدرسة قسنطينة، وانتهى أمد الامتحان الذي دام ثلاثة أيام، وبقي الجميع ينتظر النتيجة والتسمية بذلك المنصب، وانتهى الانتظار فجاء النبأ بفوز وتسمية حسن أبو الحبال مفتيا لديار بجاية العتيقة نظرا لأهليته واستحقاقه واقتداره على القيام بأعباء ما في منصب الإفتاء من أثقال ينوء بها كاهل من لا يحمل علما صحيحا. فله أجمل عبارات التهاني وأبلغ كلمات التبريك إلى الشيخ حسن أبو الحبال محمولة على كاهل العطف وعمق المودة، وأرجو له عيشة هنية في منصب الإفتاء الجديد ببجاية وأقول لجارنا

---

[1]-المرجع نفسه، ص269.

[2]- انظر ترجمته في: محمد الهادي الزاهري، شعراء الجزائر في العصر الحاضر، ج2، مطبعة النهضة، تونس، 1927، ص73.

[3]- دون اسم، تسمية مفتي بجاية،النجاح، السنة الحادية عشر، العدد 1162، الأربعاء 16 محرم 1350هـ/ 3 جوان 1931، ، ص2.

الذي فاته المنصب فغضب:صبرا وسلوانا فإننا لا ننكر أهليتك وإنك مرعي ولا كالسعدان"[1]ولعله يقصد أحد معلمي بجاية أو إمامها من الذين تقدموا للامتحان المذكورين سالفا. وبمناسبة هذا التعيين وردت قصيدة شعرية هنأ فيها صاحبها المفتي الجديد ببجاية.[2]

لقد برهن أهل بجاية بما قاموا به عند قدوم مفتيهم الجديد الفقيه والشيخ حسن أبو الحبال على أنه لا غرض لهم في شخص معين بل كل مرادهم وغاية مطلوبهم إسناد الخطة لمن فيه الكفاءة فلما سمعوا بتعيين الشيخ المذكور حتى عمهم الفرح لما يعرفونه عنه من قبل ولما دخل بجايةاستقبله أهلها كبارا وصغارا يشكر وأعد له محمد بن وارث التاجر الشهير جميع الطابق العلوي من قصره البديع بما فيه من أثاث وفراش نزلا له فكان في كل يوم ترد عليه وفود البلد فيقابل الجميع بكل بشاشة وانبساط، وقد خطب بالجامع الأعظم فازداد فرحهم وتعلقهم به وقام في ذلك المحفل الشيخ الهادي المتطوع بالعلم في بجاية فأتى بخطاب بليغ شكر فيه أهل البلد على حسن قيامهم واحتفالهم بمفتيهم وأثنى عليه كثيرا، كما خطب أيضا بعض الأفاضل من الطلبة وتلا – الشيخ مجاهد علي الإمام بالجامع الأعظم ببجاية– أبياتا، وبعد فراغ الخطباء شرع المفتي في بث نصائحه المفيدة فارتجل خطابا بليغا، وهذا نص الأبيات:

بشرى لكم بالعلم أهل بجاية ولكل ما ترجونه من رفعة
نادت لكم شيخا عظيما تزهو بمقدمه البلاد بزينة مرحبا
يا أيها المفتي المعظم في الملا أنت الذي تفتي بحسن دراية
وفيك من العالمين من العدى إذ جئت سيفا قاطعا لجهالة

[1]– دون اسم، فوز منتظر،النجاح، العدد 1164، الأحد 20 محرم سنة1350هـ/ 7 جوان 1931، ص2.

[2]– سنشير إلى القصيدة التي عنوانها هدية إلى مفتي بجاية الجديد في المبحث الخاص بالقصيدة الشعرية ورجال الإفتاء.

أزال العنى والتيه إلها لبلادنا بقدوم ذي العلم الشريف لبلدة[1]

1-3 نماذج من تعيينات بعمالة وهران:

من التعيينات الأولى في منصب المفتي بمدينة وهران ما ورد في قرار الحاكم العام في تعيين أوتنصيب محمد بن إبراهيم خلفا لعلي بن مرزوقة المقال، وأشار نص القرار على محمد بن إبراهيم وقبل الدخول في الوظيفة أن يتقدم بالقسم أمام محكمة وهران.[2]

بعد وفاة مفتي وهران الفقيه الشيخ محمد برواز – وهو من قرابة قدور بن غبريط- يوم 15 أكتوبر عن سن ناهز الثمانين سنة منها 35 سنة في الإدارة التصريفية بمستغانم و25 سنة مفتيا بوهران وقد كان مأتمه عظيما مشى فيه الأعيان والموظفون ورؤساء الإدارات والخلق الكثير من الأهالي نظرا لما كان عليه من الزهد والتقى،[3] ذكره صاحب الرحلة الحبيبية الشيخ سكيرج بقوله: مفتي وهران الشيخ أبو الفرج محمد الرواز الحنفي مذهبا، خطيب جامع الترك والمشرف على خزانة كتبه، وبهذا المسجد كان محل جلوسه المعد للفتوى، يقصده الناس عند حدوث النوازل لتوضيح المشاكل، رأيته يجنح للخمول ولا يخالط إلا من جاء مستفتيا ولا يكثر معه محادثة في هزل ولا فضول، وذكر معه أيضا الشيخ الحبيب بن عبد المالك، فقال: فجدير بمثل هذين الرجلين أن يفتخر بهما القطر الذي

---

[1]- دون اسم، احتفال أهالي بجاية بمفتيهم الجديد، النجاح، السنة الحادية عشر، العدد 1169، الجمعة 3 صفر 1350هـ/ 19 جوان 1931، ص2.

1- Lois de L'Algerie, du 5 Juillet 1830,(occupation d'Alger) au 1er Janvier 1841, Gouv. Du Maréchal Comte Valee, par M. Franque, prospectus-Mai 1844, p446.

[3]- دون اسم، جريدة النجاح ، السنة الرابعة، عدد 134، الجمعة 14 ربيع الثاني 1342هـ/ 23 نوفمبر 1923م، وهران: وفاة المفتي، ص03.

هما فيه، وقد جمعتهما خطة العلم والعمل في منصب واحد ولهما الإمامة في مسجد الأعظم المعروف بجامع الترك.[1]

وقعت انتخابات في الجمعية الدينية لوهران لاختيار المفتي الجديد، وكان المترشح الرئيسي هو محمد باش تارزي المساند من قبل علي بن حمزة –قاضي بنواحي آفلو- ولكن الانتخابات رشحت بن خليفة الحبيب بن عبد المالك مفتيا وإماما بالجامع الأعظم خلفا للمفتي المتوفى وذلك سنة 1343هـ/ 1925م.[2]

وفي السنة نفسها علم من مدينة العين الصفراء بأن الشيخ محمد الهاشمي خوجة الباش آغا الهمام مولاي سمي مفتيا خلفا للمرحوم الحاج المليانى.[3]

من خلال هذه النماذج من التعيينات في منصب المفتي يتبين أن طريقة التعيين لم تكن انتقائية، فالتركيز فيها على عامل الولاء والوفاء، أو الجاه والسلطان وعلى السنين التي قضاها في الخدمة تحت الإدارة الفرنسية.[4] وذكر سعد الله شخصا اسمه الطاهر بن محمد المحفوظي وهو من أسرة دينية من مدينة معسكر وقد ارتبط منذ سنة 1842 بالفرنسيين ووظائفهم، فتولى منصب كاتب لحاكم تلمسان بعد احتلالها في سنة 1842م، وفي سنة

---

[1]-مجلة الإنسانيات، المجلة الجزائرية في الإنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية،وهران، السنة 2004، عدد 23، 24، محمد بن معمر، مدينة وهران من خلال مخطوط الرحلة الحبيبية الوهرانية، ص ص 47-60.

2- A.W.D' Oran, Boite N°2260, Avril 1941, Cultuelle Musulmane d'oran (Renseignements donnés par Bendaoud)

ينظر أيضا: دون اسم، "وهران في سنة"، النجاح، السنة السادسة، العدد 214، الجمعة 26 جوان 1925/ 04 ذو الحجة 1343هـ، ص01.

[3]- دون اسم، النجاح، السنة السادسة، العدد 215، الجمعة 12 ذو الحجة 1343ه/ 2 جوليت 1925

4- A.W.d'oran, Boite 2260, I:1,17a.

وانظر أيضا: بشير بلمهدي، المساجد الرسمية وموقف صحافة جمعية العلماء المسلمين، ص17.

1846 أصبح مفتيا لمدينة تلمسان، وفي سنة 1854 تولى منصب كاتب لمجلس قضاء تلمسان.[1]

ومن التعيينات التي ذكرتها المصادر ما وقع في تلمسان بعد وفاة المفتيالغوثي بن مزيان الذي عرف بالتقشف واشتهر بالعزلة والتعفف رحمه الله، وبوفاتهقامت قيامة المتكالبين على المنصب بغير أهلية نتيجة إهمال الامتحانات للمناصب الدينية في عمالة وهران،[2] فنظر أولو الحل والعقد عرض هذا المنصب الخطر بالمدينة الإسلامية الأثرية الكبرى على الشيخ الحبيب بن عبد المالك[3] -وفي جريدة صدى تلمسان ذكر اسم بوخالفة الحبيب- مفتي وهران لأنه المفتي الذي يمتاز بالأخلاق والتواضع وحسن المعاشرة، وفعلا وقع تنصيب المفتي بحضور عامل عمالة وهران حال مروره بتلمسان، وشيخ المدينة ورجال الديانة وأعيان المسلمين الموظفين والمنتخبين، وكان الاحتفال بالشيخ شيقا أثنى فيه العامل على المفتي وأوصى العموم باحترامه فرد عليه المفتي متشكرا ممنونا وأشار إلى أنه مبتهج بالانتقال من بلده مؤثرا عليه تلمسان مدينة العلم العريقة.[4] وهنأ صاحب المقال أهالي تلمسان بمفتيهم الجديد الذي سيلقون منه كل خير ولياقة بمنصبه، وتمنى لأهالي

---

[1]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص439. نقلا عن: كريستلو، المحاكم الإسلامية، ص58.

[2]- دون اسم، "وفاة مفتي تلمسان"،النجاح،العدد 1437، السنة الرابعة عشر، الأربعاء 24 حجة الحرام سنة 1351هـ/ 19 أفريل 1933م، ، ص02.

[3]- الحبيب بن عبد المالك، فقيه فاضل من خيرة علماء وهران، وهو مفتيها ومقدم الطريقة التجانية بها، كانت تربطه بالشيخ سكيرج صداقة وأخوة متينة، وقد استدعاه لزيارته بوهران سنة 1329ه/ 1911م، فلبى الشيخ سكيرج الدعوة وألف بهذه المناسبة والزيارة كتابا سماه: الرحلة الحبيبية الوهرانية الجامعة للطائف العرفانية. توفي بموطنه بوهران في 11 رمضان 1359هـ/ 13 أكتوبر 1940م، ودفن بروضة أو مقبرة بودومة بوهران. موقع العلامة سيدي أحمد سكيرج. نقلا عن: رسائل العلامة القاضي أحمد سكيرج، ج1، ص16.

1- 79ème Année, Mardi 11 Juillet 1933, N °8863, p02. L'echo de Tlemcen , L'instalation du nouveau Muphty de Tlemcen,

النجاح، السنة الرابعة عشر، العدد1465، الأحد 23 ربيع الأول 1352هـ/ 16 جوليت 1933، تلمسان، تنصيب المفتي الجديد، ص2.

وهران الذين تحقق أنهم في كآبة كبرى أن يمن الله عليهم بمن يسد ثلمة الشيخ التي تركها بتلك المدينة. وعن هذا التنصيب للمفتي الشيخ الحبيب بتلمسان وردت أيضا تهنئة من مدينة بجاية ترحب بتعيينه في هذا المنصب.[1]

وبأمر من الوالي العام بتاريخ 2 أكتوبر من سنة 1352هـ/ 1933م مسمي الفقيه المشارك أبو يجرة أحمد البدوي ابن الشيخ الحاج منور[2] الإمام الخطيب بجامع سيق مفتيا بمدينة وهران مكان الشيخ الحبيب بن عبد المالك. وقد تلقى أهالي وهران هذا النبأ بكامل الانشراح نظرا لما للشيخ البدوي من الأخلاق والنزاهة والتحلي بحلية العلماء، كما سمي الشيخ أبو يجرة عبد القادر بن علي الحزاب بالجامع الأعظم بوهران إماما خطيبا بجامع سيق.[3]

وفي شهر أكتوبر 1938م انتقل المفتي الشيخ البدوي من وهران لمثل منصبه بمدينة سيدي بلعباس والمفتي الأسبق الشيخ الحاج الحبيب بن عبد المالك رجع من تلمسان إلى وهران.[4]

و لم يبق منصب تلمسان شاغرا بل عينت الإدارة الإمام الخطيب بجامع سيدي أبي مدين واختارته من بين أقرانه لمنصب الإفتاء بتلمسان، دحمان عبد السلام بن محمد بن

2- L'Echo de Tlemcen :journal,79éme Année, Mardi 26 Septembre 1933.

[2]- الحاج المنور (ت 1927م) من أشهر علماء بلدة سيق التابعة لعمالة وهران تلقى العلم بالأزهر الشريف مدة عشر سنوات، تولى الإشراف والتدريس بالمدرسة التي أسسها أخوه سيدي الحاج علي الأزهري ومما ترك له أخوه أيضا تلقين أوراد الطريقة التجانية، وقد أنكروا عليه إحداث الجمعة في مدينة سيق فرد عليهم برسالة سماها انحسام الريق في حلق من أنكر الجمعة في بلدة سيق. وانظر ترجمته: الهاشمي بن بكار، كتاب مجموع النسب والحسب والفضائل والتاريخ والأدب، ص ص5-56

[3]- دون اسم، النجاح، السنة الخامسة عشر، العدد 1490، الجمعة 23 جمادى الثانية 1352هـ/ 13 أكتوبر 1933،

[4]- دون اسم، وهران "حوادث داخلية"،النجاح، السنة التاسعة عشر، عدد 2201، الثلاثاء 23 شعبان 1357هـ/ 18 أكتوبر 1938م، ص02.

الحاج أبي مدين بن الفقيه القارئ المجود دفين روضة جامع أبي مدين التلمساني فهو من عائلة علم وفضل وصلاح وكثير من أبناء هذه العائلة قراء القرآن، نشأ في طلب العلم في المدرسة التلمسانية عند أساتذتها كالإمام الحاج بن آمنة وأحمد بن البشير والقاضي شعيب والفقيه بن الشيخ والإمام النحوي مولاي إدريس، ولما سمع أهل البلاد بتسمية الفقيه المشار إليه مفتيا استبشر الجميع بهذا التعيين، ولما تحققوا بأنه يخطب يوم الجمعة 11 رمضان 1357هـ بالجامع الأعظم هرع الكل لأداء فريضة الجمعة واستماع خطبته.[1]

نشير هنا إلى ملاحظة هامة وهي أنه في كثير من الأحيان تبقى بعض المدن التابعة لعمالة وهران مثل سيدي بلعباس، معسكر، وربما حتى تلمسان بدون مفتي مرسم لمدة طويلة تصل ثلاث سنوات في بعض الأحيان، عرفنا ذلك من مقال نشر في إحدى الجرائد الوهرانية لمحمد سعيد الزاهري ركز فيه على أهمية الامتحان بالنسبة للوظائف الدينية المعمول به في العمالتين الجزائر وقسنطينة، في حين أن مدينة معسكر ومنذ ثلاث سنوات هي بلا مفتي مرسم، وهذا ما فتح المجال –حسبه–لتوجيه النقد للحكومة لعدم السهر على مصالح السلك الديني، وفي نفس الظروف فإن منصب المفتي لمدينة سيدي بلعباس لم ينظر فيه لمدة طويلة.[2]

لقد بقي الشيخ أبو الحبال مفتيا لمدينة بجاية مدة عشر سنين تقريبا، حيث أنه في سنة 1941م عزم على تغيير أجواء المدينة في منصب الإفتاء، وقد ذكر ذلك محمد بن بلقاسم الساكن بمدينة المسيلة من خلال تقرير له بتاريخ 4 أوت 1941. فقد ذكر هذا الأخير في رسالة بعثها إلى أخيه بوديلمي سي علي مقدم الزاوية العليوية بتلمسان أنه توجه

---

[1]– غفير علي بن الأعرج، المفتي الجديد بتلمسان،النجاح، السنة التاسعة عشر، عدد 2211، الخميس 17 رمضان 1357هـ/ 10 نفامبر 1938م، ص02.

1- A.W. d'Oran, Boite N°2260, Oran républicain, Septembre 1946, M.s.Zahiri, Le recrutement des fonctionnaires du culte musulmant.

رفقة عائلته إلى الحمام المعدني بالبيبان –نواحي مدينة البويرة- وتحدث مع عدة شخصيات من بجاية عرف من خلالهم أن الشيخ أبو الحبال يود مغادرة بجاية وقد وظف كل مجهوداته ليعين في منصب المفتي الحنفي بالجزائر، وفي نهاية المطاف عين الشيخ بابا عمر في هذا المنصب، وبعدها طلب أبو الحبال أن يعين مفتيا بمدينة وهران إذا وافق المهدي البوعبدلي أخذ منصبه في بجاية.[1]

حدث ذلك بعد وفاة مفتي وهران الشيخ بوخالفة الحبيب بن عبد المالك بتاريخ 13 أكتوبر 1940م، فقد ظهرت عدة ترشيحات لهذا المنصب ومنها الشيخ زدور الطيب المهاجي مقدم الزاوية السنوسية والمترشح لمنصب مفتي وهران ومدعم من جماعة باشتارزي-النائب المالي- ومن المترشحين للمنصب أيضا الشيخ بلقاسم بن كابو من شيوخ الطريقة التجانية.

وذكر التقرير الموجود بالأرشيف مع هذه الترشيحات تفصيلات حول الشخصيات الداعمة لكلا الترشيحين خاصة شخصية باش تارزي المدعمة للشيخ الطيب المهاجي، ومن خلالها اتضح للإدارة أن المرشح المناسب لمنصب مفتي وهران عليه أن يكون شخصية دينية ذات كفاءة ومن خارج عمالة وهران.[2]وقد دعم هذه الرغبة من مفتيبجاية لمنصب وهران تلك الرسالة التي بعث بها ضابط سامي في الجيش الفرنسي إلى زميله برتبة نقيب في مدينة وهران، وقد أسند الرسالة بخطبة مفتي بجاية أبولحبال في مناسبة ذكرى عيد العمال بتاريخ 3/ 05/ 1941م، ليطلعه على المستوى الثقافي والسياسي لهذا المفتي، وبعدما كان مرشحا لمنصب مفتي الجزائر، وجه ترشحه لمنصب مدينة وهران، وأنه كاتب

2- A.W.D'Oran, Boite N°2260, I :17a, Nomination de baba omar comme Mufti hanéfite à ALGER,

1- A.W.D'Oran,Boite N°2260, I/17a, Note(Source directes) 14 Octobre 1940.

وشاعر من الشعراء الكبار، وهو عضو في جمعية الأوقاف، وقدم خدمات مهمة طيلة عقد من الزمن، وذكره بأن قضية المسلمين في الجزائر ترتكز على الإشكال الديني وقد قام المفتي أبو الحبال في بجاية بدور فعال في مواجهة الحركة الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين بأسلحته الخاصة، دروس عمومية في المساجد، مقالات في الجرائد، إنشاء مدارس للعروض المسرحية. وقد التمس من زميله المساعدة لتمكين مفتي بجاية من تحقيق رغبته لتعيينه مفتيا لمدينة وهران.[1]

وأشار تقرير قدمه ابن يعقوب نائب عنابة المالي باسم اللجنة المالية يتعلق بالقسم الرابع من برنامج الميزانية "إدارة الأحواز والديانة والقضاء" حين وصل إلى المسألة الدينية بأن المفتين والأئمة وموظفين آخرين كانت الإدارة لا تقبلهم إلا إذا كانوا حاملين لشهادة المدارس أو لشهادة أخرى تبرر عالميتهم وأهليتهم مع كونهم يمتحنون أيضا أمام لجنة خصوصية تتركب من علماء الديانة الأعلون ومن أساتذة المدارس.[2]

وقد كان إجماع جمهور الأمة على وجوب إجراء الامتحانات في الوظائف الدينية بحيث لا ينال أحد وظيفا فيها إلا إذا توفرت في شخصه شروط الكفاءة له ليتأتى له القيام بوظيفه حق القيام ويستمد المجتمع من وجوده في ذلك الوظيف ما يصلح من أفراده وجهتهم الدينية تعبدية كانت أو تهذيبية أما إذا أسند الوظيف لغير الكفء فلا شك أن النتيجة تكون غير مرضية، والعامة لا تستفيد بتعمير المنصب بجاهل فكيف تعتمده لفقه دينها وتهذيب خلقها.

---

[1]- A.W. D'Oran, Boite n°2260, I/I17a, lettre transmis à Monsieur le secrétaire général,Bougie Le 3/5/ 1941.

[2]- دون اسم، عرض حال، النجاح، السنة الحادية عشر العدد 1114، الثلاثاء 22 رمضان 1349هـ/ 10 فيفري 1931، ص1.

وقد كان لرجال النيابة المالية والجمعية الدينية بالجزائر دور في الإلحاح على الحكومة في تحقيق مسألة الامتحان للوظائف الدينية وإعطاءها صبغة رسمية،وكان الارتياح من قبل الجميع للتسميات التي وقعت بالامتحان وتمنوا أن تكون سائر الوظائف الدينية بامتحان يزول معه كل غرض وكل حزازة ولا يتقدم لطلب الوظيف إلا من يعتمد على كفاءته لا على الوسائط المختلفة.

ودفع الطمع كثير من النواب على التوسط للبعض لنيل هذا المنصب الخطير ولو لم تكن فيه أهلية سوى أنه حاول أن يستعمل نفوذ ذلك النائب دون غيره المستحق للمنصب بكفاءة تامة.[1]

ويمكن القول هنا أن مثل هذه التجاوزات التي عرفتها الساحة الدينية في الجزائر كانت بتواطؤ من الإدارة الفرنسية إذ ليس من مصلحتها أن يعين في هذا المنصب أصحاب الكفاءة والأهلية. ولابأس أن نذكر هنا نموذجا عن شخصية عالم ذو كفاءة عالية ورشح لمنصب مفتي في عديد من المرات والمناسبات ولكن دائما كانت الإدارة تنحاز لاختيار غيره وهذا العالم هو الشيخ الطيب المهاجي المدرس المتطوع بمدينة وهران، ربما لأنه كان يمثل زيادة على مواظبته على التعليم الحر لفترة زمنية طويلة، فهو مقدم الزاوية السنوسية المعروفة بنضالها ومسارها المعادي للسياسة الاستعمارية.

وقد كان مبلغ اهتمام الأمة بمسألة الامتحان في الوظائف الدينية كبيرا وقد أنزلتها المنزلة الأولى من اهتمامها وتقدمها على جميع المسائل إذ لا شيء أعز وأقدس من دينها، إلا أنها مع الأسف رغم الضجيج المرتفع هناك من تولوا المناصب الدينية من غير أهلية،

[1]- دون اسم، الوظائف الدينية هل يتحقق إعطاؤها بالامتحان أم يدوم العبث بها؟ النجاح، السنة الثالثة عشر، العدد 1262، يوم الأحد 16 رمضان سنة 1350هـ/ 24 جانفي 1932،ص01.

وبقي في كل مناسبة تكرار الاقتراح لإجراء الامتحانات الدينية بجميع مناصبها.[1] وبالإضافة إلى امتحانات بجاية فقد وقع أيضا امتحان بقسنطينة لاختيار وتسمية مفتي لمدينة سطيف وقد وجهت أوراق الإعلام بذلك لكل من طلب المشاركة فيهذا الامتحان.

وقد كانت امتحانات بجاية مظهرا جميلا وعنوانا على اهتمام الحكومة بالوجهة الدينية التي هي مناط الحكم في استجلاب ميول الأهالي، وليس هناك منهم من لم يبتهج بما شاع إبان امتحانات بجاية من أن الوظائف الدينية سيكون الإحراز عليها بواسطة الامتحانات وكيف لا تبتهج بإقامة دعائم العدالة في الوظيف، ولكن وقع بعدها أن عين موظفون كثيرون من رجال الدين بدون استدعاء وخابت آمال الناس فيما اعتقدوه.[2]

فأول امتحان أجري للإفتاء إفتاء بجاية واستمرت هذه السنة إلى الآن غير أنه على ما يظهر أن الامتحانات لم تكن عامة في المنطقة التي يشملها عون الجمعية الدينية، إذ لو كانت كذلك لما كان الامتحان نادرا إذ الواجب أن يكون مركز الجمعية موردا لجميع أهل الآفاق وما شغرت خطة في العمالة ولو منصب حزاب إلا نادت به على متون الصحافة العربية.

والأمر الذي يستلفت الأنظار أن عمالة وهران لم تكن بها تلك الامتحانات قائمة ولا سمع لجمعيتها الدينية صوتا يذكر مع أن العمالات على حد سواء في الحقوق والتكاليف ولا ندري على من مسؤولية إهمال الامتحان أعلى نوابها أو على الجمعية التي لم تتحرك لذلك. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى الإدارة الفرنسية التي أمسكت على عمالة وهران بقبضة من حديد أكثر من عمالتي الجزائر وقسنطينة.

---

[1]- دون اسم، "الامتحانات الدينية أيضا، أين الوعود؟" النجاح، العدد 1285، السنة الثالثة عشر، الجمعة 18 ذي القعدة 1350هـ/ 25 مارس 1932، ص2.

[2]- عبد الحفيظ بن الهاشمي، "أين الامتحان"، النجاح، العدد 1281، الأربعاء 9 ذو القعدة 1350هـ/ 16 مارس 1932، ص1.

وفي هذا الإطار كلفت إدارة تلمسان بوطمين يحيى لإجراء دراسة حول الإصلاحات اللازمة لتحسين أوضاع التعليم باللغة العربية والدروس الدينية الضرورية للمترشحين للمناصب في السلك الديني الإمام، الحزاب،والمفتي فأنجز بوطمين يحيى بحثا كاملا وسلمه لرئيس دائرة تلمسان والذي بدوره أرسل نسخة منه إلى والي وهران مصلحة الشؤون الإسلامية.[1]

إن الجمعيات الدينية وضعت للإشراف على جميع ما يتعلق بمناصب الدين ومع هذا فقد أعطيت سلطة استشارية وكان الواجب أن تعطى سلطة تنفيذية لا استشارية والواجب أيضا أن تكون أعمالها على حد سواء في جميع الوطن وبإعطاء السلطة التنفيذية لهذه الجمعيات ينطبع الوظيف الديني بطابع نظامي جديد ويرتقي لأن معنى السلطة التنفيذية هنا أن تكلف الجمعية الدينية بالسهر على ما يناسب الموضوع من مراقبة وأهلية وإحداث مناصب إلى غيرها.[2]

1-4 تعيين المفتي في باريس[3]:

تم تدشين الجامع الإسلامي بباريس يوم الخامس عشر شهر جويلية من سنة 1926، هذا التدشين الذي سيحفظ أثرا جليلا في علاقات فرنسا مع العالم الإسلامي،[1]

2- A.W. D'ORAN, Boite n°4476, Tlemcen, le 27 Mars 1944, n°260/D, Réformes souhaitées par les musulmans, préparation aux fonctions assurées par le clergé officiel.

[2]- دون اسم، الامتحانات الدينية،النجاح، العدد 1500، الجمعة 22 رجب 1352هـ/ 10 نوفمبر 1933، ص1.

[3]- أدمجنا هذا الموضوع المتعلق بمفتي باريس في بحثنا لسبب وحيد وهو أن المفتي المعين كان من علماء الجزائر، ومفتي الديار القسنطينية.

كما خلد يوم الفاتح من مارس 1922 الذي عينت فيه قبلة الجامع، وقد احتفل لهذا التعيين جمهور عظيم من ساسة فرنسا ورجال إدارتها وجمع من أعيان المسلمين.

يضم مسجد باريس نزلا (أوتيلا) وحماما ومطبخا عربيا وحوانيت خمسة وسكنى للمفتي والإمامين والمؤذنين والبواب والقيمين الثلاثة. ولهؤلاء الموظفين جميعا مع السكنى الضوء وتسخين المحل مجانا.

وهناك محل جميل للمقابلة آخر لإلقاء المسامرات العربية، أما الموظفون فلم يعلم منهم مسبقا إلا الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة فقد عين مفتيا بجامع باريس ولكن تسميته هذه لا تبطل منصبيه بقسنطينة الإفتاء والتدريس بل يبقيان إلى أن يرجع ولو طالت إقامته.

وأما الإمامان فيشاع حسبما صرحت به بعض الجرائد التونسية آنذاك أنه سيكون أحدهما عالما جليلا من العائلة الرياحية الشهيرة بالديار التونسية وآخر من أكبر علماء المغرب وبقية الموظفين ستعينهم الجمعية مراعية فيهم توفر شرط العفة والديانة والعقل وحسن الخلق والسيرة. وختم صاحب المقال مامي اسماعيل بذكر المقصد الذي بني لأجله الجامع حسب رأيه: وهو كون الدولة الفرنسية رأت إخلاص مسلمي إفريقيا الشمالية إزاءها في الحرب العظمى وتشبثهم بها زيادة على أنها الدولة الإسلامية بكثرة نسمة رعاياها وعلى عدم تعصبها في الديانات والعبادات واحترامها للأديان مطلقا فبنت هذا

[1]- يقول محمد الهادي الحسني إن فرنسا أسست مسجد باريس على غير تقوى باقتراح من أحد طغاتها الجنرال ليوتي صاحب الجرائم الكثيرة في منطقة عين الصفراء، ومحتل المغرب الأقصى، وما بنت فرنسا ذلك المسجد إلا لتضلل المسلمين وتبيض وجهها الأسود، وأما المال الذي بني به المسجد فقد جمع أكثره من الجزائريين. جريدة الشروق، الجزائر، يوم 08/ 06/ 2014م.

الجامع في عاصمة ملكها،[1] لكي يقومون على الدين الإسلامي ويكونون ملجأ للمستغيث من أبناء المسلمين المستخدمين في فرنسا وإرشادهم في أمر دينهم ودنياهم.

إن هذا المسجد الإسلامي الذي أسس بأرض أوروبا له فوائده اجتماعية حيث خصص له أيمة مسلمون وقيمون ومفتي وغيرهم.[2]وقد ألقى م. دوميرق رئيس فرنسا خطابا في حفلة الافتتاح ورد فيها قوله: إن الجمهورية تقبل وتحمي جميع المعتقدات وأي سبيل يتخذه الإنسان للوصول لغايته الدينية فهو سبيل مقدس عندنا نحترمه ونحترم متبعيه احتراما مساويا لاحترامنا لغيره من المعتقدات.

وقال أيضا: ما أتى به علماؤكم من القواعد التهذيبية العالية يتحد مع القواعد التي سنها لنا علماؤنا فقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم كما أخبر بذلك أحد مشاهير علمائكم في كتابه المحترم " صحيح البخاري" في الباب الثاني والفصل الرابع: ما هو الإسلام الأحسن؟ فأجاب: الإسلام الأحسن هو الذي للمسلم الذي لا يخاف المسلمون يده ولسانه"[3]وقد جاء تعليق على هذا الخطاب في افتتاحية للشهاب نقتبس منه "هذا الإسلام ياسمو الرئيس الذي هو بتهذيبه لنا ولكم هو الذي نريد من فرنسا أن تعيننا على نشر تعاليمه الصحيحة بين أبنائه وأبنائها الجزائريين، نريد من فرنسا التي شيدت للإسلام معهدا عظيما في عاصمتها أن تلفت نظر حكومة الجزائر إلى مزيد الاعتناء بمساجدنا، بترميمها، بإقامة المدرسين الدينيين المهذبين فيها، بتوفير عدد القائمين عليها بتحسين

---

[1]- دون اسم، تدشين الجامع الإسلامي بباريس، النجاح، السنة السادسة، العدد 306، يوم الثلاثاء 03 ذو الحجة 1344هـ/ 15 جوان 1926، ص01.

[2]- دون اسم، عبد الحفيظ الهاشمي، جامع باريس،النجاح، السنة السادسة، العدد 317، يوم الأربعاء 03 محرم 1345هـ/ 14 جوليت 1926م، ص01.

[3]- دون اسم، خطاب م. دوميرق رئيس الجمهورية الفرنسوية في حفلة افتتاح مسجد باريس "معربة"، جريدة الشهاب، السنة الثانية، العدد 41، قسنطينة، الخميس 16 محرم 1345ه/ 26 جوليت 1926م، ص2.

مرتباهم ليتفرغوا لها ليتفرغوا لها فمنها تنتشر التعاليم العالية والتهذيب الراقي الذي راق لحضرتكم وأعلنتم بالثناء عليه."[1]

-أول خطبة للمفتي بجامع باريس:

خطب الشيخ المولود بن الموهوب في أول جمعة صليت بباريس خطبة جاء فيها:

الحمد لله ذي النعم الوافرة، والرحمة الساترة، والعقوبات القاهرة يفعل ما يشاء بالاختيار، نحمده حمدا نسعد به في هذه الدنيا والآخرة ونقهر به الهوى والشيطان والنفس الأمارة الساحرة حتى نكون إن شاء الله من الأبرار. ونقر له بالتوحيد على عقيدة طاهرة ظاهرة. وأصلي وأسلم على سيدنا محمد المؤيد بالمعجزات الباهرة السند الملجأ المختار. وعلى آله وأصحابه ذوي الأيادي المتكاثرة الناظرين بالعدل الشريعة الناهية الآمرة، فنعم المهاجرون و نعم الأنصار.

أما بعد فيا عباد الله، إن من نعم الله علينا بناء هذا المسجد الذي نحن فيه متوجهون لربنا الكريم، لأداء الصلاة المفروضة سبحانه، لا يكون إلا ما خصصته إرادته ولا يبرز للوجود إلا ما أنجزته قدرته، فطوبى لمن وحده،وبشرى لمن اهتدى للخير وفر من الموبقات فتنبهوا يا قوم لما أنتم فيه اليوم، أنتم في مسجد رب العالمين، أنتم في مسجد تقام فيه شعائر الدين،أنتم في مسجد يضاعف فيه أجر الطاعات، أنتم في مسجد يتنبه فيه الغافلون للصلاة، أنتم في مسجد لذكر الله والصلاة على رسول الله، أنتم في مسجد سيكون سببا في نشر فضائل الدين، حتى يعم الائتلاف المسلمين وغيرهم من المجاورين، أنتم في مسجد هو مرشد للقادم الغريب، وللحاضر الشارد كالطبيب، فلا تبخلوا رحمكم الله وأعينوه بما له عليكم، فلسان حاله يقول: لا تهملوني حقي عليكم وإليكم، فهنيئا لمن مات و لم تمت

---

[1]- "حول خطاب رئيس الجمهورية في حفلة افتتاح مسجد باريس"، (دون اسم الكاتب) جريدة الشهاب، السنة الثانية، العدد 42، قسنطينة، الخميس 19 محرم 1345ه/ 29 جوليت 1926م، ص2.

حسناته، وعمل صالحا فماتت سيئاته. فتمتعوا يا مسلمون بالحرية في دينكم، واسعوا للخير وافعلوا الخير واجتهدوا في ما ينفعكم وكونوا إخوانا محاربين للجهل والعادات المذمومة وما يضركم، لا تفسدوا عقولكم بالخمور، لا تدنسوا أعراضكم بالفجور، لا ترتكبوا العار اجتنبوا الزنا والقمار، ولا تقتلوا أنفسكم بالقنوط والكسل، لا تتأخروا عن العلم والعمل، سيروا إلى الأمام، ارحموا الفقراء والمساكين والأيتام، لا تسمعوا كلام الدجالين، لا تقبلوا أقوال المفسدين، لا تفرطوا في تربية أولادكم، لا تقتلوا شرف دينكم بالخسائس أمام جيرانكم.يا مسلمون: لهذا دينكم يناديكم، فهل من مجيب مع اعتناء فيكم.يا مسلمون: إن السعادة التي يتنافس فيها المتنافسون هي العلم والأخلاق الكاملة وما سطره الله في الكائنات من الحكم.يا مسلمون: إن المتمدن هو الذي يغرس الحب في نفوس غيره مطلقا ويسقيه بماء الإنسانية، اجمعوا رحمكم الله بين الدين والدنيا وسيروا سير أهل الكمال، وشاركوا غيركم فيما يحمد فقد قتلتم أنفسكم من حيث لا تعلمون، وصرتم في نهاية الانحطاط أما تشعرون؟ ....."."[1]

وقد بقي الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة ومفتي باريس في الوقت نفسه مدة طويلة، أما إمامة المسجد فكانت بالتناوب بين الجزائر والمغرب وتونس. وقد وردت على الشيخ مفتي باريس عديد من التهاني، ومن أهمها قصيدة من للأديب الشيخ أحمد سكيرج قاضي الجديدة بالمغرب مطلعها:

إلى المولود أنهي التهانيا ولي في تهانيه كمال أمانيا
فإني أراه من أجل أحبتي وحبي له في القلب لا زال ثاويا
ومن مثله وهو الذي فاق غيره بمعرفة والفضل فيه انجلى آليا

[1]- دون اسم، مامي إسماعيل، "خطبة فضيلة الشيخ المفتي"،النجاح السنة السادسة، العدد 324، يوم الجمعة 20 محرم 1345هـ/ 30 جوليت 1926م، ص01.وقد أوردنا نص الخطبة لأهميتها من جوانب عديدة فهي خطبة عميد رجال الإفتاء الجزائريين –إذا صح التعبير–، وهي أول خطبة صلاة الجمعة أقيمت في أول مسجد بني في أوروبا عامة وفي فرنسا خاصة.

وقد رد الشيخ ابن الموهوب على قصيدة أحمد سكيرج قاضي الجديدة بأبيات مطلعها:

أسكيرج الحبر الهمام المحترم شرفتني بالمدح بأحسن الشيم
لله درك سيدا من خلقه ال إحسان والفرع الأصيل له همم
ألحقتني بالنظم في عقد العلا وأنا على حب الجهالة في هرم
ما قال شاكرا فضلكم ومحبكم سكيرج الحبر الهمام المحترم[1]

وإذا كان منصب مفتي باريس لم يعين بالتداول بين الجزائر وتونس والمغرب فإن منصب الإمام كان يعين بالتداول بين الدول الثلاث، فقد علمنا أن الفقيه الحاج الجبلي مفتي المالكية بعنابة عين إماما بمسجد باريس عوضا عن الفقيه العربي بن سودة الذي قضى مدة إمام بالمسجد نائبا عن المغرب، والإمام الجديد مفتي عنابة سبق له القيام بهذه المهمة سنة 1933م، والمدة المحددة في مسجد باريس على حسب العادة هي أربعة أشهر مثل خلالها القطر الجزائري.[2]

[1]- أحمد سكيرج،"قصيدة"، النجاح، السنة السابعة، العدد 327، يوم الجمعة 27 محرم 1345هـ/ 6 أوت 1926م،ص03.

[2]- "جامع باريس؛ وصول الإمام الجديد"، النجاح، السنة التاسعة عشر، العدد 2228، الثلاثاء 5 ذو القعدة 1357ه/ 17 ديسمبر 1938م، ص02.

2 مرتبات رجال الإفتاء وامتيازاتهم:

ينتمي رجال الإفتاء الرسميين إلى ما يعرف بموظفي الديانة الإسلامية، وقد كانت هذه الفئة من الموظفين تتقاضى مرتبها من ريع الأحباس والأوقاف التي كانت هي الكفيلة لنظام المساجد والمعاهد، فوضع الحكومة يدها على الوقف كان قاضيا على الوظيف الديني قضاء مبرما حتى أصبح الذين يعمرون المساجد لا يوجد من يضاهيهم في سوء الحالة وعدم الاكتراث بحاجاتهم ولو كانت ضرورية، أليس إهانة أصحاب الديانة إهانة للدين التي هي إهانة للمسلمين جميعا.[1]

2-1 مرتبات المفتين

تشير المصادر الأولى أن المفتي الشيخ مصطفى القديري عين في هذا المنصب تحت وصاية إدارة الشؤون الأهلية الفرنسية، وجعل له راتبا قدره ستة آلاف فرنك سنويا.[2]

نص تصنيف سنة 1851م على أن أجور المفتين والأئمة -وكانوا حوالي 80 فردا- تخرج من ميزانية الدولة، أي من وزارة الحرب لأن الجزائر كمستعمرة كانت تابعة لهذه الوزارة، أما أجور الموظفين الآخرين مثل المدرس والحزاب فتخرج من الميزانية المحلية أوالبلدية.[3] ويذكر أبوالقاسم سعدالله أن رواتب 16 مفتيا بلغت سنة 1884 من 1200 فرنك إلى 4000 فرنك، أي 200 28 فرنك.[4]

وانظر أيضا: L'Avenir de Bougie,57°année, n°433, jeudi 29 juin 1939, p2.

[1]- دون اسم، جريدة النجاح، العدد 194، السنة 1925،ص1. وانظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص376.

[2]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ص320.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص393.

[4]- المرجع نفسه، ج4، ص396.

وفي سنة 1901م وردت أخبار عن زيادة في منحة مفتي الجزائر ووهران وعنابة كالتالي: 500 فرنك لفائدة المفتي الحنفي بالعاصمة، و600 فرنك لفائدة مفتي وهران، و300 فرنك لفائدة المفتي الحنفي بعنابة.[1]

ولو كانت الأحباس جارية على عادتها ولم تستحوذ السلطات الفرنسية على عقارات الأحباس لعاشت الأمة الإسلامية الجزائرية في أرغد عيش إذ الموظفون حينئذ لا تبلغ بهم هذه الإهانة لما تحويه المساجد من الأموال النامية، ومن سوء حظ الموظفين الدينيين –ومنهم رجال الإفتاء– أنه بعدما أسقطت منحة غلاء المعاش على الموظف وجعلت زيادة جديدة تجعل للاحتراز عليها شروط منها أن يكون الموظف يخدم بالساعة بأن يبتدئ من الساعة كذا إلى الساعة كذا صباحا ومن الساعة كذا إلى الساعة كذا مساءا. ومن الغريب أن بعض المؤذنين والحزابة في بلاد الصحراء وغيرها كانوا يأخذون كل شهر 20 فرنك والبعض 15 فرنك، فهل هذا يقال فيه توظيف؟ وهل الإنصاف يقتضي ذلك؟[2]

فلولا نهوض ذوي الغيرة من الجزائريين على الدين الشريف لما أسس مسجد واحد منذ مد الاستعمار أطنابه بالقطر ولما رضي مسلم أن يتقلد ذلك الوظيف المهان. ولكن ولله الحمد أسست المساجد من أموال الجزائريين وصبر القائمون بالديانة بما قدر لهم من المرتب الطفيف. هذا ما جاءت به الأخبار في ظروف مادية صعبة مرت بها الإدارة الفرنسية نتيجة لمخلفات الحرب العالمية الأولى، وسوف تتغير هذه الظروف وتنفرج هذه الضائقة المالية.

---

[1] -Délégations Financières Algeriennes, délégation indigène, Lundi 4 Novembre 1901, Alger, Imprimerie de papetrie Galmiche, P 12 .

[2]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص396.

وفي سنة 1926 رفعت الحكومة مرتبات موظفي الديانة وقد سجل الشيخ المولود بن الموهوب مفتي الديار القسنطينية بالتفصيل الآتي:

المفتي الذي مرتبه 3000 يرفع إلى 4600، والذي مرتبه فوق 3000 يرفع إلى 5600.

ثم ذكر الزيادة للأيمة، فغيرهم من المؤذنين والحزابين. وبالنظر في رواتب الأيمة نلاحظ أن بعضا منهم يتقاضى راتبا مثل راتب المفتي. والبداءة لهذا المرتب الجديد من 1 جانفي 1925.[1]

وفي رواية أخرى من قبل الشيخ ابن الموهوب المفتي المالكي بالديار القسنطينية أورد فيه تفاصيل القانون الجديد حول الزيادة في مرتبات موظفي الديانة الإسلامية بالقطر الجزائري وهي كما يلي:

"اعتبارا من فاتح ماي 1926 إلى آخر جويلية سنة 1926 يأخذ مأتي فرنك كل موظف مرتبه أربعة آلاف وخمسمائة فرنك فأعلى يأخذها منحة مرة واحدة. والذي مرتبه أدنى من أربعة آلاف وخمسمائة فرنك يأخذ من المائتين ما ينوبه بعد قسمها على أربعة آلاف وخمسمائة فرنك مثلا مرتبه أربعة آلاف فيأخذ من المائتين ثمانية أجزاء وينقص التسع منهما. ومن أول أوت سنة 1926 إلى آخر ديسمبر الفارط، كل موظف مرتبه أربعة آلاف وخمس مائة فأعلى يأخذ مائة واحدة فرنكية في كل شهر زيادة على مرتبه الأصلي."[2]

---

[1]- دون اسم، الزيادة في مرتب موظفي الديانة"،النجاح، العدد 302، الثلاثاء 18 ذو القعدة 1344هـ/ 01 جوان 1926، ص2.

[2]- دون اسم، "الديانة الإسلامية، الزيادة في مرتبات موظفيها من مفتي وإمام وحزاب ومؤذن وقيم"،النجاح، السنة السابعة، عدد 392، الأحد 5 رجب 1345هـ/9 جانفي 1927، ص2.

وأما من يأخذ على الأولاد من مفتين وأيمة فلهم على نفقة الأولاد زيادة اثنتي عشر فرنك في مرتبهم الشهري بدون قيد.

وما ذكره الباحث عبد المجيد عدة في أطروحته أن مرتبات المفتين كانت متدنية لا تتعدى مرتبات الأئمة[1] غير صحيح في شطرها الأخير، فهي وإن كانت متدنية فعلا في الفترة التي تناولها في بحثه إلا أنها ستتغير إلى الأحسن في المراحل اللاحقة، ولكن مرتبات المفتين تختلف من مفتي لآخر وتفوق مرتبات الأئمة في جميع الأحوال لأن منصب المفتي هو أعلى في الرتبة من منصب إمام.

نشرت الجريدة الرسمية تحت عنوان الديانة الإسلامية المكافأة السنوية للمفاتي تكون كالآتي:

المكافأة التي قدرها 5600 فرنك مفاتي الدرجة الأولى ترفع إلى 7520 فرنكا، والتي قدرها 4600 فرنكا مفاتي الدرجة الثانية ترفع إلى 6520 فرنكا، ثم بعدما بين المكافأة السنوية بالأيمة، وكذا المكافأة السنوية لموظفي الديانة الإسلامية غير المفتين والأيمة، أشار إلى أن الزيادات الناتجة من العمل بهذا الأمر تكون من أول أوت 1926، وأبطلت من هذا التاريخ جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر.[2]

أما الزيادة في منحة الأولاد فقد وقعت للمفاتي بالإضافة إلى سائر الموظفين المعترف بهم، حيث كانت المنحة المعطاة لآباء الأولاد حسب أمر الوالي المؤرخ ب21 أوت سنة

---

[1]- بشير بلمهدي علي، المساجد الرسمية وموقف صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منها، 1931-1956، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2000- 2001، ص21. نقلا عن؛ عبد المجيد عدة، مظاهر الإصلاح الإجتماعي والتربوي في الجزائر من خلال جهود الرواد المصلحين، 1900- 1925.

[2]- عبد الحفيظ الهاشمي،"الموظفون في الديانة الإسلامية، النجاح، العدد 759، السنة التاسعة، الإثنين 30 محرم 1348هـ/ 8 جوليت 1929، ص2.

1925 كما يلي:الولد الأول: 450 فرنكا، الولد الثاني: 720، الولد الثالث: 1080.الولد الرابع: 1260، الولد الزائد على الرابع: 1260.

ويزاد على هذه المنحة 12 في المائة غير أن سمو الوالي أصدر بتاريخ 22 فيفري 1930 أمرا أبطل به السابق وعوضه بما يأتي:

الولد الأول: 660. الولد الثاني: 960. الولد الثالث: 1560. الولد الرابع: 1960 وكل ولد زائد على الرابع: 1960.

ويبقى كل في درجته متى كبر الأول أما إذا مات آخر فإن الثاني يحل محل الأول والثالث محل الثاني وهكذا إلى الرابع.[1]

وفي سنة 1932 وإثر المساعي المحمودة من رجال الإدارة العامة فإنه يرجى منح ألف فرنك زيادة سنوية لكل مفتي، إمام وحزاب،مؤذن وموظف مسجدي على السواء مطلقا وتوزع هذه المنحة على رجال الديانة بمجرد ورود الإذن الوزيري المنتظر.وفعلا تقررت هذه الزيادة حين وافق مجلس الحكومة على طلب قدمه بيار تيسي يقتضي رفع مرتبات موظفي الديانة على اختلاف وظائفهم موافقة للقانون الذي يقضي بأن موظفي الديانة ترفع مرتباتهم إلى 8000 فرنك ابتداء من أول جويلية سنة 1929، وترفع إلى 9000 ابتداء من فاتح جانفي 1930.[2]

[1]- دون اسم"الزيادة في منحة الأولاد للأيمة والقضاة والمدرسين وسائر الموظفين"،النجاح، العدد 910، السنة العاشرة، يوم 13 ذو القعدة 1348هـ/ أفريل 12 سنة 1930، ص2.

[2]- دون اسم"الزيادة في منح موظفي الديانة"،النجاح، العدد 1313، الجمعة 28 محرم 1351هـ/ 03 جوان 1932، ص3.

وإلى غاية سنة 1936 كان مفتي قسنطينة –مثلا- يتقاضى مرتب 9000فرنك كما ورد في السجل الذي وجد بعمالة قسنطينة يبين بعض أسماء رجال الدين ورتبهم والمرتبات التي كانوا يتقاضونها.[1]

وفي خبر ورد في جريدة النجاح على أنه وزعت الملحقة الأولى للسبعة أشهر الأخيرة من السنة الجارية اعتبارا من شهر أفريل على رجال الديانة بعمالة الجزائر أما رجال الديانة بعمالتي قسنطينة ووهران فستوزع عليهم قريبا وسينال كل واحد منهم 810 فرنك والولاية تشتغل الآن بتحضير الحسابات اللازمة لملحقة المرتبات لسنتي 31، 32 والستة أشهر الأخيرة من سنة 1929 وشكر صاحب الخبر الحكومة على هذا الالتفات الذي تكتسب به المودة والثناء من الأهالي المسلمين على الدوام.[2]

ومن الإعلانات التي وقفنا عليها في الموضوع أن الولاية العامة – كعادتها- التفتت لرجال الدين فقررت إعانتهم بمنح مختلفة ستوزع عليهم في القريب، وشكر صاحب الخبر الولاية وعلى رأسها الوالي العام ومدير أمور الأهالي على هذا الالتفات الذي هو في محله.[3]

فالوظائف الدينية تعتبر في مستهل قائمة الوظائف الموقرة التي لا ينبغي التهاون في شأنها، والشعب الجزائري مصبوغ بصبغة الإسلام فهو يرضى إن رأى شؤون الدين في حصنها المنيع وبيوت الله عامرة مرفوعة كما يسجل لديه تسجيلا مخلدا حسنات من حاولوا تشييد حصنها المنيع.

---

[1]- بشير بلمهدي: المساجد الرسمية وموقف صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منها (1931-1956)، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2001/2000، ص21. نقلا عن Archive du wilaya de constantine, carton n° 14 IR: Liasse: 26.

[2]-دون اسم،"تحسين مرتبات رجال الديانة الإسلامية"،النجاح، العدد1391، 1351هـ/ 07 ديسمبر 1932، ص2.

[3]- دون اسم، "إعانة رجال الديانة"،النجاح، العدد 1689، السنة الخامسة عشر، الجمعة 1 محرم 1353هـ/ 5 أفريل 1935، ص2.

فقد عرفت جميع طبقات الموظفين صدى يذكر في باب الترقي والتحسين وكانوا يسارعون إلى الوداديات والنقابات والتوسطات النيابية لينالوا ما يرضيهم إلا الموظفين الدينيين، فقد طال شقاءهم وعوملوا معاملة ما لا يحق له في معترك الحياة ويظهر ذلك بكل وضوح إذا عرفت أن الإمام الذي يجب عليه أن يؤدي وظيفه في المسجد يوميا خمس مرات بحيث لا يمكنه أن يطرق باب الرزق من جهة أخرى لا يتقاضى إلا 600 فرنك وقس على ذلك المفتي والمؤذن والحزاب.

وقد طالب بعض النواب منهم الحكيم عبد القادر سماتي نائب قسم سطيف في جلسة من مجالس المجلس المالي والتمس من الوالي العام إعانة عائلات أصحاب الديانة فقدم هذا العرض حال في أتم ما يكون من الضبط والمعقولية والفصاحة فكان له تأثير هام في النفوس وقد جاء هذا النائب العام بعمل استوجب به الثناء البليغ من طرف رجال الدين.

كما ألفت صاحب البيان نظر الحكومة إلى تشجيع التوظيف الديني وتحسين مرتبات القائمين به على أسلوب ما يقتضيه حال الموظف وأن تصعد لهم المرتبات حسب ما يقتضيه حال المعاش.[1]

واعتبارا بأن سعر المعاش هو في ازدياد مستمر، واعتبارا بأن الأجور التي كان يتقاضاها القضاة والأيمة والمفتين والحزابون والمؤذنون غير كافية النفقة على أسرهم وهي لا تسمح لهم بتبوأ المقام العالي الملائم لوظيفهم بين المسلمين، واعتبارا بأن الزيادة في أجورهم تتحتم، فقد طلب محمد غلام الله النائب لقسم تيارت أن تزاد أجور القضاة والمفتين والأئمة والباش حزابين والحزابين والمؤذنين بنسبة خمسين في المائة.[2]

---

[1]- عبد الحفيظ بن الهاشمي، الوظائف الدينية يجب أن تعطى لها حظوظها، النجاح ، السنة التاسعة عشرة، عدد 2010، الأحد 17 ربيع الثاني 1356هـ/ 27 جوان 1937م، ص01.

[2]- محمد غلام الله النائب لقسم تيارت، النيابات المالية،النجاح ، السنة التاسعة عشر، العدد 2295، الخميس 26 ربيع الثاني 1358هـ/ 15 جوان 1939م، ص02.

2-2 امتيازات وأوسمة للمفتين:

في هذا الموضوع نتعرض للاهتمام الذي أولته فرنسا بالمفتين الرسميين وما أغدقت به عليهم من تشريفات وأوسمة ومشاركتهم في الاحتفالات الرسمية وإلقاء الخطب فيها، وكذا مقابلاتهم بكبار المسؤولين الفرنسيين. نشير بداية إلى أن اختيار المفتي كان من السلطات الفرنسية مبدئيا من المتعلمين ومن بين الشخصيات التي انحازت للقضية الفرنسية.[1]

نشرت جريدة " لاريبيبليك" في الصحيفة التي خصصت حول الجزائر مقالا حول الميزانية جاء فيه:"بمجرد ما انتصبت فرنسا في وطن متعمق في الإسلامية وعرفت ارتباط العرب والقبائل بدينهم، رأت بأن تتشرف بإعانة رجال الدين المسلمين لكي يمكن لهم بأن يقوموا بوظائفهم فتركت لهم حرية تامة مطلقة وما إن اثنتين وعشرين مفتيا وسبعة وخمسين إماما ومائتي معين من أعوان الديانة يأخذون كلهم أجورا."[2]

فقد سلمت الإدارة الفرنسية وسام الاحترام من رتبة شوفالي Chevalier على بن ناصر محمد كبنادي المفتي المالكي لمدينة الجزائر، وكذلك على علواش محمد بن محمد مفتي مدينة بجاية.[3]

وقد ورد في أخبار سنة 1925م عن زيارة مفتي قسنطينة والقاضيين الشرعيين للمستشفى العسكري وقابلهم رئيسه الضابط الطبيب بريسو، وزاروا غرف جرحى المغرب، وكلما دخلوا غرفة تهللت وجوه أولئك المرضى بهم، وكان الطبيب

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص352. نقلا عن؛ لويس رين، مرابطون وإخوان، ص9.

[2]- صنيع فرنسا لفائدة الأهالي الجزائريين،النجاح، السنة الخامسة عشر، العدد 1673، يوم الأربعاء 16 ذو القعدة 1353هـ/ 20 فيفري 1935، ص01.

2- L'ECHO D'ALGER, lundi 3 mars 1919, p2.

بريسو Brissot يشرح ويفسر ليؤكد عدم تقصيره حيث جعل لهم فنوغرافات عربية وفرنسية لترويح نفوسهم وجرائد عربية وفرنسية لمن يريد القراءة.

وقد ذكر هذا الطبيب للوفد الزائر أن عدد المرضى الذين دخلوا المستشفى بلغ 880 جريح وقد سافروا كلهم بأتم صحة لمراكزهم، ولم يبق إلا 85.[1] في شهر سبتمبر من سنة 1926 وقع احتفال كبير بمناسبة تدشين شهداء الحرب في شاطودان Chateaudin، وقد حضر الشيخ ابن الموهوب مفتي قسنطينة رفقة شخصيات جزائرية وفرنسية هامة، وألقى خطبة بالمناسبة.[2]

ومما جاء فيها ما يلي: إخواني لا يكفيكم النظر بعيون رؤوسكم إلى الأسماء المنقوشة على هذا التذكار أمامكم بل انظروا بعيون قلوبكم طالبين معرفة ذلك السر الذي صهر المسلم والفرنسوي في صف القتال وكل منهما راض بفراق روحه لجسده، أما أنا فأقول الآن مخاطبا العموم ليقل كل واحد منا لأخيه قربا قربا- لا تضمر لي شرا لا تكن بخيلا بإعانتك لي- لا تحقرني- لا تترك نصيحتي نحن إخوة بحكم الإله القادر- تحت سماء وفوق أرض واحدة، يمزج دمي بدمك سلاح العدو في الحروب، أبعد هذا يصدر منا ما يفسد الافئدة.

---

[1]- دون اسم، "في المستشفى العسكري "،النجاح، السنة السادسة، العدد 245، يوم الثلاثاء 21 ربيع الثاني 1344هـ/ 15 نفامبر سنة 1925م، ص2.

[2]- دون اسم، شاطودان،النجاح، السنة السابعة، العدد 345، يوم الجمعة 10 ربيع الأول 1345هـ/ 17 سبتمبر 1926م، ص3.

لابأس أن نعقب هنا بقول فرحات عباس في إحدى كتاباته عن موقف لمفتي قسنطينة "لقد كانوا يذكروننا كلما سنحت الفرصة أنه يعيش على أرض الجزائر غالبون ومغلوبون، ومثال ذلك – من بين أمثلة كثيرة- أنه عندما وضعت بلدية قسنطينة نصبا للجنرال "لاموريسيير (Lamauricière) تخليدا لذكرى الاستيلاء على المدينة، شاهرا سيفه، فلم يمنع ذلك مولود بن موهوب –أحد أساتذة المدرسة القديمة- الذي كان مدعوا من قبل شيخ البلدية "مورينوMorinaut) (للمشاركة في الحفل –من أن يعلق على ذلك ساخرا- "لو أن الجنرال لاموريسيير ما زال حيا على عهدنا هذا، أما كان الحس السليم سيدفعه ربما إلى إعادة سيفه إلى غمده." فرحات عباس، الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة الشاب الجزائري 1930، ترجمة؛ أحمد منور، مطبعة المسك، 2010م، ص12.

ولما حل الوالي بالمدينة الجديدة بسطيف ألقى المفتي طيبي الطيب بن عمر خطبة ترحيبية جاء فيها : " ...وأبث لكم ما يكنه ضمير كل مسلم من الذكرى بالخير نحو دولتكم المحافظة على شعائر دين الإسلام حيث أن الجمهورية الفرنسوية منذ حطت رحالها في قطرنا هذا تبذل كل مجهوداتها في تعليم أبناء المسلمين وترقياتهم حسبما يطلبه دينهم وتأسيس المساجد إلى غاياتها، لقد أنعمتم علينا بتأسيس هذه البلدة لمأوى الضعفاء والمساكين الذين كانوا يئنون تحت أثقال القذرات والأوساخ فصاروا في أمن وحفظ من جميع ما يهمهم وصار الناس يتسابقون إلى سكنى هذه البلدة وأنعمتم عليهم بعدد وافر من المال في الماضي القريب لإصلاح معامل الصنائع وقد شاهد أهالينا تلك الزرابي المبثوثة من عمل نسيج بنات المسلمين وهذا يدل على اهتمامكم بتربية أبناء المسلمين وخروجهم من الجهل إلى العرفان ولا ريب إن قلت: إن عملكم هذا يبرره مسلمو القطر الجزائري كافة ويسجل لكم في صحف التاريخ بمحاسنكم، ويوثق به حبل الرابطة الودادية بين الفرنسويين والمسلمين وما هي إلا رابطة الأخوة والجوار ولما برهنتم بعمل شريف مثل هذا أطلب وألتمس من حضرتكم جامعا لتعليم أولاد سكان هذه البلدة باللغة الفرنسوية ويوجد من الأولاد ما يقرب من سبعين ولدا قد أهملهم الدهر لعدم التعليم ومستشفى لمعالجة الضعفاء في هذه البلدة وأذكركم في بناء مسجد قد وضع حجره في أساسه الوالي العام السابق أ. فيوليت لتؤدى فيه شعائر الدين إلى الآن لم يخرج من العدم إلى الوجود لأن كل بلدة أسست لا بد لها من مسجد قبل كل شيء لكن بالتفضل منكم. "[1] ومادام المفتون مرتبطين بالقضية الفرنسية كانوا ناعمين في مواقفهم من القضية الوطنية والدينية.[2]ويلاحظ في هذه الخطبة وغيرها من الخطب التي تقدم بها رجال الإفتاء الرسميين كثير من المبالغة وذكر الأشياء على غير حقيقتها، مثل قوله إن فرنسا منذ أن حطت

---

[1]- سطيف،"خطاب الشيخ المفتي في المدينة الجديدة بمناسبة زيارة الوالي"النجاح،العدد 662، السنة التاسعة، يوم الجمعة 27 جمادى الأولى سنة 1347هـ/ 9 نفمبر سنة 1928، ص3.

[2]- أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، 352.

رحالها في الجزائر وهي تبذل قصارى جهودها في تعليم أبناء المسلمين، ولكن الواقع أكد خلاف قوله هذا فقد سن الاحتلال قوانينا تمنع التعليم بمختلف فروعه، وتفرض قيودا على المعلمين لفتح المدراس القرآنية بصفة خاصة.

ومن عادة الولاة العامون بالجزائر دعوة أعيان الجزائر وموظفيه في احتفال سنوي يقام بقصر الصيف بالعاصمة، كما حدث في شهر جوان من سنة 1929م حيث دعا الوالي العام بيار بوردر Border Pière رؤساء الأمة العربية ووجهاءها وسائر الموظفين وكان من بينهم بعض رجال الإفتاء الرسميين وكان فيهم الشيخ الحفناوي مفتي المالكية والشيخ بن الحور عبد الرحمان مفتي الحنفية والشيخ محمود كحول إمام جامع الجزائر، والشيخ محمد بن الهاشمي مفتي عين الصفراء.[1]

كان الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة طلب من عامل العمالة إصدار الإذن له بمقابلة رئيس الجمهورية يوم 3 ماي 1930 فوقع الوفاق على ذلك ويكون المترجم علي الفرقاني المحرر بإدارة العمالة،فتوجه المفتي يصحبه المترجم إلى الإدارة فدخلا على رئيس الجمهورية في قاعة الاقتبال وناوله الخطاب الآتي:

"أتشرف باسم رجال الدين بتقديم الاحترام الواجب لجنابكم العالي لا على ما جرت به العادة فقط بل ذلك على ما يلزمنا به ديننا الإسلامي ويفرضه علينا من الحب والنصح والإعانة لمن جعله الله قائما بأمورنا وقد مضت مائة عام –التي ليست أيامها قليلة– والدولة هي الموفية بما تعهدت به في جانب رعاياها لهذا أقول وأنا فرد من أفراد المسلمين المسرورين بقدومكم العزيز الذي قدره الله لكم ولنا عند تمام المائة سنة، إن المائة

---

[1]– دون اسم، دعوة الوالي السنوية لأعيان القطر والموظفين، النجاح، العدد 754، الأربعاء 18 محرم 1348هـ/ 26 جوان 1929، ص ص2،1.

ويذكر أبو القاسم سعد الله أن من المفتين الرسميين من كانوا يأتون أيضا لحضور الصلوات الدينية الكاثوليكية والمناسبات الرسمية ولا شك أن الفرنسيين كانوا يعتبرون ذلك تحررا من هؤلاء الأئمة والمفتين. تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص353.

سنة قد بدت شهادتها الصحيحة لمقولة أن الدولة مقاصدها مع المسلمين خيرية طيبة كما أن المسلمين قد تحققوا أنهم أبناء الدولة كغيرهم ولذلك فهم يا سيدنا الرئيس يرغبون أن تتكرم عليهم بما هو مذكور" فيما يلي:

1- تكثير المدارس الفرنسوية والعربية والصناعية مع جعل التعليم إجباريا.

2- إصلاح التعليم بالمدارس الرسمية كالزيادة في مدة التعليم وفي مرتبات التلاميذ الداخلين ليكثر عددهم لكن لمدة مقبولة وأكثر مما هو موجود الآن.

3- تحسين القضاء الإسلامي بأمور يزول بها ما تحققنا منه الضرر بدنا ومالا.

4- تحسين حالة المساجد والخدمة الذين هم فيها لأن ذلك من مشمولات نظر الدولة المالكة المتصرفة التي تولي وتعزل فالمسلمون ومساجدهم تحت حكمها ولا يخرجهم شيء آخر من ذلك كيفما كان.

هذه هي المرغوبات التي تعرض عليكم حيث أنعم الله علينا بزيارتكم، وقد ابتهج الرئيس بذلك وناول هذه المطالب حينا إلى كاتبه الخاص وأمره بأن توضع في المظبطة الوزارية ليقع الاهتمام بها.[1]

وبمناسبة الاحتفال المئوي كان الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة والمدرس بمدرستها من الشخصيات التي تحصلت على ما يعرف بوسام الاحترام، وقد نال ثاني

[1]- دون اسم، "مقابلة الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة لرئيس الجمهورية"،النجاح، السنة العاشرة، العدد 936، 18 ذو الحجة سنة 1348هـ/ 17 ماي 1930، ص1.

أحسن وسام برتبة رائد Comandant .[1] فكان من الأعيان التي أنعمت عليهم الحكومة الفرنسوية بوسام الاحترام (لاليجيون دونور) رفقة شخصيات هامة ممن أحرزوا مثل هذا الوسام.

نشير هنا أنه في هذا الحين الذي كرم البعض مثل مفتي قسنطينة هناك الكثير من رجال العلم والإفتاء الأحرار قاطعوا هذه الاحتفالات وفي مقدمتهم الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي دعا الأمة الجزائرية إلى مقاطعة هذه الاحتفالات الرسمية بمناسبة مرور مائة سنة على احتلال الجزائر، وكتب منشورا سمي بمنشور المقاطعة، ونداء إلى سكان قسنطينة المسلمين. فقد اجتمعت 14 جمعية إسلامية من جمعيات قسنطينة يوم السبت 18 سبتمبر سنة 1937م في نادي الاتحاد وكانت كلها مستنكرة لهذه الاحتفالات عازمة على مقاطعتها.[2]

ومن هؤلاء العلماء أيضا المفتي الحر الشيخ الطيب المهاجي الذي قاطع هذه الاحتفالات وحزن حزنا كبيرا للحالة التي وصلت إليها الجزائر إحساسا منه –بعد مرور مائة سنة من الزمن على احتلالها– ظنا منه أنها لن تتحرر ولن ترجع لها سيادتها.[3]

ومن المواقف الدالة على مكانة المفتي لدى السلطات العليا ذلك الاجتماع الذي تم بين المفتي والجنرال بمناسبة صدور الأمر بتحجير الخمور على العساكر المسلمين في الجزائر سنة1931م، وعلى إثر ذلك تم الاجتماع بين المفتي المولود بن الموهوب بالقائد

---

[1]–"الإنعامات الدولية بمناسبة الاحتفال المئوي"،النجاح، العدد 1001، الجمعة 20 شهر ربيع الأول 1349هـ/ 15 أوت 1930، ص2.

[2]– "على هامش السانطونير منشور المقاطعة،نداء إلى سكان قسنطينة المسلمين" ابن باديس حياته وآثاره، ،ج3، ص ص387- 388.

[3]– في لقاء مع محمد الشريف ابن الشيخ الطيب المهاجي، شهر مارس 2009م في بيته بوهران.

الأعلى الجنرال ودكر الثاني للأول بأنه يألوا جهدا في كل ما يرى فيه الخير للمسلمين لالجزائريين وافترق كل منهما مبتهجا بما لقي من زميله من عبارات الثناء.[1]

وفي مناسبة ما يسمي بالمأتم الوطني لدفن بول دومير d'houmer Paul رئيس فرنسا يوم 12 ماي من سنة 1932م ولما وصلت الهيئة المتوجهة للجامع الأعظم بقسنطينة ألقى في جمع عظيم خطيب الجامع الشيخ الفكون الزواوي كلمات أبن فيها الفقيد أثرت تأثيرا حسنا. ثم قام ابن الموهوب المفتي وخطب في الناس خطبة بين فيها أسباب الحادث وبشاعته وأبن الفقيد وطلب من الحاضرين أن يشاركوا فرنسا في عزائها بفقد هذا الرئيس الذي اغتيل غدرا.[2]

نال الشيخ أبو الحبال حسن مفتي بجاية الوسام العلمي الفضي ويعتبر هذا الوسام الثاني في الرتبة بعد وسام درجة أوفيسي وذكر المفتي أبو الحبال على رأس القائمة التي تحوي شخصيات أخرى من غير سلك رجال الإفتاء، منهم الترجمان الشرعي والعضو البلدي، ومدرس الموسيقى والوكيل الشرعي والعون بالمحكمة وغيرهم من الموظفين.[3]

وفي شهر نوفمبر من سنة 1933م أقيمت حفلة تكريمية أقامها الوالي العام جول كارد Jules Card للمستشرق والسياسي جان ميرانت Jean Mirantمدير شؤون الوطنيين في ولاية عموم الجزائر بمناسبة إنعام الحكومة الجمهورية عليه برتبة التطويق رائد من وسام الليجيون دونورLa légion d'honneur . وقد دعا سموه برسائل خاصة

---

[1]- دون اسم، "الشيخ المفتي وسعادة الجنرال"، النجاح، السنة الثالثة عشر، العدد 1223، يوم الأحد 12 جمادى الثاني 1350هـ/ 25 أكتوبر 1931، ص3.

[2]- دون اسم، "المأتم الوطني لدفن م. بول دومير رئيس الجمهورية"،النجاح، العدد 1304، الجمعة 7 محرم 1351هـ/ 13 ماي 1932م، ص2. ينظر أيضا؛ "فقيد فرنسا رئيس الجمهورية مسيو دومير"، مجلة الشهاب، ج6، مج 8، 1 صفر 1351ه/ 1 جوان 1932م، ص339.

[3]-الوسام العلمي، النجاح، السنة الرابعة عشر، العدد 1418، يوم الأربعاء 27 شوال 1351ه/ 22 فيفري 1933م، ص02.

جمهورا كبيرا من النواب الوطنيين وعلية الموظفين في الإدارات المصرفية والمدنية والعسكرية إلى المشاركة في ذلك الاحتفال الرسمي.

فكان من بين المدعوين وبالإضافة إلى رجال المعاهد الدينية والزوايا مشايخ من رجال الديانة الإسلامية كالشيخ أبي القاسم الحفناوي مفتي مالكية الجزائر، والشيخ ابن زاكور مفتي حنفيتها، المولود بن الموهوب مفتي حاضرة قسنطينة، الشيخ الونوغي مفتي بلدة الأصنام، الشيخ عمر ابن دالي الإمام الأول بالجامع الأعظم بالعاصمة. ومن رجال الشرع الإسلامي الفقهاء الشيخ شعيب قاضي مالكية الجزائر، الشيخ الأخضري قاضي حنفيتها، ولما اكتظت الغرفة الكبرى المعدة للحفلات الرسمية دخل الوالي العام محفوفا بحاشيته ولباسه الرسمي وحيا الجميع بقوله: السلام عليكم، وقدم للحضور خطبة عرف فيها بالشخصية المكرمة، وبعده تقدم ميرانت – الشخصية المكرمة- بخطبة جمعت آيات البراعة والفصاحة والإبداع.[1]

كان المفتي أيضا من ضمن أعضاء اللجنة الاستشارية التي أسسها الوالي العام للنظر وتزويده بالآراء الصائبة لتحسين حالة الأهالي مادية وأدبية، وقد حضر الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة الاجتماع الأول الذي انعقد بتاريخ 16 أفريل سنة 1934م.[2]

ومن الأحداث الدالة على مكانة رجال الإفتاء الرسميين لدى رجال الحكومة الفرنسية تلك الزيارة التي قام بها موظفي الديانة الإسلامية لإدارة عامل عمالة قسنطينة فقابلوا بها م. (لابان) M.Labane عامل العمالة فأبدوا له أسفهم عن الأحداث[3] التي

---

[1]- دون اسم، "حفلة تكريم لجناب الإداري م (ميرانت) مدير أمور الأهالي"،النجاح،السنة الخامسة عشر، العدد 1506، الأحد 08 شعبان 1352هـ/ 26 نفمبر 1933، ص1.

[2]- دون اسم، "اجتماع اللجنة الاستشارية بمجلس الولاية العامة"،النجاح، السنة العدد 1554، الأربعاء 4 محرم سنة 1353هـ/ 18 أفريل 1934م، ص02.

[3]- عرفت تلك الأحداث بفاجعة قسنطينة وقد ذكر الشيخ ابن باديس تفاصيلها في جريدة الشهاب، وخلاصتها تعرض يهودي من سكان قسنطينة -وهو في حالة سكر- لبعض المسلمين وهم بالمسجد بالسب والشتم للإسلام وللنبي صلى الله عليه وسلم، فقدم المسلمون شكاية ضده، وزادت الطين بلة بتهور اليهود وطغيانهم، وابتدأت الفتنة

مرت يوم 05 أوت وأعربوا له عن تعلقهم وارتباطهم بفرنسا، فشكرهم مؤكدا أنه لا يخطر بباله أبدا أن يخلط مجموع السكان بعصابة من اللصوص والمجرمين.

ثم توجهوا إلى مشيخة المدينة حيث قابلوا م مورينو شيخ المدينة فصرح له المفتي بأن رسالة التهديد التي أرسلت إليه إنما كتبت بيد غير إسلامية تريد أن تصطاد في الماء العكروأن تفسد العلائق الحسنة القديمة بين مسلمي قسنطينة وشيخ مدينتهم. فأجابه م. مورينو بقوله: إني أعرفكم وأعرف نواياكم المخلصة نحوي وإني لا أفكر في شيء سوى انتشال المدينة الجميلة من الخراب الذي سلط عليها.[1]

ومن المناسبات التي شارك فيها رجال الإفتاء، تدشين تذكار شهداء الحرب الأهالي بالعاصمة وقد ترأس هذا الاحتفال الوالي العام كارد M.Kard وعامل العمالة وشيخ المدينة و كثير من الشخصيات المعتبرة الأهلية والأوروبية، ومن الشخصيات الدينية مفتي العاصمة ابن زاكور وإمام العاصمة الشيخ محمود كحول والشيخ ساعد بوالأنوار كاتب الجمعية الدينية، وقد ألقى الوالي العام خطابا، وممن خطبوا أيضا ابن صيام.

ومن أشهر المفتين الذين تحصلوا على الأوسمة المتعددة الرتب المولود بن الموهوب الذي أنعم عليه بالوسام العلمي الفضي في 30 أكتوبر سنة 1904م وذلك قبل توليه منصب الإفتاء، بحيث سمي مفتيا للسادة المالكية سنة 1908م. وقد تقلد وسام الاحترام –لاليجيون دونور– من درجة شوفالي في 24 مارس 1911م جزاء ما قام به من ندوات متنوعة في نادي صالح باي الذي كان أحد القائمين بتأسيسه.

بسبب إطلاق اليهود الرصاص مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى من الجانبين. وقد كان لمفتي قسنطينة دور في إخماد نيرانها رفقة أعيان آخرين. ينظر: ابن باديس حياته وآثاره، ج4، ص ص 38-56.

[1]- زيارة موظفي الديانة لرجال الحكومة، النجاح، السنة الخامسة عشر، العدد 1602، الأربعاء 11 جمادى الأولى سنة 1353هـ/ 22 أوت 1934، ص1.

ومن رجال الإفتاء الذين قدمت لهم الإدارة الفرنسيةبالوسام العلمي الذهبي الشيخ علال محمد بن مصطفى مفتي تلمسان.[1]

وقدمت وسام من رتبة شوفالي Chevalier للشيخ الحاج محمد بن الحاج أحمد الجبلي مفتي الديار البونية في شهر جمادى الأولى 1346هـ/أكتوبر سنة 1927م.

وكان الشيخ بوخالفة الحبيب بن عبد المالك مفتي مدينة وهران وخطيب جامعها الأعظم من أشهر المفتين بعاصمة الغرب الجزائري الذين نالوا –ما سمي–بوسام الاحترام من رتبة شوفالي، سنة 1347هـ/1928م اعتبارا لقيامه بالإرشاد وصيانة المساجد، وقد كان الشيخ منذ توليه منصب الإفتاء ثلاث سنوات – أي منذ سنة 1344هـ/1925م– وقد عرف بالورع والتواضع وحب الخير للعموم والاعتناء بالمساجد حتى نال لدى الحكومة المقام الذي خوله أن يقلد وسام الافتخار من رتبة ضابط officier وسام جمعيات الإعانة.[2]

وكان فيه احتفال تكريمي آخر بفناء جامع سيدي الكتاني لتعليق وسام الاحترام للشيخ الطاهر بن زقوطه الخطيب في الجامع المذكور، وقدم عامل عمالة قسنطينة وبمعيته رجال إدارته ماصلو Masslo رئيس الأهلي ودوبيك Deux pic المتصرف بالإدارة كور Kor رئيس القسم الديني وبيرون ممثل البلدية، وبعد استقرار الحاضرين قام الشيخ المولود بن الموهوب وألقى خطابا – نكتفي ببعض ما جاء فيه– فقد ذكر في خطبته أن فرنسا قد وفت بالعهد الذي أخذته على نفسها عند احتلالها للجزائر أن لأهله الحرية في

[1]– دون اسم، وسامات "الوسام العلمي"،النجاح، السنة السابعة، العدد427، الجمعة 28 رمضان سنة 1345هـ/ 01 أفريل 1927، ص3.

[2]–دون اسم، "وسام الاحترام"،النجاح، السنة التاسعة، العدد 635، يوم الجمعة 23 ربيع الأول سنة 1347هـ/ 7 سبتمبر 1928، ص2.

دينهم في شريعتهم وفي عوائدهم[1]، ومن ذلك هذا الاحتفال في المسجد تحت رئاسة عامل العمالة. ثم توجه بخطابه لموظفي الديانة بقوله: فلا تنسوا يا خدمة الدين ما جاء في القرآن "هل جزاء الإحسان إلا الإحسان" فإن لكم التأثير على قلوب العوام فكونوا دواء نافعا لغيركم وفوا أوامر الإسلام التي سنها الأخوة العامة الاعتراف بالخير والمعاشرة الجميلة والبعد عن الفتنة والموبقات وطلب المعارف بأنواعها بجد، ولكن ذوو الأغراض السيئة ينشرون حتى في بعض الجرائد ما يفسد القلوب ويزرع البغضاء ومن أجل حثهم على عدم اعتبار ما يقولون، وختم هذا الحفل التكريمي بخطبة صاحب الوسام الشيخ الطاهر بن زقوطه أثنى فيها على رجال الدولة وتوجه بشكره أيضا للمفتي المولود بن الموهوب والصالح بن العابد وكذا جميع الحاضرين.[2]

وقلدت الوزارة الداخلية وسام الاستحقاق من رتبة Chevallier على بولحبال عبد الرحمان المسمى حسن بن محمد مفتي المسجد الأعظم سيدي سوفي ببجاية تقديرا لمكانته

ومكافأة لما قام به في خصوص وظيفته مدة تسميته مفتيا.[3]وقلد المفتي نفسه وسام الشرف بمناسبة تدشين الوالي العام للقطر الجزائري جورج لوبو George Le Beau مسجدا جديدا ببجاية.[1]

---

[1]- هذا القول ليس صحيحا لأن تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية بكل مراحله بداية من عصر المقاومة الشعبية بقيادة شخصيات دينية بارزة يكذب مثل هذه التصريحات والافتراءات، وقد رأينا ما تعرض له الشيخ الكبابطي وابن العنابي وغيرهما من العلماء للنفي والتهجير لمواقفهما الشجاعة في وجه السياسة الاستعمارية.

[2]- دون اسم، "احتفال تكريمي بتعليق وسام الاحترام"،النجاح، السنة التاسعة، العدد 760، الأربعاء 2 صفر 1348هـ/ 10 جوليت 1929، ص2.

[3] - Journal officiel de la république francaise , lois et décrets, 70° année, N°288, Vendredi 9 décembre 1938, p 13791.

وانظر أيضا؛مفتي بجاية يقلد وساما ساميا،النجاح، السنة التاسعة عشر، العدد 2224، السبت 25 شوال 1357ه/ 17 ديسمبر 1938، ص02.

وقد كان المفتي بولحبال من المفتين الذين اعتمدت عليهم الإدارة الفرنسية في العديد من المناسبات ولسنوات طويلة التي قضاها كمفتي رسمي في بجاية وبعدها في وهران، ومن الشواهد على ذلك الخطاب المطول الذي ألقاه هذا المفتي ببجاية بتاريخ 3 ماي 1941م بمناسبة ذكرى عيد العمال بحضور المسؤولين الفرنسيين وحث في خطبته كل أبناء فرنسا على التوحد والعمل لإخراجها من الصعوبات والضائقة التي عاشتها تلك المرحلة العصيبة وأثنى خلال خطبته هذه كثيرا على الماريشال بيتان Maréchal Petain.[2]

هذه نماذج لبعض المفتين الذين نالوا حظوة عند الإدارة الفرنسية من مختلف العمالات بالجزائر، وتحصلوا على النياشين والأوسمة المختلفة الرتب والأهمية في مناسبات متعددة، وما يمكن ملاحظته هو التفاوت في نوعية الأوسمة وحصيلتها من مفتي لآخر فهناك من تحصل على عدد أكبر من مختلف الأوسمة والنياشين، ومن تحصل على أقل من ذلك وربما هناك من المفتين الرسميين و لم بتحصل على أي من الأوسمة الموزعة وهذا راجع دائما لمسألة الخدمات والمصالح الكبرى المبذولة من هذا المفتي أو ذاك.

ومن خلال هذا العرض يمكن القول إن سياسة فرنسا في الجزائر –كسياسة أي مستعمر أجنبي لأي بلد آخر- تسعى لكسب نخبة من أبناء هذا البلد لتتمكن بها من السيطرة والهيمنة بأقل التكاليف، وهذا ما حدث في الجزائر.

---

[1]- "الوالي العام في الوطن القبائلي"النجاح، السنة التاسعة عشر، العدد 2308، السبت 27 جمادى الأولى 1358هـ/ 15 جوليت 1939، ص02. وانظر أيضا:

L'Echo D'Alger , 28 année, N°10565, Lundi 10 Juillet 1939.

[2]- A.W. D'Oran, Boite N° 2260, Discours du Muphti de Bougie , le 3/ 05/ 1941.

الفصل الثاني:

واجبات وأعمال المفتين.

1- مشاركة المفتين في بناء المساجد.

2- دور المفتي في التعليم والإصلاح.

3- مشاركة المفتين في مسائل الصوم ومواسم الحج.

1- مشاركة المفتين في بناء المساجد.

بدأت حركة بناء المساجد في الجزائر فترة العشرينات بمبادرات جماعية وفردية مما يدل على أن الشعور الديني كان سائدا في الأمة الجزائرية .

وقد دل على هذا الشعور ما كان يشاهد وروي من نهوض بعض أعيان الجزائر والأفراد إلى بناء المساجد وترميم الجوامع.

ولقد أشادت جريدة المغرب بقيام أعيان بلدة سيق -التابعة لعمالة وهران- التي كانت خالية من مسجد يصلى فيه سوى بيت مكتراة يصلى فيها الأوقات الخمسة، فانتدب لهذا العمل الخيري المختار بن ونان، فاشترى أرضا وبنى فيها جامع جمعة وجهزه بجميع لوازمه من وسائل الطهارة وفرش وغيرها. ولما كمل بنائه سلمه حبسا على المسلمين، وفي يوم 5 جويلية من سنة 1903م ذهب مفتي مدينة وهران إلى بلدة سيق وحضر جل أعيان القرية وما حولها وباني المسجد، وصلى الإمام المعين من طرف الإدارة الفرنسية.

فكان هذا التقييد من جريدة المغرب على صفحاتها لهذا العمل والسعي المبرور تنويها بصاحب هذا العمل ليكون أسوة حسنة لغيره من أبناء الجزائر يتبعونها وخطة جيدة يعملون عليها في مثل هذه المشاريع التي تعود على سكان الوطن بالخير.[1]

ففي كاسان من وهران قام الشيخ بن الشريف ولد بن الشريف العالم الأزهري وبنى جامعا من ماله في تلك البلدة. ومثل ذلك وقع ببلدة نقاوس من قسنطينة، فقد قامت جماعة من أعيان البلدة وهدمت الجامع العتيق وبنته من جديد. وأسس أهالي سطيف جمعية

[1]- دون اسم، "إحسان مؤبد وثناء مخلد، جريدة المغرب"، السنة الأولى، العدد 31، يوم الجمعة 28 ربيع الثاني 1321ه/ 24 جويلية 1903م، ص2.

يرأسها نوابها الغرض منها إحداث جمعية دينية.[1]كما استجاب الناس وفي مقدمتهم العلماء من المفتين الأحرار لهذا الغرض، فقد جاء التماس وطلب من سكان قرية كاسان – نواحي مستغانم- بعدما منّ الله تعالى عليهم بكمال تأسيس جامع جمعة وقد صلوا فيه جمعتين إلى رفع واجب الشكر الذين تبرعوا وأيدوا هذا المشروع الديني كالشيخ الطيب المهاجي المدرس بمدينة وهران وطلبته الذين تبرعوا بفراش الجامع، وكذا جماعة العلويين بمدينة غليزان قد تبرعوا من جهتهم بمنبر جديد صنع بتلمسان.[2]وقد ذكرت جريدة الشهاب قائمة بأسماء المتبرعين لمسجد قرية كاسان من الداخل والخارج وفي مقدمتهم قاضي محكمة كاسان محمد بن حورة وجاء على رأس القائمة الثانية من الخارج مفتي مدينة معسكر الشيخ عبد القادر بالصديق.[3]

وتتمثل مشاركة المفتين أيضا في حضورهم في تدشين المساجد والزوايا وإلقائهم الخطب المشجعة والمرغبة في مثل هذه المشاريع. فقد شارك مفتي مدينة وهران في احتفال أقيم لفتح زاوية تيجانية لإقامة الصلوات الخمس أسسها المصلح والسياسي أحمد ابن ناصف[4] بجانب ضريح جده الولي سيدي بن ناصف، وحضر هذا الاحتفال بتلك الزاوية جمع من العلماء والأعيان والموظفون على اختلاف مناصبهم. وبعدما أديت صلاة الظهر وهي أول صلاة صليت بها، تليت آيات قرآنية وسردت أحاديث نبوية، ثم قام المفتي فألقى

---

[1]- دون اسم، "بناء المساجد وترميمها بالإيالة الجزائرية"،النجاح ، عدد 346، السنة السابعة، يوم الجمعة 17 ربيع الأول 1345هـ/ 14 سبتامبر 1926م، ص01.

[2]- كسان؛ ابن الشريف ولد بن الشريف،"افتتاح مسجد جديد"النجاح، عدد 421، السنة السابعة، يوم الجمعة 17 رمضان 1345هـ/ 18 مارس 1927م، ص03.

[3]- دون اسم، "قرية كاسان"، جريدة الشهاب،العدد 127، السنة الثالثة، الخميس 27 جمادى الثانية 1346ه/ 22 ديسمبر 1927م، ص ص541، 542، 543.

[4]- أسس أحمد بن ناصف العضو البلدي بوهران –المتوفى سنة 1929- هذه الزاوية لتكون محل اجتماع الإخوان المقدر عددهم بمائة تقريبا، وقد كان مقدم الزاوية يسمى حمار لبيوض بلقاسم وهو مدير مدرسة قرآنية.
A.w.d'Oran, Boite n°2260, Confréries religieuses 2ème Semestre 1933, 7° Tidjania.

خطبة تعرض فيها للمقصود من الاحتفال وبين بعض ما للأسرة الناصفية من الأعمال المبرورة والمساعي المشكورة وما حفظ لهم التاريخ من المزايا والفضائل. ثم ختمت الحفلة بالابتهال والدعاء لمؤسس لهذا المعهد الديني الذي هو في الحقيقة مسجد عمومي لكافة المسلمين لا خصوص أتباع الطريقة التيجانية المنسوبة إليهم.[1]

ولعل الحاج محمد ابن ناصف الذي بنى مسجدا بمدينة ميلة في الشرق الجزائري كان من نفس عائلة ابن ناصف الذي بنى مسجد وهران السابق الذكر وقد أقيمت حفلة افتتاح مسجد ميلة بحضور رئيس جمعية العلماء المسلمين ابن باديس ومبارك الميلي.[2]

وفي شهر ماي سنة 1936 تـــأسست بمدينة ميلة جمعية سميت بالجمعية الدينية الإسلامية الميلية وذلك طبق قانون 27 سبتمبر 1907م، ومحلها بدار الحاج محمد بن ناصف، وغايتها المحافظة على الشعائر الدينية الإسلامية والقيام بها والمساهمة في توسعة المساجد وبنائها مع ازدساد الحاجة إلى ذلك.[3]

وفي قرية رأس الوادي (طوكفيل) حوز سطيف وجهت اللجنة التي أنشأت على بناء جامع جمعة دعوة إلى العلماء والفضلاء بدائرة سطيف وبرج بوعريريج كما استدعت المفتي والشيخ ابن باديس والشيخ علاوة الونيسي ومامي محرر جريدة النجاح فلبى دعوتها الأخيرون واعتذر المفتي وتأسف عن تخلفه بسبب التدريس وغيره. والمقصود به الشيخ

---

[1]–وهران؛ "احتفال بفتح زاوية تيجانية"، النجاح، السنة السادسة، العدد 262، يوم الجمعة 22 جمادى الثانية 1344هـــ/ 8 جانفي 1926م، ص3.

وينظر:

A.W.D'Oran, Boite N°2260, Confréries religieuses 2ème semestre 1933, Tidjania.

[2]– دون اسم، جريدة الصراط، السنة الأولى، العدد 08، قسنطينة، الإثنين 18 رجب 1352هـــ/6 نوفمبر 1933م.

[3]– دون اسم، اجتماع الجمعية الدينية بميلة، جريدة البصائر، السنة الأولى، العدد 21، الجزائر، يوم الجمعة 8 ربيع الأول 1355هـــ/ 29 ماي 1936م، ص4.

المولود بن الموهوب، وقد حضر هذا التدشين من رجال الإفتاء الشيخ الطيبي الطيب مفتي مدينة سطيف.[1]

وبمناسبة تدشين جامع للجمعة ببلدة فج مزالة رفعت سيارات خصوصية الشيخ المولود بن الموهوب المفتي والفقيه الشيخ الصالح بن العابد المدرس بمدرسة قسنطينة والشيخ مصطفى باش تارزي الخطيب بمسجد سيدي الكتاني.. في دعوة إلى تدشين جامع جمعة فج امزالة الذي تم بناؤه بفضل ومساعي رجال تلك الدائرة.[2]

وقد خطب في هذه المناسبة الشيخ المولود بن الموهوب خطبة مطولة افتتحها بذكر أهمية الاحتفال كونه لفتح بيت من بيوت الله تعالى التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، بيت تتجلى فيه المساواة الحقيقية جنب هذا لجنب هذا لا فرق بين الأمير وخادمه والفقير وصاحب المال.

وبعدما توجه المفتي إلى الحاضرين بشكر أصحاب الفضل الذين ساهموا في بناء هذا المسجد، حثهم بقوله: "يتعين عليكم أن تتيقنوا أن هذا المسجد مبدأ حياة جديدة لهذا الوطن، مبدأ سعادة قلبية وبدنية ودنيوية وأخروية أقام الشخص أو ظعن، فلا تفرطوا فيه رحمكم الله وأعطوه حقه وفق ما أمر الله وصونوه بالقيام وبذل الأموال لما يلزمه حتى لا تلحقكم معرة في المآل."

لأنه بتفريطهم يكونون سببا في عدم عمارته وهو الخراب لما شيدوا. وأعلمهم أن دين الإسلام هو دين الإنسانية العام، هو عدو الجهل وكل تعصب فيه ضرر وكل جمود وطالب بالتآخي طبق ما جاء به الأنبياء والرسل الكرام، مذكرا بقوله تعالى:" قولوا آمنا

---

[1]–مامي إسماعيل،"تدشين جامع جمعة بقرية رأس الوادي"،النجاح : السنة العاشرة، عدد 839، قسنطينة يوم الثلاثاء 14 شعبان سنة 1348هـ/ 14 جانفي 1930، ص ص01، 02.

[2]–"فج مزالة؛ تدشين جامع جمعة"النجاح، السنة الثامنة، العدد 486، يوم الجمعة 27 صفر 1346هـ/ 26 أوت 1927م، ص2.

بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيئون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون"[1]. ثم ذكر في خطبته أقوالا لمستشرقين في فضائل الإسلام الكثيرة والمتعددة كقول جيبون: القرآن مسلم به من حدود الأوقيانوس الأطلانطيكي إلى نهر الجانج بأنه الدستور الأساسي ليس لأصول الدين فقط بل للأحكام الجنائية والمدنية التي عليها مدار نظام حياة النوع الإنساني وترتيب شؤونه. وقال أيضا: إن الشريعة المحمدية تشمل الناس جميعا في أحكامها من أعظم ملك إلى أقل صعلوك فهي شريعة حيكت بأحكم وأعلى منوال شرعي لا يوجد مثله قط في العالمين. وقال كليمنصو: إن الدين الإسلامي دين قريب من الأذهان وهو معقول أكثر من غيره لذلك لا نرى وثنيا يجاور مسلما فيرى ما هو فيه من صفاء النية وطهارة القلب والتوكل ومعاونته لأخيه إلا اختار دينه على ما هو فيه من البساطة على تلك المعابد المزخرفة والزينة المبهرجة و لم تخدعه الرشى والأموال.

وقال إسحاق طيلرIsaac Taylor :- رئيس الكنيسة الإنكليزية – الإسلام ينشر لواء المدنية التي تعلم الإنسان ما لم يعلم والتي تقول بالاحتشام في الملبس وتأمر بالنظافة والاستقامة وعزة النفس فمنافع الدين الإسلامي لا ريب فيها وفوائدها من أعظم أركان المدنية ومبانيها...

أيها الإخوة: كونوا أعداء الجهل فإنه قتال، واجمعوا بين الدين والدنيا وسيروا سير الأبطال، وافهموا معنى قول سيد الكائنات "اعمل عمل امرئ يظن أن لن يموت أبدا واحذر حذر امرئ يخشى أن يموت غدا."[2] يا عباد الله خافوا الله وشاركوا غيركم في العلوم ورفعة الجاه، فقد قتلتم أنفسكم بأيديكم من حيث لا تعلمون، وبلغتم نهاية الانحطاط أما تشعرون. فالعلم يتبعه كل خير وكمال، والجهل يتبعه الهم والنكال...

---

[1]- سورة البقرة آية 135.

[2]- البيهقي في السنن الكبرى.

أيها المسلمون: إلى متى وأنتم محرومون، وللجهال طائعون وبنصح من ينصحكم لا تعملون، كل دواء بالنسبة لدواء العلم حقير العلم هو الحياة والجهل هو الممات، بالعلم تحسن المعاشرة بالعلم زينة المجاورة، بالعلم تعم السعادة بالعلم يموت التنافر وتحيى الأخوة والاستفادة والإفادة.. وأكرر قولي أن من لا يسره نشر العلوم والمعارف في المسلمين معطل لزيادة المحبة بين الوطنيين وجيرانهم وكيف لا ونحن نرى الدولة التي تسقي بالمعارف عقول رعاياها، تملك قلوبهم وبسهولة تصل إلى مناها، فتعالوا يا أغنياءنا وأخرجوا لنا سلاح المال من خزائنكم لنحارب الجهل..[1]

وتعليقا على الخطاب الطويل الذي ألقاه الشيخ فقد كان لاستشهاده بأدلة عظماء الدين المسيحي وفلاسفة فرنسا ونبغائها في الإسلام والدين الإسلامي وقع عظيم في نفوس الحاضرين من الفرنسيين.

ولما أتم خطابه الذي تأسف له الفرنسيون تأسفا عظيما حيث لم يعرب أعلن بافتتاح الجامع ونزل الجميع إلى رؤية الحمام والدكاكين التي هي في دور الإتمام.

وقد شارك مفتي تلمسان في الاحتفال الذي وقع بقرية صبرة وهي بلدة بين تلمسان ومغنية بمناسبة الجامع اللطيف الذي شاده الموفق الذكي خليل محمد بن صالح الندرومي التاجر بصبرة بإعانات الفضلاء وأهل الخير بدائرة تلمسان مع جمعية من أعيان صبرة.

حضر الاحتفال نخبة من أعيان تلمسان وندرومة ووجده ومغنية وضواحيها وترأس الحفلة الشيخ علال محمد بن مصطفى مفتي تلمسان وخطب خطبة في فضل بناء المساجد

---

[1]-دون اسم، "خطاب الشيخ المولود ابن الموهوب " المفتي المالكي والمدرس بمدرسة قسنطينة" في حفلة افتتاح جامع فج مزالة،النجاح، السنة الثامنة، العدد 487، قسنطينة يوم الأحد 29 صفر سنة 1346هـ/ 28 أوت 1927م، ص ص2،1.

وثواب أهل الخير، وهنئ أهل صبرة بهذا الجامع المبارك مع الرجاء لكل بلدة محرومة من المساجد بيوت الله كبلدة بني صاف أن يقتدوا بإخوانهم أهالي صبرة.[1]

ومن جهة أخرى نجد أن مشاركة المفتين في تشييد المساجد قد برزت أيضا من خلال عضويته في الجمعية الدينية، مثل ما قامت به هذه الأخيرة بمدينة سطيف من تشييد معلم ديني فكان افتتاح المسجد الذي استدعت فيه الجمعية جماهير العلماء والموظفين والنواب والوجهاء من غالب نواحي العمالة. وقد كان الشيخ البشير الإبراهيمي من بين الحاضرين وقد ألقى خطابا أثنى فيه على الحاضرين لتلبيتهم النداء وجاء فيه على تاريخ هذا المشروع الديني وأخبر بالعثرات والعراقيل التي اصطدمت معه وبفضل إيمان أعضاء الجمعية الراسخ ذللت تلك الصعوبات وذكر منهم الشيخ طيبي الطيب مفتي مدينة سطيف، والقاضي الشيخ معيزة التهامي وغيرهم....وبعده قام الشيخ عبد الحميد بن حيث أثنى على همة الجمعية الدينية ودعا إلى الدين والعلم.[2]

كما تمثلت مشاركة المفتي في إصلاح المساجد وتوسيعها من خلال حثه للمسلمين كما حدث في مدينة بجاية عندما عقد سكانها العزم على توسيع مسجدهم الذي ضاق بالمصلين. فوقع اجتماع بالمسجد الأعظم يوم 12 فيفري تحت رئاسة المفتي فقام فيهم خطيبا فشرح لهم الموضوع وحثهم على الإنفاق لإتمام هذا السعي فوافق الجميع على التعجيل في الأمر وافتتح الاكتتاب تحت إشراف أعضاء المسجد والنواب البلديين ورؤساء

---

[1]- دون اسم، صبرة؛ "تدشين جامع جمعة جديد"،النجاح، السنة الثامنة، عدد 595، الأربعاء 4 ذو الحجة سنة 1346هـ/ 23 ماي 1928م، ص02.

[2]- دون اسم، يوم تاريخي مشهود بسطيف، "اجتماع ديني لافتتاح الجامع الجديد"النجاح، السنة الثالثة عشر، عدد 1236، يوم الأربعاء 14 رجب 1350هـ/ 23 نفمبر 1931م، ص01.

الجمعيات البلدية وذكرت قائمة بأسماء المتبرعين ومنهم المفتي الذي قدم مبلغ قدره 500 فرنك.[1]

2.دور المفتي في التعليم والاصلاح

المساجد وقف على وظائفها الشرعية من إقامة الصلاة وتلاوة القرآن وذكر وتسبيح وسائر وظائف العبادات، ويجمع الأغراض الشرعية التي تراد لعمارة المساجد ترتيب التدريس فيها، سواء كانت الدروس علمية محضة كالتي يتلقاها التلامذة الذين يقصد منهم أن يكونوا علماء المستقبل أو وعظية كدروس الوعظ والإرشاد التي يقصد منها تحسين حالة العامة الدينية والدنيوية بأساليب الرغبة والرهبة. وللمفتي دور أساسي في التعليم الديني وفي الإصلاح بين الناس.

2-1 دور المفتي في التعليم الديني :

من حيث أن المساجد لله يجب أن تكون مفتوحة الأبواب لكل أحد يريد إقامة الشعائر بها وهي وظائفها المتقدمة وأعظمها التدريس بها، خصوصا من يرجى نفعه للعموم لمزية فيه كرسوخه في العلم وصلاحه وإقبال الناس عليه، فليس من شريعة المساجد أن يحجر على من أراد التطوع بالتدريس في هذه المساجد التي هي بنص الآية مباحة للعموم.[2]

---

[1]- دون اسم، شعلال محمد السعيد،"إصلاح وتوسيع مسجد بجاية"النجاح، السنة الرابعة عشر، عدد 1422، الجمعة 06 ذو القعدة 1351هـ/ 03 مارس 1933م، ص02، 03.

[2]-المولود بن الصديق الحافظي الأزهري،"التدريس ومساجدنا"النجاح، السنة السادسة، العدد 297، يوم الجمعة 01 ذو القعدة 1344هـ/ 14 ماي 1926، ص01.

من المهام الكبرى المنوطة برجال الإفتاء الأحرار والرسميين مهمة التعليم والتدريس بالمساجد والزوايا والمعاهد الدينية، ولعل الملاحظة الأولى التي نشير إليها هنا تتمثل في الوقت والجهد المبذول لهذه الوظيفة، فنجد عند المفتين الأحرار تفرغ وبالتالي اهتمام أكبر مما عند المفتين الرسميين، يرجع ذلك لأشغال ومهام أخرى مرتبطة بهؤلاء دون الآخرين.

من رجال الإفتاء الأوائل الذين تصدوا للتعليم الشيخ احميدة العمالي مفتي المالكية في الجزائر توفي سنة 1293هـ/1876م، استفاد منه الكثير، كان يلقي دروسا في الحديث النبوي الشريف من صحيح البخاري حتى قال صاحب تعريف الخلف برجال السلف" لم يترك بعده من يجمع الخلق عليه في المسجد الأعظم وغيره لتدريس صحيح البخاري بدراية أهل الدراية، ذوي النقل المناسب والعقل الكاسب."[1] من أشهر تلاميذه أبو علي الحسن بريهمات[2] الذي شاركه في سائر العلوم، وقد أجيز فيها كما أجيز فيها شيخه.

لقد عثر يحيى بوعزيز عند دراسته للكتاب الذي كتبه الحاج مصطفى بن التهامي على وثيقة وهي رسالة المفتي علي بن عبد الرحمان إلى الفقيه محمد بن يوسف تذكيرا له على رسالة سابقة حول قضية فقهية ألح عليه فيها أن ينقلها له من كتاب ابن الحاجب وكتاب الشيخ عبد الرحمان الثعالبي، ولا تاريخ لها ولكن الشيخ المهدي البوعبدلي يذكر أنها بتاريخ 1320هـ/ 1902م. وتشير هذه الرسالة إلى حرص المفتي على الاستزادة من العلم.[3]

---

[1]- تعريف الخلف برجال السلف، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، ج1، ص416.

[2]- كان الشيخ الحسن البريهمات لطيف الطبع سليم الذوق، جميل الصورة فاخر الهيأة، عذب المنطق، متواضعا عل المتصاغرين، ومتطاولا على المتكبرين، محسنا للفقراء، محبا للعلماء، له خبرة بمجريات الأحوال وعلم عجيب بالتاريخ وطبقات الأدياء. تعريف الخلف، ج1، ص ص 374-381.

[3]- الحاج مصطفى بن التهامي، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تحقيق الدكتور يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1995، ص355.

كما نجد أن علي بن عبد الرحمان بن والي – مفتي وهران– المشهور بشويوش الجزائري، محدث، عروضي من فقهاء المالكية، ولد بمدينة الجزائر وبها نشأ وتعلم وهو من تلامذة الشيخ العمالي. كان يدرس الفتوحات المكية وجواهر المعاني، وكانت بينه وبين علماء المنطقة مراسلات منها مراسلته مع القاضي شعيب، وكان مقدما للطريقة التيجانية ولي الإفتاء بمدينة وهران –أواخر القرن التاسع عشر– وتوفي بها سنة 1324هـ/ 1906م.[1]

من رجال الإفتاء القائمين بهذه بوظيفة التعليم نجد المولود بن الموهوب الذي منح خطة التدريس بالمدرسة القسنطينية وولى وجهه شطر تعليم الشبيبة الإسلامية بالإخلاص وهمة، فعلمهم اللغة العربية والأدب والفقه والتوحيد.[2] قال عنه صاحب معجم أعلام الجزائر: كان مدرسا للفقه والعلوم الإسلامية بمدرسة سيدي الكتاني[3]بقسنطينة، وأسهم سنة 1326هـ/1908م في تأسيس نادي صالح باي الثقافي وفيه كان يلقي محاضراته، كما كان يلقي دروس الوعظ في الجامع الأخضر.[4]

وقد كان المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة أيضا عضوا في الهيئة العلمية بقسنطينة المنتظمة من الشيوخ: عبد الحميد بن باديس والمولود مفتي السادات المالكية والصالح بن

---

[1]– الشيخ العربي بن عبد الله المعسكري: الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى الحجاز، ص35. عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر، ص191.

[2]–ابن جامع إسماعيل–الوكيل الشرعي بقسنطينة– "فرنسا والإسلام"النجاح، السنة السابعة، العدد 333، يوم الجمعة 11 صفر 1345هـ/ 20 أوت 1926م، ص1.

[3]– مدرسة سيدي الكتاني بقسنطينة هي إحدى المدارس التي أحدثتها الحكومة الفرنسية في سنة 1850م للشبان الراغبين التولية في بعض المناصب الشرعية والإدارية والدينية الخاصة بالمسلمين، لذلك أحدثت ثلاث مدارس بالقطر الجزائري في تلمسان والثانية في قسنطينة والثالثة في المدية ثم نقلتها إلى البليدة ثم جعلت في الجزائر بصفة نهائية.سفر شومي وزير العلوم إلى الجزائر، جريدة المصباح، السنة الأولى، العدد 22، بوهران يوم الجمعة 28 أكتوبر 1904م.

[4]-عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ط3، بيروت، 1403 هـ/ 1983م، ص324.

العابد المدرس بالمدرسة العلمية وعبد الحميد ابن معيزة المدرس بالجامع الأعظم ويحيى الدراجي المدرس بالزاوية الحنصالية ومصطفى باش تارزي خطيب الجامع الأخضر.[1]

وقد أسهم الشيخ المولود بن الموهوب سنة 1326هـ/1908م في تأسيس نادي "صالح باي" الثقافي وفيه كان يلقي محاضراته العلمية، كما كان يلقي دروس الوعظ في الجامع الأخضر، وقدم دروسا ليلية بالجامع الأعظم متوالية في ما ينفع العامة ويرشدهم لإحياء السنة، وغالب دروسه لا تخلو من خضور مائتي شخص وقد تزيد على خمسمائة، وله شعر جيد في محاربة البدع، وعدد من المقالات الاجتماعية والثقافية نشرت في جرائد كوكب إفريقيا، الإقدام، النجاح والصديق، وجريدة الفاروق[2] ومن آثاره "نظم مقدمة ابن آجروم" و "مختصر الكافي في العروض والقوافي" وشرح منظومة التوحيد لشيخه عبد القادر المجاوي.[3] وكان من العلماء الذين مارسوا التفسير القرآني في دروسهم بجامع قسنطينة الكبير.[1]

---

[1]-دون اسم، "احتفال المكتب الابتدائي العربي بامتحانه السنوي"النجاح، السنة العدد 161، يوم الجمعة 30 ذو القعدة 1342هـ/ 6 جوان 1924م، ص02.

[2]- نشرت جريدة الفاروق قصيدة للشيخ المولود بن الموهوب بعنوان مطالع السعود بتشطير الشيخ ابراهيم بن محمد العلمي السوفي وهذه أبيات منها:

وأهل العلم أحياء دواما تعالوا للحياة مبادرينا
تعالوا للسعادات اطلبوها فما حصلت لغير الطالبينا
وجدوا في التسابق وارغبوها بعلم واتقوا الله المتينا
تعالوا واستفيدوا من سواكم فليس الكتب تهدي الجاهلينا
ولوذوا بالمدرس مع دروس وسيروا للمعارف راغبينا

ينظر: مطالع السعود، جريدة الفاروق، السنة الثانية، العدد 61، الإثنين 22 جمادى الثانية 1332هـ/ 18 مايو 1914م، ص2.

[3]-ولد عبد القادر المجاوي سنة 1848م بتلمسان، كان أبوه قاضيا مارس القضاء مدة خمسة وعشرين سنة بتلمسان، درس بجامع القرويين بالمغرب وبعد رجوعه أجبرته الإدارة الاستعمارية على الانتقال من تلمسان إلى قسنطينة، له مؤلفات منها كتاب إرشاد المتعلمين الذي صدر بالقاهرة سنة 1877م. لقب بأبي النهضة العلمية في قسنطينة عليه تخرج القضاة ورجال التدريس والمفتين فلا تجد واحدا من هؤلاء الرعيل الأول من القرن العشرين إلا وهو من تلامذته، ولو كان هذا الرجل من أمة عالة لأحيت ذكراه في كل مناسبة. الشيخ عبد القادر المجاوي،

ومن رجال الإفتاء الرسميين الذين اشتهروا بدروسهم وتفسيرهم للقرآن الكريم المفتي الحنفي محمد العاصمي فقد كان يلخص تفسيره لبعض الآيات في مجلة صوت المسجد التي ظهرت في خريف سنة 1374هـ/1948م وكان يلقي دروسا في الجامع الجديد –مقر المفتي الحنفي-.[2]

ومن المناسبات الدالة على اهتمام المفتين بالتعليم الديني مشاركتهم في الاحتفالات السنوية عند انتهاء السنة المدرسية، من ذلك الاحتفال الذي اعتادت جمعية التربية والتعليم الإسلامية بقسنطينة على إقامته إظهارا لنتيجة جهودها خلال السنة، لكن احتفال هذه السنة أي سنة 1351هـ/ 1932م كان فوق العادة وفوق المنتظر، فقد حولت احتفالها رغبة في الاتساع وحسن الموقع من الجمعية الخيرية إلى مسجد رحبة الصوف فسيح الأرجاء متسع الأطراف، حيث امتلأت رحاب الجامع بالمدعوين الذين كان رجال الجمعية يقتبلونهم من الباب إلى محلاتهم بكامل الإجلال والترحيب ومن بينهم بعض رجال الإفتاء و الأساتذة بالمدرسة والأئمة الخطباء، كالشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة ومدرس مدرستها ومفتي باريس، والصالح بن العابد المدرس بالمدرسة، والشيخ أحمد بن العمري مفتي قالمة. .[3]

أعمال ملتقى وطني بتلمسان، أيام 2،3 محرم 1433هـ/ 27، 28 نوفمبر 2011م، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية سنة 2011، سمية أولمان، حفيدة المجاوي، في حوار مع جريدة الخبر 3 نوفمبر 2011 حاورها نور الدين بلهواري، ص ص 155-157.

وينظر ترجمته أيضا في معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، ص286. أيضا؛ وينظر عن ترجمة محمد بن عبد الكريم المجاوي والد عبد القادر المجاوي، عبد المجيد بن نعمية، موسوعة أعلام الجزائر، ص ص383- 385.

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج7، ص27.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص27.

[3]- ابن باديس حياته وآثاره، ج3، الحركة التعليمية، ص ص268-270. وانظر؛"الحفلة المدرسية السنوية؛ الشعب القسنطيني يحتفل بأبنائه"النجاح، السنة الثالثة عشر، العدد 1345، يوم الأحد 18 ربيع الثاني سنة 1351هـ/ 21 أوت 1932م، ص ص 2،3.

ذكر محمد العلمي أثناء زيارته لأصدقائه بمدينة المدية وفي مقدمتهم مفتي المدينة مصطفى فخار أن "هذا الجليل من عائلة عريقة في المجد دار علم وصلاح له عقل رزين ورأي حصيف ثاقب الفكر شعلة من ذكاء مشتغل لما يعنيه، أوقاته كلها مستغرقة ما بين مطالعة ودروس لا في القيل والقال وما تنكمش منه النفوس."[1]

وقد سنحت الفرصة للشيخ العلمي بالتوجه إلى مدينة المدية فتوجه إلى النادي الأدبي المسمى بنادي المولودية، فدخله ووجده في منظما فيه خزانة كتب نفيسة مرتبة ووجد فيه صديقه الشيخ مصطفى فخار مفتي البلاد، يدرس فيه علم الصرف، فأعجبه ذلك وحمد الله على هذه النعمة العظمى التي وفق إليها أصحاب هذا النادي وفي مقدمتهم المفتي.[2]

وهناك قصيدة كتبها شاعر العاصمة محمد العلمي في مدح صاحب الدروس المستمرة مفتي المدية الشيخ مصطفى فخار ومما جاء فيها قوله:

ضحك الزمان وكان قبل عبوسا وبدا السرور على الفؤاد شموسا
مـــــفتي المدية مصطفى الفذ الذي أحيى المدينة بالعلوم دروسا
هذي المدية أشرقت وتأرجحت وغدت بهاتيك العلوم عروسا[3]

[1]- دون اسم، "زيارة حبيب لمحبيه، محمد العلمي بالجزائر"النجاح ، السنة الخامسة، العدد 169، الجمعة 7 محرم 1342هـ/ 8 أوت 1924م، ص2.

[2]- دون اسم، "النادي الأدبي؛ نادي المولودية بالمدية"النجاح ، السنة الثامنة، العدد 477، يوم الجمعة 6 صفر 1346هـ/ 5 أوت 1927م، ص03.

[3]- دون اسم، محمد العلمي بالجزائر:"إلى مفتي المدية ابن الفخار" (قصيدة شعرية)النجاح، السنة العاشرة، العدد 967، يوم الأربعاء 28 محرم 1349هـ/ 25 جوان 1930م، ص03.

وأشار مامي إسماعيل في جولته بالغرب الجزائري إلى مدينة مازونة من عمالة وهران واطلاعه على ما تلقاه عن أخبارها العلمية وسمعتها في خدمة الفقه الإسلامي خاصة، فذكر مشاهدته لجامعها الفسيح والمدرسة التي تلقى فيها الدروس وطلبة يتجاوز عددهم الخمسين طالبا فيهم من مدينة وجدة وحدودها المغربية عدد لا ينقص عن الخمسة عشر طالبا وكلهم يسكنون ببيوت المدرسة الإحدى عشر بيتا ويأكلون فيها. متكلفون بها سكان البلدة خدمة للعلم وابتغاء ثواب الله من قديم الزمن ولو جاوز عدد الطلبة المئات، وجميع تنظيماتهم وحوائجهم قائم بها الشيخ هني محمد بن الشيخ بوراس مفتي البلد،[1] توفي الشيخ بوراس في شهر مارس من سنة 1917 ودفن بمدرسة مدينة مازونة.[2]

ومن العلماء الشيخ محمود كحول الإمام بالجامع الأعظم بالعاصمة الذي شرع في قراءة كتاب الأمهات لمؤلفه فخر المغرب صاحب التآليف العديدة عبد الرحمان الثعالبي الجعفري دفين الجزائر "هذا الكتاب جمع فيه المؤلف رحمه الله ما تفرق في غيره من شوارد العلوم وأمهاتها دون فيه لباب اللباب من فقه وتفسير وحديث وغيرها وتكلم فيه على التصوف الخالص من كل بدعة. وهذا الكتاب من الكتب النادرة التي يعز وجودها كالكبريت الأحمر يذكر ولا ينظر لكونه مفقود في المكاتب فتصدى للبحث عليه في الخزائن الكبرى الشيخ محمود كحول فتحصل على نسخة منه وشرع في قراءتها قراءة تدقيق وتحقيق كما هي عادته في جميع دروسه فترى المسجد مكتظ بالعلماء والأدباء

[1]-دون اسم، "كيف يشجع العلم وأهله"النجاح، السنة السابعة، العدد 395، يوم الأحد 12 رجب سنة 1345هـ/ 16 جانفي 1927م، ص01. ينظر أيضا؛ محمد المهدي بن علي، مدرسة مازونة، جريدة البلاغ، العدد 27، السنة الأولى، الجمعة 8 محرم سنة 1346ه/ 8 جوليت سنة 1927م.

[2] - محمد مفلاح، أعلام من منطقة غليزان، 2006، مطبعة دار هومة، ص64.

وأعيان البلد لسماعه. وكان درسه هذا ما بين العشائين في الجامع ابتغاء بما يمليه عليهم من معارفه وإرشاداته.[1]

وقد نشرت الشهاب في صفحة القراء تهنئة قال صاحبها: "قرأت بمزيد السرور والانشراح النبأ السار بمناسبة توسيم أستاذي العلامة الشيخ محمود كحول بوسام الاحترام من رتبة التطويق. فمن صميم القلب أهنيكم أيها الرجل العصامي والإداري النفاع وأرجو لجنابكم السامي اطراد الرقي في مدارج السمو الاحترام."[2] وعلق مدير المجلة أحمد بوشمال "العلامة الشيخ محمود كحول فقيه مطلع، وكاتب مقتدر، وسياسي محنك. برز على كثير من أقرانه من تلامذة الشيخ عبد القادر المجاوي. عرفته في أيام الطلب مدرسا متطوعا، ويحضر دروس حمدان لونيسي بالجامع الأعظم، وما أعظم من يكون معلما ومتعلما في وقت واحد، أقام بضعا وعشرين سنة بالعاصمة فما ترك التدريس الديني للعامة في الجامع الكبير إلى اليوم."[3]

وكحول من بيت عريق بقسنطينة تلميذ من التلامذ المحبوبين المشكورين لدى شيخيه المجاوي[4] وحمدان لونيسي. ولقد سمي مدرسا للعربية بمكتب الجليس بقسنطينة وإذ ذاك كان يلقي الدروس العامة بالزاوية الرحمانية فأقام في هذه الخطة من سنة 1898 إلى 1905 حيث تخرج عليه عدد كبير من الشبيبة التي تثقفت أذهانها بالعلوم المفيدة، وسمي

---

[1]- **دون اسم**، محمد العلمي،"العلماء العاملون"،النجاح، السنة التاسعة، العدد 692، يوم الإثنين 11 شعبان 1347هـ/ 21 جانفي 1929م، ص02.

[2]- محمد بولحبال –الإمام بجيجل- "تهنئة تلميذ لأستاذه"، مجلة الشهاب، ج9، مج 5، قسنطينة، غرة جمادى الأولى 1348ه/ أكتوبر 1929، ص46.

[3]- أحمد بوشمال، جريدة الشهاب، العدد نفسه، ص46.

[4]- عبد القادر بن محمد المجاوي، مصلح تقليدي سلفي، من كبار العلماء، ولد بتلمسان وتعلم بها وأكمل دراسته بجامعة القرويين بفاس، وعاد إلى الجزائر فعين مدرسا بجامع الكتاني بقسنطينة ثم بالمدرسة الكتانية، ونقل إلى مدينة الجزائر سنة 1295هـ/ 1898م وولي التدريس في القسم العالي بالمدرسة الثعالبية، خرج أفواجا من القضاة والمفتين والمدرسين والأئمة. عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص ص 286، 287.

إماما بجامع سيدي رمضان سنة 1915م ومفتيا لمدينة عنابة سنة 1916م ثم إماما أولا بالجامع الأعظم بالعاصمة.[1]

وبمناسبة ختمه لدرس كتاب الأمهات ذكر أنه "في ليلة الإثنين 26 شعبان ختم درس كتاب الأمهات لعبد الرحمان الثعالبي[2] الجعفري ومحمود كحول الذي كان يلقيه في المسجد الأعظم بالعاصمة وقد وقف فيه على حديث ذي اليدين ووعد بإتمامه بعد عيد الفطر وعزم على قراءة ابن عاشر في شهر رمضان إجابة لرغبة بعض الأمة حسبما جرت به العادة في الأقطار الإسلامية من قراءة التوحيد في هذا الشهر فاختار هذا الكتاب لما اشتمل عليه من التوحيد وغيره، فكم كان لهذا الشيخ في بذل العلم من حسنات فدروسه ومجالسه كانت مستمرة وعامرة."[3]

ومن رجال العلم والإفتاء الأحرار الذين اشتغلوا بتعليم القرآن والعلم أحمد بن تكوك شيخ الطريقة السنوسية بمستغانم. كانت له اعتناء بالقرآن الكريم والعلم. ومما لاحظه في – حديث له– عن العلم والعلماء أنه ينبغي لطلبة العلم الحقيقيين أن لا يتروا في البلاد ويتركوا القرى والمداشر خالية من المرشدين فقهاء وموحدين فلا يجد العامة من يرشدهم ويفتيهم في أمور دينهم ودنياهم والله تعالى قال: "**فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون**"[4]. وينبغي

---

[1]- **دون اسم**، "الشيخ محمود كحول"،النجاح، السنة العاشرة، العدد 793، يوم الإثنين 27 ربيع الثاني 1347هـ/ 30 سبتمبر 1929م، ص01.

[2]- عبد الرحمان بن محمد بن مخلوف الثعالبي، (786- 875ه/1384- 1470م) صوفي ومن كبار المفسرين وأعيان الجزائر وعلمائها، وكتابه المشار إليه هو جامع الأمهات في أحكام العبادات. عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص90.

[3]- **دون اسم**، "ختم درس كتاب الأمهات"،النجاح، السنة العاشرة، العدد 857، يوم الثلاثاء 5 رمضان سنة 1348هـ/ 04 فيفري 1930م، ص03.

[4]- سورة التوبة، الآية رقم : 122.

أيضا أن ينبذ فكرة مضادة الزوايا للعلماء فإن هذا يكذبه الواقع وهو أن كل الزوايا لها مدرسون للعلم فإذا كان بعض المبتدعين الضالين المنتسبين للطرق وراثة وجهلا معرضا عن العلم فلا يكون حجة على غيره[1]

ومن دون شك فإن الكثير من طلبة العلم قد عملوا بهذه النصيحة من الشيخ ابن تكوك في شد الرحال للتحصيل والاستزادة من العلم بالأزهر الشريف وهناك أسماء وقفنا عليها بالمكتبة الأرشيفية لولاية وهران ممن زاولوا التعليم بمصر، وهناك من العلماء من أبدى رغبته في السفر إلى مصر ولكن شاءت الأقدار أن يكتفي بما حصل عليه من علماء عصره في القطر الجزائري، ومن هؤلاء الشيخ الطيب المهاجي فقد أشار إلى هذه الأمنية في كتابه أنفس الذخائر بقوله: "إني بعدما أذن لي أشياخي في تدريس ما تلقيته منهم وفيما أجازوني به اشتدت رغبتي في السفر إلى مصر المحمية لأتلقى بالكلية الأزهرية ما فاتني حضوره أو ما تلقيت بعضه بالوطن من المطولات ولما أعددت للسفر عدته اعترضني ما ثبطني وحال بيني وبين ما لأبتغي:

وما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.[2]

ومن المفتين الأحرار الذين اشتهروا بتعليمهم العلوم الدينية الشيخ المولود الزريبي الأزهري[3] من زريبة الوادي الواقعة في الزاب الغربي من دائرة بسكرة، حفظ فيها الشيخ مولود القرآن على شيخه عمار بن سعيد ثم تلقى مبادئ العلوم العربية على العالم المصلح

---

[1]- **دون اسم**، "جولة نائبنا بالغرب الجزائري"النجاح، السنة العدد 135، الجمعة 21 ربيع الثاني 1342هـ/ 30 نوفمبر 1923م، ص02.

[2]- الطيب المهاجي الجزائري، أنفس الذخائر وأطيب المآثر، ص132.

[3]- الشيخ المولود الزريبي الأزهري من علماء منطقة الزيبان الغنية برجالها وعلمائها، وقد اهتمت الجمعية الخلدونية للدراسات والأبحاث التاريخية في ملتقياتها السنوية بإحياء تاريخ المنطقة الحضاري وتاريخ علمائها، وقد تناول قادة سبع هذه الشخصية في الملتقى الوطني الثامن الخاص بأعلام بسكرة المعاصرين، بعنوان؛ "جهاد المولود الزريبي بمنطقة الأوراس". ينظر؛ المجلة الخلدونية، من أعلام بسكرة المعاصرين، مطبعة دار علي بن زيد، بسكرة،2011، ص100.

حامد العبيدي في الزاوية الحفناوية بقرية البانه وهي تبعد عن الزريبة بسبعة أميال وبعد أن حصل هناك على حظ وافر من مبادئ العلوم اشرأبت نفسه إلى التوجه للديار المصرية ليأخذ من جامعتها الأزهرية العلمية علوما مفيدة. فسافر إليها واجتهد في مزاولة العلوم بنفس لا تعرف الكلل وقلب صابر مقتديا بقول الشاعر:

بقدر الكد تكتسب المعالي ومن طلب العلى سهر الليالي

قضى ما يربو على أربع سنوات يتردد خلالها على دروس علماء الكلية الأزهرية ومن أشياخه فيها الشيخ محمد بخيت قاضي الإسكندرية سابقا والشيخ محمود الحطاب وغيرهما من العلماء، ونال بحزمه وثباته في المجلس العلمي شهادة العالمية وأجازوه إجازات منوها فيها بعلو كعبه واتساع اطلاعه في المعقول والمنقول ومشاركته وتحقيق في كثير من الفنون فرجع من مصر عملا بقوله تعالى:" فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون"[1] فنزل بمسقط رأسه زريبة الوادي يبث العلوم بين عشيرته وأهله مدة عامين تزوج في بحرهما ثم بدا له الانتقال إلى جبل أوراس بناحية باتنة فحط رحله في قرية الحجاج بطلب من أهلها فدرس العلم فهدى الله به أقواما سبقت لهم العناية وسعى في إزالة البدع التي كانت ضاربة أطنابها في بلادهم ثم بعد ذلك انتقل إلى باتنة فوجدها من العلوم خاوية فبذر في أرضها نصائحه الرشيدة ومواعظه النافعة المفيدة وبادر القوم لبناء مسجد، ثم تاقت نفسه لخدمة بني وطنه فانتقل إلى الجزائر العاصمة ودرس النحو والفقه والتوحيد، وكانت حلقات درسه تكتظ بالحاضرين في درس الموطأ بالمسجد الأعظم، وكان محاربا للبدع لا تأخذه في التصريح بها لومة اللائمين، ثم

[1]- سورة التوبة الآية رقم :123

سمي إماما خطيبا بمسجد قرية بوفاريك وفرح أهلها وأنزلوه من المكانة في تقدير قدره واحترامه، ولازال مرفوعا موقرا فيهم إلى أن التحق بالرفيق الأعلى.[1]

ومن المفتين الأحرار الشيخ الطيب المهاجي[2] تعرف على جماعة من الطلبة فالتمسوا منه قراءة الربع الثاني من مختصر خليل فقرأه وأتى بكل ما في وسعه من حسن الإلقاء والتفنن في الأساليب قاصدا بذلك إشهار علمه، فتحدث الناس بدرسه، ولما رأى إقبال الطلبة على حضور دروسه اجتهد في إلقاء الدروس المتنوعة، ثم منعته الإدارة الفرنسية بدعوى أن القانون يمنع التعليم بسائر أنواعه حتى تعليم الديانة بدون رخصة، وبعد التسويف مدة وبعد عراقل وصعوبات تحمل على اليأس حصل على رخصة ضيقة مقيدة بالإذن في قراءة فنون خاصة مع المنع في باقيها، ولكنه لم يقتصر على ما حددته الرخصة بل كان يتعدى إلى قراءة ما يشاء.[3] ذكر تلميذه العلمي بن أحمد الأغواطي أنه اعتاد تعطيل دروسه في فصل الصيف – خدمة للعلم وتنشيطا لطلابه – حسبما هو الغالب آنذاك في الكليات العلمية إلى أن يعتدل الزمن فيعود بنشاط مواصلا دروسه الليلية والنهارية ومن عادته المستمرة أن يعقد في أول العطلة الصيفية مجلسا خاصا لتمرين التلاميذ وامتحانهم فيما تلقوه خلال السنة من الفنون وفي عام 1349هـ/1930م اتسع نطاق

---

[1]- محمد العلمي، "ترجمة فقيد العلم والعمل الشيخ المولود الزريبي الأزهري"النجاح، العدد 200، يوم الجمعة 26 شعبان 1343هـ/ 20 مارس 1925م، ص03.

[2]- من أشهر رجال العلم والتعليم بوهران في الحقبة الاستعمارية تخرج من مدرسته العديد من الأئمة والعلماء، تصدى للتعليم بوهران لسنوات طويلة من أشهر تلاميذه مصطفى بن زيان مفتي مدينة تيارت، ومحمد النابلسي بن زيان المدرس بوهران وبزاوية سيدي عبد الباقي بوادي الجمعة التابعة لمدينة غيليزان، وعبد القادر بوجلال، وعبد القادر الطيب إبراهيم المعروف بالشيخ مكنوس المدرسين بمدارس جمعية العلماء المسلمين. انظر: الآثار العلمية للطيب المهاجي الجزائري 1300- 1389هـ/ 1881- 1969م، تصنيف وترتيب الهواري ملاح، مراجعة عبد المجيد بن نعمية، مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص14.

[3]- الطيب المهاجي، أنفس الذخائر وأطيب المآثر، ص 84. ينظر أيضا: الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي، ص 94.

ذلك المجلس النير بحضور قدماء التلاميذ وبعض الذوات المعتبرة وأجرى الامتحان بحضرتهم وألقى الأسئلة على التلاميذ في مختلف الفنون كل بقدر استعداده وخرجت النتيجة حسنة للغاية ثم انتخب من بينهم أربعة وعين لكل واحد فنا وكلفه بأن يلقي درسا وجيزا في ذلك الفن بذكر حده وتبيان موضوعه وفائدته وتلخيص بعض مختارات سائله ولقد أدوا ذلك والحمد لله بأتم ما اقترح عليهم ثم ختم المجلس بشبه مناظرة بين العلم والجهل وبين ما للعلم من مزايا وما بلغت به الأمم من المعالي والقوة والنفوذ وسرد عدة أحاديث مضمونها الترغيب في طلب العلم والحث على اقتنائه وجلب أيضا من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في فضل العلم وما لحامله على التحقيق من الشرف المؤبد ما بعث في التلاميذ نشاطا وزادهم في طلب العلم رغبة واعتناءا.[1]

كانت دروس الشيخ الطيب المهاجي موزعة على حصتين صباحية مخصصة لدراسة النحو، الصرف والبيان. والحصة المسائية لدراسة الفقه من مختصر الشيخ خليل. بالإضافة إلى درس بالليل خاص بتفسير القرآن الكريم وقد ختم تفسيره خلال تسع سنوات.[2]

أما في مدينة بجاية فإنه منذ حل المحقق الشيخ حسن أبو الحبال مفتيا بها لم تنقطع دورسه العلمية النافعة بالجامع الأعظم في مختلف الفنون كالتفسير والحديث والفقه والنحو وغيرها من العلوم الصحيحة وقد التف حوله محبو العلم من عامة البلاد وخاصتها حيث وجدوا في مفتيهم الترعة العلمية القوية التي يمكنهم منها النهل فأكبروا هذا الصنيع العلمي وأسرعوا إلى تلك الحلق العلمية المشبعة بالتعاليم الدينية والقواعد العلمية.

---

[1]- العلمي بن أحمد الأغواطي (تلميذ) وهران؛"نعم العمل"، النجاح، السنة العاشرة، العدد 965، يوم الأحد 25 محرم سنة 1349هـ/ 22 جوان 1930م، ص02.

[2]- في لقاء مع الشيخ محمد الشريف ابن الطيب المهاجي -رحمهما الله- في بيته بوهران، يوم: أفريل 2006.

ولم يكن المفتي من المقصرين أو القاصرين عن بث الروح العلمية هنالك بل يعتبر من أهل العلم الصحيح فقد كرس حياته في البحث والتنقيب العلمي رواية ودراية في كلية الزيتونة وهو لا يستغني بالقشور عن اللباب، لذلك كان الأثر محسوسا نتيجة جهوده العلمية طيلة المدة التي تسلم فيها دورة الإفتاء فقد ازدهرت أفكار واستنارت عقول بطلب العلم الشريف.

أما سكان بجاية فإنهم طبعوا على حب العلم وأهله فيتزلون العلماء في درجة قاصية من الاعتبار سيما إذا شاهدوا ثمرات مساعي أهل العلم تتساقط من درجة العرفان وقد جرت العادة عندهم منذ القديم أن يقوموا باحتفال عظيم إذا ختم العلماء دروسهم السنوية فيقيمون حول الجامع الأعظم عيدا للمساكين ويحملون جفانا كالجوابي من الطعام إلى ساحة الجامع وتفرق على الفقراء والمساكين.

وقد وقع في سنة 1353هـ/1934م ختم المفتي دروسه ولوحظ إقبال العامة على الدروس الدينية، وما قام به السكان من المبالغة في إكرام بني الفقراء عشية الختم الأمر الذي يدل على ما لتلك النفوس الكريمة من العطف على الضعيف والسرور ببث علوم الدين بين ظهرانيهم شأن المسلم الصادق.

أما درس الختم فقد جاء آية في الإبداع حيث دعا الناس إلى التمسك بالدين الذي هو الأساس المتين لسعادتي الدنيا والآخرة واستمر في تفسير سورة الفاتحة وما فيها من الأحكام الباهرة كالوعد والوعيد إلى غيرها من وجوه الإعجاز وأسرار القرآن.وعند انتهاء الدرس قام الشيخ مجاهد علي الإمام بالجامع الأعظم وألقى قصيدة عصماء كان لها التأثير

الكبير، وهنأ المفتي كما هنأ سكان بجاية عاصمة العلم في سابق عهدها لما لهم من الغيرة الدينية والأخلاق الإسلامية الطيبة.[1]

وهناك شكاوى صدرت ضد بعض رجال الإفتاء الرسميين لعدم وقوفهم في وجه بعض المتطوعين في التعليم المسجدي ومن ذلك ما جاء في التقرير الذي كتبه المسمى عبد ربه مرزوق محمد الوكيل الشرعي بتلمسان والعضو بالمجلس البلدي بها حيث قال: منذ نحو الأربع سنين وأنا ساع في نشر اللغة العربية بين الناشئة الإسلامية بتلمسان وبذلت في ذلك جهدي وطاقتي بإلقاء محاضرات وإحداث دروس في النحو والصرف وذلك في غير أوقات اشتغالي بأمور مهنتي واستحسن الناس هذا العمل و لم ينقصني من المثابرة ما لقيته من العراقيل والصعوبات إلى أواخر رمضان من سنة 1350هـ/1932مفقد جاءه الأمر بالكف عن التعليم بحجة أن لا رخصة لديه فتوقف عن عمله التعليمي و لم يجد من يسانده سوى من يتأسف بلسانه وبعد مضي أيام وجه اقتراحا لشيخ بلدة تلمسان لنيل رخصة التعليم في مسجد صغير من مساجد تلمسان الكثيرة الخالية من العلم والتعليم فوعده شيخ البلدة بالموافقة على اقتراحهبشرط قبول المفتي ولكن رفض طلبه لتعرض المفتي الجديد مزيان الغوثي[2] كتابة بعدما كان وعده مشافهة وعين له المسجد المسمى بسيدي ابراهيم الغريب وقال له: ضع مفتاح المسجد عند انتهاء الدرس بحانوت بن اباجي. فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم حتى المفتي يحارب ويعاكس اللغة العربية، فإذا كان هذا أول

---

[1]- دون اسم، "الاحتفال بختم الدروس العلمية التي يقوم بها فضيلة الشيخ المفتي" النجاح، السنة الخامسة عشر، العدد 1581، الجمعة 9 ربيع الأول سنة 1353هـ/ 22 جوان 1934م، ص03.

[2]- ذكرنا هذا المفتي في المبحث الخاص بتعيين المفتي وتنصيبه، وأشرنا إلى وفاته التي كانت سنة 1352هـ/1933م، وعين في مكانه الشيخ الحبيب بن عبد المالك –مفتي وهران- ومنه نستنتج أن المدة التي قضاها الشيخ الغوثي بن مزيان على رأس الإفتاء بتلمسان لم تدم طويلا، بعد ذكر هذه القصة التي ذكر صاحبها أنها وقعت سنة 1350هـ/ 1932م.

عمله في وظيفه الجديد فماذا يكون مستقبل المساجد بتلمسان.[1] وما يمكن قوله هو أن قضية منع التدريس في المساجد لغير الرسميين لم تكن خاصة بهذا الشخص ولا بتلمسان وحدها وإنما كانت عامة في القطر الجزائري حيث كان المنع إداريا من الحكومة.

وتتحدث وثيقة أرشيفية عن حوار دار مع مدير مدرسة تلمسان مارسي M. Marçais وأشار فيه إلى وضعية التعليم بعمالة وهران عامة وتلمسان خاصة وركز في حديثه على الدور الذي يقوم به المفتي بن الناصر المدرس بالجامع الكبير وتأثر بذكائه والمستوى العالي الذي يتحلى به في دروسه، ووقوفه من جانب آخر في المواجهة ضد انتشار أفكار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الممثلة في دروس الشيخ الإبراهيمي.[2] ونشير هنا إلى مطلب قدمته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في شهر رجب سنة1352هـ/ أكتوبر 1933م جاء فيه "بما أن المساجد كانت في القطر الجزائري مفتوحة في وجوه العلماء للوعظ والإرشاد وتعليم مبادئ الدين الإسلامي، وبما أن هذه الحالة بقيت بعد الاحتلال على ما كانت عليه قبله، و لم يقع فيها تغيير مدة قرن كامل، وبما أن قرار عمالة الجزائر أحدث اضطرابا شديدا في أفكار المسلمين الذين اعتبروه مسا بحريتهم الدينية فإن جمعية العلماء المسلمين تطلب بكل إلحاح وبكل احترام فتح المساجد في وجوه الوعاظ والمرشدين بدون إلجائهم إلى طلب إذن خاص."[3]

---

[1]- دون اسم، مرزوق محمد؛ "تلمسان"النجاح،العدد 1296، السنة الثالثة عشر، يوم الأحد 18 ذو الحجة 1350هـ/ 24 أفريل 1932، ص03.

[2]-Archives de la Wilaya d'Oran, Boite 6988, Centre d'informations et d'etudes, entretiens avec directeur de la Medersa de Tlemcen, Oran, le 17 Décembre 1938.

- هناك وثائق عديدة تتحدث عن التعليم والطلبة الجزائريين ومدرسة تلمسان ومدرسيها في العلبة الأرشيفية رقم 6988.

[3]- جريدة الصراط، السنة الأولى، العدد 11، الإثنين 9 شعبان 1352ه/ 27 نوفمبر 1933م، دار الغرب الإسلامي، ص8.

- **اهتمام اللجنة الدينية بالتعليم:**

أسندت الأمور الدينية منذ عامين لهاته اللجنة المباركة التي على رأسها ذلك العالم التقي بأحمد بن زكري المدرس بالمدرسة الثعالبية ونجل الطيب الذكر الجميل الأثر علامة هذا القطر المرحوم ابن زكري محمد السعيد المفتي الشهير.

ولقد أحسن اختيار أعضاء هذه اللجنة لأنهم كلهم من رجال العلم والدين والشرع وبقي الناس ينتظرون أعمالها، وفي هذه الأيام شرعت في ترقية وتعيين نخبة في الوظائف الدينية الشاغرة بالعاصمة وخارجها، اللجنة عازمة على تقديم أهل العلم وتفضيلهم وتقديم من سبقت لهم مباشرة الوظيف الديني على من سواهم للجمع بين العلم والكفاءة والأقدمية ولا غرابة في هذا لأن أعضاءها من أهل العلم.

ويكفي دليلا على هذا أنها رقت شاعر الجزائر أحمد الأكحل بالجامع الأعظم إلى منصب "باش مؤقت" بالجامع نفسه استحقاقا، وهو جامع للعلم والأدب والديانة ونشاط الشباب مع صغر سنه، ولقد تقلب في الوظائف الدينية منذ بلوغه سن الإثنتى عشرة سنة ما يناهز تسعة عشر سنة خدمة في مناصبه الدينية.

إن تعيينه هو اعتراف بكفاءته العلمية والدينية التي أظهرها منذ تكليفه من طرف حمود حمدان مفتي المالكية بإلقاء الدروس في اللغة والأدب منذ شهر رجب المنصرم ولقد ظل المسجد الأعظم من ذلك الوقت عامرا بالعلم وغاصا بالمتعلمين الذين كانوا يتلقون من جهة دروس صحيح الإمام البخاري "دراية" على حمود المفتي، ويتلقون من جهة دروس التفسير والفقه في مختصر خليل والشمائل المحمدية على محمد العاصمي.

وهذا كله جرى طبق ما ارتآه المفتي، وبذلك صارت ألسنة الجميع تلهج بذكر هذه اللجنة الدينية ورئيسها المفضال وبالثناء على الجميع على ما قاموا به، وعاد المسجد

الأعظم بهم وبأعمالهم تلك إلى عهده السابق الذي كان حيا برجال العلم ودروسهم العلمية الدينية.[1]

ونشير هنا أيضا إلى المستوى العلمي الذي تمتع به رجال الإفتاء ومنهم الشيخ بشير الرابحيم فتي مدينة البليدة الذي يحدثنا عن أحد شيوخه المجيزين له بقوله: كان المحدث عبد الحي الكتاني قد أجازني بكل مقروءاته ومسموعاته ومجازاته إجازة عامة وناولني فهارسه مناولة تامة كما هو دأب المحدثين، فهو أستاذي وسندي وفي رواية الحديث عليه معتمدي وقياما بشكره وأداء لبعض ما يجب علي من حقه أتقدم بهذه القصيدة المتضمنة لبعض الأنواع من فن المصطلح راجيا منه أن يحلها محل القبول، وهذا نصها:

أوليتني سيدي إجازة السند مقرونة برضاكم فعلا سندي
تلك الإجازة –لا قعبان من لبن– فاعمل بعلم وكن للحق ذا رصد
قد صح منها الفؤاد وهو متصل بكل عز يدوم مدة الأبد
مني إليكم جزيل الشكر يرفعه حسن الثناء بلا قطع ولا صدد
منحتموني على رغم المعلل إذ أبدى انقطاعا لموصول بلا سند
وشذ فرد غريب في نكارته مدلسا لكمين المنكر والحسد"[2]

وللشيخ ابن بشير الرابحي–المفتي بالبليدة– قصيدة يحث فيها على طلب العلم عنوانها "بالعلم خير مقتنى"مطلعها:

ما الفخر إلا في العلا ومشهد العلم الشهيد
العلم خير مقتنى فاقتن منه يا رشيد

[1]–مامي إسماعيل، "ترقيات وتسميات جديدة في الأسرة الدينية" النجاح، السنة التاسعة عشر، العدد 2119، الأربعاء 28 محرم 1357ه/ 30 مارس 1938م، ص ص 02،03.

[2]– ابن بشير الرابحي، "إسداء شكر لمستحقه"، النجاح، السنة التاسعة عشر، العدد 2307، الخميس 25 جمادى الأولى 1358هـ/ 13 جويلية 1939م، ص3.

فالعز فيه سرمدا لكل ذي رأي سديد
به ارتقى سلفنا مدارج النصر المديد
بني الجزائ ر فليـــ س المجد في الجهل المبيد[1]

وهذا كله قليل مما يمكن قوله عن الدور الذي قام به رجال الإفتاء في التعليم الديني، فهذه الأسماء التي ذكرناها لا تغطي الجميع، فهناك العديد من الأسماء الأخرى التي كان لها إسهام لا يسعنا المقام لذكرها. فالجزائر كانت غنية بالعلماء الذين أهلتهم ملكاتهم العلمية لئن يتقلدوا منصب الإفتاء أحرارا كانوا أو رسميين ويبذلوا قصارى جهودهم في التعليم الديني بالمساجد والزوايا والكتاتيب.

2-2 دور المفتي في الإصلاح.

2-2-1 دور مفتي عمالة الجزائر في الإصلاح:

الفتوى وظيفة من الوظائف الشرعية ترتكز عليها دعائم التشريع وتسمو بها الآداب الشرعية وتبث من طريقها الروح الشرعية في أفراد الأمة لتعتصم بالتقاليد الشرعية وتحيا الواجبات الشرعية في نفوس العامة وتتجلى بها المقاصد السامية الملحوظة للشارع التي لا تخفى على الواقفين على الحكمة التشريعية في مشروعية هذه الوظيفة.

ومن أجل هذا ونحوه صار من المحتم أن يختار لها من توفرت فيه الأهلية باستكمال شروطها المعتبرة فيها كما أنه من الواجب على من يرى في نفسه العجز عن القيام بأعبائها لأي سبب كان أن يتحمل على عاتقه مسؤولية عظمى أمام محكمة الضمير وأمام خالقه

[1]- ابن بشير الرابحي، "العلم خير مقتنى"، جريدة الشهاب، السنة الأولى، العدد03، 9 جمادى الأولى 1344ه/ 26 نوفمبر 1925م، ص18.

"يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا..."[1] وإلا كان من باب إسناد الأمور إلى غير أهلها وهو الأمر الذي إذا جنحت إليه الأمة دل على انتزاع العلم منها حيث اتخذت رؤساء جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا..

وعاصمة القطر إذا تتبعنا صحيفتها التاريخية واستثنينا فترة الشيخ السعيد الزواوي مفتيها سابقا على ما يقال نجدها لم تصادف بغيتها في الوظيفة الشرعية في سالف الأيام لتسير إلى الأمام أو لتحتفظ على البقية الباقية من صبغتها الدينية وتربيتها النفسية وأخلاقها القومية الموروثة، لأنها والحق يقال تبدل كل شيء وأصبحت مدينة أوروبية في كثير من القضاياوالأمور، ولا يختلف اثنان في أنها تقدمت جدا في المباني والزخرف وأسباب الرفاهية والترف ولكنها تأخرت في الآداب والعلم والتربية القومية.

فرجال القضاء والإفتاء والتدريس مظهر من مظاهر الشريعة الإسلامية بهم تسمو إلى أوج المعالي متى استقاموا كما أمروا وهم حصنها المنيع لا تجد مناصا من الانقياد إليهم والالتفاف حولهم لأنها تنظر إليهم بعين التقليد وهم مرآتها في الخير والشر.

وتوجه بعدها صاحب هذا البيان وهو الشيخ المولود بن الصديق الحافظي إلى المفتي الجديد بالعاصمة– وهو الشيخ الحفناوي- بالتهنئة بهذا المنصب داعيا له بدوام الاستقامة محفوفا بعين الرعاية آملا منه "أن يري للعيان صورة عملية مقرونة بالعزم والنشاط تحيي ما مات من السنن العلمية والآداب الشرعية وتقضي في الوقت نفسه على أنواع البدع حتى يكون مثالا عمليا يقتدى به ومرآة تتجلى منها محاسن صورة الشريعة الإسلامية وما ذلك على الله بعزيز" [2]

---

[1]- سورة آل عمران الآية رقم:30

[2]–المولود بن الصديق الحافظي الأزهري،"الجزائر ودار الإفتاء"، النجاح،السنة الخامسة، عدد 204، يوم الجمعة 24 رمضان 1343هـ/ 17 أفريل 1925م،، ص02.

استدعى المفتي الناس إلى الجامع الأعظم وخطب فيهم ارتجالا يحذرهم بقوله "ومن الأمور التي حيرت الأمة انتشار خبر مجهول المصدر وهو كون الدولة تريد نزع النقود الذهبية من الناس وبهذا فزع طبقات الناس إلى دار الرهن وأخرجوا ما لديهم مرهونا هناك فكان هذا سببا في تحيير رئيس دار الرهن ورجال الحكومة.

ولا يبعد أيضا أن يكون المذيعون لهذا الخبر باجتهاد أفراد لهم رغبة في شراء النقود الذهبية لمصلحتهم، وأخيرا حث الناس على اشتغالهم بأعمالهم ومصالحهم الخصوصية وعدم تدخلهم فيما لا يعنيهم، كما أن رئيس البنك أعلن إعلانات كذب فيها هذه الإشاعة وحذر الناس من ترويجهم حتى لاتعاقبهم الحكومة.[1]

ومما يمكن أن يدخل في الدور الإصلاحي للمفتي مشاركة مفتي الجزائر في حفلة بالجامع الجديد حيث أعلن فيها أكبر رسام فرنسي ديني Dinetإسلامه في جلسة تحت إشراف المفتي الحنفي الشيخ محمد بوقندورة بحضور جمع من المسلمين، وبعد تقديم المحتفل به للمفتي من طرف أحمد توفيق المدني[2] وختم حديثه بالتدليل على صحة أسلام نصر الدين ديني –وهو الاسم الجديد له– وسلامته مما ربما يجول في بعض الأفكار من أن له غاية ما:

أولا: فإنه ليس لهذا الوسط الإسلامي نفوذ ما استهواه ودفع به إلى الطموح إليه.

---

[1]– **دون اسم**، "استدعاء الشيخ المفتي للأمة بالجامع الأعظم"النجاح، السنة السادسة، عدد 218، الجمعة 03 محرم 1344هـ/ 24 جوليت 1925م، ص02.

[2]– ولد أحمد توفيق المدني 1 نوفمبر 1899م بتونس، درس بتونس والتحق بجامع الزيتونة عام 1913م، والتحق أيضا بالمدرسة الخلدونية وتأثر بحسن حسني عبدالوهاب ومنه شغل اهتماماته بالدراسات التاريخية، ولج أحمد توفيق المدني عالم الكتابة الصحفية منذ عام 1914م، ويعتبر من أبرز شخصيات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ترك تآليف عديدة. ينظر؛ بوعلام بلقاسمي وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر (1954-1962) منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة،2007، أحمد توفيق المدني(1899-1986) مؤرخ وسياسي، ص ص131-137.

ثانيا: فإنه لم يكن فقيرا يلجؤه فقره إلى التظاهر بالشعار الإسلامي قصد الإحراز على ثروة، فدخله السنوي من مهنته الفنية ربما يناهز ما يحصل عليه رجال الدين كلهم.

ثالثا: فإنه قد وقف على أبواب السبعين، وليس لمن أوشك أن يلجها ما يبعثه على التكالب على مستقبل ضيق النطاق.

رابعا: فإنه سلك في تأليف كتابه " السيرة النبوية" مسلك النضال والكفاح ضد المناوئين للإسلام قلما سلكه مؤلف مسلم من جهة قوة البرهان.

ثم نطق نصر الدين ديني بين يدي بوقار ينطق بالشهادة- بكلمات حكيمة مؤثرة "أبان فيها أن الإسلام لا يتسع صدره لمثله فحسب، بل يرحب به بملء السرور، ويعتبر هذا الوقت من أسعد الظروف بل كموسم تاريخي يذكره الخلف فيما يذكر من حسنات السلف." ثم طلب المفتي من أحمد توفيق المدني تحرير رسم يكون كوثيقة يبني عليها وصيته لتمكنه بها من الامتيازات الإسلامية عند وفاته.[1]

2-2-2 إصلاحات مفتي قسنطينة:

من مهام المفتي في هذا المجال أيضا تعيينه لمن يقوم بوظيفة الرقابة على المساجد كإسناد مفتي قسنطينة لرقابة مساجدها لحضرة بن شعبان الحاج محمد بن القريشي الإمام في الأربعين شريفا لما لحضرة المذكور من الاهتمام والسهر على مصلحة المساجد فكانت هذه التسمية من باب إعطاء القوس باريها.[2]وفي مناسبة أخرى استدعى الشيخ المولود بن الموهوب مفتي الديار القسنطينية جميع المقادم والطرق وشيوخ الزوايا بقسنطينة للجامع الأعظم وحدهم مرتين وأعطاهم دروسا بليغة في الوعظ وتقبيح البدع والخرافات التي

---

[1]- العاصمي محمد، "مشهد حفلة بالجامع الجديد أعلن فيها أكبر رسام فرنسي إسلامه"، الشهاب، السنة الثالثة، العدد 122، الخميس 22 جمادى الأولى 1346ه/ 17 نوفمبر 1927م، ص2.

[2]-دون اسم،"رقابة المساجد"،الشهاب، عدد 307، يوم الجمعة 06 ذو الحجة 1344هـ/ 18 جوان 1926م، ص02.

ألصقت بالدين والدين يبرأ إلى الله منها فما كان للمقادم إلا أن استبشروا بما بين لهم من الرشد ولبوا دعوته إلى محاربتها وقتلها كليا وبالأخص مسألة لعبة السفافيد وأكل الزجاج والعقارب وغير ذلك وغير ذلك من الألعاب العيساوية وكذا بدع الطيبية التي طالما حاربها شيخ الطريق عمر بن شريط نفسه وكذا بدع العمارية وغيرها.

وفعلا شرعت تزول شيئا فشيئا أما ألعاب العيساوية فقد أصدرت إدارة عامل العمالة أمرا في منعها اعتمادا على مخالفتها للدين ومحافظة على أخلاق الأمة وصحتها.

وليست هذه أول بدعة أماتها المفتي بل له في باب محاربة البدع خصال كثيرة.

فهو الذي قتل بدعة القراءة خلف الجنائز بصوت مرتفع وهو الذي قتل زيارة النسوة مع الرجال للقبور في حين واحد وهو الذي منع وقوع الانتخاب بالجامع الأعظم وأزال كثيرا من البدع والعوائد القبيحة في الأعراس والمآتم بفضل خطبه الرنانة على منابر مساجد قسنطينة مستخلفا لكل إمام غاب وكتابه " اللمع في نظم البدع" الذي شنع فيه جميع الفعال المخالفة للدين وشرحه محي العلوم بهذا القطر الشيخ عبد القادر المجاوي برد الله ثراه.[1]

وفي نداء من مسلم غيور يستلفت فيه نظر المفتي إلى ظاهرة من أفراد ممن ليس لهم وازع من أنفسهم يردعهم عن الكلام الفارغ وسوء الأدب في الجامع الكبير يتجاذبون أطراف الحديث فيما لا يناسب ذكره في مساجد الله فتراهم مضطجعين واضعين رجلا على أخرى أحرارا في الكلام كأنهم في مقهى عربي. إن المساجد أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ليست مشيدة للقال والقيل فمهما دخلها المسلم عليه بالسكينة والوقار والإقبال

---

[1]- مامي إسماعيل،"مفتي قسنطينة يقتل البدع ومقادم الطرق يعضدونه"،النجاح، السنة السابعة، عدد 356، يوم الأحد 10 ربيع الثاني 1345هـ/ 17 أكتوبر 1926م، ص01.

وينظر: دون اسم، "نهضة الإصلاح بقسنطينة" جريدة الفاروق، السنة الثامنة، العدد 7، الجمعة 3 ربيع الأنور 1339هـ/ 19 نوفمبر 1920م، ص5.

على عبادة ربه ومراجعة نفسه الأمارة فيما ارتكبته من منهيات، ثم توجه إلى المفتي "فنحن نستلفت أنظار العلامة المفتي إلى ردع القوم عن سوء فعالهم ونحن له من الشاكرين الممنونين".[1]

تدخل المفتي بقسنطينة أيضا في نازلة، حين كثر تشكي الناس مما يبلغهم عن أعمال كثير من الجزارين بمذبح البلد وذلك أنهم لا يراعون الذكاة الشرعية بل يذبحون الأنعام غير مبالين بالذبيحة أكانت جيفة أو حلالا فكثرت الأوهام بأن ما يأكله الناس من لحوم الجزارة غير حلال لعدم الإتيان بشروط الذكاة في الذبيحة.

وقد رفع الأمر إلى المفتي وأعلموه بأن الشك تطرق إلى لحوم الجزارة بسبب عدم مبالاة كثير من الجزارين فبادرت حضرته بالتوجه إلى البلدية وأقام احتجاجا على هذا الصنع المنافي لمبادئ الفقه الإسلامي فوقع تقديم عرض حال قام به حضرة الحازم النشيط بيرون خليفة المير واقتضى هذا العرض حال وجوب نصب ناظر خاص في المذبح يراقب أعمال الذباحين في مقابل مرتب خاص ولو أدى ذلك إلى زيادة خمسة صانتيمات في الكيلو الواحد.

ثم توجهت عزيمة المفتي إلى البحث عن حقيقة هذا الذنب الديني الذي يرتكبه بعض الناس فإذا بعضهم يستبدل التسمية بكلمات الكفر وألفاظ تستلزم السخط وقد يأخذ الجزار الشاة حتى إذا تخبطت بين يديه فقأ عينها بالموسى أو كسر ذراعها أو غير ذلك من أنواع تعذيب الذبائح المنهي عنه شرعا.

وبعدها توجهوا بالشكر للمفتي على هذا المسمى والتمسوا منه السهر على هذه المشكلة الدينية حتى ينفذ الأمر بتنصيب رجل ديني يراقب أعمال الجزارين ويطرد السفلة من المذبح فإن المبادرة إلى ذلك أمر واجب محتم.[1]

---

[1]- دون اسم،"أذن الله أن ترفع"النجاح، السنة الثامنة، عدد 610، يوم الأربعاء 17 محرم 1347هـ/ 04 جوليت 1928، ص02.

لقد أظهر المفتي المولود بن الموهوب مزيد حزمه ونشاطه لتنظيم الذبائح ورفع الشبه المحيطة بالذكاة الشرعية في الجزارة، وقد توجه شخصيا إلى المذبح نفسه ومعه حضرة أحمد بونقاب العضو البلدي وجمع الذباحين ووعظهم بزواجر القول بأن يقفوا عند الحدود الشرعية في ذكاتهم حتى لا يتحملوا ذنوب المسلمين في أكلهم المحرم ثم أعلمهم بما قررته الحكومة في شأن هذا النظام وأنه لا يسوغ لأحد أن يتعدى هذا ومن خالفه يعاقب بالطرد الكلي.

وقد وقع اختيار أفراد يخصصون للذبح وهم السادة: مشاطي محمد المرابط، بوهيدل الطيب بن عبد الله، بوهروم الطيب بن رابح، ذيابي عياش بن عبد الله.

وأجرة هؤلاء الذباحين تؤخذ من الذبائح فيدفع لهم الجزارون 10 صانتيمات على الخروف 5 وعلى البقرة الكبيرة 50 صانتيما وعلى البقرة الصغيرة 25 صانتيما ويلزم صاحب الذبيحة أن يحسن كتافها وطهارتها واجتناب تعذيبها.

وقد عين ناظر للمذبح يدعى مصطفى ولد عمار وهو الذي يراقب الأعمال ويلاحظ على من يتعدى الحدود الشرعية في الذكاة وإذا ارتكب أحد ما يخالف ذلك له الحق في توبيخه أو طرده إن اقتضى الحال ذلك.

وقد شكر العامة المفتي على عمله هذا حيث قام بالموجبات الشرعية وسهر على ما يهم المسلمين من أمر دينهم وقد انفصلت هذه المسألة ولله الحمد علة أحسن ما يرام.[2]

اعتنى المفتي المولود بن الموهوب مفتي الديار القسنطينية بمسألة الذكاة الشرعية بالمذبح ووقف عليها من حيث الوجهة الدينية وقوفا استوجب به الثناء الجميل من العموم

---

[1]-**دون اسم**،"مذبح قسنطينة" (دون اسم)النجاح، السنة التاسعة، عدد 635، قسنطينة يوم الجمعة 23 ربيع الأول سنة 1347هـ/ 07 سبتمبر 1928، ص02.

[2]- **دون اسم**،"تنظيم مذبح قسنطينة"،النجاح، السنة التاسعة، عدد 641، قسنطينة، يوم الجمعة 07 ربيع الثاني 1347هـ/ 21 سبتامبر سنة 1928م، ص02.

وكيف لا وقد خرج الناس من ورطة حرام وقعوا فيها من حيث لا يدرون فاليوم أصبح الذابحون منحصرين في أربعة تحت إشراف ناظر ديني يرجع إليه عند الخروج عن حد الذكاة الشرعية.

ومما تنبه له حضرة المفتي واستحق به الشكر أن الأهالي كثيرا ما يشترون اللحوم من سوق الخضرة "المرشي" بدكان الجزار الإسرائيلي ولد حييم والجزار فرانسوا المشرف على باب الوادي فذهب إليها وألزمهما بأن يدخلا في سلك النظام الجديد حيث أن المسلمين كثيرا ما يشترون من عندهما اللحوم فأجابا بكل فرح وسرور وقبلا ما يفرض عليهما نحو أجرة الذباحين.

فصارت الجزارة بعد هذا الإصلاح طيبة نقية لا يخشى منها الحرام فاستحق بذلك المفتي شكرانا على هذا الشعور الديني الذي انتشل به المسلمين من مخالفة دينية لا خير في عاقبتها.[1]

وقد وقعت من بعض الجزارين مخالفة لقانون البرطال الذي قام المفتي بتنفيذه وحرسه فاستدعاهم شخصيا لصحن الجامع الكبير ووعظهم واكتفى بزجر الوعظ عن طلب عقوبتهم.[2]

– دعوة مفتي قسنطينة لرفض مشروع القمار:

[1]- **دون اسم**، مذبح قسنطينة،النجاح، السنة التاسعة، عدد 643، قسنطينة يوم الأربعاء 12 ربيع الثاني سنة 1347هـ/ 26 سبتامبر 1928م، ص02.

[2]- **دون اسم**، المفتي يعنف الجزارين،النجاح، السنة العاشرة، عدد 695، قسنطينة، يوم الاثنين 18 شعبان سنة 1347هـ/ 28 جانفي 1929، ص02.

وقعت في مدينة قسنطينة مسألة خطيرة على الحالة الاجتماعية والأخلاقية مما تتفق جميع الشرائع والأفكار في وخامتها وهي مسألة القمار فقد عزم المجلس البلدي على إحداثه بكازينو قسنطينة، فحركت المقالات التي نشرتها جريدة النجاح – مبينة لمضاره على المجتمع وعواقبه الوخيمة– شعور العامة والذين بدورهم توجهواإلى المفتي راغبين منه القيام بالواجب ضد هذا الوباء الذي نبهت إليه بعض الصحف.

وبينما كان المفتي يستعد لإجابة طلبات المسلمين إذ استلم رسالة من رئيس أحبار اليهود يستنجده فيها ويحثه على جمع أعيان المسلمين وعقلائهم بالإضافة إلى النواب البلديين وتنبيههم للضرر الفظيع الذي يجره القمار لهذه الديار، وبمثل هذه الرسالة وجه الرئيس المذكور لرئيسي الديانة الكاثوليكية والبروتستانتية وكلاهما أجاب دعوته ولبى فكرته، ووعداه باستعمال نفوذهما الديني ضد القمار الوخيم، أما المفتي فقد استدعى لإدارة الجمعية الخيرية بعض الوجهاء في مقدمتهم العلماء والأيمة ونواب البلدية وألقى على الحاضرين خطابا بفصاحته المعهودة فلقي من السامعين إنصاتا واستصوابا لما دعا إليه وحث عنه، ولما أتم خطابه قام عبد الحميد بن باديس وأيد مقاله ضد القمار.

واتفق النواب البلديون كلهم ووعدوا بعدم التصويت لتحقيق مشروع القمار، وتوجه بعدها صاحب البيان بالشكر للمفتي ومن لبى دعوته لدرء هذا الداء الذي هدد قسنطينة، وكل من أيده من الحضور، وتوجه مفتي قسنطينة بالخطاب لبلدية قسنطينة ولشيخها المحترم بقوله: إننا نعلم جيدا الأفكار التي يدلي بها مريدو القمار وأنصاره سواء لمصلحتهم الشخصية أو لمصلحة الدولة والكومين من كون القمار السري الغير النافع والمضر بالمقامرين منتشر وموجود في عدة أماكن، غير أن الاسلام الذي يحرم القمار ويمقته ويحذر ويأمر بالتناصح وحسن المجاورة يوجب أن لا نوافق على القمار.

ثم توجه بالخطاب إلى النواب بقوله: "إنكم بصفتكم مسلمون تؤمنون بمحمد صلى الله عليه وسلم والقرآن يوجب عليكم أن لا توافقوا على مسألة حرمها الشارع بنص

القرآن بعد أن بين الأضرار الفادحة الناتجة منها، ومن قال إحداث القمار بكازينو قسنطينة مدعاة لمكث السواحين وبقائهم عندنا مع تسليم ذلك نقول له:لا خير في نفع خاص مقابل ضرر عام، وقد علمتنا الأيام أن الدولة الفرنسوية لم يسد معها إلا المحافظون على ديانتهم وعوائدهم وشرفهم."

وإذا كان تخلفكم عن التصويت يعرقل مصالح الأمة كما يزعم بعضكم فليست المرة الأولى التي أضاع فيها الشعب الجزائري –المحافظ– مصالحه الدنيوية في سبيل دينه ولتتيقنوا أن قسنطينة لعمالتها وحتى عمالتي الجزائر ووهران قاعدة تشريع فإن سننتم يا نواب بلديتها سنة حسنة فلكم أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة وإن سننتم سنة سيئة فعليكم وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة.[1]

– دور المفتي في تنظيم مصح سيدي سليمان:

منتزه سيدي سليمان يبعد عن قسنطينة بسبعة أميال اعتاد أهالي البلاد أن يقصدوه للاستشفاء لهوائه النقي ومائه العذب وموقعه الصحي فترى العائلات في فصل الربيع والصيف تؤمه بقصد اكتساب الصحة ومعالجة الأمراض بذلك الهواء الطلق.

وليس في مصح سيدي سليمان بناءات واسعة ومرافق لمن يقصده بل هناك بيوت قليلة لضيق ضريح سيدي سليمان دفين المكان بحيث كثيرا ما تزدحم العائلات على البيوت حتى اقتضى الأمر إقامة نظام قام به المفتي يتضمن ترتيب طلبات البيوت وإحداث نظام دوري لذلك وتعيين المدة التي تمكن فيها الإقامة بالمصحدفعا للشجار..

---

[1]–مامي إسماعيل،"دعوة مفتي قسنطينة لرفض مشروع القمار"النجاح، السنة العاشرة عدد 791، يوم الأربعاء 22 ربيع الثاني 1348هـ/ 25 سبتمبر 1929م، ص01.

إن هذا المصح نافع جدا لأهل المدينة فإن الحكماء أنفسهم ينصحون المرضى إلى الصعود إليه ابتغاء الهواء الطلق فهو عند السكان الأهالي من اللازم الضروري للنجاة من أمراض كثيرة ولكن الطريق إليه وعرة المسالك فيتعذر الوصول إليه بالعربات بل لا يقع التوجه إليه إلا على متون البغال التي تتحمل الأمتعة والمؤنة وجميع لوازم الإقامة.

وقد قام إسماعيل بن العقون النائب البلدي باقتراح قدمه للمجلس يتضمن طلب من الحكومة في منحة تقدر بثلاثمائة ألف فرنك لإصلاح الطريق وزيادة بيوت وغير ذلك من لوازم الإقامة، فوقع هذا الطلب موقع القبول في المجلس البلدي، والذي استحق الشكر أيضا النائب المالي المحترم مصطفى بن باديس لسهره على هذه المسألة وإعطائها الاهتمام إلى قبول الطلب بصيغة نهائية كي تذلل العقبات وتهون الحالة على من يقصد المصح من مرضى وغيرهم.[1]

ذكرت جريدة السنة –لسان حال جمعية العلماء المسلمين- حادثة وقعت بالجامع الكبير حيث أمر المفتي مناديا يدعو الناس عموما للاجتماع بالجامع الكبير بعد صلاة العصر في يوم جمعة، فجاء الناس من جميع الطبقات وامتلأ الجامع ورحابه فقام المفتي فألقى خطابا طويلا فذكر لهم مظاهرة الجزائر وحركة الكومينيست ثم تخلص لذكر الجريدتين السقيمتين –حسب تعبيره- "المعيار" و"الجحيم" وأنه يريد من الناس الإعراض عنهما والتتره عنهما والسعي في إبطالهما وما كاد يتمم كلامه حتى انبرى له بعض الحاضرين فسأله لماذا لم يتحرك فضيلته لهذا الشر والفساد وقد مضت عليه من يوم صدوره " المعيار" ستة أشهر ولماذا تأخر إلى اليوم، فأجاب بأن المسألة كانت بالجزائر واليوم صار السب في قسنطينة، فبادر جماعة من القبائل بأن السب كان في علماء قسنطينة وأنتم ترونه وتسمعونه وساكتون عليه، وتجاوبت الأصوات من جميع نواحي الجامع بهذا الاعتراض

---

[1]- عبد الحفيظ الهاشمي،"مصح سيدي سليمان"النجاح، السنة العاشرة، عدد 873، قسنطينة يوم الثلاثاء 26 رمضان 1348هـ/ 25 فيفري سنة 1930م، ص 01.

على حضرته وكثر اللغط وقطعوا عليه حبل الكلام فما وسعه إلا رفعه أكفه للفاتحة ولولا أن فضيلته أسرع الخطا إلى بيت فتواه لوقع ما لا تحمد عقباه.[1]

2-2-3 إصلاحات مفتي وهران:

ساهم مفتي مدينة وهران ضمن الجمعية الدينية التي تأسست في بداية العشرينات سنة 1923م من طرف بعض المثقفين من وهران في شكل نادي للشباب المسلمين والتي أخذت على عاتقها دورا إصلاحيا وقد وقع الاجتماع الأول بمسجد الشريفية [2]–بجانب ما يسمى بدار القاضي–، ورد خبر من مدينة وهران حي فيه صاحبه مفتي وهران وعلماءها ونوابها وأيضا حي جمعيتها الخيرية الذين بذلوا جهودا متواصلة في إصلاح عاصمة الإيالة الوهرانية..[3] ومن البدع الشنيعة التي حذر منها مفتي وهران ما كان يرافق تشييع الجنازة للمقبرة من صياح الطلبة ببردة البصيري ملتفتين يمينا وشمالا معجبين بألحانهم وأصواتهم المزعجة..أما النسوة فانهن يخرجن سافرات نادبات مخضبات الوجوه بالسواد والطين ومنهن من ترفع على رأسها بيدون غاز فارغ تضربه بأيديها ومنهن من ترفع نعلا تضرب فردة بأختها، وكلهن صائحات.. يحدث هذا في مدينة آهلة بمختلف الأجناس من السكان الذين لا يشيعون جنائزهم إلا بغاية السكينة والوقار، واستدرك صاحب الخبر بقوله: " إني متحقق من تألم كثير الفضلاء الذين لا تقع في جنائزهم هاته المخازي ولا يخرج نسوتهن مشيعات ولكن ما عساه ينفعنا ذلك إذا كان بعض الأوباش النازحين إلى المدينة يرتكبون

---

[1]– أحمد بوشمال، كاد المفتي بقسنطينة أن يوقع فتنة بالجامع الكبير، جريدة السنة النبوية المحمدية، السنة الأولى، العدد 02، قسنطينة، يوم الإثنين 22 ذي الحجة 1351ه/ 17 أبريل 1933، دار الغرب الإسلامي، ص5.

[2] – A.W.D'Oran, Boite N°2260, I17a, Cultuelle Musulmane D'Oran,(Renseignement donnés par Bendaoud) Avril 1941.

[3]– دون اسم، حول الإصلاح، النجاح، السنة السابعة، عدد 328، الأحد 29 محرم سنة 1345 هـ/ 8 أوت 1926م، ص02.

مثل هذا العار والإفرنج ينسبونه لا محالة لجميع المسلمين" ونتمنى أن نرى من سكان وهران محاربة قوية ضد صياح الطلبة بتلاوة البردة والأولى تركها اقتداء بقسنطينة وتونس وغيرهما من مدن الإسلام والدين، وذلك بنهي الشيخ الحبيب مفتي المدينة يوم الجمعة في الخطبة بالكلام والعربية المفهومة لدى النسوة اللائي يقصدن الجامع لصلاة الجمعة وطلبه من كل عجوز أن تبلغ قريباتها وبنات عمها وعيد وإثم وعذاب ومقت ولعن الخارجات من النسوة وراء الجنائز في تلك الصورة الجهنمية الوثنية وكون ذلك حراما ومخالفا للدين ويستمر -المفتي- في هذا النهي إثر كل خطبة شهرا أو شهرين وبنهي طلبة العلم والمنتسبين إليه من الفضلاء التجار الأبرار الذين نعلم مقدار غيرتهم على الدين والإسلام من هذه الأدناس والأرجاس أحبابهم الطلبة الذين الصغار الذين لم يكتسبوا من العلم إلا لفظة طالب.

وباتحاد جماعة النواب البلديين وتقديمهم لشيخ المدينة تقريرا ضد منع النسوة خروج النسوة في صورتهن المزعجة خلف الجنائز، وبتحريم الجمعية الدينية رفع وإعانة كل جنازة يتبرج نساؤها في هيأتهن البشعة وبالدعاية ضد هذه البدعة بكل ما لديها من مداخل ونفوذ.[1]

- باب الجامع الأعظم[2] بوهران:

---

[1]- مامي إسماعيل، "على جناح السفر " وهران، النجاح، السنة الثامنة، عدد 588، قسنطينة، يوم الأحد 17 ذو القعدة 1346هـ/ 06 ماي 1928، ص ص01، 02.

[2]- ذيل مؤلف كتاب الرحلة الحبيبية الشيخ سكيرج ترجمة الشيخ الرواز مفتي وهران، بالحديث عن جامع الترك - كما هو معروف عند أبناء وهران- حين وصفه باتساع الأركان وإتقان البنيان، كما أشار إلى صحنه وخصة الماء التي أحاط بها شباك من حديد لا يفتح إلا عند الاحتياج إليه، وكذلك البيت المعد لفتوى الشيخ الرواز، والفناء المحيط بالمسجد، ومحلات الوضوء والصومعة وغيرها من المرافق التابعة للجامع، ولم يكن المؤذن يجهر جهرا تاما بالأذان، وذلك لقوانين جرى عليها العمل، وكذلك خطيب الجمعة كان يراعي تلك القوانين فلا يجهر بخطبته. مجلة إنسانيات، العدد 23-24، 2004، محمد بن معمر، مدينة وهران من خلال مخطوط الرحلة الحبيبية الوهرانية، ص ص 47-60. نقلا عن: سكيرج أحمد، الرحلة الحبيبية، ص41.

قبل الحديث عن هذه النازلة يجدر بنا إعطاء لمحة تاريخية عن مسجد الباشا أو جامع الترك كما يسميه أهل وهران، كان غداة الاحتلال الفرنسي أحد المؤسسات الدينية الغنية في الجزائر، بني عام 1208ه/ 1794م تحت بايلك محمد الكبير، فقد أعطى بابا حسن باشا الجزائر أمرا ببناء هذا الجامع بمناسبة طرد الإسبان ودخول الأتراك العثمانيين إلى مدينة وهران.[1]

أما بالنسبة لهذه النازلة التي وقعت في هذا الجامع فليس في وهران أحد من المسلمين إلا وكان مشغولا بها فمسألة باب الجامع قد اهتم الناس لها اهتماما عظيما وكانوا في بلبلة واضطراب وهيجان "لأنه الجامع الوحيد الذي كانت تؤدى فيه صلاة الجمعة"[2]، والنازلة هي أن المسجد الجامع بوهران أو جامع الباشا له بابان اثنان أحدهما مفتوح دائما طول النهار، والآخر لا يفتح إلا يوم الجمعة فقط حين تدعو الحاجة إلى فتحه ويكون الدخول منه أمرا ضروريا للمصلين وهو الباب الخلفي، ومنذ أربعة أسابيع أغلق هذا الباب الخلفي بتاتا ولم يعد يفتح لا في يوم الجمعة ولا في غيره، والذين طلبوا إغلاق هذا الباب وتسببوا فيه إنما هم بعض الفرنجة الذين يجاورون الجامع.

ومع أن الإدارة هنا قد طلبت إلى المفتي أن يضع تقريرا بما يراه في هذا الأمر، ومع أنه قد رفع هذا التقرير بالفعل إلى السلطات المحلية المختصة قال فيه: إن فتح هذا الباب يوم الجمعة هو أمر ضروري لا بد منه فإن الباب لا يزال مغلقا والمسلمون في حاجة شديدة وضرورة قصوى إلى فتحه يوم الجمعة. وذلك لأن المصلين كانوا إذا نودي إلى الصلاة من

3- NORMALO, Organe bi- Mensuel de L'Ecole Normal D'ORAN, Promo 32-35, N°7, 15 Janvier 1934, ALD, LA Mosquée du Pacha.

[2]- سمعنا هذه المعلومة من الشيخ محمد الشريف ابن الطيب المهاجي وقال أيضا بأن المسجد الثاني الذي أقيمت فيه صلاة الجمعةبوهران-في الفترة الاستعمارية- هو جامع الشيخ بلقاسم بن كابو التجاني، والجامع الثالث الذي صليت فيه الجمعة هو مسجد الشيخ الطيب المهاجي وكلاهما يقعان بالمدينة الجديدة بوهران. في لقاء مع محمد الشريف المهاجي في بيته بوهران شهر ماي 2008.

يوم الجمعة هرعوا إلى الجامع فدخلوا من هذا الباب وهذا الباب فوسعهم و لم يضق بهم، أما اليوم فقد شاهدنا بأعيننا كيف ضاق هذا المسجد الجامع بالمصلين فازدحموا فيه ازدحاما شديدا مما يلي الباب المفتوح على حين رأينا فراغا واسعا جدا يكاد يكون ثلث مساحة الجامع مما يلي الباب المغلق وقد صلى بعض الناس خارج المسجد، وناحية واسعة منه هي خاوية من المصلين، ومسجد جامع كجامع الباشا في سعته وكبره لا يكفيه باب واحد، ولا بابان بل الواجب أن يكون له أربعة أبواب أو في الأقل ثلاثة. على أن هذا الباب الخلفي هو باب فتح منذ أكثر من عشر سنين، وكان قبل ذلك شباكا واسعا كبيرا في مثل سعة الباب وكبره فهو باب قديم لا يجوز إغلاقه قانونا وبعد فما هو الضرر الذي قد لحق هؤلاء الجيران من فتح هذا الباب ساعة أو ساعتين من كل أسبوع لا من كل يوم.

فطلب المسلمون من الحكومة وأملهم فيها أن تنظر في هذا الأمر نظر عدل وإنصاف فتضع الحق في نصابه وترجع المياه إلى مجاريها، وتأذن بفتح هذا الباب ، وبذلك تزيل كل سبب من أسباب التظلم والشكوى.[1]

إن الضرر الذي لحق فعلا بهؤلاء الجيران كونهم نصارى وهذا مسجد تقام فيه شعائر المسلمين وهو المسجد الكبير والوحيد لفترة طويلة حيث تقام الصلوات الخمس وصلاة الجمعة بالإضافة إلى صلاة العيدين، حيث يجتمع معظم المسلمين القاطنين بمدينة وهران وضواحيها، و لم نتوصل إلى معرفة نهاية هذا النازلة وهل استطاع المفتي والتقرير الذي رفعه إلى الإدارة أن يساعد على رد المياه إلى مجاريها ويفتح الباب الخلفي للجامع.

ومن القضايا التي شارك مفتي وهران الشيخ الحبيب بن عبد المالك في حل خيوطها قضية المقبرة الجديدة التي وقعت سنة 1932م، بينما أخذ المجلس البلدي لمدينة وهران القرار- سنة 1928م- بتحويل المقبرة من محلها القديم المعروف بمول الدومة برأس العين

---

[1]- **دون اسم**، لمراسل الجريدة الخاص،"باب الجامع"النجاح، السنة الرابعة عشر، عدد 1383، قسنطينة يوم الجمعة 19 رجب سنة 1351هـ/ 18 نفامبر 1932م، ص02.

غرب الحي العتيق الإمام الهواري بعد خلاف وقع بين النواب المسلمين بالمجلس البلدي وقد جرت انتخابات للفصل في القضية ، وقد وقف المفتي إلى جانب الرأي القائل بالتحويل.

في حين كان الرأي العام للمسلمين بوهران يساند رأي الأقلية بالمجلس التي دافعت على عدم تحويل المقبرة إلى المكان الجديد. وبعد الرفض للقرار من المسلمين الذي دام ثلاثة سنوات. جاء القرار النهائي بتاريخ 12 جويلية 1932م بعدما اجتمع المجلس البلدي للنظافة وقرر غلق المقبرة القديمة – مول الدومة- لأسباب صحية، لأن المنطقة تعتبر المصدر الرئيسي الذي يزود المدينة بالمياه الصالحة للشرب، وجاء رأي المفتي مع هذا القرار بعدما طلب منه المجلس التدخل للفصل في الموضوع.[1]

3- المشاركة في مسائل الصيام ومواسم الحج.

3-1- المشاركة في مسائل الصيام:

جرت عادة المسلمين الجزائريين في فترة الاحتلال الفرنسي أن يتفرقوا في الصوم والإفطار ويحدث من اختلاف الآراء تصادم لأسباب أعظمها وجود الأغراض الشخصية لا غير، فكلما اقترب شهر رمضان حصلت فوضى في البلاد فهذا يسفه أحلام ذاك ويصوم هؤلاء ويخالفهم آخرون فيصبح المسلمون عرضة للقدح والازدراء.

هكذا تشاهد هذه المناظر المزرية في مستهل كل رمضان، ولو اجتهد العلماء بإحداث وسيلة تقضي على هذا الخلاف وتجعلهم في مأمن من أمر دينهم لفعلوا خيرا في أنفسهم وفي دينهم وفي بلادهم وذلك باتفاق كل بلاد على تعيين ثلاثة أو أربعة ممن اشتهروا بالبصر الحاد فيقدمونهم إلى الرؤيا ويخبرهم يكون العمل، وبإحداث لجنة الهلال التي تقام في كل بلاد يؤمن من الإفطار في رمضان والصوم في شعبان وواجب النصح يقتضي إخبار

[1]- A Propos du nouveau cimitiere Musulmane, Le CRI INDIGENE, Organe de défense des intérêts Musulmane, N°1, Oran, Samedi 8 Avril 1934, p1.

رؤساء الديانة في المدن لأنهم محط السؤال عن ذلك،[1] ولعل أبرز من يمثل رئاسة الديانة هما كل من القاضي والمفتي.

وقد ورد سؤال هذا نصه "سؤال فقهي إلى العلامة الغيور الشيخ عبد الحفيظ بن الهاشمي مدير جريدة النجاح الناجحة دامت سعادتكم وبعد سلام الله عليكم ورحمته وبركاته أرجو نشر السؤال الآتي رجاء إجابة أهل العلم والغيرة عليه ونصه:

من الذي كلفه الشارع بإثبات هلال الصوم والإفطار وغيره من الشهور هل القاضي أم المفتي والإمام ومن الذي له الحكم في إثبات شهادة الشهود وإعلام الناس بالأعياد والمواسم أفيدونا ولكم الأجر الوافر.[2]

وقد وجه الشيخ مولود بن الصديق الحافظي خطابا مفتوحا إلى قضاة المحاكم الشرعية والمفتين جاء فيه: يسرنا أن نرى إخواننا أهل العلم من حضرات القضاة والمفتين يعتنون بشعيرتي رمضان وعيد الفطر فبلغت بهم العناية إلى أنهم يثبتون هلال رجب أو شعبان بمقتضى البينة الشرعية فيحررون بذلك رسائل ويبعثونها إلى معارفهم وأصدقائهم المتفرقة في جهات القطر لتكون محل اعتماد في الصوم والإفطار.

غير أننا نلاحظ على هذه المراسلات أنها قد أتت في كثير من الأحيان بخلاف الغرض المقصود منها، وقد تقررت وقائع كثيرة من الذين تأتيهم هذه المراسلات باعتماد عدة شعبان أو رجب دون الرؤية مع إمكانها فيصومون ولو لم ير الهلال صحوا ويفطرون ولو لم ير هلال عيد الفطر مع إمكانه اعتمادا منهم على إكمال العدة الوارد في تلك المراسلات.

وهذا الصنيع من هؤلاء المرسل إليهم يا حضرات القضاة والمفتين مصادم لمفاد الحديث الصحيح فضلا عن النزاع القائم بين الصائمين بالرؤية والصائمين بالمراسلات في

---

[1]–عبد الحفيظ الهاشمي،"متى نعتني برؤية الهلال"النجاح، لسنة العاشرة، العدد 840، يوم الأربعاء 15 شعبان 1348هـ/ 15 جانفي 1930م، ص 01. وينظرM جريدة الشهاب، السنة الثانية عشر، المجلد الثاني عشر، رمضان 1355هـ/ ديسمبر 1936، ص524.

[2]– دون اسم، "سؤال فقهي"النجاح، السنة العاشرة، العدد 1000، يوم الخميس 19 ربيع الأول سنة 1349هـ/ 14 أوط سنة 1930، ص03.

شعيرة من شعائر الدين وقد يؤدي بهم الخلاف إلى ثلاثة أيام والناس بين صائم ومفطر وقد وقع مثل هذا السنة الماضية ببجاية ووادي اقبو وسيدي عيش وخراطه ودائرة لافاييت وعلى نحوها استحكم الخلاف بجهات كثيرة من جهات القطر. فقد مكثت بالأزهر الشريف ستة عشر سنة وما رأيت خلافا في الصوم والإفطار بالرغم من أن سكان مصر أربعة عشر مليون ضعف الجزائر ثلاث مرات ما عدا سنة واحدة تصادف عيد الفطر يوم الجمعة وكان من عادة ملوك مصر إذا وقع خطبتان في يوم واحد يخشى على حياة الملك، فأمر السلطان حسين من تحت الخفاء بتأخير العيد إلى يوم السبت خوفا من تأثير ذلك الاعتقاد الفاسد فاختلفت الأمة في ذلك العيد لهذا السبب ولكن في وطننا أصبح الاختلاف فيما ذكر مألوفا هينا.

"لهذا أوجه خطابي هذا إلى حضرات القضاة والمفتين المحترمين خصوصا الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة لمزيد اعتنائه بتحرير تلك المراسلات أن يجاوبونا على هذا الاضطراب في الصوم والإفطار وهل كان سببه الإجمال في التحرير اتكالا على معلومات المرسل إليهم،أم أنهم استوفوا مراسلاتهم كمال البحث عدة ورؤية فالخطأ إنما جاء من قصور فهم المرسل إليهم؟ وإننا نعلم يقينا أنهم لايرضيهم هذا الاضطراب ولا نرضى أن ينسب إليهم.[1]

ومما جاء في الاعتناء برؤية الأهلة وتدقيق البحث فيها وفق ما تقتضيه قواعد الشرع الشريف، هذه المسألة التي طالما تشعبت فيها الآراء في الأشهر الحرم ولا سيما شهر رمضان، ولهذا قرر الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة تحقيق الرؤية في جميع أشهر الحول مع الالتماس من جميع قضاة القطر أن يخبروا ما يتحقق لديهم من الشهادات بعد

[1]-المولود بن الصديق الحافظي -أحد علماء الأزهر الشريف- بدائرة لفيت، "خطاب مفتوح إلى قضاة المحاكم الشرعية والمفاتي المحترمين" النجاح، السنة السادسة، العدد 283، يوم الثلاثاء 9 رمضان سنة 1344ه/ 23 مارس 1926م، ص02.

توثيقها ليمكن الاستناد عليها، فالرجاء من السادة القضاة أن لايهملوا هذا الأمر الديني بل يتعين عليهم الاهتمام به حرصا على جمع كلمة المسلمين في شعائرهم الدينية.[1]

ومن أمثلة الشهادات الموثقة عن رؤية هلال شعبان نسخة من رسم وثيقة شرعية نقلت طبق الأصل- وردت على إدارة النجاح- وهذا نصها:

الحمد لله وحده: أمامنا نحن سبيع أحمد بن محمد المكلف بقسم أبريفيل (خميس مليانة) الشرعي من ولاية محكمة قاضي مليانة بحضور العدل بن عزيزة عمارة بن عبد العزيز بعد ما بلغنا أن هلال شعبان رؤي ليلة الجمعة ببلدة جندل الممتزجة اجتهدنا لجمع كلمة الأمة واتحادها في الصيام والإفطار في الحصول على سماع شهادات الشهود الذين عاينوه.

وبسبب استمرار البرد ونزول المطر تأخر حضور الشهود ، حضر لدينا بسوق جندل جيلالي بن قويدر ولقبه زروالي الوامري من فرقة أولاد موسى حامل كتاب الله العزيز وعبد القادر بن محمد لقبه بن الناصر الجندلي من فرقة هواره.

نص شهادة الأول: إني بعدما أديت فريضة المغرب مساء يوم الخميس ليلة الجمعة التفت نحو المغرب فرأيت هلال شعبان، وبعد أن الفت نظر ولدي علي ومحمد وشخصا ثالثا كان قريبا. وحققنا رؤية الهلال غاب الهلال عن أبصارنا في السحاب.

ونص شهادة الثاني: إني كنت بمعية أحمد مساء يوم الخميس ليلة الجمعة إذ شاهدنا معا هلال شعبان وبعدما حققناه غاب عنا في الغيم.

وبعد تسجيل شهادتهما خوفناهما عقوبة الله إن وقع لهما سهو في الليلة التي شاهدا فيها الهلال فأجابا بأنهما على يقين تام في وقوع الرؤية مساء يوم الخميس ليلة الجمعة. ثم طلبنا تزكية الشاهدين فحضر لدينا السادة: بن عزيزة عبد الملك بن العزيز، والبشير بن الحاج محمد لقبه بودواني وابنه بودواني محمد بن البشير من أعيان عرش جندل وشهدوا بأن الشاهدين المذكورين أعلاه من أهل الديانة والمروءة والعفاف، وشهد على ذلك يوم 20

---

[1]- دون اسم،"الاعتناء بالأهلة"النجاح، السنة الحادية عشر، العدد 1132، الجمعة 30 شوال 1349هـ/ 20 مارس 1931م، ص02.

شعبان عام 1350هـ/ 30 ديسمبر 1931م. ولصحة النقل والمماثلة للأصل أمضاها الباش عدل العدل: سبيع احمد بن محمد – عزيزة عمارة بن عبد العزيز.[1]

وقد توثق مثل هذه الشهادة لدى المفتي مثل ما ورد ثبوت هلال شعبان بيوم الاثنين وقد ثبتت رؤيته عشية الأحد بوثيقة وردت من المفتي من برج بوعريريج بعدالة قاضيها وعليه فلتنظر هلال رمضان عشية الإثنين فإن لم ير فيوم الأربعاء غرة رمضان.[2]

أما بالنسبة لهلال رمضان للسنة نفسها فقد ورد أن الشيخ مبارك الميلي مدرس مدرسة الأغواط أرسل تلغرافا لعبد الحميد بن باديس يخبره أن هلال رمضان رؤي وثبت الصوم لديهم شرعيا.

ولما وصل التلغراف وجه للمفتي والقاضي وبعد أن عقدوا اجتماعا بالجامع الكبير قرروا عدم اعتماد التلغراف وخرجوا متفقين على الإفطار في الصباح.

وبمجرد إتمام المكالمة ذهب وأحمد بوشمال – مدير الشهاب– وأديا شهادتهما لدى قاضي الحاضرة وإذ ذاك أرسل القاضي للشيخ المفتي وأمروا بالإمساك حالا فأغلقت المقاهي والمطابخ وأمسك الناس.

ثم ورد خبر من تقرت مفاده أن الهلال رأته جماعة مستفيضة إلا أن شهادتها متناقضة.

وصل تلغراف لقاضي الأغواط لتحقيق الرؤية،[3] وهذا هو نص الوثيقة الشرعية الآتية من الأغواط:"ثبت لدى باش عدل محكمة الأغواط من ملحقة الوطن البسكري بغرداية العلامة الشيخ تاوتي بلقاسم بن الناوتي القائم مقام القاضي لغيبته وفقه الله وشهد به،

---

[1]–بدون اسم، "هلال شعبان؛ ثبوته بالجمعة بوثيقة شرعية من محكمة مليانة"النجاح، السنة الثالثة عشر، العدد 1253، الأحد 24 شعبان سنة 1350هـ/ 03 جانفي 1932م، ص 02.

وعلقت الجريدة على ما ورد بالآتي؛ قد اتفقنا والحمد لله في هذه السنة مع تونس في ثبوت شعبان بالجمعة ونتمنى أن نتحد في الصوم والإفطار فإن كثرة الاختلاف فيهما تزري بكرامة الأمة الإسلامية.

[2]– **دون اسم**، "هلال شعبان"النجاح، السنة العدد 200، يوم الجمعة 26 شعبان 1343هـ/ 20 مارس 1925م، ص02.

[3]– **دون اسم**،"هلال رمضان"النجاح، السنة الثالثة عشر، العدد 1256، يوم الأحد 1 رمضان سنة 1350هـ/ 10 جانفي 1932، ص02.

بشهادة ستة أشخاص وهم: غربي أحمد بن الجيلاني والفاطمي أحمد وابراهيم بن غازي والتاج الأخضر بن محمد وزيان بن زيرق كلهم من سكان الأغواط ثم عبد القادر بن الحاج سليمان الهلالي وقت التاريخ بالأغواط على وجه السفر أنهم عاينوا هلال رمضان المعظم عشية يوم الجمعة بعد غروب الشمس ليلة السبت والسماء صحية لا غيمة فيها الموافق ذلك اليوم ليوم 08 جانفي الإفرنجي من سنة التاريخ ورأوه رؤية تامة شهادة محققة صدرت منهم على القطع الجزم من غير شك ولا غبن فيما شهدوا ولا ريب شهد به من علمه وتحققه منهم بتاريخ 9 جانفي 1932 ميلادية مطابقا ليوم 1 رمضان المعظم عام 1350هـــ، وقد وجهنا للشيخ القاضي محمد بن الساسي الوثيقة التي أخرجناها من محكمة الأغواط."[1]

فزيادة على ما قامت به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[2] من إرشاد الأمة في أمر الصيام بهذا الشهر، وما أظهره بعض رجال القضاء الإسلامي ورجال الإفتاء من زيادة الاهتمام بإثبات الرؤية وتعميم إذاعتها في سائر جهات الوطن قطعا للخلاف الذي كثيرا ما كان في الجهات بسبب إهمال أمر الرؤية وتعميم إذاعتها الأمر الذي ساء وقوعه جميع أهل الدين والإيمان.

وجهت الدعوة أنه من الواجب قيام جماعات المسلمين في سائر جهات الوطن بترقب هلال شوال يوم السبت عشية، فإن إن كان رمضان ذا تسع وعشرين يمكنهم أن يروا هلال شوال في ذلك المساء والجماعة التي يتاح لها رؤية الهلال ينبغي لها المبادرةلإثبات ذلك لدى قاضي بلدها أو قاضي أقرب جهة إليها حسبما أرشدت إليه الجمعية في منشورها، ليمكن للمحكمة الشرعية توزيع خبر الرؤية بسرعة في الجهات الأخرى.

---

[1]-بلقاسم سوفار علي -الباش عدل-،"هلال رمضان من الأغواط"النجاح، السنة الثالثة عشر، العدد 1262، يوم الأحد 19 رمضان سنة 1350هـــ/ 24 جانفي 1932،ص03.

[2]- رأت الجمعية فيما تدعو إليه من أسباب توحيد كلمة المسلمين إلى توجيد الصوم والإفطار، فرفعت صوتها بالدعوة إلى ذلك بواسطة المناشير والمقالات ، ثم اتبعت الدعوة اللسانية بسعي عملي فقرر مجلسها الإداري أن تقوم الجمعية بتلقي أحبار رؤية الهلال وتعميمها على مراكز القطر كله، وبإعانة الهيئات الشرعية المهتمة بهذه المسألة. جريدة الشهاب، السنة الثانية عشر، رمضان 1355ه/ ديسمبر 1936، المجلد الثاني عشر، ص 525.

وإذا لم يروه يوم السبت عشية أكملوا العدة ثلاثين وأفطروا، وبهذه الوسيلة وحدها يكون حصر الخلاف والقضاء عليه بالمرة.[1]

أما عن هلال شوال لهذه السنة أي 1350هـ/ 1932م فقد ثبت دخوله يوم الأحد شرعيا اعتمادا على الوثيقة الشرعية الواردة من قاضي عين مليلة مع الشهود الذين رأوا الهلال.

ولما حرر الوثيقة الشيخ قاضي عين مليلة أخبر تلفونيا قسنطينة وفي الساعة الحادية عشر ليلا قدم الشهود بالوثيقة فاقتبلهم الشيخ القاضي والمفتي والشيخ ابن باديس الذين كانوا كلهم في انتظارهم وانتظار غيرهم وبعد أن تلى فضيلته الوثيقة بالجامع الأعظم. أعلن الشيخ القاضي حكمه بالإفطار وما كانت الساعة الثانية عشر ليلا حتى عم خبر الإفطار البلاد كلها بواسطة الجموع الغفيرة التي داخل الجامع وخارجه تترقب حكم المجلس الشرعي.

وإثر ذلك قام ابن باديس رئيس جمعية العلماء بالإذن من المفتي والقاضي بتوزيع تلغرافات لأهم المدن جاوزت الستين على نفقة جمعية العلماء[2] فمن البلاد من عمل بها ومنها من ألغاها لا سيما بالإيالة الوهرانية ونحن لو فتحنا باب النشر للكتاب في أسباب تخلف الذين لم يعملوا بها فإننا لا نعاتب أحدا من أولئك الذين تعصبوا و لم يفعلوا حيث أن النظام الكافي المقنع لم ينفذ لحد الآن ورئيس جمعية العلماء يعد بأنه سيكون في المستقبل نظام صحيح لا يترك لأحد عذرا في التخلف هذا بالنسبة للقضاة والمفتين أما المغرضون من أرباب الزوايا فلا حق لأحد في لومهم إن خالفوا وشاقوا، هذا وقد ثبت دخول شهر شوال بيوم الأحد في جل الأقطار الإسلامية. أما بالجزائر فقد كادت الرؤية تعم سائر

---

[1]- **دون اسم**،"هلال شوال، وجوب عناية الأمة برؤيته"النجاح، السنة الثالثة عشر، العدد 1266، الأربعاء 26 رمضان سنة 1350هـ/ 03 فيفري 1932م، ص01.

[2]- عن الاعتناء الذي أولته جمعية العلماء المسلمين بالأهلة؛ انظر أيضا: **دون اسم**، "الاعتناء بالهلال" جريدة الصراط السوي، السنة الأولى، العدد 12، الإثنين 16 شعبان 1352ه/ 4 ديسمبر 1933، ص05.

البلاد فقد رؤي الهلال في عدة جهات ووردت الأخبار برؤيته ليلة الأحد في أماكن كثيرة كما ثبت كذلك دخوله يوم الأحد بتونس برؤى متعددة بنابل وصفاقص وجمال.[1]

وقد ورد سؤال من تلمسان هذا نصه:" سادتي العلماء عليكم أشرف السلام اللائق بالمقام ما قولكم فيمن بلغه ثبوت العيد بالتلغراف من جماعة مستفيضة منها قاضي ومفتي ورئيس جمعية العلماء من بلدة قسنطينة و لم يعمل به مستندا لحديث شريف قائلا لكل بلدة رؤيتها وأيضا التلغراف ليس من الأمور التي يصح بها الفطر والصوم. وهل إن رآه أهل بلدة يعم الجميع أو مقصور على مسافة القطر؟ وهل قطر الجزائر مطلعه واحد أو مختلف المطلع؟ وهل على من صام يوم الأحد الذي بلغه فيه الخبر من إثم أم لا؟ وهل التلغراف[2] يصح به الصوم والفطر؟ وهل هو من باب الخبر أو من باب النقل؟ أفيدونا الجواب بنصوص واضحة من مذهب مالك يرحمكم الله.[3]

وقد أجاب الشيخ الفقون من علماء قسنطينة على مجمل هذه الأسئلة ومما جاء في جوابه رحمه الله: قرأنا في جريدة النجاح سؤال الغوثي التلمساني عن العمل في ثبوت الصيام بواسطة التلغراف؟

والجواب أنه لم يبلغنا العمل به في أقطارنا هذه ممن يقتدى بهم من ساداتنا العلماء وحاول بعضهم إذ كان أبو شريط رحمه الله مفتي قسنطينة الثبوت به بواسطة أمارة خصوصية تكون في ضمنه إلحاقا لهم بالنار وغيرها من العلامات التي ذكرها الفقهاء إعلانا بثبوت الشهر فكلفوا مصطفى بن الحاج عباس رحمه الله بتونس أن يخبرهم إذا ثبت لديهم

---

[1]- دون اسم، "ثبوت هلال شوال"النجاح، السنة الثالثة عشر، العدد 1269، يوم الأربعاء 11 شوال سنة 1350هـ/ 17 فيفري 1932م، ص02.

[2]- سأل أهل تونس عبد ربه محمد يحيى بن محمد المختار عن الحكم الشرعي في ضرب السلك المسمى بالتلغراف هل يثبت به هلال رمضان وشوال وذي الحجة أو لا؟ فأجابهم بأنه لا يثبت به الهلال وصنف لهم في ذلك تأليفا سماه بحسام العدل والإنصاف في إبطال شهادة رؤية النار وسماع صوت المدفع وضرب التلغراف. انظر؛ محمد يحيى بن محمد المختار الولاتيتوفي (سنة 1330هـ/ 1912م)، كتاب الرحلة الحجازية ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990، ص184.

[3]- دون اسم، تلمسان؛ الغوثي ولد الطاهر الحصار،"سؤال في خلاف رمضان"، المرجع نفسه، العدد 1269، ص2.

الشهر بتلغراف والعلامة الخصوصية تكون منا فورد نهارا وكان بحضور حمدان لونيسي رحمه الله ولم يستقر عليه عمل ولم يأذنوا بالإمساك بقية اليوم وفي هذا العام لما ورد الديبيش من الأغواط ليلا أصبح الناس مفطرين ولم يعملوا به، وسؤال الغوثي عن عدم فطر هذا الرجل حين بلغه التلغراف يوم العيد يجاب عنه بأنه لما لم يعمل في التلغراف في الدخول في العبادة فأحرى ألا يعمل به في الخروج منها المحتاط فيه أكثر ولا يعتبر التلغراف من باب النقل ولا من باب الخبر لأنهما سمة الشخص الناقل والمخبر والديبيش ءالة التبليغ وليس الناقل المخبر هو المعالج لإيصال نقله وخبره في الآلة كما لا يخفى وهذا بخلاف التلفون إذا تحقق صوت المتكلم فإنه يباشر الآلة إذ النقل المعتبر شرعا في ثبوت الشهر أن ينقل عدلان عن مثليهما أو عن المستفيضة ولو تسلسل الناقلون والخبر معمول به من الواحد العدل الرواية وهو المسلم البالغ العاقل غير الفاسق إذا أخبر بثبوته شرعا عند الحاكم، وبعدما أجاب عن الشطر الأخير من السؤال وهو ما تعلق بالرؤية وعدم عمومها، ختم بقوله: ولنحسن الظن بمن دعانا للصيام لثبوته عنده حيث قام بواجبه أنه لم يرد التصيطر والشهرة ولنخلص العمل.[1]

واستعدادا لرؤية هلال رمضان أرسل المفتي بالعاصمة الإعلام الآتي: الحمد لله وحده، وبعد فقد كنا عرفنا العموم بأن أول شعبان المعظم ثبت بالجمعة بشهادة شهود والآن قد ثبت أيضا عدالة من قسنطينة وأن أوله بالجمعة. وهناك أيضا ثبت في مصر وأن أوله يوم الجمعة.

وبحسبه فليراقب هلال رمضان عشية يوم 29 شعبان فإن رؤي هلاله فالصيام بالسبت وإلا فيوم الأحد هو أول يوم من رمضان، فكل من رأى الهلال عشية يوم 29 شعبان يجب عليه أن يرفع شهادته حينا للجماعة الدينية في الجامع الكبير، والسلام.[2]

---

[1]-الفقون، "جواب عن سؤال"، النجاح، االسنة الثالثة عشر، العدد 1274، يوم الأحد 22 شوال سنة 1350هـ/ 28 فيفري 1932، ص02.

[2]- ابن زاكور عبد الرحمان -مفتي الحنفية بمدينة الجزائر-"إعلام"،النجاح،السنة الخامسة عشر، العدد 1642، الأربعاء 22 شعبان 1353هـ/ 28 نفامبر 1934م، ص2.

وقد شاركت جمعية العلماء المسلمين لتوحيد الصيام في الجزائر مشاركة فعالة من ذلك النداء الذي توجه به رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس وهذا نصه: ندعو إخواننا المسلمين بالقطر كله أن يبلغوا رؤيتهم لهلال شعبان، من كان رآه منهم- إلى قضاتهم كل إلى قاضي ناحيته. وندعو إخواننا رجال القضاء أن يبلغ كل من ثبت لديه منهم شيء إلى قاضي عاصمة عمالته الجزائر، تلمسان، وهران، قسنطينة.

وكذلك بما نصه "ندعو إخواننا أصحاب الفضيلة قضاة[1]العواصم أن يخابر كل منهم الآخرين بما عندهم.ثم نكون كلنا على استعداد لتلقي الأخبار ليلة الثلاثين من شعبان".

وقدمت الجمعية دعوتها هذه للقيام بهذا الفرض الشريف وعلى توحيد الصوم والإفطار ومثل ما فعلت في السنة الماضية وكانت بركة ذلك التعاون عناية وكان به اتحاد في أكثر نواحي القطر.[2]

وكثيرا ما كانت الجمعية عن طريق مراسليها في بعض المدن تنتقد تصرفات رجال الإفتاء الرسميين من ذلك ما كتبه مراسل تلمسان في جريدة الشهاب عن مفتي تلمسان سنة 1347ه/ 1928م بقوله:" صام الناس في تلمسان يوم الخميس وما كادوا يصومون لكثرة الغيوم التي تحجب الهلال أن تراه الأعين ولأن المفتي لا يعمل بغير الرؤية ولا يعمل بغير رؤية تلمسان فشهر شعبان أيضا لم يثبت عنده إلا بالأربعاء ولست أدري هل حضرة هذا الشيخ يريد أن يقطع تلمسان عن أخواتها من البلدان الإسلامية؟ أم هو منقطع عن العالم فلم يلم حتى بما يقع في الجزائر أو قسنطينة؟[3]

---

[1]- وجه ابن باديس النداء إلى القضاة، لأن العلاقة لم تكن على ما يرام مع المفاتي خاصة مع مفتي قسنطينة، وإلا فالمفاتي هم معنيون أيضا بقضية الصيام والإفطار، ولهذا وجدناه في مواطن أخرى يوجه النداء بقوله: "الرجاء من أصحاب الفضيلة القضاة والمفاتي. ندعو فضيلاتكم -باسم الدين والأخوة فيه- إلى القيام بهذا الواجب العظيم فينتصبوا بمحلاتهم ليلة الثلاثين لتلقي الأخبار بعضهم من بعض ولتلقي الأخبار من الناس". ينظر: **دون اسم**، جريدة البصائر،العدد 2، السنة الأولى، ، الجزائر، يوم الجمعة 15 شوال 1354ه/ 10 جانفي 1936م، ص 7.

[2]- **دون اسم**، "نداء من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لتوحيد الصيام المعظم"، النجاح،العدد 1392،السنة الرابعة عشر،الجمعة 10 شعبان 1351هـ/ 9 ديسمبر 1932،ص02.

ينظر أيضا: ابن باديس حياته وآثاره، ج3، "العناية بهلال رمضان وثبوته"، ص62.

[3]- **دون اسم**، جريدة الشهاب،العدد 139، السنة الثالثة، ص783.

وفي نداء آخر من مكتب الجمعية جاء فيه: نحمد الله على ما صارت عليه الأمة اليوم من العناية بالأهلة فقد ثبت شعبان المبارك بالثلاثاء وتكون ليلة الأربعاء الآتية هي ليلة الثلاثين فالجمعية تدعو جميع المسلمين للتصدي لرؤية الهلال مساء الثلاثاء الآتية وتدعو من رآه إلى المبادرة برفع رؤيته إلى محكمة ناحيته كما هو الواجب المحتم شرعا عليه. وتدعو رجال المحاكم إلى المبادرة إلى توزيع الخبر على الصوم كما هو الواجب المحتم شرعا عليهم.

وتنبه الجمعية كل قرية إلى الطلب من إدارة البريد أن تترك لهم السلك التلفوني مفتوحا عند بعض المشتركين منهم تلك الليلة، وتذكر رئيس الجمعية الدينية بالعاصمة أن يعرف إدارة البريد العليا بالحاجة إلى المخابرة ليلة الأربعاء لتأذن بفتح أسلاك التليفون بالقرى تلك الليلة.[1]

وحدث تنافس حول هذه القضية بين رجال الإصلاح ممثلين في جماعة ابن باديس من جهة وبين المحافظين، فقد ذكرت جريدة الصراط أنها لا تدري ما الذي حمل جريدة النجاح على تشويه الحقيقة، فتجاهلت الجمعية ورئيسها وإدارة الشهاب وعملها، وأطرف ما في اختلاقها خلقها للجنة الهلال التي لا وجود لها حيث قالت: وقع اجتماع لجنة الهلال وقررت إذاعة الصيام من الغد رسميا. والحقيقة أنه لما قرر القاضي الثبوت أذاع رئيس الجمعية النبأ برقيا وتيليفونيا في تلك الليلية. ثم يواصل قوله: نحن لا نلوم جريدة النجاح أن تتجنب اليوم ذكر اسم الجمعية، ثم من يغضب عليها إذا ذكرتها وإنما نلومها أن تتعمد قلب الحقيقة على قرائها ولهم –ما تعلم– من الحقوق عليها.[2]

وقد شارك شيخا الإسلام بتونس في مسائل تتعلق بشهر الصيام ألا وهي مسألة تقدير زكاة الفطر، فقد قدر الشيخ محمد يوسف شيخ الإسلام الحنفي بتونس قيمة نقود

---

[1]– جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، "العناية بهلال رمضان المعظم" النجاح، السنة الرابعة عشر،العدد 1397، الجمعة 29 شعبان 1351هـ/ 23 ديسمبر 1932م،ص02. ينظر أيضا، "مساعي جمعية العلماء المسلمين في توحيد الصوم والإفطار" جريدة الشهاب، المجلد الثاني عشر، رمضان 1355هـ/ ديسمبر 1936م، ص ص524-528.

[2]– **دون اسم**، "اعتناء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالهلال وكيف ثبت رمضان" جريدة الصراط،العدد 15، السنة الأولى، الإثنين 8 رمضان 1352هـ/ 25 ديسمبر 1933م، ص6.

زكاة الفطر لهذه السنة -1352هـ/1934م- بثلاثة فرنكات وأربعين سانتيما للفطرة الواحدة. وقدرت في عام 1938 بخمسة فرنكات وعشرة سنتيمات بتحرير من الشيخ محمد بن يوسف شيخ الإسلام الحنفي في 24 رمضان سنة سبع وخمسين وثلاثمائة وألف.

أما عن زكاة الفطر للمالكية فقد نشر الشيخ الطاهر بن عاشور شيخ الإسلام المالكي ما يأتي:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أما بعد: فإن تقدير زكاة الفطر للمالكي صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وقدر صاع النبوي بالمكيال التونسي الرسمي هو ليترتان ونصف عشر الليترة من قمح أو شعير أو تمر على حسب قوت البلاد التي فيها المزكي وتقريب هذا المقدار لمن ليست عنده الليتره هو ملء اليدين المتوسطتين بين الكبر والصغر غير مبسوطتين ولا مقبوضتين أربع مرات ويجوز إخراج هذا الصاع من الدقيق والمشهور من المذهب أنه لا يكفي إخراج القيمة ولكن قال أيمة المالكية يجوز إخراج القيمة. [1]

وقد اعتمد رجال الإفتاء بالجزائر على هذه الفتاوى من شيخي تونس في تقدير زكاة الفطر.

بناءا على وثائق شرعية متعددة أعلم بها الشيخ محمد بن الساسي قاضي حاضرة قسنطينة والشيخ المولود بن الموهوب المفتي المالكي فقد وقع الإعلام برؤية هلال رمضان وبابتداء الصوم يوم السبت 8 ديسمبر 1934م/1353هـ. [2]

وبناء على ورود شهادة من الشيخ المولود بن الموهوب المفتي المالكي بقسنطينة في مبدأ رمضان وثبوته ثبوتا شرعيا بالسبت وعلى ورود وثيقة شرعية من محكمة باتنة ذات خمسة شهود معدلين تعديلا شرعيا في أن رؤية هلال رمضان ثبتت عند غروب يوم الجمعة

---

[1]- الطاهر بن عاشور، "زكاة الفطر"،النجاح،عدد 1525، السنة الخامسة عشر، الأحد 28 رمضان سنة 1352هـ/ 14 جانفي 1934م، ص02.

[2]- دون اسم،"رمضان المعظم"،النجاح،العدد 1647، السنة الخامسة عشر، يوم الأحد 02 رمضان 1353هـ/ 9 ديسمبر 1934، ص02.

29 شعبان. وبحسب ما ذكر فإن اللجنة الدينية اعتمدت ذلك وقررت أن مبدأ شهر رمضان الحالي بالسبت وإن موسم 27 منه يكون في الليلة التي بين يومي الأربعاء والخميس 2 أو 3 جانفي المقبل وبذلك وقع الإعلام.[1]

وكثيرا ما كانت تونس قدوة للجزائريين في الاهتمام برؤية الأهلة حتى للأشهر الأخرى، فقد ثبت لدى فقير ربه عبده محمد الطيب سياله القاضي المالكي بتونس دخول شهر شعبان يوم الأربعاء على كمال ما قبله وحرر بالمحكمة الشرعية بالحاضرة في 4 شعبان وفي 2 نوفمبر سنة 1354هـ/1935م، وقد علق عليه بالآتي: إلى الآن لم نتصل بخبر يثبت لنا اجتهاد من يدعون برؤية الأهلة في مختلف الأنحاء مع أن هذا الهلال هلال شعبان الذي يدخل بعده رمضان.

ذلك لأن الدعاوى والاجتهادات الباطلة نحو إثبات ليلة الصوم ستكون قائمة النهاية وكذلك ليلة الفطر فهناك تكثر الأيمة ورجال التحصيل وأعداء التقليد ومن الذي يرد عليهم حججهم.

أما إذا انصرف رمضان فليدخل الشهر متى شاء فلا عبرة عند القوم بالضبط واطراد العمل واجتهاداتهم لا تعتبر ليلة الصوم لأنهم أهملوا الأشهر الأخرى التي يترتب عليها إكمال أو نقص شعبان.[2]

وردا على هذا التعقيب وفي خبر آخر جاء على لسان مفتي حنفية الجزائر الشيخ ابن زاكور عبد الرحمان أنه لم تثبت لدى ديواني الإفتاء المالكي والحنفي بالجزائر رؤية هلال رجب إلا بكمال جمادى الثانية فإن هلال رجب رؤي عشية يوم الثلاثين من جمادى الأخيرة فكان أول رجب بالإثنين.

---

[1]- **دون اسم**، الجزائر؛ "ديوان الإفتاء المالكي"،النجاح، العدد 1654، الجمعة 12 رمضان 1353هـ/ 28 ديسمبر 1934م، ص02.

[2]- **دون اسم**، "ثبوت هلال شعبان في تونس" النجاح، العدد 1776، السنة السادسة عشر، الأربعاء 8 شعبان 1354هـ/ 6 نفمبر 1935م، ص03.

وهكذا الأمر في هلال شعبان لأنه لم ير إلا عشية يوم الثلاثاء 30 رجب رغما عن المجهودات المبذولة في ترقب هلاله، وعليه فمبدأ شعبان يكون بالأربعاء إلى أن يثبت ثبوتا شرعيا ما يخالف ذلك.[1]

وقد ورد بجريدة الشهاب العناية التي أولتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في هذه السنة بهلال رمضان، وحسب عادة الجمعية كاتب مكتب الرئاسة جميع رؤساء الشعب في القطر كله، ومما جاء فيه أنه ثبت دخول شعبان بالثلاثاء، وعند حديثه عن الهيئة الشرعية بالعاصمة قال ابن باديس: كنا في السنوات الماضية لما يثبت الهلال في محكمة قسنطينة ونحاول الاتصال -تيليفونيا- بمفتي العاصمة أو قاضيها لا نجد إلى ذلك سبيلا، لأن الذي كان يسيطر على الهيئة الدينية هو إمام الجامع الكبير الشيخ بن الحاج كحول وكان بقلبه مرض من قسنطينة ومن جمعية العلماء، أما هذه السنة فقد قطع الله اليد الظالمة وأنقذ منها الهيئة الدينية، فتألفت الهيئة الشرعية من فضيلتي الشيخ القاضي والمفتي وغيرهما وتصدت للعناية بأمر الهلال، وشاهد الناس بالعاصمة مظهرا من العناية الدينية لم يشهدوه من قبل.[2]ثم توجه الشيخ ابن باديس إلى القضاة والمفتين للقيام بمحلاتهم ليلة الثلاثين لتلقي الأخبار بعضهم من بعض ولتلقي الأخبار من الناس.[3]

وبناءا على قرب دخول شهر الصيام من عام 1937م طلب من المسلمين الاستعداد للقيام بمراقبة هلال الشهر وأداء شهادتهم للمحاكم الشرعية القريبة منهم فإنها باستعداد لقبول جميع الشهود الذين يرون الهلال، وللقضاة وحدهم حق القيام بهذه المهمة الدينية فالواجب عليهم

---

[1]- **دون اسم**، "هلالا رجب وشعبان" النجاح، العدد 1777، الجمعة 10 شعبان 1354هـ/ 8 نفمبر 1935م، ص02.

[2]- **دون اسم**، "العناية بهلال رمضان ةثبوته" جريدة الشهاب، ج9، م11، غرة رمضان 1354هـ/ ديسمبر 1935م، ، ص ص543- 544.

[3]- المصدر نفسه، ص 545.

أيضا أن يعطوا هذه المسألة حقها من الاهتمام حتى لا تقع الاختلافات والارتباكات المألوفة في مثل هذا الشهر.[1]

وفي هذه السنة ثبت شهر رمضان بشهادة شرعية – لا بشهادة التيليفون- أنه يبدأ بيوم الجمعة الموافق ليوم خامس من نوفمبر وقد حققت هذه الشهادة الهيئة الدينية (العزابة بميزاب)، وطلب من جماعة المسلمين أن يخرجوا لرؤية الهلال مساء يوم الجمعة وأن يعتنوا بذلك على طريقة السلف الصالح رضي الله عنهم فمسألة إثبات الهلال من أمهات الدين فلا يجوز لرجل من عامة الناس أخبره آخر تليفونيا لرؤية الهلال أن يصبح صائما أو مفطرا فرمضان شهر تعلقت به أحكام المعاملات المالية فلا يسوغ الاعتماد فيه على حصول الشك، وقد نبه صاحب المقال إلى إلغاء العمل بالتليفون في الصوم والإفطار اعتمادا على الأمارة والصوت وما لا يخلو عن التقليد والتزوير، وأن الشيخ اطفيش هو من أفتى بمنع الصوم والإفطار بالتليفون فهو آخر مجتهدي المذهب الإباضي وأعلم وأفقه بالمسألة .[2]وفي مقابل ذلك وجدنا بحثا نشرته جريدة البصائر في إثبات هلال رمضان وتعميم ذلك بالتيليفون واختلاف المطالع.[3]

إن مخاطبة محكمة ورقلة فأجابه الشيخ القاضي هناك بأن الرؤية ثابتة شرعية بشهادة أربعة شهود وإن ورقلة والواد وتقرت وتماسين وغيرها من المناطق المجاورة أصبحت مفطرة، فحينئذ لم يبق ريب في أن يوم السبت مستهل عيد الفطر فأعلم الشيخ القاضي والمفتي العموم بالإفطار وشاع ذلك في البلاد –وهناك من استنكر هذا النبأ- وقد أطلقت

---

[1]- **دون اسم**،"استعدوا لرؤية هلال رمضان"النجاح،العدد 2060، السنة التاسعة عشرة، الأربعاء 21 شعبان 1356هـ/ 27 أكتوبر سنة 1937م، ص02.

[2]- **دون اسم**، "ثبوت شهر رمضان بيوم الجمعة"النجاح،العدد 2076، السنة التاسع عشرة، يوم الجمعة 29 رمضان 1356هـ/ 3 ديسمبر 1937م، ص 01.

[3]- الشرفاوي الأزهري، "إثبات هلال رمضان وتعميم ذلك بالتيليفون" جريدة البصائر،العدد 42، السنة الأولى، الجمعة 21 شعبان 1355ه/ 6 نوفمبر 1936م، ص4.

المدافع قبل المغرب إيذانا بأن الإفطار وقع أثناء النهار. وقد وقع العدول عن صلاة العيد وأصبح يوم الأحد في مظاهره العيدية العادية.[1]

ولم يكن المفتون وحدهم المعنيين بالاهتمام لإثبات الصيام والإفطار إنما هناك أيضا رؤساء المحاكم الشرعية والأئمة كما ورد في الخبر التالي "حيث أنه ثبت أن أول رمضان كان يوم الثلاثاء بالرؤية المستفيضة فيم الشك إذن هو يوم الأربعاء 23 نوفمبر وعليه ينبغي للسادات رؤساء المحاكم الشرعية والمفاتي والأيمة أن يأمروا برؤية هلال العيد مساء يوم الثلاثاء 22 نفامبر ويتخابروا فيما بينهم، فطلب من الرؤساء بالاعتناء بأمر هلال العيد حتى يوحدوا الإفطار كما وحدوا المسلمين في الصوم.[2]

ومن مهام رجال الإفتاء فيما تعلق بالصيام الإعلان عن مقدار زكاة الفطر، مثل ما قام به الشيخ عبد المجيد ابن جامع مفتي قسنطينة يخبر العموم أن زكاة الفطر نقودا قدرت بأربع فرنكات وأربعين سانتيما في عام 1358هـ/ 1939م.[3]

لقد أصبح وضع بعض رجال الإفتاء الرسميين جد حرج أثناء مواعيد الصوم والإفطار، مع وجود لجنة الأهلة والأعياد التي يرأسها القاضي، فقد وقعت حادثة وتتمثل في توجيه رسالة إلى مفتي وهران من شخص مجهول يهدده بالقتل بمناسبة نهاية شهر رمضان، ورؤية هلال شوال والإعلان عن عيد الفطر، حيث تشير الوثيقة أن المفتي التقى ببعض رجال الإصلاح مع بعض الممثلين في المجالس المحلية والقاضي بوركبة وطلبوا من المفتي إمضاء وثيقة رؤية الهلال في بعض نواحي وهران، لكن المفتي رفض الإمضاء وأكد أن العيد يكون يوم السبت 08 سبتمبر 1945م، بدلا من يوم الجمعة 07 سبتمبر

---

[1]- دون اسم "كيف أفطر الناس في قسنطينة"النجاح،العدد 2078، السنة التاسعة عشرة، الأربعاء 12 شوال 1356هـ/ 15 ديسمبر 1937م، ص02.

[2]- دون اسم "هلال العيد" النجاح، العدد 2215، السنة التاسعة عشر، يوم السبت 26 رمضان 1357هـ/ 19 نفامبر 1938م، ص3.

[3]- دون اسم، "زكاة الفطر"النجاح،عدد 2381، السنة العشرون، السبت 29 رمضان 1358هـ/ 11 نفمبر 1939م، ص02.

1945م.[1] والذي هدد المفتي بالقتل ذكره في آخر الرسالة التي بعثها له بنهاية مفتي العاصمة كحول.

3-2 مشاركة المفتين في مواسم الحج:

بالرجوع إلى مصادر فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر المختلفة وجدنا حضورا قويا لرجال الإفتاء الرسميين والأحرار في كل ما تعلق بالديانة الإسلامية من شعائر ومسائل، ومنها شعيرة الحج وما تتطلبه من اهتمامات وترتيبات، وقد تحدثنا سابقا عن شيء من مشاركة المفتين في تنظيم مسألة الحج والسهر على توفير بعض التسهيلات للحجاج الجزائريين في إطار أعمال جمعية أوقاف الحرمين الشريفين.[2]

هناك رسالة حول الحج ألفها القاضي شعيب الجليلي سنة 1883م بطلب من الوكيل الفرنسي العام سماها قرير المقام وتيسير المرام إلى حفظ حال الحجاج من سفرة وأيتام، في الفترة التي كانت السلطات الفرنسية تقيد الحجاج فترة الحاكم العام لويس تيرمان Tirmane الذي منع الحج وسلط قانون الانديجانا الاستثنائي، ويتساءل أبو القاسم سعد الله بقوله: ولا ندري بأي رأي أفتى القاضي شعيب عندئذ، ولعله ساير السلطة الفرنسية.[3]

1- A.W. d'Oran, Boite n°2260, I:1, Menace de mort contre le muphti d'Oran, Oran, le 12 Septembre 1945.

[2]- ينظر الموضوع الخاص برجال الإفتاء والجمعيات الدينية.

[3]- أبي القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص ص85-86. في الخزانة العامة –الرباط-، ك48.

ذكر الشيخ العربي بن عبد الله المعسكري في رحلته إلى الحج سنة 1901م أنه التقى بإيالة وهران برئيسها ومفتيها نادرة الدهر، وأوحد أهل زمانه علي بن عبد الرحمان الجزائري في محل الخطابة، ففرح به وأكرمه إكراما لائقا به.[1]

فقد كان رجال الإفتاء يشاركون في عملية توديع الحجاج رفقة رجال الحكومة السامين كما وقع في سنة 1347هـ/ 1929م أين شارك الشيخ محمود كحول الإمام الأول بالجامع الأعظم رفقة الشيخ أبو مزراق الونوغي مفتي الأصنام الذي ارتجل بهذه المناسبة جملا في الثناء على حكومة فرنسا والتي كما تعهدت لم تزل محافظة ومؤيدة للدين الإسلامي وهؤلاء الحكام الذين صعدوا الباخرة في توديع الحجاج أسطع برهان على ما تكنه نحو مسلمي الجزائر من الاحترام لهم ولدينهم الحنيف، ثم تقدم الشيخ عبد القادر بن طكوك شيخ الطريق السنوسية بمستغانم فارتجل خطابا شكر فيه الحكومة ووواليها لاعتنائهما بالحجاج وقال: إني مسرور جدا لأرافق في هذه السنة المباركة إخواني الجزائريين لأداء هذا الركن الإسلامي وأقوم برعاية كل حاج وإعانة كل محتاج منهم.

وقد كان عدد الحجاج لهذه السنة يربو على الألفين منها 509 أبحروا من وهران وألف وزيادة من الجزائر و500 وزيادة من عنابة ويوجد في الذاهبين نحو ستمائة من قبائل زواوة و200 من المزابيين والباقي من متفرقي البلاد الأخرى.[2]

وفي موسم 1353هـ/1935م وكما جرت العادة فقد وقعت حفلة وداع الحجاج في وسط الباخرة –إشعارا بعناية الحكومة برعاياها المسلمين- بميناء العاصمة وقد حضر من المفتين الشيخ الونوغي مفتي الأصنام – الشلف حاليا- والشيخ الحبيب مفتي تلمسان والشيخ بابا عمر الإمام الأول بالجامع الجديد نيابة عن مفتي الحنفية وأعضاء

---

[1]- الشيخ العربي بن عبد الله المعسكري: الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى الحجاز، ص ص 35، 36.

[2]- مامي إسماعيل،"سفر الحجاج الجزائريين،النجاح، السنة التاسعة، العدد 736، يوم الجمعة 30 ذو القعدة 1347هـ/ 10 ماي سنة 1929م، ص01.

الديانة. ولما صعد الوفد للباخرة سينايا Sinaya ومن العلماء الذين ألقوا خطابا بالمناسبة الشيخ مصطفى القاسمي رئيس زاوية الهامل والذي كان رفقة وفد الحجاج لهذا العام، وقد كان على ظهر الباخرة حوالي 1750 حاجا وبقي حوالي مائتين بالعمالات الثلاث لم يتمكن من الركوب.[1]

وفي موسم حج سنة 1357هـ/ 1939م شارك المفتي المالكي بالعاصمة الشيخ حمود رفقة الشيخ ابن زكري رئيس اللجنة الدينية وقاضيا العاصمة الشيخ شنظارلي ووارثي والشيخ مصطفى القاسمي رئيس زاوية الهامل وجامعة اتحاد الزوايا والطرق الصوفية بالقطر الجزائري شارك هؤلاء وغيرهم رفقة الوفد الرسمي للحكومة في مراسيم توديع الحجاج بالباخرة الكبرى "سينايا" وكان العدد الرسمي للحجاج كلهم 1182، منهم 199 من الوهرانيين و127 من السنغاليين الذين ركبوا من وهران، وركب الباخرة من الجزائر 196 حاجا، وركب من ميناء عنابة 186 حاجا.[2]

ويصف لنا المسمى الشريف الإمام بمدينة قالمة والذي صعد الباخرة سينايا –التي لقبها بالمدينة البحرية– رفقة الشيخ طيبي الطيب مفتي مدينة قالمة والعضو بجمعية أحباس الحرمين الشريفين، قال: دخلناها فإذا هي مدينة بجميع مرافقها بيوت للنوم من أعلى طراز وأسرة من النوع الرفيع وأفرشة وأغطية جديدة وحمامات للاستحمام بالماء الساخن وقاعات للاجتماع مؤثثة بكل ما يلزم من الأثاث ومستشفى للمعالجة وإسعاف المرضى ومسجد للصلاة مفروش بالزرابي الرفيعة وجدنا به مدرسا يلقي درسا في مناسك الحج

---

[1]– ركوب الحجاج الجزائريين "الحفلة الرسمية لوداعهم" النجاح، العدد 1678،السنة الخامسة عشر، الأحد 27 ذو القعدة 1353هـ/ 3 مارس 1935م، ص2.

[2]- مامي إسماعيل،"سفر الحجاج الكرام إلى البقاع المقدسة في الباخرة الكبرىسينايا"النجاح،العدد 2239، السنة التاسعة عشر، يوم الخميس 28 ذو القعدة 1357هـ/ 19 جانفي 1939م، ص ص2،1.

وحوله ما يقرب من مائة مسافر يتلقون عنه المناسك، وجملة القول أن باخرة كسينايا تعد من النعم التي أنعم الله تعالى بها على مسلمي الجزائر.[1]

وقد وردت رسالة من الشيخ مصطفى بن قارة [2]مفتي مدينة مستغانم إلى عائلته من الحجاز جاء فيها: وبعد فالسلام التام الشامل الممزوج بالرحمة والبركة والمسرة إن شاء الله والإكرام على أولادنا النجباء الأنجاد المرجو لهم من الله الهداية والسعادة والعافية وبلوغ المراد وعلى جميع العائلة والقرابة والأصهار والجيران والطلبة الأمجاد منا لكم الإجمال ومنكم لهم التفصيل حسب الإمكان بالإنفراد ثم بعد السؤال عن أحوالكم أجراها الله على وفق ما يرضيه ويسركم.

أخبركم بأننا خرجنا من تونس وقت الزوال من يوم الإثنين 28 مارس متوجهين إلى برج سعيد ونحن والحمد لله في عافية وحسن حال من جهة البحر والسفينة ونظافتها واشتمالها على جميع ما يحتاج إليه من مأكل ومشرب وغيرها من المنافع والسفينة كأنها قرية معمورة بجميع ما يرتفق به في المعاش وبجميع وظائف الدين الأذان وصلاة الجماعة ودروس العلم وتلاوة القرآن والحضرة والسماع والناس في سرور وازدهاء حامدين شاكرين مبسوطين كل على حسبه، ويقول من حج منهم قبل هذه السنة إنه ما رأى مثل هذه السنة في الأحوال المذكورة نسأل الله سبحانه وتعالى أن يديم لنا ولهم هذا الفضل والإنعام ويحسن لنا ولهم الختام ويجمع شمل الكل بالأهل والأولاد والأحباب في عافية ومسرة وحسن انتظام. والدكم عبد القادر بن قارة مصطفى.[3]

---

[1]- **دون اسم**، "في باخرة الحجاج بعناية"النجاح، العدد 2241، يوم الثلاثاء 03 ذوالحجة 1357هـ/ 24 جانفي 1939م، ص02.

[2]- انظر ترجمته: عبد المجيد بن نعمية، موسوعة أعلام الجزائر، ص ص 481-488.

[3]- مفتي مستغانم،"وصول الحجاج في أمان"،النجاح،العدد 1295، السنة الثالثة عشر، يوم الجمعة 16 ذو الحجة سنة 1350هـ/ 22 أفريل 1932، ص02.

وقد حج في هذا العام 1350هـ/ 1932م من علماء الجزائر- المفتي الحر- الشيخ الطيب المهاجي وقد فصل رحلته الحجازية تفصيلا في كتابه أنفس الذخائر ولا ندري هل ركب في السفينة نفسها التي ذكرها مفتي مستغانم الشيخ بن قارة مصطفى، لأنه ذكر معلومات مغايرة تماما عن ظروف السفر وأحوال السفينة التي حملتهم إلى الحج.

قال الشيخ الطيب المهاجي: "وبعد صعوبات حصلت على رخصة لا تتعدى مدتها أربعين يوما ذهابا وإيابا في مركب مخصوص مع تعيين موضع الركوب والنزول ككونه مثلا من وهران إلى جدة ومن جدة إلى وهران، وزيادة على هذه التضييقات تصحب الحاج عيون من طرف الحكومة تراقب حركاته وسكناته، وتحصي عليه عدد أنفاسه حتى يعود إلى لمكان الذي ركب منه.. ثم تنشر على السنة الجرائد وبواسطة الخطب المذاعة التي يخطبها أقوام اصطنعتهم الحكومة لنفسها أنها تعين المسلمين الجزائريين على إقامة شعائر دينهم، وتتبجح دائما بأنها تسهر على راحة الحجاج وتهيء لهم المراكب المحتوية على جميع المرافق."[1] ويواصل الشيخ المهاجي في ذكر تفاصيل عن السفينة البحرية التي أبحرت بهم "فقد رأيت بعين رأسي المركب البحري الذي أقل الحجاج إلى جدة وقد أفرغ من حمولته وهي كميات من أطنان الحنطة ثم غسل بماء البحر وبقيت حبوب الحنطة في شقوق المركب، كما بقي في بعض زواياه أثر أرواث البقر والأغنام، وباقي الدواب التي كان المركب ينقلها من بلد إلى بلد."[2]

وفي خبر ورد من الجزائر العاصمة يفيد بوصول الباخرة المسماة باسم (الوالي العام قيدون) يوم 14 فيفري سنة 1359هـ/1940م إلى مرسى الجزائر حاملة الحجاج الذين غادروا منذ شهر الجزائر للتوجه إلى جدة ومنها إلى مكة المكرمة، ومن جملة الشخصيات العديدة التي جاءت ترحب بالحجاج الوزير قدور بن غبريط وشيخ العرب بوعزيز بن قانة

---

[1]- الطيب المهاجي، أنفس الذخائر وأطيب المآثر في أهم ما اتفق لي في الماضي والحاضر، ص ص114، 115.

[2]- المصدر نفسه، ص115. ينظر أيضا: الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي، ص79.

والشيخ حمدان حمود المفتي بالجامع الأعظم للجزائر، وحضرت شخصيات أهلية منها النواب الماليون والباش اغوات والقواد والقواد ورجال الطرق الدينية من الجنوب وغيرهم.

وكان المفتي حمدان حمود من الشخصيات التي ألقت كلمة بالمناسبة ونوهوا بمجد فرنسا التي نظمت الحج رغم الساعات الحرجة التي كانت تمر بها، هذا وإن الحجاج الذين المغاربة الذين معهم مولاي المهدي ممثل سلطان المغرب يتوجهون إلى وطنهم في القطار، أما حجاج السنغال والمملكات الأخرى في إفريقيا السوداء فإنهم يمتطون الدار البيضاء الباخرة التي تحملهم إلى وطنهم.[1]

ومن الأحداث المؤسفة التي وقعت مما يخص موضوع الحج والحجاج الجزائريين بتدخل من بعض رجال الإفتاء ما وقع في الاحتفال الذي جرت عادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أن تقوم به في استقبال الحجاج، وكانت تحتفل بهم في نادي الاتحاد بقسنطينة وكان يضيق عن الأفواج الراغبين في السلام على الحجاج والتبرك بهم، فرأت في عام 1355هـ/1936م أن تحتفل بهم في الجامع الكبير فطلبت الإذن من الكاتب العام بدار العمالة فأذن لهم، وبعده أصدرت منشورا باسم رئيسها عبد الحميد بن باديس ملخصه أن الجمعية قد عزمت على تكريم الحجاج بالجامع الكبير مساء الجمعة، فهي تدعو جميع المسلمين إلى الإتيان إليهم والتبرك بهم.[2]وقبيل موعد الاحتفال بيومين أي في يوم الأربعاء أخبر الكاتب العام ممثلين عن الجمعية بالرجوع في ذلك الإذن لعدم جواز الاجتماع في الجامع، وكان رد ابن باديس بقوله: إن الناس سوف يجتمعون لأجل المنشور الذي وزع عليهم بعد إذن خليفة البريفي وأما الاحتفال فلا يقام.

---

[1]- **دون اسم**، "رجوع الحجاج من مكة المكرمة" النجاح العدد 2463، السنة العشرون، السبت 8 محرم 1359هـ/ 17 فيفري 1940م، ص02.

[2]-عبد الحميد بن باديس، "احتفال جمعية التربية والتعليم الإسلامية" جريدة الشهاب، ج2، م12، صفر 1355ه/ ماي 1936م، ، ص ص75-78.وانظر: محمد خير الدين، مذكرات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج1، ص253.

وفي يوم ميعاد الاحتفال جاءت جماعة من المسلمين إلى ابن باديس وذكروا له أن الجامع قد غص بالناس وهم في انتظاره، فذهب الشيخ ابن باديس فوجد رؤساء الشرطة ورجالها عند بابي الجامع، فشق طريقه إلى المحراب فوجد جمعا من الحجاج أربعة عشر أو أكثر فسلم ثم توجه للناس فبشرهم بما لهم عند الله باجتماعهم في بيته لإكرام وفده، ثم أعلمهم بمنع الحكومة من إقامة الاحتفال الذي هو عبارة عن تلاوة آيات من القرآن الكريم وإلقاء خطاب ديني فيه تذكير وتبشير، وبعد الدعاء قام الحجاج ووقفوا عند باب بيت الصلاة فسلموا عليهم وصافحوهم مهنئين لهم.[1]

وعلى رأس الملاحظات التي أوردها الشيخ ابن باديس على هذه الحادثة المؤسفة، أن السبب الرئيسي في رجوع الإدارة ممثلة في عامل العمالة في الإذن الذي أعطاه خليفته كان بسعي من المفتي "ابن الموهوب"، وعبر عن ذلك أيضا بقوله: إن المسألة أثارتها الناحية الرسمية في الجامع الكبير.[2] لقد أصبح المفتي يسير على حد السيف بين مصالح "الأهالي" وإرضاء ضميره المتشبع بالدين والوطنية وبين مصالح الإدارة الفرنسية التي تتطلع إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسيطرة على كل ما يتعلق بالدين الإسلامي وخاصة العلماء الأحرار.[3]

ومن الوثائق الأرشيفية الهامة في هذا الموضوع تلك تناولت انطباعات مفتي مدينة وهران الشيخ أبو الحبال عند رجوعه من الحج لسنة 1943م والحوار الذي أجراه معه ضابط في مصلحة الاستعلامات والدراسات بولاية وهران، وفي البداية أشاد المفتي أبو

---

[1]- دون اسم، جريدة الشهاب، ج2، م:12، صفر 1355ه/ ماي 1936م، ص ص103، 104.

وانظر: دون اسم، "احتفال جمعية التربية والتعليم الإسلامية بالحجاج وتعرض الحكومة لها بعد إذنها" البصائر، عدد 14، السنة الأولى، الجمعة 18 محرم 1355ه/ 10 أفريل 1936م، ص ص2،1.

[2]- المصدر نفسه، ج2، م: 12، ص104.

[3]- بشير بلمهدي، المساجد الرسمية وموقف صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منها 1931-1956، ص17. نقلا عن: أبو القاسم سعد الله، خطبة ابن الموهوب عند توليه الفتوى بقسنطينة سنة 1908م، مجلة الثقافة، السنة الرابعة عشر، العدد 84، نوفمبر، ديسمبر، الجزائر، 1984م، ص168.

الحبال بالتنظيم المحكم لحج هذه السنة في جميع تفاصيله خاصة في السرعة التي عرفتها هذهالرحلة عبر الخطوط الجوية، ولعلها هذه أول مرة تدخل الطائرة في الخدمة لنقل الحجاج الجزائريين.

ولهذا السبب تحدث مفتي وهران عن الاستقبال الحار الذي لقيته البعثة من شخصيات رسمية مختلفة إنجليزية، مصرية وسعودية الذين تفاجأوا لمجيء البعثة التابعة للحكومة الفرنسية بالطائرة،كما خاض المفتي أبو الحبال في الحالة السياسية التي عاشتها فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى الإحساس العام بعد نوفمبر 1942م من أن فرنسا لا تتحكم بزمام أمور شمال إفريقيا، وتحدث في هذه القضايا السياسية وعن دور إنجلترا وأمريكا في تسيير الأمور في كل من الجزائر والمغرب وتونس، وأشار بأن حجاج شمال إفريقيا حاولوا إزالة هذا الشعور بتبيان حقيقة الأوضاع الراهنة.

وواصل مفتي وهران في حديثه عن الوضع الاقتصادي، أثناء تطرقه للاستقبال الحار الذي خصه الملك ابن سعود عندما استقبل بعثة الحجاج الجزائريين في مناسبتين، وأشار إلى الدور الأمريكي في المملكة واستثماراتها في مجال الطاقة والبترول، وكذا ركز على مسألة التمثيل الفرنسي في أرض الحجاز وهنا ذكر النائب الفرنسي بمكة واسمه الحاج حمدي الذي استقبل إخوانه استقبالا حارا، وله علاقة جيدة مع الملك ابن سعود،وتطرق إلى قضايا سياسية تتعلق بشخصيات فرنسية وعلاقتها مع ألمانيا.كما تحدث أبو الحبال مفتي وهران في انطباعاته من رحلته إلى الحج عن العائلات الجزائرية الأصل التي تقيم بمكة والتي تعيش من مداخيل ملكياتها بالجزائر، أو من منحة التقاعد مدنية وعسكرية ونتيجة الأحداث الراهنة –يقصد أيام الحرب العالمية الثانية– تعيش هذه العائلات أوضاعا مزرية.

وذكر في حديثه أيضا عدد الحجاج الذين وافوا الموسم وأن رقم 30.000 الذي أعلنته الصحافة أقل من العدد الحقيقي، وهنا ذكر الشعوب الإسلامية ومنها مسلمي الهند

وأندونيسيا الذين لم يأتوا كعادتهم، بينما الأتراك كانت نسبتهم قليلة بسبب أن حكومتهم أغلقت حدودها، في حين جاءت أعداد كثيرة من المصريين والسودانيين. [1]

وفي ختام انطباعاته تحدث أبو الحبال مفتي وهران خلال نزوله بمصر عن الطلبة الجزائريين الذين يدرسون بالأزهر أوبجامعة فؤاد وأشار إلى الأسماء الآتية:

- شافع بومدين يدرس بالأزهر وهو من تلمسان وكان يتلقى مساعدات ودعما من الحكومة الإسبانية.
- أحمد البغدادي من مازونة، مسجل بالأزهر.
- الشيخ البوزيدي من الهامل، والشيخ لخضر بلوزي المدرس السابق بالزيتونة، ويدرس حاليا بالأزهر، والورتلاني، وكان الزعم أن هؤلاء المذكورين مقيمون في ألمانيا.

من خلال هذا المبحث يتبين لنا أن المفتي كان له دور هام في عملية الحج خاصة لما يكون ضمن قائمة الحجاج فإنه يقوم بأعمال ويبدي ملاحظات هامة تمس شؤون الحياة المختلفة مثلما فعل مفتي بجاية.

[1]-A.W.D'Oran, Boite N° 4480, Oran, le 4 janvier 1944, Impressions de M. Boulahbal Abderrahman, Muphti d'oran, sur son pèlerinage à la Mecque.

الفصل الثالث:

علاقات المفتين بالجمعيات الدينية.

1- المفتون وجمعية أوقاف الحرمين الشريفين.

2- المفتون وجمعية العلماء المسلمين.

3- المفتون وجمعية علماء السنة.

1- المفتون وجمعية أوقاف الحرمين الشريفين:

شارك المفتي باعتبار منصبه الديني الخطير في الجمعيات الدينية على اختلاف أدوارها ومهامها والمشتركة، ومن أهم الجمعيات الدينية التي ساهم رجال الإفتاء فيها مساهمة فعالة جمعية أوقاف الحرمين الشريفين.

كلف بن غبريط بالجزائر لتأسيس جمعية أوقاف الحرمين الشريفين لخدمة الوافدين من الحجاج إلى البقاع المقدسة من الحجاج الفقراء والمرضى وقد صرح وزير الشؤون الخارجية بأن الجمعية تأسست رسميا حسب قوانين الشريعة.

تكونت من سبعة أعضاء عاملين وهم الذين مثلوا البعثة التي أرسلت من قبل الحكومة الفرنسية لمقابلة ملك الحجاز، وسبعة أعضاء شرفيين شيخ الإسلام ورئيس الإفتاء في تونس والقاضي الأول في فاس، وعالم من علماء جامع القرويين، بالإضافة إلى ثلاثة شخصيات دينية جزائرية، قاضي تلمسان، مفتي وهران، ومفتي المالكية بالجزائر العاصمة.وقد كان لتأسيس هذه الجمعية انطباع حسن لدى مسلمي شمال إفريقيا التي رأت فيه اهتمام من الحكومة بشؤونها وتطلعاتها.[1]

تأسست هذه الجمعية بالموازاة مع تشييد مسجد باريس وملحقاته، اجتمعت هذه الجمعية مرات عديدة بتونس والجزائر والمغرب الأقصى، ومن المهمات الدينية التي أنيطت بها وفي مقدمتها تسهيل الحج إلى بيت الله الحرام باستصدار الإذن العام من الحكومة ومفاوضة شركات البواخر واختيار أحسنها عناية بالحجاج، وإيجاد طرق العناية بهم في تلك الديار باتفاق مع حكومتها.[2]

1- Correspondance d'Orient 10° Année,N°163, Journal d'expansion Francaise et de Politique extérieure 10 Avril 1917 , p 220.

[2]- دون اسم، جمعية أحباس الحرمين الشريفين ومهمتها الدينية، جريدة الشهاب، المجلد الأول، السنة الأولى، العدد 19، الخميس 25 مارس 1926، ص 382.

1-1 اجتماعات جمعية الأوقاف بالجزائر:

وتحت عنوان جمعية أوقاف الحرمين الشريفين بإفريقيا الشمالية عقد في الجزائر يوم 14 نوفمبر من سنة 1927م بقاعة النيابة المالية جلسة تحت رئاسة رئيس الجمعية قدور بن غبريط وأعضاء الجمعية الكرام وذكر من بينهم الشيخ ابن الموهوب المولود مفتي قسنطينة، وقد تبودلت الآراء وألقيت الاقتراحات من طرف الأعضاء فيما يخص تنظيم الحج وفائدة الحجيج والطرق الموصلة لتسهيل أسبابه وقطع جميع العراقيل التي قد تتعرض للحجاج وبعد محاورة دامت ساعتين عرض قانون الجمعية وقانونا دونه كلال منور مندوب الجمعيةبالحجاز، ثم علقت الجلسة للنظر في ميزانية الجمعية والتبرعات الأخيرة في ميزانية الجمعية والتبرعات الأخيرة في ميزانية الجمعية والتبرعات الأخيرة لجامع باريس وكيفية الاحتفال بالمولد النبوي الشريف الذي سيقع فيه في العام المقبل.[1]

ومن أبرز المفتين الرسميين المشاركين في جمعية أوقاف الحرمين الشريفين الشيخ ابن الموهوب محمد المولود ابن السعيد وقد سمي إماما أولا بجامع باريس وسمي فقيه مغربي إماما ثانيا واحميدة الرياحي إماما ثالثا وقرر افتتاح الجامع المذكور شهر جويلية من سنة 1925م وعندما اطلع أهالي قسنطينة على هذا الخبر أسرعوا إلى دار المفتي لانزعاجهم مما سمعوه حيث صعب عليهم فراق شيخهم المفتي.[2]

---

[1]- مامي إسماعيل "جمعية أوقاف الحرمين الشريفين بإفريقيا الشمالية" النجاح، العدد 520،جمادى الأولى سنة 1346، نوفمبر 20 سنة 1927م السنة الثامنة، ص2.

[2]-عبد الحفيظ الهاشمي، جمعية أوقاف الحرمين الشريفين، النجاح، السنة السادسة، العدد 258، الجمعة 08 جمادى الثانية سنة1344ه، ديسمبر 25 سنة 1925، ص2.

ثم توجه الأعضاء إلى دعوة الوالي العام بقصر الصيف، حيث استقبلهم وكان معهم مدير الأمور الوطنية الخبير المسيو ميرانت، وبهذه المناسبة دنا الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة وباريس من الوالي وأفصح له قائلا:" يا حضرة والينا المحبوب إن فراقكم من غير شك يحزننا ويحزن الإنسانية التي أنتم من نصرائها- فالوطنيون لا زالوا كالأفراخ في وكناتها عاجزة من جميع الجهات وهم محتاجون لمن يرحمهم وإني لأتعجب من بعض إخواننا الفرنسيين حيث يعجبهم حرماننا، كما أنه يأخذ مني العجب مآخذه ممن يحاربون الإنسانية ومن يحبها وعلى كل حال ما لنا إلا التأسف والصبر والرجاء من الحكومة أن يكون من يخلفكم مزيلا للحزن الواقع بفراقكم. فأجابه سمو الوالي بالامتنان والارتياح الكبير لكلامه وقال له: إن نفسي مجبولة على خدمة الإنسانية وتأييدها ونشر أسبابها بين جميع رعايا الدولة طبق الجهد من غير ميز وذلك هو مرغوب رجال الجمهورية الفرنسوية، فلتتيقنوا ذلك في جانبي حاضرا وغائبا ."[1]

وكان المترجم بينهما الفقيه الزكي الأديب الشيخ مصطفى الشرشالي قاضي محكمة تيزي وزو. وفي عشية اليوم المذكور استؤنفت الجلسة وقرر فيها نصب إمامين تونسي ومغربي ومفتي من القطر الجزائري ومؤذنين وناظر خزانة الكتب وملقن للدروس العربية والترجمة وحارس عام للجامع والمقهى والحمام وبستاني ومهندس وغير هؤلاء من الكتبة وصغار الموظفين [2].

وفي سنة 1930 قرر رئيس الجمعية من رباط الفتح بالمغرب أن اجتماع جمعية أوقاف الحرمين الشريفين سيعقد بالجزائر وذلك يوم الأربعاء 19 نوفمبر للنظر في مسائل شؤون الحج وقضايا تتعلق بمعهد وجامع باريس.

---

[1]- مامي إسماعيل، "جمعية أوقاف الحرمين الشريفين"، النجاح، العدد 521، الأربعاء 28 جمادى الأولى سنة 1346 نوفمبر 23 سنة1927 السنة الثامنة، ص1.

[2]- نفس المرجع.

وفي يوم الاجتماع توجه إلى العاصمة المدعوون من المغرب وتونس والبلاد الجزائرية، فكان الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة والمدرس بمدرستها في مقدمة الحاضرين من الجزائريين رفقة الشيخ محمد بن الساسي قاضي محكمة بسكرة، والشيخ حسن دواجي قاضي تلمسان، والشيخ الحبيب ابن عبد المالك مفتي وهران وغيرهم من العلماء والأعيان. وانعقدت الجلسة بقاعة النيابات المالية تحت إشراف رئيس الجمعية الذي افتتح الجلسة بخطبة في مقصد الجمعية والهدف من اجتماعها، وذكربتأسيس هذه الجمعية الذي كان في فاتح سنة 1917 وكانت وظيفتها وقتئذ مقصورة على تدبير شؤون الرباط المغاربي الذي أسسته الجمعية بمكة المكرمة والنظر في تأسيس رباط آخر بالمدينة المنورة يكون الاثنان ملجئا لإخواننا مسلمي إفريقيا الشمالية ظرف قضاء مناسكهم الدينية بالحجاز المقدس.

ثم في سنة 1919 كلفت الجمعية بمسألة الحج إلى بيت الله الحرام والسعي في جميع ما فيه الحصول على راحة الحجاج في سفرهم ذهابا وإيابا.[1]وأشار أيضا في حديثه إلى مساعدة الحكومة ووقوفها مع الجمعية لتحقيق النتائج والفوائد المنتظرة، وأشار هنا إلى بعض هذه الفوائد:

- منذ بني مسجد باريس صار كل مسلم قاطنا أو مارا بباريس يتمتع بسائر مناسكه الدينية.
- ما توفي مسلم بباريس أو بضواحيها إلا ويصل الخبر في الحين إلى المسجد للقيام بشؤون تجهيزه ودفنه على مقتضى الشريعة الإسلامية.
- يتم الاحتفال بمسجد باريس بالمواسم والأعياد الإسلامية مع حضور المسلمين من كل قطر من أقطار الإسلام.

أما فوائد المعهد الإسلامي فهي:

---

[1]-بدون اسم، "جمعية أوقاف الحرمين الشريفين تعقد جلستها بعاصمة الجزائر" النجاح، عدد 1093، الثلاثاء 18 رجب سنة 1349/ 9 ديسمبر 1930، ص1.

- تأسيس دروس اللغة العربية مجانا بقاعة الندوات ثلاث مرات في كل أسبوع.

- إلقاء دروس باللغة الفرنسية للعملة المسلمين لتحسين أحوالهم بالمعامل التي يشتغلون بها.

- تقديم دروس ومحاضرات في الإسلام وتاريخه والتعريف بمدنيته وأدبه واختراعاته العلمية والفنية وإصدار مجلة شهرية لذلك.

- إلقاء دروس يوميا داخل المسجد بعد صلاة المغرب للعامة من المسلمين الراغبين في معرفة فرائض دينهم.

- بناء مستشفى قرب المعهد لمعالجة فقراء المسلمين الساكنين بجوار المسجد معإعطاء الأدوية مجانا للمرضى، وتفتح أبوابه أربع مرات في الأسبوع.

وذكر أيضا بسعي الجمعية لإنجاز مقبرة خصوصية بضواحي باريس للمسلمين.[1]

وقبيل نهاية السنة نفسها استدعى رئيس جمعية أحباس الحرمين الشريفين أعضاء الجمعية للاجتماع الذي انعقد بعاصمة الجزائر يوم 10 ديسمبر وكان من ضمن الوفد التونسي المشارك المفتي الشيخ الطاهر بن عاشور شيخ الإسلام المالكي وكان من بين الأعضاء الجزائريين ثلة من رجال الإفتاء الرسميين وفي مقدمتهم الشيخ المولود ابن الموهوب مفتي قسنطينة وباريس ورئيس الوفد الجزائري، والشيخ الحبيب بن عبد المالك مفتي تلمسان، والشيخ الحاج محمد الجبلي مفتي عنابة والشيخ علي اليحياوي مفتي مدينة شرشال والشيخ الحسن أبو الحبال مفتي الديار البجاوية.[2]

---

[1]- مامي إسماعيل، "جمعية أوقاف الحرمين الشريفين"، النجاح، العدد 1094، الأربعاء 19 رجب 1349هـ/ 01 ديسمبر 1930، ص1.

[2]- **دون اسم،** "مؤتمر جمعية أحباس الحرمين الشريفين الذي انعقد بعاصمة الإيالة الجزائرية 1 "النجاح، السنة التاسعة عشرة، عدد 2081، الأربعاء 19 شوال 1356هـ/ 22 ديسمبر 1937م، ص01.

ومن أهم المسائل التي طرحت للنقاش قضايا تتعلق بشعيرة الحج، وكذا مسائل تتعلق بجامع ومعهد باريس وقد كان لرجال الإفتاء الجزائريين مشاركة فعالة في النقاش الدائر منهم خاصة مفتي قسنطينة والشيخ حسن أبو الحبال مفتي بجاية، ومن الشخصياتالتي رشحت للعضوية بالجمعية ووقع عليهم الوفاق الشيخ طيبي الطيب مفتي مدينة قالمة إضافة إلى شخصيات أخرى في مقدمتها الشيخ ابن عاشور[1] المدرس بالكلية الزيتونية بتونس.[2]

ونشير أيضا إلى صلح وقع بين المفتي الشيخ ابن الموهوب ومصطفى صفر[3] شيخ مدينة تونس الذي أعلن الهدنة وأرسل سفيرا للشيخ ابن الموهوب يطلب الصلح وتدخل الشيخ سكيرج بعريضة شعرية وأخيرا قبل المفتي الصلح مع الشيخ مصطفى صفر على شروط تملى بتونس.

---

[1]- الشيخ بن عاشور (1909-1970م) كان والده الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (1879-1973) من كبار علماء الزيتونة، من مؤلفاته الحركة الأدبية والفكرية في تونس، وفي سنة 1946 أصبح الفاضل عضوا بارزا في الحزب الحر الدستوري، وكان إلى جانب المناضل فرحات حشاد في الجلسة التي انعقدت بمقر الجمعية الخلدونية والتي أسفرت عن تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل. حسونة المصباحي، "الشيخ الفاضل بن عاشور إسلامي نقابي" جريدة العرب، (تأسست في لندن عام 1977) العدد 9375، 10 نوفمبر 2013، ، ص10.

[2]- مامي إسماعيل،"مؤتمر جمعية أحباس الحرمين الذي انعقد بعاصمة الإيالة الجزائرية 2"، النجاح، السنة التاسعة، عدد 2082، الجمعة 21 شوال 1356هـ/ 24 ديسمبر 1937م، ص01.

[3]- مصطفى صفر شيخ مدينة تونس هو الذي ساعد توفيق المدني عندما كان مهددا للالتحاق بالجندية الفرنسية أيام الحرب العالمية الثانية، فقد طلب منه أن يسلم له شهادة رسمية تثبت أنه تونسي الجنسية، ففكر مصطفى صفر قليلا ثم قال: إن هذه الشهادة تناقض على خط مستقيم قرار السفارة الفرنسية التي اعتبرت الأخ أحمد توفيق المدني جزائريا وأمرت بإبعاده ولكن الحالة اليوم جد خطيرة، والرجل وطني مقدام مؤمن إن لم يكن من صفي فأنا أعترف له بصفات الكمال، وله علي أن أحقق رغبته، ولفرنسا أن تفعل معي ما تشاء، ثم حرر رسالة رسمية تثبت الجنسية التونسية لأحمد توفيق المدني، وأنقذه بذلك من التجنيد الإجباري والقتال في صفوف فرنسا. محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج4، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1405هـ/ 1985م، بيروت، ص282.

واغتنم المفتي الشيخ حسن أبو الحبال مفتي عنابة فرصة تواجدهم بقصر الوالي العام جورج لوبو وبلغه تحية أهالي بجاية وشيخ مدينتها م. بورج وشكرهم للمنحة التي قدمها الوالي –وهي مائة ألف فرنك– لإتمام بناء توسيع الجامع.[1]

1–2 اجتماعات جمعية الأوقاف بتونس:

من الاجتماعات التي عقدتها جمعية الأوقاف بتونس ذلك الذي وقع في عام 1928، وقد افتتحت جلسة الجمعية بقاعة مكتب الوزير الأكبر سيدي خليل بوحاجب في دار الباي فألقى الوزير خطابا رحب فيه بالقادمين من أعضاء الجمعية. وكان من بين الحاضرين الشيخ الطاهر بن عاشور باش مفتي المالكية والشيخ الصادق النيفر القاضي المالكي، ثم ألقى رئيس الجمعية خطابا بليغا، ثم شرع في انتخاب أعضاء تشريفيين عاملين للجمعية يستخلفون الأعضاء الذين توفوا. فانتخب جماعة من كبار العلماء والوزراء من بينهم الشيخ الطاهر بن عاشور والشيخ الحبيب بن عبد المالك مفتي وهران والشيخ أحمد بن زكري المدرس بالمدرسة الثعالبية بالجزائر.[2]..ثم قدم رئيس الجمعية قدور بن غبريط خطابا ذكر فيه بالأعضاء الشرفيين الذين وافتهم المنية منهم قاضي تلمسان الشيخ أبي بكر شعيب الجليلي[3]، ومفتي الديار الوهرانية الشيخ محمد بن الرواز ومفتي العاصمة الجزائرية الشيخ محمد ارزقي ومن الأعضاء العاملين الذين فقدتهم الجمعية مصطفى الشرشالي.

---

[1]– مامي إسماعيل"مؤتمر جمعية أحباس الحرمين(3)"النجاح، السنة التاسعة عشرة،عدد2083، السبت 22 شوال 1356هـ/ 25 ديسمبر 1937م، ص01.

[2]– جمعية أوقاف الحرمين الشريفين"ملخص إقامتها وجلساتها بتونس"النجاح، السنة التاسعة، العدد659،يوم الجمعة 20 جمادى الأولى سنة1347– نوفمبر 2 سنة 1928م السنة التاسعة، ص ص2،1.

[3]– هو شعيب بن علي بن أبي بكر الجليلي ولد بتلمسان سنة 1262هـ/ 1846م، درس في مدرسة تلمسان الشرعية الفرنسية في مرحلتها الأولى من شيوخه محمد بن عبد الله الزقاي الأزهري والقاضي محمد بن سعد والشيخ محمد بن دحمان، وفي سنة 1877م عين قاضيا بتلمسان، وله عدة مؤلفات منها كتاب المعلومات الحسان في مصنوعات تلمسان، وشارك لمرات عديدة في مؤتمر المستشرقين. عبد المجيد بن نعمية وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر، ص ص 158–164.

وفي سنة 1350هـ/1932م وقع الاجتماع للجمعية وأعمالها بعاصمة تونس وقد وذلك أيام 21، 22،23 من ديسمبر. وحضر الاجتماع من الجزائريين مفتي قسنطينة ومسجد باريس الشيخ المولود بن الموهوب، والشيخ محمد بن الساسي قاضي حاضرة قسنطينة، والشيخ حسن دواجي عبد القادر قاضي حاضرة تلمسان، ومحمد كسوس الترجمان الشرعي بالمجلس العدلي بوهران، وتناولوا في الجلسة العملية البحث في تنظيمات الحج وتحقيق الوسائل الفعالة في راحة الحجاج وتيسير أبواب الحج في وجوه الحجيج. [1]

1-3 اجتماعات جمعية الأوقاف بالمغرب:

في سنة 1929 كان الاجتماع السنوي لجمعية أوقاف الحرمين الشريفين بالمغرب الأقصى، ولهذا الغرض سافر الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة رفقة مامي إسماعيل حيث اجتمع الوفدان التونسي والجزائري بوجدة ومنها يسافران إلى الرباط يصحبهم رئيس الجمعية قدور بن غبريط، حيث وقع الاجتماع يوم 21 منه تحت إشراف السلطان محمد.[2]

وإلى وجدة وصل الوفد التونسي والجزائري [3] وكان الوفد الجزائري يتكون من الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة والمدرس بمدرستها والشيخ الحبيب بن عبد المالك مفتي مدينة وهران والفقيه ابن الساسي الحاج محمد قاضي محكمة بسكرة -التي كانت

---

[1]- عبد الحفيظ الهاشمي"الاجتماع السنوي لجمعية أحباس الحرمين الشريفين والمعهد الإسلامي بباريس" النجاح، السنة الثالثة عشر، العدد 1253، الأحد 24 شعبان 1350هـ/ 3 جانفي 1932، ص1.

[2]- عبد الحفيظ الهاشمي،"الاجتماع السنوي لجمعية أوقاف الحرمين الشريفين بالمغرب الأقصى"النجاح، العدد800، السنة العاشرة، يوم الأربعاء 13 جمادى الأولى 1348ه/16 أكتوبر 1929م، ص2.

[3]-وصول الوفد التونسي الذاهب لمؤتمر أوقاف الحرمين الشريفين،النجاح،السنة العاشرة، العدد 801، الجمعة 15جمادى الأولى، سنة 1347هـ/ 18 أكتوبر سنة 1929، ، ص2.

تدعى بعاصمة صحراء قسنطينة- والشيخ حاج حسن دواجي قاضي محكمة تلمسان والأديب مامي اسماعيل رئيس تحرير جريدة النجاح.

ومن أهم القضايا التي عالجها الاجتماع نجد:

-النظر في ميزانية سنة 1930.

-تنظيم خزانة الكتب بالمعهد.

إحداث صندوق التوفير لموظفي المعهد– مسألة مفتي المعهد.

-مسألة الحجاج.[1]

ومن بين قرارات الاحتماع الإلحاح من أعضاء الجمعية على الشيخ المولود بن الموهوب كي يستمر في منصبه بصفة مفتي.

وفي شهر جانفي من عام 1937م انعقد اجتماع ثاني بالمغرب اقترح تعيين أعضاء جدد لشغل الأماكن الشاغرة بوفاة أصحابها وبعد أخذ ورد وصلوالزيادة عدد الأعضاء من 90 إلى 150 لكل قطر من الأقطار الثلاثة حتى يتمكن قبول كثير من الأعضاء الذين تستفيد الجمعية من مشاركتهم ومعارفهم، وإثر ذلك عين عضو من الجزائر وعضوان من المغرب. وفي هذا الاجتماع السنوي قدمت أوسمة وتشريفات للأعضاء التونسيين والجزائريين ومنهم رجال الإفتاء من قبل سلطان المغرب وألبس كل عضو ما أنعم به عليه فوشح بالصنف الأعلى من الوسام العلوي الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة وجامع باريس. ووشح بالصنف الثالث كوماندور لكل من الشيخ الحبيب بن عبد المالك

[1]- محمد الأوراوي –الكاتب بوزارة الأحباس- "جلسة جمعية أوقاف الحرمين الشريفين" النجاح،السنة العاشرة، العدد809، الأربعاء 3 جمادى الثانية، 1348/ 6 نوفمبر 1929، ص ص2،1.

مفتي مدينة تلمسان والشيخ علي يحياوي مفتي مدينة شرشال والشيخ الحاج محمد الجبلي مفتي مدينة عنابة.[1]

وفي العام 1351هـ/ 1933 كان لقاء الجمعية السنوي بعاصمة الرباط فحضر من الجزائر الأعضاء السابقين أنفسهم بالإضافة إلى شخصيات أخرى وفي مقدمتهم مفتي قسنطينة الشيخ المولود بن الموهوب.

وفي نهاية هذه الجلسة تناول الكلام مفتي قسنطينة نيابة عن أعضاء الجمعية وكان من المطالب التي حرصت الجمعية على رفعها للجهات الرسمية طلب إلغاء الضمان المالي على الحجاج،.[2]

وفي السنة الموالية ظهرت نتائج إيجابية لهذه المقترحات ومفيدة للحجاج في الاجتماع الذي أقيم بالجزائر شهر نوفمبر من سنة 1934 بأن وقع الوفاق على خفض أجور الركوب للحج في سائر الطبقات، وخفض المبلغ الذي كان يجعله الحاج شيكا من 5000 إلى 3500 فرنك، وإعفاء الحاج من تقديم أجرة السيارات مسبقا وتركه حرا، مع توجيه نائب مراقب من طرف جمعية أحباس الحرمين الشريفين.

من رجال الإفتاء الرسميين الذين شاركوا في لقاء جمعية أوقاف الحرمين الشريفين نجد كالعادة الشيخ المولود بن الموهوب مفتي قسنطينة، والشيخ الحبيب بن عبد المالك مفتي تلمسان[3]

---

[1]- المؤتمر السنوي لجمعية أحباس الحرمين الشريفين، بدون اسم، "الجلسة الثالثة الختامية"النجاح، السنة السادسة عشر، عدد1952، الأربعاء 15 ذو القعدة 1355هـ/ 27 جانفي 1937م، ص01.

[2]- بدون اسم، "الجمعية تطلب إلغاء الضمان المالي على الحجاج" النجاح، العدد 1401، الأربعاء 1 رمضان 1351هـ/ جانفي 1933، ص1.

[3]- بدون اسم، "إحداث تحسينات ونظامات مفيدة للحجاج"،النجاح، العدد 1636، الأربعاء 06 شعبان 1353هـ/ 14 نوفمبر 1934، ص ص 2،1.

ولا بأس أن نختم الحديث عن مشاركة رجال الإفتاء في جمعية أوقاف الحرمين الشريفين بالتوجيه الذي قدمه الشيخ المولود الحافظي مشيرا في البداية أن الجزائر كانت في أمس الحاجة إلى مثل هذه الجمعية إذا كان اسمها ينطبق على مسماها، حيث أنها أسست لتعمل وتدافع عن حقوق المسلمين في المغرب العربي بالحرمين الشريفين، وعدد أهم تلك الحقوق في النقاط الآتية:

أولا: البحث عن جميع الأوقاف والأحباس التي تبرع بها أولو البر باسم الحرمين، بتونس والجزائر ومراكش، ولايقبل عذر الجمعية بأنها ليس من شأنها أن تدخل في مثل هذا لأنها وجدت لتبحث عن حقوق الأمة بالحرمين بصفة رسمية.

ثانيا: يوجد بالحرمين مهاجرون من الأقطار الثلاثة فينبغي الاهتمام بانشغالاتهم.[1]

وأيضا لا ننسى أن جمعية العلماء المسلمين ممثلة في رئيسها ابن باديس انتقدت جمعية أوقاف الحرمين[2] خاصة في شخص رئيسها ابن غبريط.

نشرت جريدة الشهاب لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين مقالا تلوم فيه جمعية الحرمين الشريفين المعروفة بتنقلاتها السنوية بين عواصم الجزائر والمغرب وتونس وما تلاقيه من إكرام وما يقدم لها من ولائم وما ينفق عليها من أموال، حيث أنها لم توفد من يراقب حالة الحجاج في الباخرة ومقدار راحتهم وعناية صاحب الباخرة بهم ليصح إضافتها للحرمين الشريفين.[3]

---

[1]- المولود بن الصديق الحافظي الأزهري، "بحث حول جمعية الحرمين" جريدة الشهاب، السنة الأولى، الخميس 21 رجب 1344ه/ 04 فيفري 1926م، العدد 13، ص ص259، 260.

[2]- بدون اسم، "حتى جمعية ابن غبريط" جريدة البصائر، السنة الثالثة، العدد 99، قسنطينة يوم الجمعة 10 ذي الحجة 1356ه/ 11 فيفري 1938م، ص02.

[3]- بدون اسم، "أين جمعية الحرمين الشريفين" (دون اسم)، جريدة الشهاب، السنة العاشرة،1 ذي الحجة 1352ه/ 1934،المجلد العاشر،ص 198.

ومما يمكن قوله حول تقييم أعمال هذه الجمعية أنها لم تكن إسما على مسمى حيث لم تقم بالدور المنوط بها وهو حماية أوقاف مسلمي شمال إفريقيا و لم تتمكن من استرجاعها وجعلها في وضعها الشرعي كما أراده أصحابها ومالكوها الحقيقيون،وجاء إنشاء هذه الجمعية بهذا الاسم وبأعضاء كلهم من المسلمين بل ومن علماء وقضاة وكبار الشخصيات الذي يوحي بأن الإدارة الفرنسية بريئة من نهب هذه الأوقاف وأنها تركت تسييرها بيد النخبة من مسلمي الجزائر، تونس والمغرب.

2- المفتون وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1]:

يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الحساسة التي لا يزال الغموض يكتنفها وتخشى الأقلام تداولها، لتعلقها بنخبة هامة من علماء الجزائر،لم تدم هذه العلاقة ودية كما بدأت وإنما تخللتها فترات من التباعد والتصادم في بعض الأحيان لأسباب مختلفة لعل أهمها اختلاف المشارب والمدارس التي تلقى فيها كل فريق. نتناول في هذا المبحث بعض مواقف وأحداث[2]من خلالها نتعرف على هذه العلاقة وطبيعتها.

بدأت صلة الجمعية ممثلة في شيخها الأول عبد الحميد بن باديس رحمه الله ومساعديه من علماء الجزائر مع رجال الإفتاء الرسميين ومعاونيهم من الأئمة والمعلمين في السلك الديني أثناء الرحلة التعريفية التي قام الشيخ ابن باديس وبعض من رفقائه في جهاتمن

---

[1]- عن تأسيس جمعية العلماء المسلمين انظر ما جاء في الجلسة التمهيدية التي نشرتها جريدة الشهاب أين تم انتخاب المجلس الإداري مكونا من الأساتذة: عبد الحميد بن باديس، محمد البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، محمد الأمين العمودي، مبارك الميلي، إبراهيم بيوض، المولود الحافظي، مولي بن الشريف، الطيب المهاجي، السعيد اليجوري، حسن الطرابلسي، عبد القادر القاسمي، محمد الفضيل اليراتني. الشهاب، الجزء الخامس من المجلد السابع، غرة المحرم 1350ه/ ماي 1931م، ص 341.

[2]- نشير هنا أننا تناولنا طبيعة العلاقة بين رجال الإفتاء وعلماء الجمعية في مباحث أخرى مثل: موضوع إثبات الصوم والإفطار، وكذا موضوع نازلة المفتي ابن دالي كحول.

القطر الجزائري، وقد ذكر البلدان التي زارها وأهم الشخصيات والأعيان الذين استقبلوه- أثناء رحلته- وفي مقدمتهم رجال الإفتاء.

من المدن الجزائرية الأولى التي زارها الشيخ ابن باديس والتقى بمفتيها مدينة دلس التي زارها سنة 1930م وبعد نزوله مقصورة المفتي واسمه صابر أحمد بن محمد الذي عاشر تونس أعواما واغترف من الكلية الزيتونية، أقبل عليه أهالي المدينة وأعيانهم لزيارته والتبرك به، فكان يرشد الجميع إلى التمسك بالكتاب والسنة، فقضى مع مفتي المدينة وأعيانها مدة يومين كاملين تجاذبا معا أطراف الحديث ثم ودع الجميع متوجها إلى نواحي منطقة زواوة ومنها إلى مدينته قسنطينة.[1]

فمثلا في وهران قال: لما وصلنا وجدنا في انتظارنا جمعا من أعيانها منهم المفتي الشيخ الحبيب بوخالفة والشيخ الطيب المهاجي[2] وغيرهما، وكانت حفلة الفطور في بيت آل المهاجي الكريم وكانت حفلة العشاء عند الجمعية الخيرية الإسلامية بمحلها، وكنا يومنا الثاني في ضيافة المفتي.[3]

وفي مدينة مليانة تعرف على المفتي الشيخ وكال محمد عالم الذي قرأ سنوات بالأزهر وأعجبه منه أنه وجده يطالع كتاب شرح تجريد أحاديث البخاري فشكر له عنايته بالسنة وقال له: إننا نعرف عقلية الرجل من معرفتنا بالكتب التي يطالعها فمن لا نرى له

---

[1]-بوحوش محمد بن عمر تاجر بدلس-، "قدوم عالم معتبر"،النجاح، السنة العاشرة، العدد 976، الأربعاء 12 صفر 1349ه/ 9 جوليت 1930م، ص3.

[2]- كان من ضمن المكتب المؤسس لجمعية العلماء المسلمين، ومن العلماء المستشارين. ينظر: الشهاب، المجلد السابع، ج5، محرم 1350ه/ ماي 1931م، ص341."جمعية العلماء"، النجاح، السنة الحادية عشر، عدد 1156، الأربعاء 02 محرم 1349هـ/ 20 ماي 1931م، ص2.

[3]- عمار طالبي، ابن باديس حياته وآثاره، جمع ودراسة: ، الجزء الرابع، الشركة الجزائرية لصاحبها الحاج عبد القادر بوداود، الجزائر، ط3، 1997، ص315.

عناية بكتب السنة فإننا لا نثق بعلمه في الدين، وكان مجلس التذكير في بيت المفتي ثم كان قبيل المغرب بالمسجد.[1]

وبمناسبة حلول عبد الحميد بن باديس ببلدة معسكر وقع احتفال كبير، وقد استقبله أعيانها بالترحيب والإكرام ومنهم مفتي البلد الشيخ عبد القادر بن الصديق. ثم بأمر من المفتي نادى منادي بأزقة المدينة الناس لحضور درس ابن باديس. [2]

ومن المدن التي استقبلت الشيخ عبد الحميد بن باديس مدينة مستغانم فنزل بها ضيفا في يوم الجمعة 26 صفر 1351 فكان لنزوله تأثيرا كبيرا في نفوس المواطنين الذين الذين كانوا يترقبونه.[3]

ومن مقاصد هذه الرحلة التي قام بها الشيخ ابن باديس بمدن الغرب الجزائري تأسيس الشعب للجمعية فتأسست شعب وكان من ضمن أعضائها مفتي المدينة ومثال ذلك ما وقع في مدينة معسكر حيث أسست جمعية تتألف من فضلاء يرأسهم المفتي.

وفي زيارته لمدينة تلمسان يوم 24 جوان سنة 1932 لم يكن مفتي تلمسان حاضرا لاستقبال الشيخ ابن باديس، وذلك لأن مساجد تلمسان في ذلك الوقت كانت بيد شيخ المدينة –المير– الذي امتنع من إعطاء رخصة الدرس لعبد الحميد بن باديس في الجامع،

---

[1]– المصدر نفسه : ج4، ص309.

[2]– رئيس جمعية العلماء الجزائريين بمعسكر،النجاح، السنة الثالثة عشر، عدد 1323، الأحد 22 صفر 1351هـ/ 26 جوان 1932، ، يوم الاثنين 7 صفر، ص02.

[3]– رئيس جمعية العلماء المسلمين في مستغانم،النجاح، السنة الثالثة عشر، العدد 1330، الأربعاء 09 ربيع الأول 1351هـ/ 13 جوليت 1932، ص02.

وسمح بأن يكون الدرس بدار المير يوم الأحد ليلا. ومع ذلك غاب عن هذا الاحتفال- عكس معظم مدن الغرب الجزائري التي زارها ابن باديس."[1]

لقد ثبت لدى الحكومة أن مفتي مدينة المدية له صلة واتصال بجمعية العلماء وأن مريديه يغذونها بأموالهم كما يغذون جمعيات أخرى معادية للنفوذ الفرنسوي فألغته من منصبه.[2]

وقد عثرنا على مقال بجريدة الشهاب يثني على هذا الأخير مما يؤكد صحة ما نسب إليه من الإدارة ومما جاء في هذا المقال: عالم يذاكرك بالعلم الصحيح وبالخلق الرضي الطيب، وكان قد زار إدارة الشهاب شهر ذي القعدة 1346هـ/ ماي سنة 1928م، وقد سئل عن الحركة الإصلاحية في الجزائر التي يتولاها الشهاب فأجاب بأنها أوقفت الطرقيين عند حد، وأن تلك الحركة أفادت في المنتمين للعلم فائدة عظيمة فصاروا ثلاثة أقسام: قسم قاموا بواجب الدعوة وإنكار البدع، وقسم ابتعدوا عن مواطن البدع ووقفوا على الحياد، وقسم استمروا متمسكين بما كانوا عليه ولكنهم غير راضين على أنفسهم في الباطن. ثم قال: والذي ينتقد على الشهاب هو شدة بعض كتابه وكان من حقهم وهم يدعون إلى الدين الصحيح أن يقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم في لينه ولطفه وصبره على الأذى.[3]

---

[1]-حسني محمد بن مولاي علي العلوي -الملاك بتلمسان- رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في تلمسان،النجاح، السنة الثالثة عشر، العدد 1334، يوم الأربعاء 23 ربيع الأول 1351هـ/ 27 جوليت 1932م، ص02.

[2]- ضحايا جمعية العلماء،النجاح، السنة التاسعة عشر، العدد 2267، يوم السبت 12 صفر 1358 هـ/ 1 أفريل 1939م، ص ص2، 3.

[3]- كلمة عالم منصف، الشهاب، السنة الثالثة، العدد 147، الخميس 27 ذي القعدة 1346ه/ 17 ماي 1928م، ص ص955، 956.

كثير ما وقع الخلاف بين رجال الإفتاء الرسميين وعلماء الجمعية في عديد المناسبات، منها في قضية الصيام والإفطار فقد ذكرت هيئة علمية بإدارة مجلة الشهاب بيانا عن هلال شوال لسنة 1935 "ولما تحملنا هذه الشهادات قمنا فذهبنا إلى قاضي قسنطينة الشيخ محمد بن الساسي فأدينا عنده الشهادة، وكلم هو قاضي بلدة أولاد جلال فأخبره بمثل ما أخبرناه به، فأصدر حكمه بدخول شهر شوال بالأحد وأعلن ذلك للناس، وتولت هيئة جمعية العلماء توزيع الخبر بالبرقيات والتلفونات –كعادتها- على أنحاء القطر، وكان من المقدر على العاصمة الجزائر أن يقع فيها الخلاف في الصوم وكان سبب ذلك أخيرا هو السبب أولا، ذلك المتعنت المخذول –حسب تعبيره- كان يعتل لخلافه في الصوم بأنه لو تخاطبه هيئة رسمية،[1] ولعله قصد هنا مفتي الجزائر ابن دالي عمر المعروف بكحول.

ويبدو أن علاقة الشيخ ابن باديس بقاضي قسنطينة كانت أحسن من علاقته بالمفتي، فنجده يشيد في مناسبات عديدة بالقاضي ابن الساسي، فقد قال: لقد أصبح الاعتناء برؤية الهلال شاملا، وإنا لنشكر قاضي قسنطينة الشيخ محمد بن الساسي فلقد كان أول من لبى دعوة جمعية العلماء، وقد كان هو الداعي لتأسيس لجنة الهلال تأسيسا جديا بقسنطينة.[2]

وقد شرع ابن باديس من ناحية أخرى في إلقاء دروس على الكبار أول الأمر في الجامع الكبير، حيث كان يدرس الشفاء للقاضي عياض ولكن ما لبث أن منعه مفتي قسنطينة المولود بن الموهوب.[3]

---

[1]- عمار طالبي، ابن باديس حياته وآثاره، ج3، بيان عن هلال شوال، ص55.

[2]- هلال العيد، البصائر، السنة الرابعة، عدد 142،قسنطينة يوم الجمعة 10 شوال 1357هـ/ 2 ديسمبر 1938م، ص02.

[3]- عمار طالبي، ابن باديس حياته وآثاره، ج1، ص115.

لم تكن علاقة ابن باديس بمفتي قسنطينة ابن الموهوب على ما يرام، وقد عبر عن ذلك في كثير من المواقف ومنها عند حديثه عن مجلس" الكلت" أي Culte ويعني اللجنة التي تعينها الإدارة لتسيير المساجد وما تعلق بها من

ارتباط مع هذا الحادث نشر مفتي مدينة شرشال شكوى من بعض أتباع الجمعية – وقد نعتهم بالعقبيين– حيث أن كل يوم يأتي منهم من يجلس بقهوة أمام باب الجامع ويصد من يريد الدخول إلى المسجد لصلاة الجماعة ويقول له: لا تجوز صلاة إمام يتقاضى أجرة من الحكومة، ومنهم من يدخل المسجد ويصعد إلى السدة ويجلس فإذا أذن المؤذن وأقيمت الصلاة وكبر الإمام وشرع في القراءة نزل من أعلى السدة يضرب بقوة رجليه ليسمع الناس بقصد الطعن في الإمام، فكانت هذه الشكاية من مفتي شرشال الشيخ علي يحياوي لعلها تجد من رجال الحكومة من يأخذ بيد موظفي المساجد وفي مقدمتهم رجال الإفتاء ويتدارك الأمر قبل اتساع الخرق على الراقع وتفاديا لوقوع فتنة بين المسلمين في بيوت الله.[1]

كتب البشير الإبراهيمي مقالات عديدة فيما سماه بالأئمة الحكوميين[2]وهذا قليل مما أورد فيها: إن الإسلام لا يرضى للإمام الذي نصبه شفيعا للمصلين أن ينقلب فيصبح متشفعا لنيل الإمامة بمن لا يدين بالإسلام، بل بمن يهين الإسلام، على أن الشرائط التي يذكرها الفقهاء في الإمام كلها حجة على هؤلاء الأئمة بألفاظها ومعانيها وحقائقها ومراميها، وكلها عناوين على معادن من قوة النفس والروح والعقل، ورموز إلى مراتب عليا مما يتفاوت فيه الناس حتى تصح إمامة واحد منهم، ولا تصح إمامة آخر.[3]

وظائف، فهي لجنة دينية محضة، وكان يعين في رئاستها شخص من غير المسلمين، وحصل جديد فيها وهو تعيين نائب لرئاستها من المسلمين، قال ابن باديس: وقد كان الذي نظن له مثل هذه التسمية هو المفتي الشيخ المولود بن الموهوب لسنه وقدمه وسابق خدماته، ولكن مع الأسف عدل عنه بها إلى القاضي الشيخ محمد بن الساسي وقد كانت تسميته في محلها، فنهنئ حضرته."مجلس الكلت"، البصائر، عدد 142، ص02.

[1]–علي يحياوي؛ مفتي شرشال، على هامش حادث الجامع الأعظم، النجاح، العدد 2297، الثلاثاء 2 جمادى الأولى 1358ه/ 20 جوان 1939م،ص2.

[2]– ينظر: جريدة البصائر، العدد 139، والعدد 142.

[3]– أحمد طالب الإبراهيمي، من آثار البشير الإبراهيمي، عيون البصائر(مجموع المقالات التي كتبها افتتاحيات لجريدة البصائر خاصة) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص202.

3- المفتون وجمعية علماء السنة:

من المواضيع التي أسالت الحبر الكثير في الجزائر فترة الاحتلال موضوع الزوايا والطرق الصوفية ودورها التربوي والإصلاحي والذي يمكن قوله بداية أن معظم شيوخ الزوايا والطرق الصوفية كانوا من العلماء العاملين بعمل الإفتاء الحر.

والإدارة الفرنسية لم تكن تؤيد جميع الطرق والزوايا والشيوخ وتسمح لهم بالحركة والتنقل في التجمعات.

وفي هذا المبحث سنحاول تتبع العلاقة والصلة التي كانت بين رجال الإفتاء من جهة ورجال الطرق الصوفية من جهة أخرى، ولعل الملاحظة الأولى التي يمكن التنويه بها في هذا الموضوع هي أن معظم رجال الإفتاء إن لم نقل كلهم كانوا من رجال التصوف أو ينتسبون إلى الطرق والزوايا المنتشرة بالقطر الجزائري.

أشار سعد الله إلى رأي أحد الفرنسيين - وهو لويس رين في كتابه مرابطون وإخوان- وقال: إنه من أغرب الآراء التي أبداها والمتمثل في دعوته إلى إعادة العمل بلقب "شيخ الإسلام" في الجزائر واقترح تقديم شيخ الطريقة التجانية[1] إلى هذا المنصب، حيث أن فرنسا قد أزالت هذا المنصب بعد الاحتلال وكان موجودا في مدينة قسنطينة داخل أسرة الفكون، وقد أحس الفرنسيون بخطورة هذا الإجراء ولهذا دعا رين في أوائل الثمانينات من

[1]- وعن اختيار شيخ الطريقة التجانية دون غيره من شيوخ الطرق الأخرى كون أعضاؤها كانوا دائما احتياطيين مخلصين للحكومة الفرنسية، ونتيجة لذلك سيكون الشيخ محل اعتراف من قبل الجميع كشخصية رسمية والرئيس الفعلي للديانة الإسلامية في الجزائر، وبجعل هذا الشيخ في مواجهة شيوخ الإسلام في اسطانبول ومكة وغيرهما، وعن طريقه ستجني فرنسا موائد هامة. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص309.

القرن التاسع عشر إلى استعادة هذا اللقب خدمة للمصالح الفرنسية داخل الجزائر وخارجها.[1]

وكتب القاضي شعيب التلمساني في إحدى مراسلاته مع الشيخ عبد الحي الكتاني أنه أخذ كتاب دلائل الخيرات إجازة من الشيخ علي بن عبد الرحمان مفتي وهران، فناقشه الكتاني في ذلك وأكد له أنه إنما أخذ دلائل الخيرات إجازة منه. فأجاب القاضي شعيب بأن ذلك صحيح، وأنه بعد إجازة الكتاني له فيه أخذه أيضا من قاضي وهران عندئذ الشيخ أحمد بن حسن الشريقي المختاري.[2]

وفي رسالة موجهة إلى المفتي علي بن عبد الرحمان أخبره فيها صاحب الرسالة عن البيعة وعن رؤية الشيخ الموسوم مناما، وقد نصب له منبر بحضرة قدسية وحضرة جموع من أهل الله، وقد كان مفتي وهران من مقدمي الطريقة التجانية.[3]

ألف الشيخ الهاشمي بن بكار–مفتي مدينة معسكر– رسالة سماها نسمات رياح الجنة في فضائل أهل البيت وأولياء الله وأذكار الكتاب والسنة، ألفه مع حاشية نظمها سنة 1379هـ وطبعها ضمن كتابه مجموع النسب، وجعل الحاشية لتوضح معانيها باقتراح من زميله أحمد بدوي مفتي مدينة سيدي بلعباس وملقن أوراد الطريقة التجانية.[4]

من ذلك مشاركة مفتي وهران في فتح زاوية تيجانية لإقامة الصلوات الخمس وإلقائه لخطبة بليغة بهذه المناسبة ولعل هذا المفتي –والذي لم يذكر اسمه– هو نفسه علي بن

---

[1]– لويس رين، مرابطون وإخوان، ص450 نقلا عن: أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص ص308– 309.

[2]– الكتاني (فهرس)، ج2،ص590. نقلا عن: أبي القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص ص71،72.

[3]– أبو القاسم الحفناوي، تعريف الخلف، ج2، ص330. معجم أعلام الجزائر، ص. أبو القاسم سعد الله: المصدر نفسه، ص ص137،138.

[4]– ابن بكار، مجموع النسب، ص19. وينظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص140.

عبد الرحمان المنتسب إلى الطريقة التيجانية،[1] وكان من علماء الدين والطريقة مقدما للطريقة التجانية متوليا للفتوى عدة سنوات، وقد أجازه علماء كبار مثل الشيخ عمر بن سودة أحد علماء المغرب إجازة عامة.[2]

ومن مظاهر الصلة المتينة بين رجال الإفتاء الرسميين وبين شيوخ الزوايا اشتراكهم في تأسيس جمعية علماء السنة الجزائريين والتي تأسست في 15 سبتمبر سنة 1932م وغايتها هي تعليم المسلم الجزائري وتهذيبه بالثقافة الصحيحة وحفظ عقيدته من الزيغ والتبديل والتغيير وتعريفه فروض دينه وواجباته من عبادات ومعاملات وتأديبه بآداب الشريعة وحمله على مكارم الأخلاق وفضائلها وإبعاده من الرذيلة والمنكر والبدع الضالة، إلى غير ذلك من محاسن الدين الإسلامي تبعا للكتاب والسنة والمذاهب الأربعة وأصول الفقه وأصول التصوف وأصول الدين على عقيدة الأشعري والماتريدي.[3]

وتأسست هذه الجمعية بصفة خاصة من بعض شيوخ الزوايا والطرق الصوفية وكان من المقترحات التي صادقت عليها في إحدى جلساتها الأولى مكاتبة بقية الزوايا الكبيرة وفروعها للانخراط في سلك الجمعية، ومنها أيضا طلب الإعانة المالية باسم التبرعات من جهات الإحسان والمحسنين خصوصا من الزوايا، ومن مظاهر الرابطة المتينة بين رجال الإفتاء وبين الزوايا والطرق الصوفية حضورهم في الاحتفالات والمناسبات السارة التي أقيمت في الزوايا ومن ذلك حضورهم في الاحتفال الباهر الذي وقع بزاوية الهامل في شهر ديسمبر من سنة 1937م، بمناسبة توسيم رئيسها الشيخ مصطفى بن محمد القاسمي الشريف، ورئيس جامعة اتحاد الزوايا والطرق الصوفية، ومن الأسماء التي حضرت

---

[1]- دون اسم،احتفال بفتح زاوية تيجانية،النجاح، السنة السادسة، العدد 262، يوم الجمعة 22 جمادى الثانية 1344هـ/ 8 جانفي 1926م،ص3.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص75.

1- دون اسم، "احتفال جمعية علماء السنة الجزائريين واجتماع مجلس إدارتها"،النجاح، السنة الرابعة عشر، العدد 1405، الجمعة 14 رمضان 1351هـ/ 11 جانفي 1933م، ص02.

الاحتفال من رجال الإفتاء الأديب والشاعر الشيخ يحياوي علي مفتي مدينة شرشال، كما حضر مفتي مدينة الأصنام الفقيه الشيخ أبو مزراق الونوغي.[1]

وفي اليوم الثاني من الاحتفال توجه الوفد الطرقي كله إلى بلدة الديس في زيارة مفتي الجزائر المالكي الأسبق الشيخ أبي القاسم الحفناوي فتلقاهم أهلها من أولاد سيدي إبراهيم بالترحيب والسرور وزاروا الشيخ الذي فرح بزياتهم ودعا لهم بكل خير.

وقد ألقى الشيخ علي يحياوي مفتي شرشال في هذه المناسبة أبياتا مهنئا بها رئيس الزاوية وهذا نصها:

يوم عظيم به الأبطال تحترم عم السرور به والشمل ملتئم

هبت نسيم الصبا بطيبها حركت أزهار ربوتـــها والورد مبتم

فذا الوسام سما بأعلم العلما بدت نجوم السما والسحب منهزم

إني وقفت باب المدح مضطربا عن وصفكم عاجزا إذ أحجم القلم

لو كنت أعلم أن الشعر يسعفني لقلت قولا غدت في طيه حكم

لكنه عاقني فكر يكدر ما قد صرت من أجله في القول أختتم[2]

ومن مظاهر هذه الرابطة أيضا حضور المفتين في المؤتمر الإسلامي المنعقد لجامعة اتحاد العلماء الدينيين من رجال الزوايا والطرق الصوفية المنعقد بعاصمة الجزائر في شهر أفريل سنة 1938م، وقد وضعت خيمة كبيرة فرشت بالزرابي ورصفت بالكراسي وعمرت بالعلماء ورجال الزوايا والمبرزين في الأمة كالبواب والباش آغوات والقضاة

---

[1]- دون اسم، "احتفال باهر بزاوية الهامل"،النجاح، السنة التاسعة عشرة، العدد 2284، الأربعاء 26 شوال 1356هـ/ 29 ديسمبر 1937م، ص1.

[2]- دون اسم، "احتفال باهر بزاوية الهامل"، النجاح، العدد 2284، ص02.

والمفتين ورجال الوظائف الدينية وغيرها، وتوسط الجمع المحدث الشيخ محمد عبد الحي الكتاني مدرس الحديث بكلية القرويين ورئيس الزوايا الكتانية بمدينة فاس المغربية.

ومن رجال الإفتاء الحاضرين في المؤتمر الشيخ الحاج بن علي بن عمر رئيس زاوية طولقة والمفتي والمدرس بها، والشيخ طيبي الطيب مفتي قالمة والشيخ أبو مزراق محمد الونوغي مفتي الأصنام والشيخ ابن بشير محمد الرابحي إمام ومدرس جامع الزحاولة بضواحي العاصمة والشيخ الصديق ابن عريوه إمام ومفتي مدينة القليعة، وقد ألقى المفتي ابن الموهوب خطبة بالعربية استمع لها جميع الحاضرين وعلى الأخص الفلاحين الذين تجمعوا أمام الخيمة وقد سنحت الفرصة للشيخ بإلقاء مواعظه الدينية والحكم والنصائح الشرعية.[1]

وفي المؤتمر الذي عقدته جامعة الزوايا والطرق الصوفية بقسنطينة شهر ماي من سنة 1939م نجد حضور الشيخ الونوغي مفتي الأصنام والذي يتولى منصب أمين مال الجامعة رفقة شيوخ أشهر الزوايا المعروفة بالقطر الجزائري كالزاوية الزيانية بالقنادسة، وزاوية سيدي عدة بتيارت وبحضور شيخ الزاوية الرحمانية بتونس الشيخ محمد التبريزي بن عزوز، الشيخ ابن الشريف من علماء الأزهر والشيخ عبد القادر بن سودة ورئيس زاوية كاسان نواحي مستغانم.[2]

---

[1]- دون اسم، "المؤتمر الإسلامي الثاني لجامعة اتحاد العلماء الدينيين من رجال الزوايا والطرق الصوفية"، النجاح، السنة التاسعة عشر، العدد 2131، يوم الأربعاء 26 صفر 1357هـ/ 27 أفريل 1938م، ص ص2،1.

2- A.W. D'Oran, Boite n° 2260, Constantine, le 24 Juin 1939, A/S de la réunion du 4° congrés des zaouias à Constantine(20-23 Juin 1939) n°1107.
وينظر؛"مؤتمر جامعة الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر"، النجاح، السنة التاسعة عشر، العدد 2289، الخميس 12 ربيع الثاني 1358هـ/ 1 جوان 1939م، ص1.
وانظر أيضا: A.W. D'Oran, N°2260, ER Rachad, 22 et 29 Mai 1939, Liste des personnalités qui ont pris part au congrés des zaouias.

كان في مقدمة الحاضرين من المفتين الرسميين في هذا المؤتمر الشيخ عبد المجيد ابن جامع المفتي المالكي الجديد لقسنطينة والشيخ أبو عبد الله الشرقي مفتي مدينة معسكر والشيخ حسن أبو الحبال مفتي بجاية ومصطفى فخار مفتي المدية، الشيخ الصديق مفتي تيزي وزو ويحياوي مفتي مدينة شرشال الشيخ العيد بن بشير مفتي أومال Aumale– سور الغزلان حاليا– الطيب الطيبي مفتي قالمة والشيخ المنوغي (مكرم) مفتي (أورليون فيلOrléonville)[1]، كما حضر الأئمة وفي مقدمتهم الشيخ الطاهر بن زقوطة إمام جامع سيدي الكتاني والشيخ أحمد بن العمري إمام الجامع الأعظم وحضر مشائخ الطرق وأتباعهم وسائر طلبة المدارس والزوايا، وحضر من الأمة الميزابية الوجهاء والأعيان وفي مقدمتهم الأديب الشيخ سليمان بن الحاج داوود وعوشت ومحمد الشرح.[2]ومن أهم المطالب التي خرج بها المؤتمر أن يطلب من الحكومة:

- منع الدروس التي يلقيها ابن باديس في المسجد الرسمي بالجامع الأخضر.
- الإسراع لإيقاف العمل الدعوي الذي يقوم به قائدان من شاطودان لصالح جمعية العلماء المسلمين.
- محاولة كبح الانزلاق الذي تسبب فيه مفتي مدينة سطيف وإمام المسجد الجديد، المتمثل في بيع جريدتين للعلماء "الإرادة" و"البصائر" بعد نهاية صلاة الجمعة بصفة علنية.[3]

1- A.W.D'Oran, Boite N°2260, Errachad, 22 et 29 Mai 1939, Ulèmas fonctionnaires et notables .

[2]- "الحفلة التي أقيمت بالجامع الأعظم ترحما على فقيد العلم المولود بن الموهوب المفتي بالديار القسنطينية"،النجاح، السنة التاسعة عشر، العدد 2289، الخميس 12 ربيع الثاني 1358هـ/ 1 جوان 1939م، ص2.

3- Boite n°2260, Constantine, le 24 Juin 1939, Le congrés, ses décisions, n°1107.

وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة لبعض معلومات من وثائق أرشيفية تحدثت عن زيارات قام بها رئيس الزاوية القادرية بدمشق عبد المجيد الحسني الجزائري الإبن الأصغر للأمير عبد القادر إلى الجزائر وبالأخص مدينة معسكر أين حضر الاحتفال السنوي لما سمي بوعدة سيدي قادة بن مختار بتاريخ 6 أكتوبر من سنة 1938م، وزار أيضا منطقة القلعة التابعة لبلدية مينا المختلطة، وأقام خلال هذه المدة –تقريبا أربعة أشهر- عند ابن عمه الشيخ الشرقي بن عبد الله بن حسن مفتي مدينة معسكر.[1]

ومن مظاهر الارتباط الوثيق بين رجال الإفتاء والتصوف وقوفهم في نصرة بعض الطرق ومنها الطريقة العليوية لمؤسسها الشيخ مصطفى بن عليوة التي أسالت الكثير من الحبر، ومن الأمثلة ما روته لنا جريدة البصائر وهو أن مفتي مدينة مستغانم وقف إلى جانب أتباع الطريقة العليوية في خلاف وقع بينهم وبين أحد أنصار الإصلاحيين التابعين لجمعية العلماء المسلمين حيث وقع الخلاف بين إخوة حول كيفية تشييع جنازة أبيهم، وأما مساندة المفتي فبإجابته لكل من يسأله عن بدعة الذكر بالجهر عند تشييع الجنازة بأنها بدعة مستحسنة أو بأنها بدعة لا يضر فعلها ولاتركها. ويعلل مفتي مستغانم كلامه بأن بعض

[1] -A.W. D'Oran, Boite n°4480, A/S Abdelmagid el hassani el jazairi, n°10890B, Alger, le 14 Juin 1938.

وهناك وثائق أخرى كلها تتحدث عن هذه الشخصية لرئيس الزاوية القادرية بدمشق الأولى مرسلة من الوالي العام إلى بريفي عمالة وهران وهي التي وثقناها، ووثيقة أخرى مؤرخة من معسكر ب 26 أوت 1938م مرسلة من نائب البريفي لمعسكر إلى بريفي عمالة وهران يخبره أن هذه الشخصية لازالت لم تدخل ناحيته. ووثيقة مؤرخة من باليكاو بتاريخ 21 أكتوبر من نفس السنة مرسلة من الإداري لبلدية كاشرو المختلطة إلى نائب بريفي لمعسكر يعلمه فيها بوصول المسمى عبد المجيد ابن الأمير عبد القادر إلى معسكر ونزوله في ضيافة المفتي الشرقي.

Boite n°4480, Palikao, le 21 Octobre 1938,n°40/C, Personnages religieux Abdelmagid/ Abdelbaki

الأعمال تظهر للناس منكرا وما هي إلا معروفا وخيرا وعلى ذلك يقيس الاحتفالات بالجنائز حسبما جرت به العادة.[1]

ومن الطرق الصوفية التي كثر عنها الحديث واختلفت حولها آراء العلماء ورجال الإفتاء الطريقة العليوية لمؤسسها الشيخ مصطفى بن عليوة، وأول من تكلم فيها الشيخ ابن باديس في مقال سماه رسالة جواب سؤال عن سوء مقال،[2]وأتبعها بتقاريض لجمع من علماء الجزائر وآخرين من تونس والمغرب.[3] وكان من أصحاب التقاريض المولود بن الموهوب المفتي المالكي بقسنطينة والمدرس بمدرستها، وقد جاء تقريضه مطولا في ثلاث صفحات مقارنة مع تقاريض العلماء الآخرين. وكتب تقريضه سنة 1341هـ/1922م.

ومما أورده المفتي ابن الموهوب في تقريضه من أقوال العلماء، قول أبو زيد رحمه الله: لو أن رجلا بسط مصلاه على الماء وتربع في الهواء فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي.

وفي مقابل النقد اللاذع الذي قادته جريدة الشهاب للطريقة العليوية وشيخها مصطفى بن عليوة، ورد في جريدة البلاغ الجزائري استفتاء موجه للعلماء وتجار وأغنياء ومختارين جاء فيه "أيها السادة ما تعلمون وتتحققون بخصوص شيخ الطريقة العليوية الشيخ أحمد بن مصطفى العلوي الساكن بمستغانم بالغرب الجزائري."[4]وجمعت إجابة عن هذا السؤال مجموعة كبيرة من الشهادات أو الشهائد جمعها الشيخ محمد بن عبد الباري

---

[1]- دون اسم، "فتنة عليوية يعضدها مفتي مستغانم" جريدة البصائر، السنة الأولى، العدد 25، الجزائر، يوم الجمعة 6 ربيع الثاني 1355ه/ 26 جوان 1936م، ص7.

[2]- ينظر محتوى المقال في عمار الطالبي، ابن باديس حياته وآثاره، ج3، ص ص 152- 163.

[3]-المرجع نفسه، ج3، ص ص 164-174.

[4]- دون اسم، "سؤال يتنظر جوابه"، جريدة البلاغ الجزائري، السنة السابعة، العدد 293، الجزائر، الجمعة 23 محرم 1352هـ.

التونسي في كتاب سماه "كتاب الشهائد والفتاوي فيما صح لدى العلماء من أمر الشيخ العلاوي"، والذي يعنينا في بحثنا ما أدلى المفتون في هذه النازلة –إذا صح التعبير–وبتصفح الكتاب نجد شهادات للمفتين الآتية أسماؤهم: الشيخ عبد القادر بن قارة مصطفى مفتي مستغانم، الشيخ محمد بن الحاج علال مفتي مدينة تلمسان، الشيخ مصطفى بن الطالب مفتي مدينة بلعباس، الشيخ الطيب المهاجي، الشيخ بلقاسم بن كابو المدرس بمدينة وهران، الشيخ أحمد بن قدور مفتي مدينة البليدة.[1]

[1]– محمد بن عبد الباري التونسي، الشهائد والفتاوي فيما صح لدى العلماء من أمر الشيخ العلاوي، ط1، المطبعة التونسية، تونس، 1343ه/ 1924م، ص ص254.

الباب الثاني:

قضايا ومسائل الإفتاء

الفصل الأول: مواقف للمفتين من سياسة الاحتلال.

الفصل الثاني: قضايا دينية واقتصادية.

الفصل الثالث: قضايا اجتماعية وسياسية.

الفصل الأول:

مواقف للمفتين من سياسة الاحتلال.

1- مواقف في مسائل الوقف.

2- مواقف في قضايا الهجرة.

3- مواقف حول التجنيد والحرب العالمية الاولى.

1-مواقف في مسائل الوقف:

بدأ الاحتلال الفرنسي منذ الوهلة الأولى بالمساس بمقومات حياة المجتمع الجزائري المبنية على تعاليم الدين الإسلامي ولغته العربية فقد بدأ تدخل الفرنسيين في الشؤون الدينية الإسلامية منذ سنة 1830م حين أصدر الجنرال كلوزيل بعض الإجراءات والتدابير، ولكن عهد كلوزيل لم يطل ولم يحسم من جاء بعده في الموضوع إلى أن جاء الجنرال بيجو.[1] يقول علال الفاسي:" لم يكن احتلال الجزائر إلا مظهرا كبيرا من مظاهر التآمر الغربي على التوسع لصنع الأسواق والبحث عن المواد الأولية، ولم تكن الجزائر إلا القنطرة الأولى التي مدها الغرب ليجتاز عليها الاستعمار إلى البلدان العربية والإفريقية، بصفتها الطريق الضرورية لحماية مراكز الاستزاف والاستغلال في الهند وجاراتها، وإذن فلا غرابة إذا رأينا الفتوحات الغربية في بلاد العرب تعقب الانتصارات الفرنسية في الجزائر لا غرابة إذا رأينا فرنسا تمد يدها لاحتلال تونس ثم مراكش"[2]

ومن خلال هذا الفصل نحاول التطرق لبعض القضايا الهامة التي فرضها وجود الاستعمار الفرنسي والقوانين الاستثنائية التي سنها والتي مست مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأقحمت رجال الإفتاء باعتبار المنصب الديني والإداري والمسؤولية الملقاة على أكتافهم في مواجهتها.

ونتناول أيضا نماذج من أشهر المفتين الذين عاصروا هذه الأحداث والوقائع، ومواقفهم تجاهها.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ص20.

[2]- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي-من خلال مذكرات معاصر- ج1، ص15. نقلا عن: علي الشلقاني، ثورة الجزائر، المقدمة.

ومن القضايا الهامة التي طرحت في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر وكان لرجال الإفتاء تدخل لاسترجاعها وإبقائها على أصلها، قضية الأوقاف المحبسة[1] على المؤسسات الخيرية وخاصة أماكن العبادة والتعليم التي كانت تؤدي خدمات اجتماعية وثقافية واقتصادية في المجتمع الإسلامي عامة والجزائر خاصة فكانت الأوقاف منتشرة في مدن الجزائر وتلمسان ووهران وقسنطينة والبليدة والمدية وملیانة ومعسكر، وكان مردود هذه الأوقاف يغطي النفقات الضرورية للمشتغلين بالتعليم والقائمين على المساجد والمدارس ودور القضاء، وكذا توفير دخل قار يغطي تكاليف رعاية وإصلاح هذه المؤسسات، ويسد حاجة المصالح العامة كالعيون والسواقي والأفران والحمامات والثكنات والحصون وغيرها من المرافق العامة، وكذا المصاريف الخاصة بالطلبة الذين يزاولون دروسهم.

كل هذه المصاريف الخاصة كانت مدفوعة من عائدات الأوقاف وهي مبالغ مهمة متراكمة عبر العصور، بالإضافة إلى الهبات التي تعكس مكانة الدين الإسلامي في وسط المجتمع الجزائري.[2]

وقد تطرق ناصر الدين سعيدوني لجملة من النقاط حول أهمية الوقف على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للجزائر في أواخر العهد العثماني وهي كالآتي:

- الإنفاق على رجال العلم والمدرسين والطلبة.
- الإحسان إلى الفقراء والتخفيف من حاجة المعوزين.

---

[1]- يسمى هذا النوع من الأراضي في الشمال الإفريقي بأراضي الحبوس، في المشرق العربي بالوقف.

Louis Milliot, Marcel Morand, Frédéric Godin et Mauric Gaffiot, Les Terres Habous ou Ouakf, extrait de « L'œuvre Legislative de La France En Algerie ».

1- Archive Willaya d'Oran, Boite n°6985, Culte musulman: Proposition de décision de L'UDMA, 18 Aout 1951.

- الحد من المظالم والأحكام التعسفية للحكام.

- تمكين العجزة والقصر من تسيير واستغلال مصادر رزقهم.

- العمل على تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة.

- رعاية وصيانة المرافق العامة.

- إنشاء وترميم الثكنات والتحصينات المختلفة.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات نستنتج أن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري في الجزائر لهذا بادرت السلطات الفرنسية إلى إصدار قرارات وسن مراسيم متدرجة وفي فترات متلاحقة أسقطت عن الوقف مناعته وأخضعته لقوانين المعاملات العقارية الفرنسية رغم استنكار أعيان الجزائر مثل حمدان خوجة وبوضربة، واحتجاج رجال الدين وفي مقدمتهن المفتيان ابن العنابي والكبابطي.[1] وقد تزامنت هذه المبادرات وإصدار القرارات من الاحتلال الفرنسي مع دراسات عميقة لباحثين فرنسيين في مجال الأوقاف والأحباس وأنواع الأراضي وغيرها من المواضيع المتعلقة بالجزائر.[2]

فقد عمدت السلطات الفرنسية بمدينة الجزائر سنة 1835م إلى التصرف في ألفي وقف تابعا لمئتي شخص ومؤسسة، والاستيلاء على 27 مسجدا و11 زاوية ومصلى، و لم تعد الأملاك الموقوفة المسجلة في دفاتر نظار الأوقاف تزيد على 293 وقفا سنة 1843، وكانت قبل ذلك لا تقل عن 500 وقف.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص ص21- 22.

[2]- ينظر الدراسة والأطروحة المقدمة لنيل درجة الدكتراه بكلية الحقوق جامعة ليون Lyon؛ قدمها جون تيراس Jean Terras سنة 1899 بعنوان: Essai sur les Bien Habous en Algérie et en Tunisie étude de législation coloniale.

ومن القرارات والمراسيم التي أصدرتها السلطات الفرنسية:[1]

قرار 8 سبتمبر 1830 الذي تضمن بنودا تنص على أن للسلطات العسكرية الفرنسية الحق في الاستحواذ على أملاك موظفي الإدارة العثمانية وبعض الأعيان من الكراغلة والحضر بالإضافة إلى بعض الأوقاف التابعة لمؤسسة أوقاف الحرمين.

مرسوم 7 ديسمبر 1830 الذي قرر أن المساكن والمتاجر والحدائق والأراضي والمحلات والمؤسسات التي كانت عائداتها تعود إلى مكة أو المدينة أو إلى المساجد بالجزائر أو إلى أي أمور خاصة أخرى، حولت إلى مراقبة المصلحة العقارية.[2]

مخطط جيراردان(Gérardin) في 25 أكتوبر 1832 الذي تحول إلى تقرير مفصل يحدد وضعية الأوقاف سنة 1838 وساعد على إصدار أمر في أول أكتوبر 1844 أخضعت الأوقاف بموجبه للمعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي حتى يتمكن الأوربيون واليهود من امتلاك الأملاك الموقوفة، وبذلك سهل على الإدارة الفرنسية تصفية الأوقاف بصفة نهائية لصالح الاستيطان الأوروبي في الجزائر بمقتضى قانون 1873.

وفقد الجزائريون بتصفية الأوقاف أحد الأسس التي تقوم عليها حياتهم والدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية فتناقص عدد أماكن العبادة والتعليم بمدينة الجزائر من

---

[1]- المرجع نفسه، ص 22. يقول محمد الصالح الصديق: وقد صدر أمر في 8 سبتمبر 1830 بالاستيلاء على الأوقاف الإسلامية، وهذا يعني الاستيلاء على الدين الإسلامي لأن المساجد والشؤون الدينية الأخرى، وما يترتب عليها من خدمات كلها تمول من الأوقاف، والحكمة في الأوقاف هي عدم رضوخ الدين لأية سلطة مدنية أو عسكرية، وتعني الأوقاف استقلال الدين عن الدولة. محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي، موفم النشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ج1، ص25.

[2]- Archive Willaya D'ORAN, Boite n°6985, Proposition de décision de L' UDMA 30 Décembre 1950.

186 (13 مسجدا جامعا، و108 مسجدا صغيرا و32 مصلى و12 زاوية) إلى إثني عشر مسجدا منها ثمانية مساجد كبيرة بعد سنة 1862.[1]

ونفس الأوضاع عرفتها باقي المدن الجزائرية الأخرى ففي مدينة قسنطينة انخفض عدد المدارس وأماكن العبادة بها من 86 إلى 30، وتراجع مجموع الطلبة بمدارسها من 600 إلى 60 في أقل من عشر سنوات من سنة 1837 إلى سنة 1946.[2]

أما مدينة وهران فمن دون شك أنها كانت الضحية الكبرى مقارنة مع المدن الجزائرية الكبرى لما عانته سابقا وقبل العهد العثماني من الاحتلال الإسباني وجاء الآن دور الاحتلال الفرنسي، فمساجدها ودور العبادة والأوقاف بها لم تسلم من النهب والتشويه والتغيير فمنها ما حول إلى كنيسة كمسجد النواصفية نسبة إلى اسم العائلة التي كان لها الشرف والفضل في تشييده، والمعروف حاليا بمسجد السنة بساحة عبان رمضان بوسط المدينة. ومن المساجد ما شوه وحول إلى اصطبل للخيول وغيرها من الحيوان كمسجد الباي بواجهة البحر ومسجد الإمام الهواري العتيق، أما المسجد الكبير والمسمى بمسجد الباشا والذي كان المقر الرئيسي لمفتي مدينة وهران وأوقافه العديدة من بيوت وفنادق وحمامات وحوانيت وغيرها فمن دون شك كان مصيرها كأوقاف الجامع الكبير بالجزائر.

ونشير هنا أيضا إلى أن مسجد الباي الواقع بواجهة البحر هو أيضا له أوقاف كبيرة تتمثل في أراضي شاسعة بالناحية الشرقية لمدينة وهران.[3]

لقد تعهدت فرنسا عند دخولها الجزائر باحترام الدين وحريته وإذا نظرنا إلى تطبيق ذلك في الجزائر وجدنا أن الدين الإسلامي فيها يعبث الاستعمار بحرماته وذلك بالاستيلاء

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص22.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص22. وينظر؛ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص174.

[3]- لقاء مع الشيخ القاضي محمد الشريف في بيته بوهران أفريل سنة 2009.

على المساجد التي تكلفت الأمة العناء الكبير في بنائها وشيدها بأموالها، فقد جعل الاستعمار من المساجد التي استولى عليها مراكز للبريد، وكنائس ومستشفيات وغير ذلك.

وضرب لنا بن عمار – الكاتب بجريدة المنار- مثالين عن مسجدين لنرى ما قيمة الأوقاف التي أخذها الاستعمار، لقد وقف المسلمون على المسجد الكبير بالجزائر العاصمة 125 دارا و39 حانوتا و3 مخابز و19 حديقة كما أنهم وقفوا على جامع سيدي أبي مدين بتلمسان 9 حدائق وقطعتي أرض و4 بساتين ومنزلين ومطحنتين وحمام وقطعة أرض للحراثة تبلغ مساحتها 300 هكتار، ثم تساءل ولكن أين هي؟ قد جعلها المسلمون أوقافا على دينهم ليدفعوا بها غوائل الزمن وعوادي المحن وجعلها الاستعمار سلاحا ليمنع به انتشار الدين.[1]

وقد ركزت هذه السياسة الاستعمارية في السيطرة على الشؤون الدينية الإسلامية بالتحكم في مصدرها المالي الرئيسي وهي الأوقاف، وكذا في جميع المنتمين إليها والعاملين باسمها من القضاة والمفتين والأئمةوالمعلمين والمؤسسات التابعة لهم.

عثر عبد الجليل التميمي على وثيقة محتواها أن الإدارة الفرنسية قد استولت على إدارة الأحباس بقرار من الحاكم الفرنسي الجنرال كلوزال Clauzel بتاريخ 8 سبتمبر 1830،كما تم الاستيلاء على أملاك الأفراد وهدم أغلبها، واستحوذ الجند على البعض الآخر دون أن يتم تعويض ما تهدم أو تسديد كراء تلك الأملاك، وهذا فضلا عن تحويل المساجد إلى مستشفيات أو ملاجئ للجيش أو كنائس. كانت فترة تولي كلوزيل سيئة ومتسمة بالتنكر للبلاد ولقوانينها وللعهود التي أخذها الفرنسيون على أنفسهم لاحترام قوانين وعادات ودين المواطنين. والذي زاد من ثقل هذه الإدارة هو أن الحاكم الفرنسي

[1]- ابن عمار،"حرية الدين"، جريدة المنار، السنة الثانية، العدد 7، الجزائر الجمعة 26 شوال 1371ه/ 19 يوليو1952م، ص4.

كلوزيل لم يعمل شيئا لتعويض خسائر المواطنين، وأظهر تعسفا شديدا ضد أعيانها وفي مقدمتهم رجال الإفتاء.[1]

فكان هذا هو السبب الذي جعل الأهالي يوجهون له هذه اللائحة التي لخصت أهم مشاغل المواطنين تجاه الإدارة الفرنسية، وهو استرجاع التصرف بأملاك الأحباس، وتشكيل لجنة متركبة من خمسة جزائريين لتسيير شؤون البلاد، ومن الأسماء الموقعة لهذه اللائحة أحمد بن جعدون مفتي المالكية[2].

ومن الوثائق التي أشارت إلى أهمية الوقف بالنسبة للجزائريين في بداية الاحتلال الفرنسي رسالة وجهت من المفتي الحنفي في أواخر جمادى الثانية سنة 1263هـ/ 1846م إلى مدير الداخلية بالجزائر، يطلب المفتي فيها من المدير المذكور أن يجعل الأجر الذي كان يتقاضاه محمود بن مصطفى مناصفة بين أحمد بن محمد بن شعبان وبين محمد بن عبد الرحمان كبير الحزابين، وذلك لفقرهما، واغتنم الشيخ المفتي هذه الفرصة لتذكير المدير بأن اقتراحه المذكور في رسالته السابقة لم ينفد بعد رغم مرور تسعة أشهر، وأن الأوقاف التي سيعيش منها المقترحون موجودة بيد الدومين (الدولة). ولذلك كرر طلبه السابق بمنح مسجد ابن شلمون إلى أحمد بن شعبان وتخصيص أجرة شهرية له من الأوقاف[3].

ومن أشهر رجال الإفتاء الذين عاصروا بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر وكانت لهم مواقف صلبة ومشرفة تجاه الإجراءات والتجاوزات التي فرضها جنرالات وقادة الاحتلال

---

[1]- عبد الجليل التميمي،"لائحة من أهالي مدينة الجزائر إلى الحاكم العام الفرنسي سنة 1831"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 18،17، يناير،1980، تونس، ص121.

[2]- المرجع نفسه، ص121.

[3]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3،ص ص336،337.

الفرنسي المفتي الحنفي ابن العنابي والمفتي المالكي ابن الكبابطي، وعلي بن الحفاف وسوف نتناول مواقفهما في تلك الظروف الصعبة عند بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر.

1-1موقف المفتي الشيخ ابن العنابي (1189- 1267هـ/ 1775-1851م)

المفتي الحنفي محمد ابن العنابي واسمه الكامل هو محمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزائري وشهرته ابن العنابي من جده الأعلى حسين بن محمد بن العنابي الذي كان في قائمة المفتيين الأحناف في الجزائر العثمانية سنة 1148هـ/1735م.[1]

ولد ابن العنابي سنة 1189هـ/1775م حسبما أكده بنفسه في إجازته للشيخ محمد بيرم التونسي سنة 1245ه/1829م،[2]تلقى العلم في وطنه على جده وعلى والده كما تلقاه على المفتي المالكي علي بن عبد القادر بن الأمين الذي توفي سنة 1236هـ/1820م.

تولى المفتي ابن العنابي في الجزائر وظائف متنوعة، منها وظيفة القضاء الحنفي تولاها من قبل الداي أحمد باشا 1220هـ/1805م- 1223هـ/1808م، ورد في

---

[1]- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ط3، 1403ه/ 1983م، ص245. أبو القاسم سعد الله: المفتي الجزائري ابن العنابي،-رائد التجديد الإسلامي (1775-1850) الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977 ص12.

[2]- مخطوط رقم: 7451، المكتبة الوطنية، الجزائر، ص39 ظهرا. نقلا عن؛ أبي القاسم سعد الله، المفتي الجزائري ابن العنابي، ص11.

مذكرات الشيخ أحمد الزهار أن الباشا قد أمر الفقيه محمد بن العنابي قاضي الحنفية أن يكتب كتابا إلى باي تونس حمودة باشا فكتب الكتاب و بعثوا به"[1]

أفتى الشيخ ابن العنابي كثيرا في مسائل العصر وألف كتابا هاما في ضرورة منافسة الأوروبيين في تقدمهم الصناعي والتقني والعسكري والأخذ عنهم في ذلك وتجاوزهم فيه، وهو كتاب "السعي المحمود في نظام الجنود"[2].

وقد جاء في بعض المصادر أن أسرة ابن العنابي الحنفية المذهب كانت تنافس أسرة قدورة المالكية ومن ذلك أن مصطفى العنابي وأخاه كانا يقفان ضد المفتي أحمد قدورة، وهو الذي حكم عليه الداي سنة 1118هـ/1705م بالإعدام بعد سجنه لتدخله في بعض الأحداث السياسة[3].

أما فيما يخص موقفه من الاحتلال الفرنسي فقد كان مشرفا للإسلام والمسلمين، حيث كتب مجموعة من الرسائل المتتالية إلى الجنرال كلوزيل يذكره فيها بنصوص الاتفاق الجزائري الفرنسي، وينبهه إلى العواقب التي قد تؤدي إليها السياسة المتبعة آنذاك، بعدما رآه من ظلم وتعدي على أبناء وطنه ومنافيا لشروط التسليم وضد مبادئ الفرنسيين نفسها. فلقي هو وعائلته اعتداءات شنيعة من السلطات الفرنسية بقيادة كلوزيل Clauzel.

---

[1]- عادل نويهض، المرجع السابق، ص245، مذكرات أحمد الزهار، ص97. وأيضا: أبو القاسم سعد الله، المفتي الجزائري ابن العنابي، ص25.

[2]- جاء في كتاب السعي المحمود في نظم الجنود "أن الأوروبيين نظموا جنودهم ليضروا بالإسلام وأهله، وأمام هذا الخطر الداهم، أصبح من المحتم على المسلمين أن يتعلموا منهم ما اخترعوه من صنائع ونظم" والكتاب مقسم إلى أربعة عشر فصلا، وموضوعه نظم الجيش والأخذ بأسباب الحضارة. عبد المجيد بن نعمية وآحرون، موسوعة أعلام الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص266،267.

[3]- أبوالقاسم سعد الله، المفتي الجزائري ابن العنابي، ص26.

ومن التهم التي وجهت إلى المفتي ابن العنابي إثارته للعرب ضد الفرنسيين وقد نفى هذه التهمة عن نفسه حسب ما ذكره حمدان خوجة، ومنها أيضا ما ذ كره هذا الأخير "فقد زار أحد مترجمي الجيش الفرنسي المفتي العنابي في مترله وطرح عليه بعض الأسئلة تتعلق بمكانته في البلاد، وأخبره أن كلوزيل ينوي الجلاء عن الجزائر وتسليم الحكم له، وسأله ما إذا كان لديه القدرة على تنظيم جيش والدفاع عن البلاد، فرد المفتي بأن ذلك في مقدوره إذا اقتضى الأمر، وقد أخفى الترجمان شخصين ظلا ينصتان لهذه المحادثة، ليكونا شاهدين ضد المفتي".[1]

والظاهر أن الخلاف نتج حينما أجبر كلوزيل المفتي ابن العنابي على تسليمه بعض المساجد لجعلها مستشفيات للجيش متعهدا له باستعمالها مدة شهرين فقط، وكان ابن العنابي شديد النقد للسلطات الاستعمارية على نقضها للعهود الموثقة بين الداي حسين باشا والكونت دي بورمون Bourmont .

وحسب المصادر أن المخبرين قد ألقوا في أذن كلوزيل بأن المفتي الحنفي لمدينة الجزائر رجل خطير وأن له نفوذ قوي على أهل البلاد، ويعلق ديرينو على ذلك بأن المفتي لم يكن له ذلك التأثير[2]. يقول حمدان خوجة: كان المفتي محمد العنابي رجل عدل وإنصاف مملوءا عفة وفضيلة، وذنبه الوحيد أنه كان يكتب دائما إلى القائد كلوزيل فينتقد

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، المفتي ابن العنابي، ص 45.

2- جاء في أخبار الحملة الفرنسية على الجزائر أن الداي حسن باشا قد عزل في آخر لحظة قبل دخول الفرنسيين المفتي الحنفي وعين بدله مفتيا عربيا آملا أن يكون ذلك سببا في التفاف الجزائريين حوله ومقاومة جيش الاحتلال، كذلك تقول بعض الأخبار على أن الباشا العثماني استدعى المفتي الحنفي بعد ي وسلمه سيفا وطلب منه أن يدعو الناس للجهاد ضد الغزو الاستعماري. حمدان خوجة، المرآة، ترجمة العربي الزبيري، 1975، ص 198.

أعماله، ولكن هذا الأخير أبى أن يسمع شيئا، بل أمر رجال الدرك أن يقبضوا على المفتي ويضعوه في السجن.[1]

كما أهينت أسرته بدعوى تدبير مؤامرة ضد الفرنسيين، ثم قرر كلوزيل نفي المفتي ابن العنابي من الجزائر في مهلة وجيزة مما اضطر صديقه حمدان خوجة أن يتوسط له في إمهاله لمدة حتى يتسنى له بيع أملاكه وتصفية ديونه. يقول سعد الله: من أوائل ما فعل الفرنسيون هو نفي شيخ الإسلام وهو محمد ابن العنابي، وإلغاء هذا المنصب سنة 1830م، كما أن وظيفة شيخ الإسلام قد ألغيت في قسنطينة منذ احتلالها سنة 1837م، وكان آخر من لقب بذلك هو محمد الفكون الذي كان عمره ثمانين سنة عند الاحتلال.[2]

فكان النفي والإبعاد هو مصير المفتي ابن العنابي وعائلته وسوف يشاركه – طيلة أيام الاحتلال– في هذا الموقف العديد من خيرة أبناء الجزائر من رجال العلم والإفتاء، إذ بعد انقضاء المهلة التي تحصل عليها–وهي مدة عشرين يوما–سافر الشيخ ابنالعنابي المفتي بحرا إلى الإسكندرية سنة 1831م.[3]

وفي مصر تلقى المفتي ابن العنابي ترحابا من أعيانها حيث أسندت له وظيفة الفتوى على المذهب الحنفي وقد وجد اسمه – بعد واقعة النفي– مقرونا بعبارة "مفتي ثغر الإسكندرية"، ولاه هذا المنصب محمد علي باشا واستمر فيه إلى أن توفي، وحسب بعض الروايات مازالت عائلة ابن العنابي بالإسكندرية إلى اليوم ومعروفة باسم أسرة الجزائرلي. [4]

1– عمر بن قينة، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث، ص20. بن نعمية عبد المجيد وآخرون، موسوعة أعلام الجزئر (1830–1954) ص265.

[4]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص350.

1-E.Pellissier de Reynaud: Annales Algériennes,T1, Librairie Bastide, 1854,p155.

[4]– عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص 245.

فقد عاش المفتي ابن العنابي عمرا حافلا بالإنتاج العلمي والاضطراب السياسي، فقد أفتى كثيرا في مسائل العصر وجمعت له من ذلك مجموعات ما تزال محفوظة في المكتبات العامة والخاصة، كما أنه ألف كتابا هاما في موضوعه وهو ضرورة منافسة الأوروبيين في تقدمهم الصناعي والتقني والعسكري والأخذ عنهم في ذلك وتجاوزهم فيه، ويسمى الكتاب بالسعي المحمود في نظام الجنود، كما طالب سلاطين الخلافة العثمانية بتجديد الدولة وإصلاح النظم، كما أيدهم في القضاء على الانكشارية.[1]

توفي بالإسكندرية بمصر سنة 1267هـ/1851م وللشيخ محمد بن عبد الكريم رأي آخر حيث ذكر أنه في هذه السنة المذكورة تولى منصب الإفتاء بالإسكندرية بينما توفي سنة 1269هـ/1853م.[2]وقد تميزت شخصيتهبالروح الدينية والفكر الاقتصادي والسياسي، تبين ذلك من خلال الأدوار التي أداها في هذه المجالات فكان يباشر وظيفة الإفتاء ويتصدر للتدريس ويمنح الإجازات لأهلها، أما الدور السياسيي فتمثل في علاقته بدايات الجزائر وفي موقفه من الاحتلال الفرنسي للجزائر[3] وهو الذي نفاه لوقوفه في جانب مصلحة الأمة الإسلامية.

1-2 المفتي مصطفى بن الكبابطي:

المشهور بابن الكبابطي في مدينة الجزائر شهر (شوال 1189هـ/1785م)ـ وهو ينحدر من عائلة تعود إلى أصول أندلسية هاجرت بثروة هائلة من غرناطة إلى الجزائر.تتلمذ الشيخ المفتي مصطفى بن الكبابطي بالجزائر على الشيخ علي بن عبد القادر

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ص 85.

[2]- حمدان خوجة بن عثمان ومذكراته، ص161.

[3]- عبد المجيد بن نعمية وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر، ص 266 .

المعروف بابن الأمين، الذي درس بالأزهر الشريف، وتولى منصب الإفتاء المالكي بالجزائر.[1]

ومن شيوخه نذكر علي المنجلاتي من عائلة علم وشعر وممن تقلد الفتوى بالجزائر العثمانية.

ومنهم أيضا، محمد بن موسى الذي تولى أيضا منصب الإفتاء المالكي. ومن شيوخه أيضا محمد الزرواري[2] الفاسي المدرس بالقرويين،وقد علق سعد الله هنا بقوله: فالظاهر أن الكبابطي قصد فاس للتعلم لأننا لا نعرف أن الزرواري قد جاء إلى الجزائر أو درس بها.[3]

ومن شيوخه بالإسكندرية الشيخ محمد الرضوي[4] البخاري الذي زار الجزائر، وقد أجاز ابن الكبابطي في بعض الأحاديث المسلسلة[5] ومنها الحديث المسلسل بالمصافحة والحديث المسلسل بمناولة السبحة.

بدأ ابن الكبابطي مهنة التدريس في الجامع الكبير سنة 1240هـ ومثله مثل باقي علماء العصر في الجزائر والمغرب الإسلامي عامة كان يدرس النحو والمنطق والفقه والحديث.

---

[1]- عبد المجيد بن نعمية وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر، ص490.

[2]- ينظر ترجمته في: أعيان من المشارقة والمغاربة (تاريخ عبد الحميد بك) المتوفى سنة 1280ه/ 1863م، تقديم وتعليق: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2000، بيروت، ص163.

[3]- الشك في أن الشيخ الكبابطي لم يسافر على فاس –ما دام أن المصادر لم تشر على ذلك– هو الأقرب إلى الصواب والمشهور أن جل المغاربة بل كلهم بما فيهم الأعيان والعلماء كانوا يمرون بالجزائر في طريقهم إلى البقاع المقدسة، ويتزلون ضيوفا على أهاليها ويقدمون الدروس العلمية المتنوعة والإجازات لعلماء الجزائر.

[4]- ينظر ترجمته في: أعيان المشارقة والمغاربة (تاريخ عبد الحميد بك)، ص172.

[5]- عن الأحاديث المسلسلة المذكورة، ينظر؛ الشيخ محمد بن علي السنوسي، كتاب المسلسلات العشرة في الأحاديث النبوية، دار زمورة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص ص5-25.

ومن أشهر تلاميذه الشيخ احميدة العمالي المتوفى سنة 1290هـ/ 1873م، والشيخ عبد الرحمان بن أحمد الأمين إمام الجامع الكبير المتوفى سنة 1293هـ/ 1876م. ومنهم أيضا الشيخ حسن بريهمات المتوفى عام 1884، والذي أشاد بشيخه ابن الكبابطي بقوله:"وأخذت كتاب البخاري بالإجازة العامة عن شيخنا أبي المحاسن والوفاء، مولاي مصطفى مفتي المالكية ومحرر القضايا الدينية سماعا لجميعه وعرضا، وأجازني في تأديته رواية ودراية".[1]

يقول الشيخ محمد الصالح الصديق:نلاحظ أن هذا الرجل منن فقهاء المالكية بالجزائر وأنه تولى الإفتاء بعاصمتها في بداية الاحتلال الفرنسي وأنه أيضا ينظم الشعر ويجيده، ولا عجب فكم من فقيه مهر في الشعر، فكان إذا ضمه مجلس الفقهاء فقيها ينظر ويرجح، ويفتي ويعلل ويغوص في أعماق القرآن والحديث.[2]

وأما حياته المهنية بدأها بتولي منصب القضاء على المذهب المالكي سنة1243هـ/ 1827م بتعيين من الداي حسين باشا آخر دايات الجزائر، وبقي في هذا المنصب إلى بداية الاحتلال الفرنسي حيث وقعت قضايا كثيرة ومعقدة والظلم والتعسف الذي حل بحلول الاستعمار الفرنسي، لذلك اضطر ابن الكبابطي لطلب الإعفاء من منصب القضاء، واقترح لخلافته الشيخ عبد العزيز من علماء الجزائر.[3]

بعد منصب القضاء تولى الشيخ ابن الكبابطي منصب الفتوى في المذهب المالكي من سنة (1247- 1259هـ) (1831ـ 1843م)

---

[1]- محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، ص 119. ينظر أيضا: أعيان المشارقة والمغاربة (تاريخ عبد الحميد بيك)، ص 212.

[2]- محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي، ج1، ص 23.

[3]- عبد المجيد بن نعمية وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر، ص 492.

كان هذا المفتي هو الواسطة بين الفرنسيين والأهالي إذ كان الفرنسيون يبلغونه بأوامرهم وهو يبلغها للأهالي ثم يقوم بتبليغ رأي الأهالي إلى الفرنسيين مع إبداء رأيه الذي يمثل وجهة نظر الدين في القضايا المعروضة.

وقف المفتي ابن الكبابطي سنة 1833م أمام اللجنة الإفريقية التي أرسلتها الحكومة الفرنسية إلى الجزائر للتحقيق، فأبدى رأيه بخصوص الأحوال الشخصية والقضاء، فقال عنه الجنرال فورال في مراسلاته "رجل يضمر نحونا حقدا عنيفا" واقترح على وزير الحربية التخلص منه وفي هذا الصدد وقعت حادثة سنة 1834م وهي أن امرأة جزائرية تدعى عائشة هربت من بيت زوجها – في أيام طلاقها- وهي في عدتها، وتزوجت من أحد العسكريين الفرنسيين بعدما أدخلت في الديانة المسيحية وهربت إلى فرنسا. وعندما نظرت المحكمة في قضيتها تدخل عسكريون فرنسيون في القضية فاحتج المفتي ابن الكبابطي والقاضي عبد العزيز ثم قدما استقالتهما.[1] أما المفتي فقد تراجع عن الاستقالة، وأما القاضي فقد هاجر إلى المغرب، فعين الشيخ أحمد بن جعدون قاضيا خلفا له[2].

وفي سنة 1843م وقف المفتي المالكي ابن الكبابطي ضد قرارين رسميين فرنسيين.

الأول: هو ضم الأوقاف الإسلامية إلى أملاك الدولة.

---

[1]- مراسلات الجنرال فورول، ص 788. مراسلات الجنرال الكونت ديرلون، ص122- ص128. نقلا عن:أبي القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ص 18.

Arsène Berteuil , L'Algérie francaise, tome1, Paris, Dentu libraire éditeur,1856, p 321.

[2]- عبد المجيد بن نعمية وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر 1830- 1954، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 494.

والثاني: إدخال اللغة الفرنسية في المدارس القرآنية، ورأى فيهما جورا وتعديا على حرمة الدين ورجاله وعلى لغة القرآن.[1]

وأمام هذا الموقف الشجاع للشيخ ابن الكبابطي، شنت عليه السلطة الاستعمارية ظغوطا وتهديدات، فسجنوا ابن أخيه أحمد بن عاشور، ونصبوا له الوشاة للتجسس عليه. ومما جاء في تقرير رئيس مكتب الولاية العامة إلى وزير الحربية أن ابن الكبابطي كان يواجه بأذن صماء كل الإجراءات التي اتخذها الحاكم العام ومساعدوه وكان يعارض الإصلاحات المتصلة بدائرته في الشؤون الدينية " الأوقاف" ولذلك اقترح التقرير على الوزير تأديب الكبابطي بعزله ثم طرده من الجزائر خوفا من شغبه وإثارة المسلمين.[2]

رفض ابن الكبابطي بشدة قرار ضم الأوقاف وتعليم اللغة الفرنسية، ووقف موقفا ثابتا من ذلك، وأرسل إلى الوزير الفرنسي أن الآباء المسلمين لا يرغبون في تعليم أبنائهم سوى القرآن الكريم في طفولتهم، يقول الشيخ عبد الحميد بك: إن الفرنسيين أمروه أن ينبه على مؤدبي المدارس القرآنية الأهلية بأن يرسلوا أولادهم إلى المدارس الفرنسية ليتعلموا لغة الفرنسيين هناك والرياضيات، فصار المفتي الكبابطي يعد الفرنسيين في ذلك ويخل وعده معهم "خوفا على أذهان الأطفال من الرياضيات وخروجهم عن الإسلام."[3]

لقد كان هذا القرار الذي أصدره وزير الحربية القاضي بتعليم اللغة الفرنسية للأطفال العرب في المدارس القرآنية مبنيا على اقتراح تقدم به المفتش العام للدراسات والمكلف بمهمة التعليم العمومي في الجزائر. وكان الهدف من إصدار هذا القرار هو استفادة الأطفال

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث آراء في تاريخ الجزائر، ج2، ص ص 20،22. عبد المجيد بن نعمية وآخرون: موسوعة اعلام الجزائر، ص 496.

[2]- تقرير مرفوع إلى وزير الحربية بشأن الكبابطي بتاريخ 13 مايو 1843م، أرشيف ايكس رقم:1h1.نقلا عن: أبي القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ص 22 .

[3]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج2، ص23.محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي، ج1، ص24.

العرب المسلمين من الحضارة الفرنسية حسبما تشير إليه التقارير الفرنسية، وأما حسب رأي الحاكم العام الجنرال بيجو فهو من أجل استفادة فرنسا من هؤلاء المتعلمين للغتهم،وأمام هذا الإصرار من المفتي اقترح الجنرال دي بار على الوزير عزله من منصبه، ونفيه خارج الجزائر.

وبناءا على ذلك أصدر الحاكم العام الجنرال بيجو أمره بعزل ابن الكبابطي من منصبه بصفته مفتيا مالكيا، وألقي عليه القبض وأدخل السجن ثم صدر قرار نفيه إلى جزيرة سانت مارغريت الواقعة قرب طولون الفرنسية، ومنها اختار التوجه إلى مدينة الإسكندرية بعد إرساله ثلاث رسائل إلى وزير الحربية الفرنسية يلتمس منه السماح له بالسير إلى المشرق وكلها مؤرخة في شهر جوان من سنة 1843م. وهذا نص الرسالة الأولى:" إلى سعادة الوزير الأعظم، الحليم الأفخم، وزير الدولة الفرانساوية أدام الله حياته. بعد السلام التام عليك والتكريم العام: فهذا كتاب من الفقير مصطفى بن محمد الذي أمرت بإخراجه من الجزائر فتراه وصل إلى مرسيليا وهو يطلب فضلك وجودك وإحسانك أن تمن عليه وتأذن له أن يذهب إلى بلد من بلاد المسلمين مثل الإسكندرية أو طرابلس أو تونس ليسهل عليه قدوم أولاده وعياله ليذهب بهم معه إلى أرض الحجاز مكة والمدينة، لأني كبير السن و لم أحج. وإن زاد فضلك علي وإنعامك تكتب لي ورقة إلى قناصل البلد الذي أذنت لي فيها ليكونوا في عوني، والله يعينك ويزيد في عمرك ولا زائد إلا طلب فضلك." وبعد الرسالة الثانية المؤرخة في الخامس جوان طالبا فيها وملحا بغية تسريحه إلى بلد من بلاد الإسلام، جاءته الموافقة بقبول طلبه، فجاءت الرسالة الثالثة متضمنة الشكر للوزير الفرنسي وهذا نصها بعد الافتتاحية: "وهذا كتاب مني إليك نشكر مزيتك بعفوك وإحسانك، حيث سرحتنا وأذنت بذهابنا إلى بلد الإسكندرية لنجتمع مع أولادنا هناك، فالله يجمع شملك ويعلي شأنك وينفذ أمرك، فهذا شأن الملوك والوزراء، الذين ينتظم بحسن سياستهم العالم."من قوله وهو في السجن:

حصرت رجائي في الخبير بحالتي ولذت بخير الخلق فهو وسيلتي

غرست بقاع القلب شوق أحبتي ولا زلت أسقيه بوابل عبرتي

فإن قدر المولى جنيت ثماره وحزت بفضل الله أفضل لذتي

فمن ذا الذي يقضي سواه تفضلا بيسر قريب بعد عسر ومحنة

فإن إلهي عالم بسريرتي غيور قدير فهو سؤلي وعمدتي.[1]

وعند وصوله إلى الإسكندرية يوم 24 جوان 1843م، نزل ضيفا على رفيقه وصديقه الشيخ محمد بن العنابي الذي تطرقنا له سابقا.عاش المفتي ابن الكبابطي بقية حياته بالإسكندرية ووجد في أبناء وطنه المهاجرين قبله وبعده مواساة في تخفيف آلام النفي والهجرة والغربة وقد سعى له صديقه المفتي ابن العنابي لدى محمد علي والي مصر من أجل أن يجرى له معاشا ويحسن إليه فكان له ذلك. وبالإسكندرية اشتغل الشيخ ابن الكبابطي بتعليم العلم وبرواية الحديث التي أفاد بها، وروى عنه الكثير من علماء الإسكندرية وكانت وفاته سنة 1277هـ/ 1860م.

ولأهمية هذه الأحداث وشهرتها جاء ذكرها في بعض القصائد الشعبية ومنها قصيدة الشاعر عبد القادر الوهراني التي كتبها في سنة 1846م واشتهرت بمرثية الجزائر بعدما أشار إلى أنها قدمت في بعض الأصول بعنوان "دخول الفرنسيين"ومما جاء فيها من أحداث تهمنا في هذا المقام قوله:

حسراه على المفاته وعلى قضاتها علمات البلاد مصابيح الدين

[1]- أبو القاسم سعد الله، أعيان من المغاربة والمشارقة (تاريخ عبد الحميد بيك)، ص212. وينظر؛ عبد المجيد بن نعمية وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر (1830- 1954) ص500.

حسراه على الجوامع وعلى خطباتها منابر الرخام اللي مرفوعين

حسراه على الصوامع وعلى آذانه وعلى ادراسها ثم الحزابين

حسراه على المساجد غلقت بيبانها ضحاوا اليوم يا سيدي منسيين

حسراه وين تحفاتها وين ديارها وين البيوت وغرف المحصنين

ويعود الشيخ عبد القادر الوهراني في هذه الأبيات الخمسة ليبكي الجزائر ويرثي حالها، ويحزن على ما آل إليه أمرها، فبعد أن كانت السعادة فيها طافحة، وبعد أن كانت مساجدها عامرة بالمصلين والذاكرين، وبعد أن كانت مدارسها زاهرة بالعلماء والدارسين، تغيرت الأرض ومن عليها فأمسى كل شيء غير ما كان عليه قبيل الاحتلال المقيت، فإذا أبواب المساجد مغلقة، وقمم مآذنه صامتة مخرسة، وإذا الناس يهجرون المساجد والمدارس فلا يختلفون إليها، وإذا نور العلم ينطفئ فلا يشع، وإذا علماء الأمس القريب يختفون تحت طائلة الاضطهاد الماثل، والظلم النازل.[1]

1-3 موقف علي بن الحفاف:

هو علي بن عبد الرحمان بن محمد بن الحفاف، ولد مطلع القرن التاسع عشر بمدينة الجزائر، من أسرة علمية بارزة فكان أسلافه من أهل الإفتاء والعلم، تتلمذ على الشيخ إبراهيم الرياحي التونسي، وعلى الشيخ محمد الصالح الرضوي البخاري والذي تحصل منه إجازة علمية.[2]

[1]- عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائرية، صص 86-105.

[2]- عبد المجيد بن نعمية وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر، ص231.

ومن الأسماء البارزة في الإفتاء التي عاشت هذه الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر وكان لها مواقفها الشيخ المفتي علي بن الحفاف (ت 1307هـ/1890م) الذي عاش ظروفا متقلبة في وقت نشأة الإدارة الفرنسية، التي تسببت في هجرة وتهجير عدد لا يحصى من الجزائريين وفي مقدمتهم العلماء والأعيان والوجهاء حتى فقدت مدينة الجزائر وحدها حوالي الثلثين من سكانها غداة الاحتلال.[1] وقد كان المفتي علي بن الحفاف – قبل توليه منصب الإفتاء– من العلماء المناهضين للاستعمار الفرنسي وهو صاحب الفتوى الشهيرة التي حكم فيها بالكفر على علماء مدينة الجزائر الذين لم يهاجروا بعد الاحتلال الفرنسي لها أو لم يلتحقوا بالجبال.[2]

كان علي بن الحفاف في سن الشباب عند دخول الاحتلال، فانضم إلى مقاومة الأمير عبد القادر في مدينة مليانة حيث كان قريبه محمد بن علال خليفة الأمير في المنطقة، وصادر الفرنسيون أملاكه وأملاك أسرته، وبعد وقوع الزمالة في يد الاحتلال سنة 1259هـ/1843م، رجع ابن الحفاف إلى الجزائر ليجد أملاك عائلته مصادرة متهما بمعاداة فرنسا.[3]

وقد ترك لنا الرحالة التونسي صاحب رحلة صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار تعريفا مفيدا عن هذا المفتي الجزائري ومما أورده عنه:ومن الأخيار الذين اجتمعت بهم ومنحوني فضائل أخلاقهم النحرير العالم الشيخ علي بن الحفاف المفتي المالكي بقاعدة

---

[1]– أبوالقاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ص357.

[2]– خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة (1900– 1956) رسالة دكتراه، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2007– 2008، ص200.

[3]– عبد المجيد بن نعمية، المرجع نفسه، ص213.

الجزائر، وهو من تلامذة علامة القطر الإفريقي الشيخ إبراهيم الرياحي وله فضائل كاملة، وتقوى وسكينة، واطلاع وسعة في الفقه والحديث.[1]

ومما دار بينهما من الكلام الحديث عن الهجرة، فأشار عليه الشيخ بيرم بأن بقاء العالم للناس خير له من انتقاله لنفسه، وقال: ذلك هو المنصوص عليه في فقهنا، قال أبو القاسم سعد الله: "وكان ابن الحفاف متبرما بالبقاء في الجزائر ويهم بالهجرة لولا أن الشيخ بيرم الخامس نصحه سنة 1294هـ/1878م بالبقاء والصبر لهداية عامة الناس والمشاركة ولو بأضعف الإيمان في خدمة الدين"[2] قال صاحب تعريف الخلف: وكنت سألت شيخنا محمد بن أبي القاسم[3]الشريف الهاملي في هذا المعنى قبل قدوم إلى الجزائر بسنوات ثلاث أو أربع، فأجابني من دون تأمل "بأن النهار أو الليل لا مفر منه إذا أقبل، إشارة إلى أن الأرض في العصر الجديد دار واحدة لا ينتقل منها إلا إليها ".[4] لقد أجبرت حالة الحرمان التي عاشها المفتي ابن الحفاف لكتابة عدة رسائل تبريرية للإدارة الفرنسية، ولما علمت فيه الرجل المثقف الذي يمكنها الاستفادة من بعض أعماله – وقد جاء طالبا يد العون والمساعدة- لذلك سمحت للمفتي مصطفى القديري—تولى الإفتاء المالكي بعد مصطفى بن

---

[1]- محمد بيرم، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار. نقلا عن: أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، ص 269.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص 37.

[3]- هو أبو عبدالله محمد بن أبي القاسم الهاملي ولد في رمضان سنة 1239هـ/ 1823م بحاسي بحبح بالجنوب الجزائري، بعد حفظ القرآن الكريم رحل إلى بلاد القبائل سنة 1836م طلبا للعلم بزاوية علي الطيار ثم بزاوية السعيد بن أبي داود بأقبو، ورجع إلى ناحيته سنة 1844م واستقر بالهامل نواحي بلدة بوسعادة وتصدر للتعليم بهذه الزاوية – وهو مؤسسها- التي نالت شهرة كبيرة بالقطر الجزائري، توفي الشيخ الهاملي سنة1897م. عبد المجيد بن نعمية، موسوعة أعلام الجزائر، صص 354-356.

[4]- ينظر: أبو القاسم الحفناوي: تعريف الخلف برجال السلف، ج2،ص 269. وللشيخ محمد بن أبي القاسم الحسني الهاملي المتوفى سنة 1315هـ/ 1897م تأليف في الموضوع بعنوان: رسالة في أحكام الهجرة، وهو مخطوط بالمكتبة الوطنية. ينظر: فهرس مخطوطات مؤلفات علماء الجزائر بالمكتبة الوطنية الجزائرية، إعداد: قسم المخطوطات والمؤلفات النادرة، 2011، ص 114.

الكبابطي- حين اقترح في إحدى رسائله تعيين ابن الحفاف حزابا بالجامع الأعظم في مدينة الجزائر -نظرا لمكانته ومكانة والده الذي تولى منصب الإفتاء في أواخر العهد العثماني- مكان الطيب بلقاسم الذي سافر لأداء فريضة الحج.[1]

ومن العلماء الذين أخذوا على الشيخ علي بن الحفاف أيام توليه الإفتاء بعد وفاة المفتي المالكي الشيخ احميدةالعماليأحمد بن عبد القادر بن علي الراشدي[2] الحسني الغريسي (1252-1307هـ/1836-1889م) الذي صار يجتمع به، وقرأ عليه التجويد والتصوف من آثاره ومؤلفاته الحسام في تكسير السهام.[3]برسالة سماها " السهام الصائبة في رد الدعاوى الكاذبة" فأجابه أبو طالب الغريسي برسالته: "الحسام في تكسير السهام"، والحاصل أنه رجل مشهود له بطول الباع في القريض والتوثيق ومعرفة النوازل.

وقد أفادنا صاحب تعريف الخلف بقصة تأليف الكتاب الأخير وهي أن شقاقا حصل بين الشيخ محمد المصطفى المشرفي والشيخ علي بن الحفاف أداهما إلى إشهار القلم في مسألة من مسائل رمضان، وقابل كل منهما الآخر بما يعلمه وأساء الأول الأدب على الثاني فانتصر الشيخ أبو طالب أحمد بن محمد الغريسي للمفتي ابن الحفاف وجعل رسالة عظيمة الشأن سماها "الإنصاف في رد اعتراضات السفساف ونصر ابن الحفاف" فرد عليه المشرفي برسالة سماها " السهام الصائبة في رد الدعاوى الكاذبة" فأجابه أبو طالب الغريسي

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ص325.

[2]- ولد في وادي الحمام قرب معسكر هاجر من أبيه إلى فاس ثم على طنجة حيث أخذ مبادئ العلوم ومنها رحل إل تونس وبلاد الشام فأخذ عن علماء جامع الزيتونة ودمشق ثم عاد إلى الجزائر فولي قضاء مدينة سطيف وتولى أبوه قضاء قسنطينة ثم انتقل إلى قضاء مدينة الأربعاء، -قرب الجزائر- وهناك اجتمع بالشيخ احميدة العمالي مفتي السادة المالكية بالجزائر وحضر دروسه. ينظر؛ تعريف الخلف، ج2، ص95.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص63.

برسالته: "الحسام في تكسير السهام"، والحاصل أنه رجل مشهود له بطول الباع في القريض والتوثيق ومعرفة النوازل.[1]

2-مواقف في قضايا الهجرة :

منأهم النوازل والقضايا الحساسة التي فرضها وجود الاحتلال الفرنسي في الجزائر ووقع فيها نقاش حاد وطرحت للاستفتاء والإفتاء قد أحدثت هلعا كبيرا لدى مختلف طبقات المجتمع الجزائري من جهة، والإدارة الفرنسية من ناحية ثانية، هذه القضية تتمثل في حركة الهجرة من الجزائر إلى بعض الأقطار العربية والإسلامية، كالمغرب الحجاز ،سوريا ومصر وغيرها. فعملية الهجرة من الجزائر لم تنقطع طيلة فترة الاحتلال لأسباب وظروف مختلفة خاصة بعد الثورات المتعددة والمتتالية التي أعقبها الفشل، وبسبب قرار التجنيد الإجباري، بالإضافة إلى الإجراءات الاستعمارية التعسفية، وإغراءات التجنيس والسيطرة على الأراضي والأملاك والتدخل في الشؤون الدينية والتعليم الحر كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في دفع الجزائريين إلى الهجرة فرادى وجماعات، ونزوح عائلات وقبائل برمتها تاركة أملاكها وضياعها وهروبا من أرضهم التي صارت -بحكم بعض الفتاوي الصادرة- أرض كفر وفرارا من الحكم الاستعماري الظلوم.[2] فكانت لذلك قضية وطنية مست شرائح كبيرة من الجزائريين.

ويرجع المؤرخون أسباب هجرة الجزائريين إلى عوامل مختلفة أولها انعدام الحرية فما دام القانون الفرنسي كان يعتبر الجزائيين رعايا، فإن الفرنسيين لم يعترفوا لهم بحقهم في التمتع بكامل الحريات المدنية والسياسية كمواطنين.

---

[1]- المصدر نفسه، ج2، ص95.

[2]- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون،الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى 1920-1936م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج1، ص47.

ومن أسباب الهجرة الرئيسية مراقبة المؤسسات الدينية من قبل الإدارة العسكرية للاحتلال، فمنذ سنة 1830م صودرت الأوقاف الدينية التي كانت تمول المدارس والفقراء، وبسط الاحتلال هيمنته على جميع الشؤون الدينية، كتعيين القضاة وتسمية الأئمة، وإعلان المواسم الدينية، كانت كلها تحت أوامر إدارة الاحتلال.[1]ومنها أيضا ما فرضته السلطات العسكرية الفرنسية على الجزائريين من الضرائب الثقيلة؛ مثل الزكاة والعشور وضريبة السخرة[2]، كالحراسة الليلية بدون أجر، بالإضافة إلى ذلك فإن الملامح الاضطهادية للحكم الفرنسي مع فقدان وسائل التعبير، قد جعلت الجزائريين يكتشفون بأنه لا يمكنهم البقاء في وطنهم بأية حال.[3]

كما كان لدعوة الجامعة الإسلامية التي ظهرت على يد جمال الدين الأفغاني ثم تبناها السلطان عبد الحميد الثاني، تأثيرها الخاص على الجزائريين، بالإضافة إلى دعوة بعض الطرق الصوفية كالطريقة السنوسية للجزائريين بالهجرة إلى أرض الإسلام،[4]فقد كان الشيخ محمد بن علي السنوسي مقيما في بوسعادة جنوب شرق الجزائر عندما حلت كارثة الحملة الفرنسية وكان قد تخطى الأربعين من عمره فهزه هذا الحدث الجلل ودفعه إلى

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص126.

[2]- ضريبة السخرة وهو قانون سنه قائد جيوش الاحتلال الفرنسي –في أيام مقاومة الشيخ بوعمامة وكانت أيام قحط وجفاف- يقضي على الفلاحين وأرباب الأنعام وسائر سكان البادية بأن يحضر كل فرد منهم دابة مسرجة أو مبرذعة في الوقت المعين، ومن لم يمتثل أويتخلف على الوقت يسجن أو ينفى أو يعاقب بغرامة مالية يدفعها حالا أو يباع عليه لأجلها كل ما يملك. وإذا حضرت الدابة يركبها الجندي الفرنسي أو عليها متاعه وعتاده، وربها ملزوم بأن يقودها بالجندي حيث ما حل وارتحل فيغيب الأهلي بدابته الثلاثة و الأربعة أشهر ولا يعود لأهله حتى يخلف بغيره من أهل محلته أو قريته، وهذا القانون الجائر سمي إذ ذاك بين الأوساط بالسخرة لأنه قضى بتسخير الناس لخدمة الجندي الفرنسي. ينظر: الطيب المهاجي، أنفس الذخائر وأطيب المآثر، ص33. الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي، ص43.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 125. نقلا عن: ميللي: القرن التاسع عشر، 1913،ص735. وينظر؛ عبد المجيد بن نعمية، موسوعة أعلام الجزائر، ص 494.

[4]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار البصائر، ص 474. نقلا عن: بيار باردان، الجزائريون والتونسيون في الدولة العثمانية، فرنسا، 1979.

الخروج من الجزائر من أجل تحرير الوطن الإسلامي كله تحريرا قائما على المفاهيم الإسلامية، وخرج من بوسعادة مهاجرا إلى المشرق سنة 1255هـ/ 1839م.[1]

وقد ذكرت تواريخ عديدةومختلفة للهجرة من الجزائر إلى المشرق والمغرب فيما بين 1830- 1914، منها سنوات 1870،1854،1911،1910،1888.والمناطق التي شهدت حركة الهجرة تختلف أيضا وإن كانت الهجرة قد مست كل جهات القطر من شرقه، وسطه، وغربه.[2]

فقد رأى بعض العلماء أن الجزائر بعد استيلاء الفرنسيين عليها أصبحت "دار كفر" تجب الهجرة منها، بينما رأى آخرون ومنهم المفتي الشيخ الكبابطي أن الجزائر ما تزال، رغم ذلك "دار إسلام" ومن ثمة لاتجب منها الهجرة، وكان لكل فريق حججه التاريخية والدينية.[3]

ومن القائلين بالهجرة أنصار المقاومة والجهاد، وقد قاسوا الأمر على ما وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى رأي محي الدين بن عربي أثناء الحكم الصليبي للقدس، ومنهم العلماء والمفتيين الذين انضموا إلى الأمير عبد القادر مثل قدور بن رويلة والمفتي علي بن الحفاف. أما الذين رأوا ضرورة البقاء في الوطن رغم الاحتلال فهم الذين قاسوا القضية على ما حدث في الأندلس، واستشهدوا بكلام الونشريسي في فتواه الشهيرة ب"أسنى المتاجر" ومنهم المفتي مصطفى بن الكبابطي والمفتي محمد بن الشاهد.[4]

---

[1]- محمد بن علي السنوسي، شفاء الصدر بأري المسائل العشر من درر الفقه المالكي، إشراف نجيب بن خيرة، دار زمورة للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2011، الجزائر، ص ص6،5.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص474.

[3]-جمع الأستاذ محمد بن عبد الكريم مجموعة هذه الآراء في كتاب نشره بعنوان حكم الهجرة من خلال رسائل مخطوطة. وانظر: أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ص20.

[4]- قدور بن رويلة، رسالة إلى مفتي مدينة الجزائر، مخطوط في 8 ورقات، تحت رقم: 1304. وينظر؛ أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص 96.

ودارت عدة مراسلات بين ابن رويلة والكبابطي في موضوع الهجرة، وبلغت حد الاتهامات والعتاب فقد اتهم الأول الثاني بخضوعه للفرنسيين عندما كان يودع جيوشهم ويستقبلها ويحضر حفلاتهم، وكل ذلك في نظر ابن رويلة مدعاة للكفر، وقد خاطبه قائلا: "لعلكم ظننتم أن الله لا يعبد إذا خرجتم من الجزائر، وأن شريعته لا تطبق."[1]

وأدى خلاف العلماء حول هذا الموضوع إلى مضاعفات أخرى، فقد فكر الأمير عبد القادر على إثر هزيمة الزمالة وتغلب العدو على جميع مدنه وأمواله وأسلحته، أن يدعو الجزائريين إلى الهجرة الجماعية.

كما أن المارشال بوجو قد أحس بذلك فأرسل سنة 1842م الضابط الجسوس (ليون روش) في مهمة لدى مراكز الفتوى في العالم الإسلامي. وحرر صيغة الاستفتاء – حسب المصادر الفرنسية- الشيخ محمد التجاني وبعض المقدمين عن الطرق الصوفية الأخرى منهم مقدم الطيبية.

ومحتوى الاستفاء،أن المسلمين إذا تغلب الكافر على أرضهم ودافعوا عنها ثم عجزوا وأصبح دفاعهم يؤدي بهم إلى التهلكة والانتحار، وكان الكافر سمح لهم بإقامة شعائر دينهم، هل تجب عليهم الهجرة؟ أخذ ليون روش هذا الاستفتاء وغير اسمه إلى عمر، واصطحب معه مقدم التجانية وبعض المقدمين الآخرين، واتجهوا إلى القيروان والقاهرة ومكة. ثم رجعوا بما أفاد ضرورة بقاء المسلمين في بلادهم وليس عليهم حمل السلاح ما داموا قد عجزوا عن الدفاع، وعليهم بالتسليم والاستسلام.[2]

---

[1]- قدور بن رويلة، المصدر نفسه. وانظر: عبد المجيد بن نعمية، موسوعة أعلام الجزائر، ص495.

[2] -Léon Roches,Trente-deux ans à travers l'islam (1832-1864) Tome1, Paris, librerie de firmin-Didot,1884

والمعروف أن روش قد روى بنفسه القصة وكيف ذهب إلى مكة ومن رافقه من مقدمي الطرق الصوفية الجزائريين سنة 1842م، وقد اعترف روش أن العالم الوحيد الذي عارض الفتوى في المجلس العلمي بمكة هو الشيخ محمد بن علي السنوسي[1]، وقد علق الفرنسيون الفتوى في المساجد بعد أن وافق عليها علماء المذاهب الأربعة في مكة، وقرئت في خطب الجمعة من قبل الأئمة والخطباء الرسميين وفي مقدمتهم رجال الإفتاء.[2]

وقد استفادت السلطات الفرنسية من هذه الفتوى في بسط نفوذها على الجزائر، واستصدر جول كامبون أيضا سنة 1895 فتوى شبيهة من علماء المشرق لبسط نفوذ فرنسا في الصحراء وقمع الثورات.

وكان من ضمن أجوبة الشيخ التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر جواب جاء في الفصل الرابع من المسألة الثانية تحت عنوان: في حكم من ساكن العدو الكفور، ورضي بالمقام معهم في تلك الثغور وملخصه ما يلي: لا يسقط هذه الهجرة إلا تصور العجز عنها بكل وجه، بحيث لم يجد لها حيلة ولا سبيلا، مثل أن يكون مريضا جدا، أو ضعيفا جدا ولا بد مع ذلك من كونه له نية صادقة، أنه إن قدر على الهجرة يوما ما هاجر فحينئذ يرجى له العفو المشار إليه بقوله تعالى: "قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها، إلى قوله تعالى: فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم"[3] وأما القادر على الهجرة بحيلة أو غيرها، فهو غير معذور وجاء بآيات الوعيد ثم ذكر حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: أنا بريء من كل مسلم مقيم بين أظهر المشركين، قالوا: يا رسول الله: لم؟ قال: لا تتراءى نارهما.

---

[1]- ينظر ترجمته عند؛ عبد المجيد بن نعمية، موسوعة أعلام الجزائر، ص ص414-417.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص254.

[3]- سورة النساء، الآية رقم :97.

وقال أيضا: "لا تساكنوا المشركين ولا تجامعوهم، فمن ساكنهم أو جامعهم فهو منهم" قال صاحب المعيار: ولا معارض لهذين الحديثين ولا ناسخ ولا مخصص، ولا مخالف لهما من أئمة المسلمين.

وقد اعتمد صاحب الفتوى على الونشريسي صاحب المعيار في رسالة عنوانها: "أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى و لم يهاجر، وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر"

وذكر أيضا أن المسلم بالأصالة ومن تجدد إسلامه سواء في الأحكام المذكورة، بل إن المسلم بالأصالة يؤخذ بالأحرى من حكم من أسلم لا بالمساواة، لأن من أسلم ربما يعذر، لقرب عهده بالإسلام، فلم يعلم بوجوب الهجرة، والجهل بالأحكام له أثر في الجملة، بخلاف المسلم بالأصالة، فالغالب علمه بوجوبها.[1]

ولذلك كان الأمير عبد القادر يرى بوجوب هجرة الجزائريين ما دام الفرنسيون قد تغلبوا عليهم[2] فبداية من سنة 1842 بدأت قواعد الأمير تسقط في أيديهم، فاستولوا على المدية ومليانة وشرشال وتلمسان ومعسكر، ووقعت الزمالة المشهورة في قبضة الفرنسيين سنة 1843 في طاقين بالونشريس.

وقد جاء في كتاب ذخيرة الأواخر والأول لأبي حامد المشرفي المتوفى سنة (1313هـ/1895م) " أما الهجرة التي كانت ركنا في الدين انقطعت بفتح مكة، وأما

---

[1]- أجوبة التسولي على مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد، دراسة وتحقيق: عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت، 1996، ص310.

[2]- في نفس الفترة أي أوائل القرن التاسع عشر الميلادي وردت فتوى في إفريقيا جنوب الصحراء- حول قضية الهجرة- من الشيخ عثمان بن فودي سنة 1804م إلى جميع أهل السودان، ومما جاء في آخر الوثيقة قوله: "وإن حكم البلد حكم سلطانه إجماعا إن كان مسلما كان البلد بلد إسلام، وإن كان كافرا كان البلد بلد كفر وجبت الهجرة منه." الدكتور عبد الرحمان عمر الماحي: الدعوة الإسلامية في إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص139.

في الجامع من أن الهجرة لا تنقطع هي الهجرة المندوبة وحتى من المظالم أو من أرض يكثر فيها أكل الحرام، ومنهم من قال: إن الهجرة باقية إلى يوم القيامة عند حصول سببها وهو الإذاية وبهذا السبب وهو قوله تعالى: وإذ يمكر بك الذين كفروا"[1] الآية وجبت الهجرة على النبي صلى الله عليه وسلم".

مؤلف الكتاب هو أبو حامد العربي بن عبد القادر بن علي المشرفي المعسكري، تعلم بوهران وهاجر إلى المغرب بعد الاحتلال الفرنسي، من آثاره: "طرس الأخبار لما جرى للمسلمين آخر القرن الثالث عشر مع الكفار" و"عجيب الذاهب والجائي في فضيحة الغالي اللجائي" قال ابن سودة: رد فيه على الغالي بن محمد العمراني الحسن اللجائي، حيث كان يتنطع على الحاج عبد القادر بن محي الدين أمير الجزائر، والمشرفي كان ينتصر له.[2]

عن اختياره المغرب كدار للهجرة يقول: فولاية أهل النبوة أمان لهذه الأمة من عذاب الدنيا وعذاب الآخرة، وهذا هو أحد الأسباب التي جاءت بنا إلى المغرب، واخترنا الهجرة إليه دون الهجرة إلى أرض تونس وما وراءها من الأمصار،ألا ترى إلى فاس وأحوازها بل وجميع الإيالة المغربية حاضرة وبادية، كيف نجاها الله مما أصاب غيرهم من واسطة المغرب وتونس المجاورة، فقد تغيرت أحوالهم بظهور كلمة الكفر في تلك النواحي، أعادها الله دار إيمان"[3]

---

[1]- سورة الأنفال، الآية رقم: 30.

[2]- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص303.

[3]-عبد الحق شرف، العربي بن عبد القادر بن علي المشرفي -حياته وآثاره- ت1895م، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، 2011، ص80. نقلا عن: نزهة الأبصار لذوي المعرفة والاستبصار، مخطوط الوطنية المغربية، رقم:579، ص55.

ويصف لنا الشيخ العربي المشرفي وقائع عن هجرته في كتابه "طرس الأخبار بما جرى آخر الأربعين من القرن الثالث عشر للمسلمين مع الكفار بقوله: " اعلم أن النصارى لما اشتدت صولتهم، وكثرت إذايتهم وهالتنا غزواتهم وفجعتنا وعاهم فررنا بالحريم للجبال، وتركنا وراءنا قوت العيال، وتحصنا بالأعراب المسلمين وقلنا في زعمنا أسندنا ظهورنا لإخواننا المؤمنين فإذا بهم قاموا لأخذ مالنا واروا عليه أخذا بثار نهب عمالنا فوقفنا حائرين حيث أخذنا بجريرة أهل الأمير الجائرين، ولا ألقينا للعدو السلاح إلا باجتماع الأعراب مع النصارى في الاصطلاح، إذ الأعراب تغير علينا من أمام ومن خلف تغير الكفرة اللئام، فالنهار حرب معهم ورحيل وعسات، تحرس من جميع الليل فإن مروا بموتانا مثلوا بهم وتبعوا جرحانا فأفقوا عليهم، وهتكوا حرمة الحريم من أجل ذلك ماتت الأحرار بالتخميم، فلا يشد المسلم عضد أخيه ولا يسد خلة جوعه بسخاه، للك رجع المستضعف للبلاد بعد أن مرت عليه المشاق وتكرت ليه الأنكاد، ووقع الجل منا أسيرا وصار الكافر على من رجع للبلاد أميرا، فافترقت جموعنا أيادي سبا وتشتتنا جوفا وقبلة وشرقا وغربا، ولما فقد عنا القمح والشعير ورجعنا لأكل لحم الغنم والبقر والبعير معشر الكبير والصغير وبلغنا حد الجهد في الجوع، ولا سيما من ترضع الرضيع، فيطبخ بلا ملح الطبيخ حتى ملت بأكل المسوس الكهل والشيخ، وترادف الرحيل في الفرار بلا إقامة بأرض هناك ولا قرار، وطال بنا الرجا وأعيانا مشي الوجا فلا محتطب في طريقنا ولا مرعى لسائمة ماشية ترعى، إلا الشيح في بعض الأودية والحلفا، فلا تراها إلا يابسين من جايحة الحر والقر والأصفا نيرانها باردة لاتنضج نيا، فلم تحصل لنا به فائدة، فترى الناس يتداولون طول الليل على إيقادها، فلم ينتج لهم الأمر إلى رجعوا لغلي القديد فلم يكملها في إيرادها. عند ذلك هاجت بطون القوم، ومات الجل بها في النوم، وما سلكنا فجا من فجاج تلك الأرض، إلا امتلأت أفواهنا بالتراب طولا وعرضا والعدو في اثرنا طالبا من حرب الكفاح، فنصرته علينا والله عواصف الرياح وضاقت علينا الأرض بما رحبت، ومن

قلة الماء والعيش فما وسعت. وكنا رحلنا في هروبنا السنة الأولى رحلة بعد رحلة حتى كملت لنا ستين جفلة. وفي السنة الثانية ثمانين رحلة قاصية، إلى أن أتت على آخرنا السنة الثالثة، فاحترق ريشنا في المائة رحلة الكارثة. ولولا موافقتنا لمن يدعي الإمارة وجلوسنا معه يمينه وشماله، لما صرنا إلى ما ترى، ولسلك الله بنا طريقا يسرى.." وكان تاريخ هجرة هذه القبائل العربية الجزائرية إلى المغرب في جمادى الثانية 1260هـ/ جويلية 1844م.

وقد أفتى المشرفي في كتابه طرس الأخبار بعدم تكفير من لم يهاجر في فصل عنوانه: "فيمن عاير أخاه بالتنصر، ويقال فاهجر معي إني مهاجر وإن بقيت فأنت كافر"[1]. ورد المشرفي هنا جاء على الأمير عبد القادر في جوابه لمن استفتاه في مسائل شرعية تتعلق بالمخالفين أو الرافضين للمقاومة، وهو يسمي أولئك المخالفين بالمتنصرة.[2]

حادثة الهجرة التي تحدث عنها الشيخ العربي المشرفي في كتابه السالف الذكر تطرح بعض تساؤلات تحتاج إلى تفسيرات وبالرجوع إلى مصادر أخرى عاصرت تلك الأحداث أو كتبت عنها اعتمادا على شهادات من عايشوها تتضح الأمور من هذه المصادر كتاب أنفس الذخائر في أهم ما اتفق لي في الماضي والحاضر الذي تحدث بإسهاب عن أخبار قبائل بني عامر والحشم مع الأمير عبد القادر وهجرتهم إلى المغرب وما وقع لهم من نكبات مما يجعلنا نتوصل بأن عائلة الشيخ العربي المشرفي تنتمي إلى إحدى هاتين القبيلتين.

كانت هذه الهجرة تدخل في إطار أحداث هجرة قبيلتي بني عامر والحشم أقوى حلفاء الأمير عبد القادر، فقد كانوا أول من بايعه في البيعة الثانية العامة سنة 1248هـ/ 1832م وهي سنة بداية الهجرة الجزائرية إلى البلاد الإسلامية،[3] وانتظموا في سلك طاعته وكان الأمير كثيرا ما ينتصر على عدوه بواسطتهم لشجاعتهم وتدربهم على حسن الرماية

---

[1]- ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص97.

[2]- المرجع نفسه، ج7، ص94.

[3]- ينظر: كرونولوجيا تاريخ الجزائر(1830- 2000)، ص17.

بحيث لا تسقط لهم رصاصة بالأرض كما شهد لهم بذلك صاحب كتاب الاستقصا وصاحب كتاب تحفة الزائر، ثم بعد مدة انحرفوا عن طاعة الأمير عبد القادر كما هو شأنهم مع من تقدمه من الأمراء، وهاجروا بأهليهم وأموالهم إلى المملكة المراكشية فأكرم السلطان مولاي عبد الرحمان وفادتهم وأحسن مثواهم وأقطعهم أرضين صالحة للزراعة وغرس الأشجار وتربية المواشي، كما ساعدهم بكل المرافق التي يتوقف عليها صلاح حالهم بصفة أنهم مهاجرون، ولكن سرعان ما تنكر لهم وقلب لهم ظهر المجن بسبب وشاية همس بها في أذنه أحد أمرائه المغرضين، وهي أن دخول بني عامر أرض المغرب لم يقصدوا به الهجرة وإنما قصدوا منه تمهيد الطريق للأمير عبد القادر واستمالة قلوب أهل المغرب إليه ليتمكن بذلك من الاستيلاء على الدولة العلوية ويضمها إلى الجزئر ويقبض على ناصية الجميع. هكذا دبرت الوشاية التي ترتب عليها من الفظائع ما أهكت وحدة الصف بين القطرين الشقيقين.[1]

وقد اجتمع صاحب كتاب أنفس الذخائر وأطيب المآثر بأحد زعماء بني عامر وهو عبد القادر بن علي وكان مشهورا بالفضل ذا مترلة رفيعة ومركز سام بين قومه الذي حضر هجرة بني عامر من مبداها إلى منتهاها وشاهد سائر ما وقع أثناءها فقال: وهو يحدث عن نكبة بني عامر "لما أحاط بنا جيش السلطان والقبائل المندوبة معه لقتالنا وحالوا بيننا وبين الماء صرنا بعد موت الكثير من الصبيان عطشا، نجمع أبوال الخيل والبغال ونسقيها الصبي ولكن بدون جدوى حيث لم يلبث إلا قليلا حتى تزهق روحه وتذهب نفسه الزكية بغير ذنب اقترفت وبلا جريمة ارتكبت"[2].

وحدثت زوجة عبد القادر بن علي وهي فاطمة بنت أبي طالب العامرية، وكانت كيسة لبيبة حافظة لأخبار بني عامر محيطة العلم بأيامهم وحضرت غالب مواقفهم

---

[1]- الطيب المهاجي الجزائري، أنفس الذخائر وأطيب المآثر، ص 53.

[2]- الطيب المهاجي، المصدر نفسه، ص 54.

ومشاهدهم قالت: "كنت في نكبة بني عامر التي حلت بهم من طرف السلطان مولاي عبد الرحمان حاضرة في الواقعة كغيري من نساء المهاجرين من بني عامر، وقد وقعنا غي الأسر وأصبحنا من المسبيات فأخذني مع صواحب لي أحد أعيان الجيش بعد أن صرنا في سهمه من الغنيمة فضمنا إلى عياله، وعصمنا الله منه حيث لم يمسسنا بسوء، قالت: وكان لنا في قبيلة الرحامنة أصدقاء بلغهم ما حل بنا من النكبات وما صرنا إليه من السبي ثم القسم في الغنائم، فشفعوا لنا عند من كنا في حوزته فأطلق سراحنا، ثم قالت: وبعد عناء كبير التحقنا بالبقية الباقية من رجالنا الذين كتب الله لهم النجاة من القتل والخلاص من الأسر. قال المؤلف: انتهى ما حدثت به المرأة المذكورة وهذا أقل ما يقال عن هذه الواقعة المحزنة المؤلمة التي سجلها التاريخ عارا على أبناء الملة والجنسية الواحدة والتقاليد الواحدة.[1]

كان من نتائج الفتوى بوجوب الهجرة من الجزائر بسبب الاحتلال الفرنسي أن عرفت هجرة واسعة للأفراد والجماعات يقول عبد الرحمان بن العقون: "في الحقيقة إن هجرة الجزائريين من وطنهم خاصة إلى البلاد الإسلامية لم تنقطع على امتداد تاريخ الاحتلال الفرنسي وبخاصة بعد الثورات المتعددة والتي يعقبها الفشل، وتتعقب دولة الاحتلال المجاهدين وقراهم بالتقتيل والتشريد.. وبالضغط والقهر وأنواع الانتقام العنصري والديني وكل ذلك يشهد به التاريخ باعتراف جميع المؤرخين"

وحسب المصادر التاريخية فالهجرة لم تنقطع بين 1830- 1914 نحو المشرق وكذا نحو المغرب وتونس ولكن الفرق في الكثافة وفي موقف السلطات الفرنسية من التغاضي عنها أو منعها.[2] وكان الاستجابة لنداء الهجرة بداية من المدن الكبرى كالجزائر، قسنطينة، تلمسان، وهران، وبجاية

---

[1]- المصدرنفسه، ص55.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5،ص474.

وبالرجوع إلى كتب التراجم نجد العديد من الشخصيات الجزائرية من مختلف نواحي القطر الجزائري هاجرت خلال هذه الفترة التاريخية إلى مختلف الدول العربية المشرقية وفي مقدمتها بلاد الشام والحجاز ومصر والبلدان المغربية كالمغرب وتونس

في مقدمتهم الأمير عبد القادر وأتباعه وقرابته منهم:

مصطفى بن التهامي من مواليد مدينة معسكر سنة 1796، كان والده مفتيا في عهد العثمانيين، وكان من نواب الأمير عبد القادر وقد تولى مقاطعة معسكر بعد مقتل محمد بن فريحة المهاجي –أحد أبرز نواب الأمير– وبعد هجرتهم إلى دمشق سنة 1856 تولى ابن التوهامي التدريس في الجامع الأموي والفتوى على المذهب المالكي، كما كان يحضر مجالس الأمير ويناظر علماء الشام حتى عد إمام المالكية بجامع دمشق. توفي مصطفى بن التهامي سنة 1283هـ/1866م بدمشق.[1]

وفي سنة 1847 هاجر الشيخ المهدي السكلاوي من مدينة دلس إلى المشرق مع عدد من أعيان زواوة، ووجه من هناك نداءه إلى أعيان هذه المنطقة طالبا منهم الهجرة فاستجاب له عدد منهم والشيخ المهدي السكلاوي هو زعيم الطريقة الرحمانية. وهاجرت من بلاد زواوة جماعات مع خليفة الأمير، أحمد بن سالم، والحاج عمر شيخ زاوية سيدي محمد بن عبد الرحمان بآيت اسماعيل.[2]

ومن الغرب الجزائري توالت الهجرة إلى المغرب الأقصى، وقد استقرت منهم عائلات أمثال عائلة المشرفي، وابن سعد، والمجاوي وبوطالب، وسكن بعضهم مدينة فاس، وجدة

[1]– عبد المجيد بن نعمية، موسوعة أعلام الجزائر، ص472.

[2]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص475.

وطنجة. وبعد التحاق الأمير بالمشرق سنة 1852 مع عائلته ورفقائه ازدادت حركة الهجرة من الغرب الجزائري.[1]

ومن مدن الشرق الجزائري هاجرت قبائل فرادى وجماعات، منها أعيان من مدينتي عنابة وبجاية سنة 1832، ومن مدينة قسنطينة بعد سنة 1837، واتجهت الهجرة نحو تونس ومنها إلى المشرق، وحدثت هجرة كبرى من سطيف ونواحيها ومن قسنطينة عقب ثورة 1871م. وشهدت نواحي مدينتي بسكرة وسوف هجرة جماعية سنة 1895 نحو المشرق.[2]

ورد في وثيقة للحاكم العام بالجزائر إلى حاكم وهران عن الحالة السياسية للأهالي بالجزائر المؤرخة في شهر جويلية 1910 أن رجال أو زعماء الطرق الدينية المسلمين كانوا تحت مراقبة صارمة خلال الأشهر الأخيرة خاصة بعد حركة الهجرة التي عرفتها بعض مناطق قسنطينة، لقد أبدى الكثير منهم مواقف إيجابية واقترح البعض منهم أن تكون مسابقة فعالة تجعل المترشحين لا يفكرون في الهجرة ولكن كل هذا لم يأت بنتيجة، فبعض المقدمين في الطريقة الرحمانية ينشرون فكرة الهجرة وهم الغلام بن عثمان من المشكرة، الحاج العيد من مسكيانة طورش وحرباجي محمد لحسن بن الحاج محمد من معاديد والحاج صالح بن محمد من بريكة.[3]

وكان حمدان يهون على الجزائريين الذين أرادوا أن يغادروا البلاد، ويهاجروا منها خوفا على دينهم القويم، فكان يجد في نصحهم ويثبط عزائمهم على مغادرة وطنهم المفدى، وهجران بلدهم المحبوب مخاطبا إياهم بقوله: لا فرق بين أن يحكمنا زيد أو يرأسنا

---

[1]- المرجع نفسه، ج5، ص475.

[2]- المرجع نفسه، ج5، صص475، 476.

[3]- Archive Willaya D`ORAN, Boite n:4471, I:3, Situation Politique Mois de Juillet 1910.

عمر، وإنما نطالب من يحكمنا، أو يرأسنا بالعدالة الاجتماعية، والإنصاف التام. إن الأسس التي بنيت عليها القوانين الفرنسية تقتضي عدم مس ديننا وعقائدنا لأن الدين أمر عقلي والأمور العقلية لا محاربة فيها.

إن الفرنسيين-هم- بشر مثلنا وقد جمعت بيننا وبينهم الأخوة الإنسانية..إذن فكيف نخاف من أمة لها باع طويل في الحضارة الانسانية، وقدم راسخ في التمدن البشري".[1]

كان حمدان على عهد الأتراك يشغل منصب مستشار أول للدولة الجزائرية، كما كان همزة وصل بينها وبين الدول الإفرنجية لأنه كان يحسن التحدث بلغاتها خاص اللغة الفرنسية، وذلك ما دفع بمفتي الجزائر وحاشيته أن يتهموه يوم معركة اسطاوالي بالخيانة العظمى، وقدأطلقوا عليه اسم رجل الفرنسيين لسبب أنه سافر إلى بلادهم، وأنه يتكلم بلسانهم وقد أثرت فيه مدنيتهم.

ويعلق محمد بن عبد الكريم بقوله:"وجميع هذه الحملات المخطئة والاتهامات الباطلة قد استهدفت سي حمدان المخلص لوطنه، الأمين في أعماله ذلك لأنه رفض الاتفاق مع مشائخ الإسلام في متابعة القتال وكان يرى أنه لا جدوى فيما يدعو إليه شيخ الإسلام من مواصلة الحرب التي يعقبها الفشل المقعد ويتلوها الشلل المزمن، ثم يعود على المسلمين بالخسران في الأرواح والعتاد".[2]

وكانت نصيحته لوجهاء الجزائريين بلزوم بلادهم وعدم مبارحتها وجيهة جدا، لأن فرنسا –نفسها- كانت تسعى بشتى الوسائل المباشرة وغير المباشرة لإخراج هؤلاء الوجهاء كي يخلو لها الجو، ويتسع لها المجال فعندئذ تفعل ما تشاء وما تريد بعامة الشعب،

---

[1]- محمد بن عبد الكريم، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته ،ص154

[2]-المصدر نفسه،ص154.

وذلك ما كانت تبغي. فإن قال قائل: كيف يحبذ سي حمدان الإقامة بعد الاحتلال، وهو قد هاجر إلى فرنسا حيث مكث ردحا من ومنها توجه إلى القسطنطينية ولازمها إلى أن توفاه الله –هناك-؟ قلنا: إن مغادرة سي حمدان لبلده كانت بإيعاز هؤلاء الوجهاء – أنفسهم- ليتمكن من الدفاع عن وطنهم المغتصب، ويكون –هناك- من البرلمان الفرنسي ومجلس الدولة عن كثب وكان في نية سي حمدان العودة إلى وطنه بعد إنهاء مهمته"[1].

وهناك وثيقة ورسالة كتبها حمدان عثمان خوجة إلى محمود بإستانبول بتاريخ 23 محرم 1250هـ/ 1 جوان 1834م جاء فيها: "وعزمت على الهجرة بعيالي وأولادي إلى بيت الله وكان الفرنسيس أخذوا مني مصادرة مال كبير كما هو مقيد في تأليفي، وأنا ترافعت معهم ليردوا لي ما أخذوا مني، سواء أعطوا أو منعوا أرجع للجزائر وأتوجه لبيت الله الحرام إن شاء الله فلهذا كان يسعني ما وسع غيري وأسكت، لكن يا أخي الغيرة الإسلامية حملتني على أن كتبت وخاطرت بنفسي، وأعلمتكم فالغوث الغوث،لحال أمة سيدنا محمد. والسلام من أخيكم حمدان ابن المرحوم عثمان خوجة الغريب وفقه الله".[2]

وقد ثبت تدخل السلطات الفرنسية لمنع الهجرة عدة مرات خاصة تلك التي حدثت نتيجة الاستجابة لنداء العلماء وشيوخ الزوايا وفتاويهم، من ذلك تدخل الحاكم العام شانزي سنة 1875م لمن الهجرة، وكان القناصل الفرنسيون أنفسهم في الشام وغيره يطالبون بمنع الهجرة لأنها تضر بسمعة فرنسا في المشرق. وفي سنة 1895 تدخل الحاكم

[1]- محمد بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص154.

[2]- أحمد توفيق المدني، أبطال المقاومة الجزائرية مستخرج من مجلة التاريخ، رقم:04، 1976، دار البصائر، الجزائر، ص28.

العام جول كامبون ومنع الهجرة أيضا، وكان قد استصدر فتوى من علماء المشرق لا تشجع على الهجرة من الجزائر باسم الخوف على الدين.[1]

وقد ألح كامبون على أن الهجرة من تأثيرات الجامعة الإسلامية والطريقة الرحمانية، وأن العاطفة الدينية كانت تشجع على الهجرة، وروى أن إحدى المراسلات جاء فيها:" تعالوا والتحقوا بنا في بلاد يحكمها سلطان الإسلام وفي بلاد مسلمة، تعالوا واقضوا بقية حياتكم في بلاد غنية بالخيرات والصلوات والاحترام، وقد وعد الله المهاجرين مكانا أفضل في الآخرة".وقد كان للطريقة الرحمانية مشاركة في هذه الحملة الدعائية حسب الحاكم العام كامبون.[2]

ولمعرفة عدد الجزائريين الذين تأثروا بهذه الأحداث واستجابوا لنداء العلماء ورجال الإفتاء الذين حثوا على الهجرة من أرض الجزائر يكفي الرجوع إلى المصادر وكتب التراجم، فسوف نجد أعلاما كثيرة لبت نداء الهجرة من الجزائر في فترات متعاقبة ومتقاربة. ومنهم :

- **الشيخ محمد المهدي السكلاوي**

الذي أفتى بضرورة الهجرة وقاد هو نفسه مجموعة من أتباعه إلى بلاد الشام. ولد بدلس حوالي 1200هـ وتوفي بدمشق سنة 1278هـ ودفن بسفح جبل قاسيون، ورافقته عائلته في هجرته سنة 1263هـ/ 1847م، وحصل على أرض من الدولة العثمانية له ولمن معه من المهاجرين.

---

[1]-أبيالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص476. نقلا عن؛ ديبون وكوبولاني، الطرق الدينية الإسلامية، الجزائر، 1897، ص37.

[2]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، صص 477،478. نقلا عن؛ بيير باردان ،المرجع السابق، ص 128.

وكان من أنصار أحمد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر في زواوة، وكان للسكلاوي دور بارز في النشاط الديني في بلاد الشام وتولى مشيخة الطريقة الخضرية ويلقن أورادها للمريدين ومنهم بعض حكام دمشق وعلمائها، ومن تلاميذه الشيخ محمد المبارك.[1]

- **محمد الطيب المبارك:**

من مواليد مدينة دلس سنة 1255هـ/1839م هاجر مع والده سنة 1263هـ/1847م تحت تأثير الفتوى بالهجرة التي دعا إليها الشيخ السكلاوي،[2]واشتهرت عائلة المبارك التي هاجرت من دلس بنشاطها في العلوم الدينية واللغوية، فكان منها ثلاثة أو أربعة من نوابغ الأدباء اللغويين، اشتهروا ببحوثهم ومؤلفاتهم وعضويتهم في المجامع اللغوية.[3]

وفي مراسلات رجال الإفتاء مع السلطات الفرنسية إشارات إلى هجرة العلماء وبعض الموظفين في السلك الديني، وكان استعمال الحج أحيانا ذريعة للهجرة الدائمة، ففي مراسلات المفتي مصطفى القديري الذي تولى منصب الفتوى سنة 1843م، ورد اسم الطيب بن بلقاسم وهو حزاب ومن أصحاب الحضور بالجامع الكبير الذي أراد السفر الحج،وحسن بوقندورة قد سافر إلى الشام، إلى غيرهم من العلماء الجزائريين المهاجرين.[4]

وفي مراسلات المفتي احميدة العمالي (ت 1293هـ/1876م) أيضا إعلام الإدارة بذهاب محمد بن الطاهر حزاب بجامع سيدي رمضان إلى الحج وشغور مكانه، ووفي رسالة أخرى بتاريخ 1280هـ/1863م إخبار بأن حسن بوقندورة أحد الحزابين

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص 521.

[2]-المصدر نفسه، ج5، ص521.

[3]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ص198.

[4]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص367.

بالجامع الأعظم أراد السفر إلى الشام والتوطن هناك، وأيضا قدور بن الحاج حسن بن المرابط الذي كان يشغل وظيفة حضور أي قراءة صحيح البخاري بالجامع الكبير عازم على الهجرة أيضا إلى بلاد الشام والاستقرار فيها رفقة أهله.[1]وفي رسالة أخرى بتاريخ 1284هـ/1867م من المفتي نفسه أي احميدة العمالي إلى والي الجزائر أعلمه فيها بهجرة مصطفى بن يوسف الذي كان يشغل منصب حزاب بجامع سيدي رمضان إلى المغرب الأقصى.[2]

3- مواقف حول التجنيد الإجباري والحرب العالمية الاولى:

ارتبطت الهجرة في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر بدوافع مختلفة –أشرنا إلى بعضها سابقا- منها حجز الأراضي ومصادرة الممتلكات، وأنواع الانتقام العنصري والديني،فكان معظم الجزائريين يهاجرون خوفا على دينهم وأرواحهم، وأصبحت الهجرة جماعية بعد إصدار قانون التجنيد الإجباري وقد كان للفتوى والمفتي مشاركة خطيرة فيما جرى من ذلك.

فطبقا لقانون الأهالي استطاعت فرنسا أن تصادر الأراضي ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى كان لا بد من استغلال رأس المال البشري لسد احتياجات جبهات القتال، وتعويض اليد العاملة التي أنهكتها الحرب في المصانع الفرنسية.[3] اتخذ البرمان الفرنسي في

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ص351.

[2]- المصدر نفسه، ج3، ص352.

[3]-بريزة يحيى، الصحافة الإصلاحية ذات الاتجاه الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2000/1421، ص181. نقلا عن:

Charles Robert Ageron, les Algeriens musulmans et la France1871-1919-puf 1968, Tome 2, P1164.

اليوم الثالث من شهر فبراير –شباط- سنة 1912 قرارا بإجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين فقابل الشعب الجزائري هذا القرار بحملات من الاحتجاج من ذلك ما ورد في المقال الذي نقلته "جريدة المشير" التونسية في سبتمبر 1911م عن "جريدة الحضارة" التركية، وصف هذا المقال اجتماعا عاما عقد بالعاصمة الجزائر، وخطب فيه الشيخ عبد الحليم بن سماية وهو من كبار علماء الجزائر معارضا للتجنيد الإجباري.[1] ومما جاء في المقال: "ولما وقع الاستدعاء وتسابق المدعوون إلى دار المجلس البلدي والتأم الجمع في قاعة المفاوضات دخل رئيس المجلس "دوغلان" وجلس في كرسي الرئاسة وافتتح بقوله: إن الحكومة الفرنسية رأت الآن أن تحشر أبناء المسلمين المراهقين تحت لوائها الحربي، وأنها وجهت إلى الوالي العام في هذا الشأن أمرا تحثه على استشارة المجالس البلدية في الأقطار الجزائرية.. ولما أتم شيخ المدينة مقاله قام الشيخ عبد الحليم بن سماية، وشرع في الكلام شروعا جميلا، واستدل بآيات قرآنية على أن المسلمين إذا أدوا الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية لا يكونون مسلمين بجميع معاني الكلمة، – ولو نالوا من الحرية ما يخول نبغاءهم التربع في دست رئاسة الجمهورية- ودعا إلى أن الحرية والحقوق السياسية إذا منحت للمسلمين مقابل تجنيدهم يكون هناك الضربة القاضية على القومية الدينية والجنسية، إذ يقع اندماجهم بالأمة الفرنسوية نهائيا.

ولما أتم كلامه صاح الأعيان بأنهم موافقون تمام الموافقة على احتجاجه ورفضه للمشروع. ثم أعرب المفتي الحنفي "محمد بوقندورة" عن رأيه بأنه موافق على كلام عبد

[1]- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي – من خلال مذكرات معاصر- 1920/ 1936، ج1، ص33.

الحليم بن سماية،[1] الذي يعتبر من أعيان علماء العاصمة ومن أساتذة مدرسة الجزائر الثعالبية وكان من النشطين الذين عارضوا التجنيد الإجباري سنة 1912.[2]

وبعد فتوى الشيخ ابن سماية توالت الفتاوى والعرائض المناهضة للتجنيد الإجباري، ومن أحسن العرائض التي قدمت للحكومة الفرنسية، عريضة مدينة الخروب وأهم ما ورد فيها من النصوص الدالة على رفض هذا القرار ما يلي:

- قد أزعجنا ما بلغنا أن الدولة الجمهورية عزمت على إدخال مسلمي وطن الجزائر في العسكرية فتحيرنا للغاية وتألمنا للنهاية.
- إننا نطلب من رجالها الفخام أن يزيلوا عنا هذا الإلزام وأن يرفعوا عنا هذا الأمر المؤلم القاسي.
- فنحن لا نرضى بالعسكرية بكل وجه إلا إذا قهرتمونا عليها وجبرتمونا على أدائها، فنطلب إذن أن تساووا بيننا وبينكم في سائر حقوق الوطنية،بشرط عدم إدخالنا في الجنسية أصلا إذ لا ملازمة بين الحقوق والجنسية.[3]

وقد ورد في هذه العريضة أيضا ما يدل على قبول التجنيد ولكن بشروط كما في الفقرة التالية "وإن صممت الدولة ولا محالة و لم تنظر لفقرنا ولا لذلنا، فلتعطنا الحقوق التي يتمتع بها كل من انخرط في سلك العسكرية، ورجال الدولة الفخام لا نظنهم يوافقون على

---

[1]- عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ج1، صص34،35. وبحسب تقرير عمر بن قدور فإن خطبة ابن سماية التي تملأ نحو ست صفحات، كانت وثيقة وطنية صريحة لم يكن أجرأ منها ولا أثقل وطأة من أية معارضة في العهد الاستعماري لذلك العهد. يقول عبد الحميد بن باديس: ومن الشيوخ الذين كونوا المدرسة الرائدة في الإصلاح الأستاذ عبد الحليم بن سماية؛ حفظ القرآن ومختلف المتون معتمدا على نفسه وبمساعدة والده وتتلمذ على شيوخ كبار أمثال الشيخ بن عيسى الجزائري، والمكي بن عزوز، وأبي القاسم الحفناوي والسعيد بن زكري، وعلم في المدرسة الكائنة بشارع السفراء، بباب الوادي في سنة 1896م مع الشيخ عبد القادر المجاوي وهي مدرسة خاصة بتعليم اللغة العربية. آثار ابن باديس، ج1،ص 28.

[2]- أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص 58.

[3]- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج1، ص ص40،41،39.

جبران مسلمي الجزائر على العسكرية من غير مساواتهم لأخويهم من المعمرين الفرنسيين واليهود في سائر الحقوق الممنوحة لهما."[1]

ومن العرائض التي قدمها أعيان الجزائر وعلماؤها ما جاء على شكل شكاوي كالرسالة التي كتبها أعيان مدينة قسنطينة عن الحالة بالجزائر في ذلك العهد وأمضاها كل من الشيخ حميدة بن باديس، والشيخ محمد الطاهر بن الحاج، والشيخ علي بن معيزة، والشيخ عمار بن احمد وقد وصفوا الحالة في ثلاث مسائل، وما يتعلق بالموضوع الذي نحن بصدده ورد بالمسألة الثالثة وهو إلزام المسلمين بالدخول في خدمة العسكر بالجبر على حسب الترتيب الجاري في فرنسا، الجواب على هاته المسألة إنها ثقيلة على كافة المسلمين لا يرضون بها ويتألمون منها غاية التألم ويذمه كل طائفة منهم وخصوصا الجبر والإلزام وحيث يكون الأمر كذلك فالأولى والأليق فتح الباب للناس في الدخول في عسكر الطيريور، نعم قد جرت العادة أنه إذا احتاج جانب المخزن للاستعداد للحرب في نازلة يطلب من سكان الأعراش الإعانة في ذلك ويعين على كل فريق عددا معلوما فينقادون لذلك بلا كلفة، فغالب الظن إذا طلب من جانب المخزن من كل عرش عددا معلوما يحملون السلاح ويتعلمون الحرب والسفر أمدا معلوما فإنهم لا يبخلون بذلك.[2]

ويزيد أصحاب هذه العريضة للحيلولة دون تجنيد الجزائريين بنصيحتهم،" وأيضا فينبغي التأمل في أنه إذا صار أهل البادية كلهم حاملين السلاح ربما تقع منهم بعض الفتن، ولو مع بعضهم بعضا، ألا ترى أن من جملة عوائدهم الفاسدة إذا تشاجر أحد من عرش مع واحد من عرش آخر قامت الفتنة بين الفريقين وتضاربوا بما يجدونه بأيديهم وربما تقع بينهم الموت فانظر إذا صارت أيديهم عامرة بالسلاح مع هاته الطبيعة".[3]يلاحظ في هذا

---

[1]- المصدرنفسه، ج1، ص41.

[2]- عمار طالبي، آثار ابن باديس، حياته وآثاره، ج4، ص ص 28،29.

[3]- عمار طالبي، آثار ابن باديس، ج4، ص29.

الأسلوب الذي اختاره هؤلاء العلماء والأعيان نوع من الليونة المطلوبة في مثل هذه المواقف للحفاظ على أرواح المسلمين الجزائرين خاصة إذا علمنا أن خطبهم موجه لقادة عسكريين.

ومن العلماء الجزائريين الذين أفتوا بحرمة التجند في الجيش الفرنسي صالح بن عمر بن داود[1] لعلي(1287/ 1347هـ) (1870/ 1928م) من أجلة علماء بني يسجن بميزاب، من مؤلفاته: كشف القناع عن مسائل وقع فيها الخلاف، مجموع أجوبة وفتاوي في سفر كبير، وما يهمنا من مؤلفاته رسالة في حرمة التجنيد في الجيش الفرنسي، كتبها لما جندت فرنسا بعض شباب ميزاب بالقوة سنة 1337هـ/ 1919م بين فيها حرمة التجنيد ومضاره.[2]

وفي بداية الحرب العالمية الأولى أفتى مفتي اسطنبول – شيخ الإسلام- بتكفير المسلمين الذين يحاربون في صفوف أعداء الدولة العثمانية. وكان ذلك يعني أيضا الجزائريين الذين جندتهم فرنسا للحرب ضد الدولة العثمانية. وقد واجهت السلطة الفرنسية دعاية إسلامية مضادة وكان عليها أن تعد رسائلها وأن تعلن حربا دعائية من عندها للرد على أعدائها. فجندت أولا رجال الدين الرسميين الموظفين في المساجد وفي مقدمتهم رجال الإفتاء وجعلتهم يعلنون عن ولائهم وينصحون مسلمي الجزائر بعدم اتباع الدولة العثمانية لأنها في – زعمهم- انحرفت عن جادة الإسلام بارتمائها في أحضان ألمانيا وتضحيتها بمصالح المسلمين.[3]

---

[1]- ينظر ترجمته: عبد المجيد بن نعمية وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر (1830/ 1954م) ص ص176،177.

[2]- محمد بن موسى وآخرون، معجم أعلام الإباضية من القرن الأول إلى القرن الخامس عشر الهجري، ج3، نشر جمعية التراث، الجزائر، 1420هـ/ 1999م، ص475.

[3] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص 102.

ويذكرنا هنا المؤرخ سعد الله بأنه لم يكن للجزائر في هذه الفترة – الفرنسية- شيخ للإسلام وليس هناك "مفتي الديار" كما كان الحال في العهد العثماني، وإنما هناك مفتون محليون لافرق بينهم وبين الأئمة العاديين تقريبا، معنى ذلك أن السلطة الفرنسية في الجزائر لم تجد شخصية دينية في وزن شيخ الإسلام باسطنبول.[1]

ومن العلماء الجزائريين الذين كانوا مع الخلافة العثمانية التي دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا، عمر بن قدور الجزائري[2]– المشهور في ميدان الصحافة- الذي كان ضد التجنيد الإجباري للجزائريين، ولذلك قادته السلطات الفرنسية راجلا من العاصمة إلى الأغواط ثم إلى عين ماضي حيث بقي منفيا إلى نهاية الحرب.[3]

يقول العقاد: "ويقابل هذا التوسع في الاستيطان-يعني استيطان الفرنسيين الجزائر- هجرة الجزائريين إلى الخارج والتي بدأت تظهر سنة 1912 ففي هذه السنة خرجت ثمانمائة عائلة (800) من تلمسان ورحلت إلى الشام حيث قدمت لها السلطات العثمانية بعض المساعدات المادية، ومن بلاد زواوة خرجت خمسة آلاف عائلة، وتزايدت الهجرة بشكل ملحوظ أثناء الحرب وحتى سنة 1924."[4]

فقد كان كثير من علماء الجزائر يرون أن العمل في الجيش الفرنسي حرام وغير جائز في الإسلام لحرمة الخضوع والولاء للكافرين، وهو ما يتنافى وصحة الإيمان بالله

---

[1]- المصدر نفسه ،ج7، ص 103.

[2]- ولد عمر بن قدور بمدينة الجزائر سنة 1886م درس بالمدرسة الثعالبية، وارتحل إلى تونس ثم مصر لمتابعة تعليمه، فصار من رواد الصحافة العربية بالجزائر، عرف باتجاهه الإصلاحي وعمل بالصحافة، فاصدر جريدة الفاروق في 18 فبراير 1913م بمدينة الجزائر، شعارها البيت الشعري القائل:

قلمي لسان ثلاثة بفؤادي ديني ووجداني وحب بلادي

ينظر: عبد المجيد بن نعمية وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر(1830-1954) ص ص252-253.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ج5، ص 279.

[4]- عبد الرحمان بن العقون، المرجع السابق، ج1، ص47.

سبحانه وتعالى ولذا نجد الجزائريين قد اتخذوا لأنفسهم الحلول الفردية في ظل غياب رؤية موحدة، فمنهم من فر إلى الجبال واعتصم بها، ومنهم من هاجر إلى المشرق العربي في تلك الهجرات الشهيرة سنوات 1908- 1912، ومنهم من هاجر إلى تونس والمغرب، بعد فتاوي الشيوخ والعلماء بحرمة التجنيد في الجيش الفرنسي.[1]ولابأس أن نذكر أمثلة من أسماء جزائريين هاجروا في هذه المرحلة فرارا من التجنيد الإجباري المفروض على الجزائريين ومن الذين هاجروا إلى مصر والتحقوا بمقاعد الدراسة هذه الأسماء التي صارت محل البحث والتحري عنها –من الإدارة الفرنسية– في رسائل من والي وهران إلى نائب البريفي لمستغانم فيما يخص الطلبة الجزائريين بمصر، بعد مرور عقود من الزمن على هجرتها وهم على التوالي:

بن ميلود عبد القادر بن عايش المدعو عبد القادر الفليتي المولود في سنة 1876م، أصله من دوار العمامرة –بلدية زمورة– خرج من الجزائر في سنة 1910م.

محمد بن جلول بن شهيدة مولود سنة 1884م، أصله من دوار واريزان، بلدية ارنو –سيدي محمد بن علي حاليا–، متزوج من فتحية عبد الجواد المغربي، خرج من الجزائر سنة1913م، ليس له أي صلة مع والديه بالجزائر منذ عشرين سنة.

صغير أحمد ابن الجيلالي مولود بتاريخ 1875م أصله من عين كرمان متزوج بالقاهرة، خرج من الجزائر سنة 1905من أبويه بالجزائر الحاج الهاشمي بن محمد بن جيلالي بن صغير ساكن بعين كرمان والذي ليس له معه أي اتصال.[2]

---

[1] – حج الجزائريين قبل قرن من خلال مذكرات مصالي الحاج (1898- 1974)، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 18، جمادى الأولى 1434هـ/ مارس 2013م، ص411.

[2] -A.W.D'Oran,Boite n°6988, Enseignement et étudiants musulmans, Rapport et information concernant leur actions en general, n° 346.

ولابأس أن نذكر هنا شخصية زعيم من رجال الطريقة الدرقاوية بالغرب الجزائري والذي كان متابعا من الإدارة الاستعمارية، ولعله كان من المشجعين لأتباعه على الهجرة،فقد ورد في تقرير للحالة السياسية للأهالي لشهر أفريل من سنة 1911م أن ابن شيخ درقاوة الشيخ بن زيان عبد الباقي[1] حل بدوار مزيلة ، وبما أن زيارته السابقة تسببت في إحداث بلبلة وفوضى، لم يسمح له بالإقامة في هذه البلدية.[2]فعدم السماح بتنقل الأشخاص دون الدفع المسبق للضرائب، ودون حمل جواز سفر داخل في المخالفات خاصة لنظام الأهالي، وقد ألغيت إلزامية رخصة السفر للتنقل داخل الجزائر يوم 18 يونيو 1913م. [3] خاصة بالنسبة لشخصيات هامة ومعروفة بنشاطها مثل الشيخ عبد الباقي بن زيان الدرقاوي الذي بنى زوايا عديدة لتعليم القرآن بعمالة وهران، بعد رجوعه من هجرته إلى بلاد الشام.

لجأت السلطة الاستعمارية للرد على فتوى شيخ الإسلام بأسطنبول إلى شيوخ العلم والدين وفي مقدمتهم رجال الإفتاء منهم الشيخ بومزراق الونوغي المقراني مفتي مدينة الشلف، والشيخ عبد الرحمان قطرانجي الذين عينتهما إمامين في الجيش الفرنسي، فانتقلا إلى أوروبا واستقرا بفرنسا فكان دورهما فيما يسمى بالحرب النفسية أوالتوجيه المعنوي.[4]

---

[1]- بن زيان عبد الباقي الشعاعي الدرقاوي (ت سنة 1927م بوهران) من رجال العلم والتصوف، وهو من عائلة معروفة برجالها وعلمائها ونسبها الشريف، هاجر إلى الشام ثم عاد إلى الجزائر، بنى مساجد وزوايا عديدة بوهران وضواحيها كمستغانم وغليزان، كان لديه أتباع ومريدين كثيرين، فكان دائما تحت مراقبة السلطات الاستعمارية لتحركاته ونشاطه المعادي للاحتىلال، له مؤلفات منها كتاب الجوهرة وموضوعه في العقيدة والفقه المالكي، وله قصائد في التصوف والمواعظ.

[2] -A.W. D'ORAN, Boite n°4471, Alger, le 22 Mai 1911, La situation politique des indigènes.

[3]- أوليفييه لوكور غرانميزون، في نظام الأهالي، ترجمة العربي بوينون، منشورات السائحي، الجزائر، ط1، 1432ه/ 2011م، ص123.

[4]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص103.

وقد ساهما هذين المفتيين في تحرير رسالة عنوانها: "القول الناصح في مجادلة المائن الكاشح" ردا على الرسالة التي صدرت عن مفتي إسطنبول وعنوانها: المسلمون في الجيش الفرنسي" وهذه المجادلة وإن كانت في ظاهرها دينية فإنها في الحقيقة سياسية، تهدف للتعرض لدعاية الدولة العثمانية الموجهة للمسلمين، وإثبات أن هذه الدولة قد تخلت عن واجباتها تجاه المسلمين عندما انضمت للحرب مع ألمانيا.[1]

وقد استطاعت فرنسا أن تنجح هذا الرهان وتجند الكثير من الجزائريين من مختلف جهات القطر الجزائري في حرب ليس لهم فيها كما قيل "لاناقة ولا جمل" وتحقق ذلك بمشاركة فعالة من الموظفين الرسميين وفي مقدمتهم رجال الإفتاء يقول أبو القاسم سعد الله: وعندماحصحص الحق وأعلنت الحرب العالمية لم يتوان ابن الموهوب والمفتي الحنفي عبد الكريم باش تارزي في إصدار فتوى لصالح فرنسا، وجاء في نص الفتوى أن ثلاثة عشر من أعيان قسنطينة يؤيدونها، ونفس الموقف اتخذه مفتيا العاصمة اللذان لم يذكرا اسماهما- حسب رأي أبي القاسم سعد الله- وهما المفتي المالكي والمفتي الحنفي.[2]

وهناك وثائق تشير إلى أسماء طلبة جزائريين هاجروا إلى مصر فرارا من التجنيد الإجباري واستقروا بها.[3]

وقد أشادت جريدة المبشر التي كتبت في خانة مكاتبات من بواطن الجزائر عن نشاطات واجتماعات أشرف عليها رجال الإفتاء.

---

[1]- المصدر نفسه، ج7، ص103.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص 380.

[3] - Archives wilaya d'Oran, Boite n°6988, Enseignement et étudiant musulmans, Rapport et information concernant leur action en général, n°346, Oran le 9 Septembre 1946.

من هؤلاء الطلبة محمد بن جلول بن شهيدة مولود 1884م أصله من دوار واريزان متوج في مصر من فتيحة عبد الجواد المغربي خرج من الجزائر في 1913م ليس له صلة مع والديه بالجزائر منذ 20 سنة. المصدر نفسه.

ففي 19 أوت من سنة 1914 اجتمع في مدينة شرشال عدد كثير من المواطنين تحت نظر الشيخ المفتي وأعربوا عن تمام إخلاصهم القلبي لفرنسا وأظهروا تأهبهم للمشاركة، وأقيمت أدعية حافلة في الجامع الأعظم بنظر الشيخ المفتي لانتصار فرنسا وظفرها وحضر هذا الاجتماع عدة مئات من الوطنيين"[1].

وفي نفس الشهر والسنة أقيم تجمع بمدينة معسكر في الجامع الأعظم ورفعت أدعية حافلة بنظر الشيخ المفتي لانتصار فرنسا وحضر هذا التجمع عدة مئات من الوطنيين،[2]وفي شهر ذي القعدة خطب موضح عبد القادر بن الصديق مفتي مدينة معسكر في الجامع خطبة وطنية حماسية أمام جمهور من الوطنيين شكر فيها فرنسا وذكر فيها السامعين بالمحاسن التي لفرنسا وأوصاهم باجتناب كل ما من شأنه أن يخل بالراحة العمومية ليعظم شأنهم عند فرنسا ويتراءون لها أنهم أهل لإحسانها.[3]

وفي شهر سبتمبر من السنة نفسها – أي سنة 1914- شكل أعيان مدينة الأصنام مع سكان البلدة لجنة لجمع الإعانات للمصابين في الحرب وعينوا الشيخ الونوغي بومرزاق المفتي رئيسا لها واختاروا بقية الأعضاء لهذه الجمعية وأعرب كل من كان في المجلس عن ارتباط الأمة الوطنية بالحكومة الفرنسية ودعوا بالنصر لجيوشها المظفرة"[4]

وفي تلمسان من نفس الشهر تألفت لجنة الصليب الأحمر بالرياسة الشرفية للقاضي والمفتي لغرض جمع الإعانات لجرحى الفرنسويين والوطنيين في الحرب وأعضاؤها كلهم من

---

[1]-A.W D'oran, CP n°67.

وينظر: دون اسم، أسبوعية أخبار الحرب، الجزائر، العدد 3، شوال 1332هـ/ أوط 1914م.

[2]- المصدر نفسه.

[3]-دون اسم، "مكاتبات بواطن البر الجزائري" جريدة أخبار الحرب من إدارة المبشر، العدد 8، الجزائر، 12 ذي القعدة 1332هـ/ 2 أكتوبر سنة 1914، ص 4.

[4]- دون اسم، "مكاتبات من بواطن الجزائر"جريدة المبشر، العدد 4، الجزائر، يوم 14 شوال 1332هـ/ سبتمبر 1914م.

المسلمين، فانظر كيف تعمد الاحتلال الفرنسي لاختيار القاضي والمفتي الذين يمثلان الهيئة الدينية الاسلامية على رأس هيئة للصليب الأحمر.

وذكرت جريدة المبشر في نفس العدد أنه بمناسبة يوم عيد الفطر خطب مفتي مدينة بجاية في الجامع على كثيرين من الحاضرين المومنين خطابا فصيحا شكر فيه فرنسا وشجع جميع العرب القادرين على حمل السلاح، فصادف خطابه آذانا سامعة وقلوبا واعية من جميع الحاضرين.[1]

وفي مستغانم اجتمع أعضاء لجنة الديانة تحت رئاسة الحراق بن كريتلي وأجمعوا على نشرهم استنهاظ لجميع المسلمين يحثونهم فيه على أداء واجبهم لفرنسا هذه الأحوال الراهنة، وكلف مفتي المدينة بتحرير الدعوة المذكورة فأنشأها بأسلوب فصيح وخطب بها يوم الجمعة في الجامع الأعظم أمام جمهور عظيم من المحتفلين فيه للصلاة فأثرت فيهم عباراتهاالآخذة بالقلوب وخصوصا إذ هو كبير الديانة.[2]

وفي مقال آخر ورد أنه يجوز لفرنسا أن تفتخر بأبنائها المستلحقين، والمسلمون في سائر الأقطار الجزائرية يتطوعون أفواجا بالتجند لمدة الحرب والقومان في كل مكان من الفطر الجزائري يطلبون من فرنسا الذهاب إلى الحرب، والأعياد المعتادة في آخر شهر رمضان أبطلها الوطنيون هذه السنة مجاملة لفرنسا، والأخبار متواردة من جميع الجهات بتأليف اللجنات الإسلامية لجمع الإعانات للمحاربين الفرنسويين والوطنيين، كل ذلك دلائل قاطعة وبراهين ساطعة على صدقهم وولائهم لفرنسا توجب لهم المجد والفخار ولا تنساها فرنسا.[3]

---

[1]- دون اسم، جريدة المبشر، العدد 4، 14 شوال 1332هـ/ 5 سبتمبر 1914م.

[2]- دون اسم، جريدة المبشر، العدد 4، سبتمبر 1914م.

[3]- المرجع نفسه.

من خلال هذه الأخبار التي نشرتها جريدة المبشر أيام الحرب العالمية الأولى يتبين لنا العمل الكبير الذي قامت به السلطات الفرنسية لتوظيف الجزائريين – في هذه الحرب الكبرى– وفي مقدمتهم رجال الإفتاء الرسميين ورؤساء بعض الطرق الصوفية الذين سموا كذلك باسم مفتي الزاوية، ومنهم مفتي زاوية طولقة، فقد ورد خبر منها يقول: "إن عمر بن علي بن عثمان شيخ الطريقة الرحمانية في زاوية طولقة أرسل نداءه لمقدمي طريقته وإخوانه ولسائر المسلمين بما يأتي: إلى كافة المسلمين عموما ومقادمنا وإخواننا خصوصا السلام التام عليكم فليكن في علمكم أن دولة ألمانيا أشهرت الحرب ظلما وعدوانا على دولتنا الجمهورية الفرنسوية التي لم تزل سيرتها معنا بالعدل والإنصاف والإحسان ولذلك يجب علينا معاشر المسلمين أن نتعصب مع دولتنا ونقاتل في صفها عدوها وعدونا ونكون معها يدا واحدة فيلزمنا أن تمدن أنفاس العامة وننقذهم من جميع ما يحير ويفتن القلوب وكما تطلبون النصر لدولتنا على عدوها والسلام."[1]

وفي مدينة البليدة أقيمت صلاة الجمعة في مسجد نهج قيدون حضرها كثير من الأعيان، وعند انتهاء الصلاة خطب كل من أبي قندورة مفتي حنفية الجزائر وابن صيام النائب المالي ورئيس لجنة الديانة في الجزائر وخطب مصلى الحاج مصطفى الإمام في البليدة خطبة مؤثرة تدل على انصياغ القلوب، وانصرفوا وهم مصممون على التحزب والتعصب في جانب الدفاع عن فرنسا.[2]وبمناسبة لتذكار العساكر الوطنيين الذين ماتوا في

---

[1]– ورقة رسمية ملحقة بجريدة المبشر، عدد 6، الجزائر، يوم 28 شوال 1332هـ/ 19 سبتمبر 1914م.

وينظر: دون اسم، "نداء" جريدة الفاروق، العدد 74، السنة الثانية، يوم الجمعة 29 رمضان 1332ه/ 31 أوت 1914م، ص01.

[2]– دون اسم، "مكاتبات بواطن البر الجزائري" ورقة ملحقة بجريدة المبشر، العدد 7، الجزائر، 9 ذي القعدة 1332هـ/ 29 سبتمبر 1914م، ص04.

ميدان الحرب ألقى مفتي المالكية محمد ارزقي بن ناصر خطبة أثرت في السامعين وعاب سيرة ألمانيا التي أضرمت نار الحرب في أوروبا.[1]

بجامع بومعزة وفي مدينة تنس وقع اجتماع في الجامع الكبير -المسمى بجامع بومعزة- حضرا الشيخعمارة محمد مفتي تنس والشيخ بن حورة بوزار القاضي وألقيا على أبناء ملتهم خطابا، وتألفت بعدها لجنة لإعانة العائلات المضطرة بفقد رجالها الذاهبين إلى الحرب، وكان من أعضاء هذه اللجنة المفتي محمد عمارة الذي تولى مهمة الخزناجي ومعاونه بوهراوة الاكحل التاجر والعضو في المجلس البلدي على أن المبلغ المتجمع يسلم للمير "شيخ البلدة."[2]

وفي مدينة البليدة خطب مفتي حنفية الجزائر أبو قندورة، ومصلي الحاج مصطفى الإمام بالبليدة خطبا مؤثرة.[3]

وخطب مفتي مدينة بجاية بعد صلاة حضرها جمع غفير في يوم 18 ديسمبر 1914 رافعا صوته بالدعاء بالانتصار، ومذكرا بما حققه الجزائريون من نهضة مادية ومعنوية.[4]

ومن الاحتفالات الكبرى التي أقيمت في الجامع الجديد بالجزائر تذكارا لعساكر المسلمين الذي قتلوا في ميدان الحرب تحت إشراف لجنة التذكار الفرنسوي والجمعية الدينية الإسلامية بالجزائر في 26 فيفري 1917م وبحضور مفتي السادة الحنفية الشيخ

---

[1]- دون اسم، جريدة أخبار الحرب، العدد 12، الجزائر، يوم 10 ذي الحجة 1332ه/ 30 أكتوبر 1914م، ص3.

[2]- دون اسم، "مكاتبات بواطن البر الجزائري" ورقة ملحقة بجريدة المبشر، العدد 7، الجزائر 9 ذي القعدة 1332ه/ 26 سبتمبر سنة 1914م، ص3.

[3]- دون اسم، ورقة ملحقة بجريدة المبشر، العدد 7، ص4.

3- La Renaissance politique et littéraire, Paris, n°5, Septième Année, 1 Mars 1919, L'Algérie pendant la guère.

بوقندورة محمد الذي خطب خطبة مهمة ذكر بداية بأن هذه الحرب قد توالت منذ ما يقرب من ثلاث سنوات ففي شهر أوت من سنة 1913م أصبح أفق أوروبا السياسي مظلما فجأة إذ بألمانيا تعدت على الإنسانية وأضرمت نار الحرب.

لقد سقط الكثير من الجزائريين وذهبت حياتهم في ميدان الحرب، وراح المفتي يثني على الفرنسيين والوطنيين الذين قاتلوا في هذه الحرب جنبا إلى جنب ثم لم يترك هذه المناسبة تمر دون أن يشكر رؤساء الحكومة وسكان القطر الجزائري على مساعداتهم للعسكريين الوطنيين وعائلاتهم بلا انقطاع، وأيضا النساء الفرنسيات الذين أسسن في كل ناحية لجان خيرية تتكفلف بجمع المساعدات لصالح العساكر الموجودين في ميدان القتال أو في المستشفيات أو كانوا أسرى حرب، وركز المفتي في تشكراته على زوجة الوالي العام. وكان المبلغ الذي جمع بهذه المناسبة يزيد على ألف وخمسمائة فرنك وهو ضعف المبلغ المتحصل عليه السنة السابقة أي سنة 1916م وقد دفع لصندوق لجنة التذكار الفرنسية ليصرف في فائدة الوطنيين لا غير.[1]

نختم هذا الفصل بذكر نازلة وقعت في الجزائر أيام الحرب العالمية الأولى وهي أن الحكومة الفرنسية طلبت من المثريين مبالغ مالية لتستعين بها على نفقة الحرب التي أنهكت قواها وأجحفت بماليتها رغم تضخم مداخلها ومواردها[2] وألزمتهم الدفع حالا ومن لم

---

[1]- في الجامع الجديد بالجزائر؛"حفلة كبرى لتذكار العساكر المسلمين المستشهدين" جريدة أخبار الحرب، العدد 132، الجزائر 8 جمادى الأولى سنة 1335هـ/ 2 مارس 1917م، ص3.

[2]- سببت الحرب العالمية الأولى فاقة كبيرة لفرنسا ومن أجل ذلك كانت التجمعات التي ذكرناها سالفا وغيرها والتي كان يشرف عليها أعيان المدن وفي مقدمتهم رجال الإفتاء الرسميين، وتألفت لجان الصليب الأحمر بقصد جمع الإعانات لجرحى الحرب من الفرنسيين والوطنيين وكانت الرئاسة الشرفية لهذه اللجان لكل من القاضي والمفتي – كما حدث في تلمسان، وهران والأصنام – "وفي عنابة أنابت جماعة بني ميزاب ثلاثة من أعيانهم لمقابلة شيخ المدينة، ثم انصرفوا بحزمهم المعروف في الاكتتابات التي فتحوها بين أبناء ملتهم لأجل الإعانة على الإنقاذ من مخالب الفاقة التي تسببت عن الحرب". ورقة رسمية ملحقة بجريدة المبشر، العدد 4، الجزائر، 14 شوال 1332هـ/ 5 سبتمبر 1914م.

يمتثل أو تأخر بالدفع يهدد ثم يعاقب وبعدما انتهت الحرب أرجعت الحكومة تلك المبالغ لأصحابها وزادتهما سمتة بالفائض فتوقف البعض في حلية أخذ هذا الزائد فاستفتى جمعا من الطلبة فأفتوه بالحرمة وقالوا: هو نوع من الربا لأنه سلف جر نفعا وترددت الأسئلة والأجوبة في النازلة وكثر فيها الأخذ والرد.

قال الشيخ الطيب المهاجي:-المدرس المتطوع بوهران- "ولما انتهت إلي هذه المسألة فأفتيت بالحلية وبينت ما يصحح فتواي ويوضح الحق في المسألة وهو أن تلك الأموال أخذت من أربابها بغير اختيارهم وبدون رضاهم فهم مكرهون على الدفع ومتى ثبت الإكراه كان الأخذ غصبا لا قرضا إذ القرض عقد من العقود التي لا تتحقق ماهيتها ولا يترتب أثر عليها أعني الحكم الناتج عنها إلا برضى المتعاقدين".

أما أخذ الأموال مع التهديد والاستيلاء القهري فهو في نظر الشرع غصب والتعبير عنه باسم قرض لا يخرجه عن كونه غصبا، فإذا أرجعت المبالغ المذكورة إلى أصحابها فليس معناه أنها أدت قرضا كانت عقدته بينها وبينهم، بل معناه أنها ردت مالا غصبته وجبرت خاطر أربابه بذلك الزائد على وجه المنحة والإعطاء، فهو مجرد هبة لا نفع ترتب عن شيء مقترض حتى يقال أن فيه سلفا جر نفعا. ولما بحث الشيخ المهاجي مع كثير ممن كان يقول بالحرمة رجع وصار يفتي بالحلية.[1]

فهذه النازلة التي ذكرها الشيخ الطيب المهاجي في كتابه —وكان من المعاصرين لها- أفادنا من خلالها بفوائد عديدة عن تلك الفترة من تاريخ الجزائر من قضية التجنيد الإجباري المفروض على أبناء المسلمين، حيث توقفت الدروس العلمية بمدرسته الحرة — على غرار سائر المدارس بالقطر الجزائري- "فقد جندت الحكومة الفرنسية العدد الكثير من الطلبة الذين هم بصدد مزاولة العلوم، كما جندت من أبناء الأمة الجزائرية غير الطلبة مئات وآلاف وزجت بالجميع في حرب ليس لهم فيها ناقة ولا جمل فكانوا طعنة لنيران

[1]- الطيب المهاجي، أنفس الذخائر وأطيب المآثر، ص ص87- 88. ينظر أيضا: الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي، ص ص97،98 .

مدافع الألمان، ومن لم يلق حتفه رجع إلى أهله ناقص يد أو رجل أو هما معا أو مفقوء العين مشوه الخلقة"[1].

وقد أيدت الأخبار التي بأيدينا على تحسن الحالة الاقتصادية لفرنسا مما جعلها ترد الأموال التي غصبتها من الجزائريين منها ما ورد في جريدة أخبار الحرب والمتعلق باجتماع ديوان الوزراء في 29 جانفي من سنة 1918م والذي نشر بعد اختتامه النبذة الآتية:"إن البر الجزائري قد أمد فرنسا مدة الحرب إمدادا حقيقيا، ثم إن الدولة الفرسية أحبت أن تجازيهم عليها بعدة إصلاحات وتحسينات نافعة لهم في حالتهم المادية والأدبية."[2]جاء هذا على لسان الجرائد ولكن الحقيقة والواقع أخبرنا بها من عايشوا الأحداث من العلماء الأحرار، "ثم هنا يحق لنا أن نتساءل ماذا كان جزاء الأمة الجزائرية التي بكفاح أبنائها ونضال أفلاذ أكبادها تغلبت فرنسا على عدوها الجبار، كان جزاء تلك الأمة التي لم يكن لها من الأمر شيء وإنما عليها السمع والطاعة لما يفرضه الاستعمار ويلزمها إياه هو أن زيد في إرهاقها والظغط عليها أكثر من ذي قبل فقد شددت الحكومة الفرنسية الرقابة على الاجتماعات وسائر الحركات وضيقت الخناق على الحرية الفردية وغير الفردية، فكل من أبدى نظريته أمام الرأي العام أو بث شكواه من ظلم أو حيف يعد في نظر الحكومة مشوشا مثيرا للفتنة فتلقي عليه القبض وترمي به في أعماق السجون أو تنفيه إلى الأبد أو إلى مدة يفنى فيها أكثر عمره."[3]

---

[1]- الطيب المهاجي، أنفس الذخائر وأطيب المآثر، ص ص85-86. الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي، ص ص95،96.

[2]- دون اسم، "إصلاحات وتحسينات متعلقة بحالة الوطنيين المسلمين الجزائريين حسا ومعنى "جريدة أخبار الحرب، العدد 161، الجزائر يوم 4 جمادى الأولى سنة 1336هـ/ 15 فيفري 1918م، ص3.

[3]- الطيب المهاجي، أنفس الذخائر وأطيب المآثر، ص86. الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي، ص96.

الفصل الثاني:

قضايا دينية واقتصادية.

1- نازلة بيع العنب لعاصره.
2- مسألة طعام أهل الكتاب.
3- البنوك والأوراق النقدية.

1- نازلة بيع العنب لعاصره:

احتلت فكرة زراعة الكروم في الجزائر اهتماما متزايدا لدى القيادات السياسية الفرنسية في بداية الاحتلال. صرحت إليزا آرسون madame Elyza arson ابنة مارسيل ريشي marcel richier إذ تقول:" أرسل أبي في مهمة خاصة إلى الجزائر، كلف فيها بغرس أول ساق للكروم بالمستعمرة الجزائر" وذلك سنة 1847م، إلا أن هذا المحصول اصطدم بمعارضة الأمير عبد القدر الذي كان مسموع الكلمة ونافذ الرأي، وينظر بعين السخط والغضب وعدم الرضى بالكولون الذين جلبوا زراعة الكروم إلى الجزائر لاعتبارها منتجة للخمور، فأعطى أمرا لأتباعه باقتلاع جذورها ليلا، فلبى الجزائريون دعوة الأمير.[1]

ورد سؤال نصه: ما تقول الشريعة العزيزة في رجل له كرم لا يصلح إلا للخمر وإذا باعه لمن يعصره باعه بسوم باهض وإذا باعه لمن يعصره باعه بأبخس ثمن بل ربما كسد وفسد فحينئذ يكون قد خسر مبلغا عظيما من المال فهل يجوز بيعه لمن يعصره أو يعلم منه أنه يشتريه لمن يعصره؟[2]

وقد أجاب على هذا الاستفتاء جمع من رجال العلم والإفتاء منهم الشيخ الطيب المهاجي وهذا ملخص فتواه: حكم بيع العنب لعاصره خمرا بقطع النظر عن خصوص مضمون السؤال يترل على حالتين الحالة الأولى أن يعلم البايع أو يظن ظنا قويا أن المشتري يعصره خمرا وحكم البيع في هذه الحالة المنع كما صرح به الزرقاني على المختصر.. وصرح بالمنع أيضا الخرشي والدسوقي وغيرهم من أيمة المذهب وهو ظاهر لما فيه من الإعانة على

---

[1]- بن داهة عدة، ظاهرة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، رسالة دكتراه، جامعة وهران، ص 124.نقلا عن؛ illustration algérienne tunisienne et marocaine, p3 n°32/

[2]- محمد بن عبد الكريم في المشرية، "سؤال"،النجاح، العدد 315،السنة السادسة، يوم الجمعة 28 ذو الحجة سنة 1344هـ/ 09 جويلية 1926م، ص03.

المعصية، وأما الكيفية المعهودة التي عند بعض الفلاحين من المسلمين يزرعون العنب المعد للعصر فقط ويجلبون غرسه من أمريكا ويبيعون منه الآلاف من القناطير من أرباب المعاصر وهم يعلمون علم اليقين أن أرباب المعاصر يعصرونه خمرا بل ربما حملوه على دوابهم إلى المعصرة فهذه الحالة لا أظن أحدا يعتد به. يقول بالجواز لما في ذلك من الإعانة على المعصية والوسيلة إلى المحرم وإنني لأتعجب كل العجب من بعض الطلبة يفتونهم بالجواز متوركين على كلام الشعراني في ميزانه مع أنهم لو تدبروا كلام الشعراني وأمعنوا فيه النظر لوجدوه حجة عليهم لا لهم -إلى أن ختم بقوله- وبالجملة فالمسألة طويلة الذيل ينبغي أن تفرد بكتاب.[1]

وقد ورد الاستفتاء في هذه النازلة من طرق مختلفة منها هذه الحادثة من أن الشيخ الطيب المهاجي المتطوع بالتدريس بوهران خرج عند أناس بدوار اولاد سيدي الصابر بمقربة من عين تموشنت فأنزلوه وأكرموه وتباحثوا معه في مسائل علمية منها مسألة غرس العنب فقال لهم: غرس العنب حرام لا مرية فيه ولا خلاف ونكر عليهم تنكيرا شديدا على غارسيه وعلل هذا بأنه من باب سد الذرائع، والتمسوا ممن له خبرة بالفقه من سائر العلماء أن يجيبوهم.[2]

وللإجابة على هذا السؤال الوارد من وهران وفحواه هل يجوز غرس العنب أو لا يجوز كما أفتى بذلك مدرس وهران، وحيث كان السائل لم يقتنع بالجواب الذي قوبل به، وجدت المسألة مبسوطة فيما كتبه العلامة شهاب الدين القرافي على هذه المسألة بين قاعدة بين ما يسد من الذرائع وبين قاعدة ما لا يسد منها.

---

[1]- دون اسم، "جواب سؤال بيع العنب لعاصره خمرا"،النجاح، السنة السابعة، العدد 329، قسنطينة، يوم الأربعاء 2 صفر 1345هـ/ 11 أوت 1926م، ص2.

[2]- دون اسم، النجاح، السنة الخامسة عشر، العدد 1630، الأربعاء 22 رجب 1353هـ/ 31 أكتوبر 1934م، ص 03.

فالمجمع على عدم سده كالمنع من زراعة العنب خشية الخمر والتجاور في البيوت خشية الزنى، فلم يمنع شيء من ذلك لكونه وسيلة للمحرم. فبان واتضح للعيان مما قاله القرافي أن غرس العنب جائز كما يفهم من حكاية الإجماع على ذلك فلا كراهة في ذلك فضلا عن كونه محرما حسب ما أفتى به مدرس وهران.[1]

ويظهر أن إجماعهم على عدم سد هذا الباب لما فيه من المصالح الجمة العائدة على تعمير هذا العمران المراد لله عز وجل وكونه وسيلة إلى الخمر الذي له حكمه إذا ظهر للعيان فمما لا يذكر في المصلحة العامة وعلاوة على ذلك فإن ما من مصلحة إلا وفيها مفسدة وما من مفسدة إلا وفيها مصلحة حتى الإيمان والكفر كما هي القاعدة المعلومة وإنما المدار في ذلك على تغلب جانب المصلحة المعتبرة على جانب المفسدة.[2]

ولأهمية هذه النازلة من جوانب عديدة ولاطلاع العلماء وأهل الفتوى على ما ينشر من أجوبة في الموضوع فقد يرد صاحب كل رأي على آخر مثل الرد الذي ورد من مدينة غليزان على الشيخ عبد القادر خياري من عين البيضاء[3].

وقد رد الشيخ الطيب المهاجي على هذا الأخير بقوله: "الأليق بمقام النجيب أن يستوعب من جميع الوجوه وهذا الأخ المحترم تعرض في رده علي إلى حكم زرع العنب قائلا أنه جائز وكونه ذريعة إلى عصر العنب خمرا أمر مشكوك في وقوعه ووسيلة بعيدة ملغاة بإجماع العلماء حينما حكى ذلك عن القرافي و لم يتعرض لبيان الحكم فيما إذا تحقق ذلك الأمر المشكوك فيه وحصل بالفعل كما هو المشاهد الآن عند أرباب الكروم.. اللهم

---

[1]- خياري عبد القادر –عين البيضاء–"الجواب عن السؤال الموجه من وهران"، النجاح،العدد 1634، الأربعاء 1 شعبان 1353 هـ/ 09 نوفمبر 1934م، صص2،3.

[2]- وعقب صاحب الجواب بقوله: هذا ما تيسر لي كتابته وإن كان هناك ما يبطل هذا الحكم فالمطلوب من إخواننا أن لا يظنوا بذلك فإن الحقيقة بنت البحث والله أعلم. المصدر نفسه.

[3]- مكاتب من غليزان؛ "مسألة غرس العنب؛ طلب بيان وتفصيل ودليل شرعي"النجاح، العدد 1640، الجمعة 17 شعبان 1353هـ/ 23 نفمبر 1934م، ص2.

إلا أن يكون الشيخ نشأ بطرف المعمور فلم يبصر بعيني رأسه أبناء ملته يحملون العنب للمعصرة على دوابهم وفي سياراتهم ويعصر خمرا على مرأى ومسمع منهم ويتقاضون ثمنه فرحين مسرورين بما أنتجته كرومهم من الكميات الوافرة قائلين تبا لزراعة الحبوب التي أوقعتنا في الخسائر وأورثتنا موارد الضائقة والإفلاس وما دروا أن ذلك ما جاءهم إلا من انتهاك حرمات الله وارتكاب ما نهوا عنه. فإن كنت أيها الشيخ في غفلة من هذا فاعلم أن الذريعة التي قال القرافي بإلغائها في وقتها قد تذرع الناس بواسطتها الآن إلى عصر الخمر وأظنك توافقني على أن القرافي لو شاهد هذه المفسدة لقال بوجوب اعتبار هذه الذريعة وتبرأ من إلقائها بحرمة بيع العنب لعاصره خمرا.."[1]

ومن رجال الإفتاء الرسميين الذين أدلوا بدلوهم في هذه النازلة مفتي مدينة معسكر الشيخ الهاشمي بن بكار، ألف في رسالة سماها "رفع الإشكال والمرا في حكم غراس العنب وبيعه لمن يعصره خمرا" وكان بعضهم أي بعض الفلاحين المختصين في زراعة العنب –وما أكثرهم في معسكر ونواحيها– قد سأله عن حكم ذلك فجمع أقوال الفقهاء على المذاهب الأربعة، وخلاصة ذلك أن في المذهب المالكي ثلاثة أقوال المنع وهو قول الأكثرية، والإباحة وهو قول مالك وشيخه ربيعة، والثالث الكراهة. أما خارج المذهب المالكي فخلاصته قولان: المنع وهو قول أحمد بن حنبل، والكراهة وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وكذلك مالك. وتوسع المؤلف وهو الشيخ الهاشمي بن بكار في الأقوال المذكورة وانتهى بدوره إلى الجواز والإباحة، والمبرر هو تفادي افتقار المسلم حتى يظطر إلى بيع أرضه ويصبح بعد ذلك عاملا مبخوس الأجر هو وزوجته عند النصارى.[2]

---

[1]– الطيب المهاجي،"حول جواب خياري الشيخ عبد القادر"النجاح، العدد 1642، السنة الخامسة عشر، الأربعاء 22 شعبان 1353هـ/ 28 نفامبر 1934م، ، ص02.

[2]– الهاشمي بن بكار، مجموع الحسب والنسب، ص181. وينظر أيضا؛ أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص85.

ذكر الشيخ حركاتي وهو من علماء مدينة أم البواقي –أثناء حديثه عن جوابه في مسألة الذبيحة قول ابن هلال في نوازله أنه لا يجوز أن يفتى إلا بالمشهور فمن أفتى بغيره لم يقتد به. وقال في موضع آخر الفتوى بغير المشهور من ناحية الحكم بالهوى ولو كان المفتي بغير المشهور من أهل العلم والدين لما أفتى بالشاذ. وقال ابن فرحون في تبصرته اعلم أنه لا يجوز للمفتي أن يتساهل في الفتيا ومن عرف بذلك لم يجز أن يستفتى.[1]

إن المراسي الجزائرية قد سجلت في سنة 1928م حركة تجارية ل46503168 طن لعصير العنب وفي ذلك زيادة 4235296 طن على سنة 1927 ويذكر أن وهران هي التي لها الأكثرية حسب البيان التالي: وهران19747628طن ، الجزائر:15466471طن، وعنابة 4325725 طن.[2]

اجتمع يوم 24 مارس سنة 1930 بمدينة وهران حوالي ثمانية آلاف من المعمرين الذين ينتجون الخمور ومن العملة الذين يعملون في الخمور في اجتماع لم يحدث مثله في تاريخ المدينة، وكان اجتماعهم احتجاجا على ما قررته اللجنة البرلمانية من تحديد الخمر الجزائري الداخل لفرنسا، ولقد استفحل أمر هذه الحرب الخمرية بين فرنسا والجزائر إثر المظاهرات العنيفة التي قام بها منتجو الخمر في جنوب فرنسا ضد المعمرين الجزائريين وقالوا:إن الخمر الجزائري يفسد سوق الخمر الفرنسوي في فرنسا، فأجمع الفرنسيون أمرهم على تحديد كمية الخمر التي يجب أن ترسلها الجزائر لفرنسا وهذا القرار إذا قبلته الحكومة يعد ضربة قاسية مؤلمة على رأس المعمرين الفرنسيين بالجزائر الذين لم يجمعوا ثروتهم و لم يستثمروا مالهم إلا في الكروم والعنب، لذلك قام المستعمرون في ناحية الجزائر بالاحتجاج عليه ومن ذلك هذا الاجتماع الذي نتحدث عنه فقد خطب فيه كل نواب وهران في

---

[1]– بدون اسم، "جواب عن سؤال مسألة الذبيحة" النجاح، العدد 990، الجمعة 28 صفر سنة 1349ه/ 25 جوليت 1930م، السنة العاشرة، ص03.

[2]– بدون اسم، "المراسي الجزائرية"النجاح، العدد 765، السنة التاسعة، الإثنين 14 صفر 1348هـ/ 22 جوليت 1929م، ص01.

مجلس الأمة الفرنسي وكانت خطاباتهم شديدة عنيفة، حتى إن أحدهم خطب قائلا: يجب ألا تنسى فرنسا بأن انكلترا كانت قررت مثل هذا القرار ضد مستعمرتها أمريكا الشمالية، فتسبب عن قرارها أن أمريكا أعلنت الثورة وأسست دولة الولايات المتحدة الأمريكية.

وامتدت سلسلة المظاهرات والاحتجاجات إلى بلاد القبائل، حيث قامت مظاهرة كبيرة في مدينة يسر حضرها زهاء الثلاثة آلاف محتج والملاحظ في هذه المظاهرة الجديدة هو مشاركة العنصر الجزائري فيها إذ كان حضر المظاهرة زهاء الخمسمائة عنصر من رجال القبائل، وهذه أول مرة يدخل فيها العنصر الجزائري في مثل هذه المظاهرات.

كان السبب في نجاح غراسة الكروم في الجزائر هو أن الكروم الفرنسية أصابتها سنة 1880 فادحة الفيلوكسرا –حشرة تفسد العنب– فاستنجدت بالجزائر لكي ترسل لها خمرا جيدا يشربه الفرنسيون الذين فسد في تلك السنة نتاجهم الوطني.

وهكذا نشطت غراسة الكروم في أرض الجزائر ، فبينما هذه الغراسة كانت تمثل في سنة 1879 مساحة 20.000 هكتار أصبحت رغم الفيلوكسرا 182,000 هكتار سنة 1907م وصارت سنة1929 تشغل 234,000 هكتارا.

وأصبحت غراسة الكروم بفضل ما تقتضيه من عناية وما يلزم لها من رأس مال جسيم، هي الفلاحة الجزائرية الاستعمارية التي كونت ثروة هذه البلاد ولائمت طقسها وطبية أرضها.

وبما أن غراسة الكروم، وخصوصا صناعة التخمير، تحتاج إلى معارف فنية واسعة فقد اضطر المستعمرون إلى الدرس والتنقيب لابتكار أحسن الأساليب، وهكذا أصبحت الفلاحة الجزائرية بفضل الكروم ولأجل الكروم فلاحة فنية صناعية. وبينما كانت الإدارة الفرنسية لا تتدخل في أول الاستعمار في هذه المسائل الفنية، أصبحت منذ عشرين عاما توالي التداخل المفيد، ونظمت الإدارة الفلاحية الجزائرية كنظام المقاطعات الفرنسية.

ثم إن الحملة ضد حشرة الفيلوكسيرا، تلك الحملة العنيفة التي استمرت طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قد كونت في البلاد جماعة من الاختصاصيين في هذا الموضوع، وكان هؤلاء الاختصاصيون نواة صالحة لجماعة الاستعمار الفني.[1]

هنالك وقع إنشاء مغارس الكروم التجريبية، ولإحضار كميات من الأغراس تباع لمن يريد غراسة الكروم، وكانت أول تلك المغارس تأسيسا "حديقة التجارب" (جاردان ديسي) بالجزائر، سنة 1840 وفي تلك المغارس كانت تفحص الجذور فحصا دقيقا وينتقى منها الصالح ثم وقع تأسيس إدارة المزروعات ووضع على رأسها الدكتور ترابوت، وكانت الغاية من هذه الإدارة البحث عن المزروعات التي تلائم طقس وبيئة هذه البلاد[2]، وهكذا أصبحت الكروم موردا من موارد الثروة الأهلية.

ومع اقتراب نهاية الاحتلال الفرنسي للجزائر وذلك باندلاع الثورة التحريرية أصبحت مزارع الكروم تأخذ منحنى تنازلي بفعل الأذى الذي لحقها من طرف المجاهدين، حيث نزلت مساحتها من 396.000 هكتار سنة 1954م إلى 362.000 هكتار سنة 1962م، مما أدى إلى هبوط إنتاج الخمور، كما نزل زراع الكروم هو الآخر من 32.952 مزارع سنة 1954م إلى 32.141 مزارع سنة 1961م.[3]وإذا أردنا أن نعرف السبب في اختيار فصائل جيش التحرير الوطني لضرب مزارع الكروم، فذلك لأن تجارة الكروم كانت تمثل القلب النابض للاقتصاد الزراعي الاستعماري، وتدر على

---

[1]-بيار بيرهولت -مدرس بالمعهد الفلاحي الجزائري-"معلومات عن الاستعمار الفرنسي بالجزائر" تعريبا عن "لاديبيش الجريان"النجاح،العدد 1040،السنة الحادية عشر، يوم الثلاثاء 07 جمادى الأولى سنة 1349هـ / 30 سبتمبر 1930م، ص03.

[2]- "معلومات عن الاستعمار الفرنسي" النجاح، العدد 1041، يوم الأربعاء 08 جمادى الأولى سنة 1349هـ/ 1 أكتوبر 1930م، ص03.

[3]- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ص436.

الكولون أموالا طائلة، وأيضا يمكن إضافة عامل آخر وهو أن الخمر محرم في شريعة الإسلام وقد اعتمد المجاهدون في ذلك على فتوى العلماء والمفتين الأحرار.

1- مسألة طعام أهل الكتاب:

من النوازل التي دار حولها حديث العلماء ورجال الإفتاء وأسالت الحبر الكثير أيضا مسألة طعام أهل الكتاب، وقد أجاب عنها عدد كبير من العلماء ومن طلبة العلم من مختلف قرى وحواضر القطر الجزائري. وقبل ذكر العلماء المفتين الجزائريين الذين تصدوا لهذه المسألة لا بأس أن نشير إلى من له فضل السبق في الإفتاء حول هذه النازلة وهو الشيخ العباسي السوسي المغربي المالكي من علماء القرن 12هـ/18م، الثامن عشر الميلادي توفي سنة1152هـ/1739م، وقد ترك مخطوطا في النوازل يعرف بنوازل العباسي[1]، وفيه "نص الفتوى في طعام أهل الكتاب وما يؤتى به من بلادهم من أمتعة ونحوها."[2]

ومن الذين تناولوا هذه المسألة بالإفتاء من رجال الإفتاء الجزائريين الشيخ الطيب المهاجي المدرس المتطوع بوهران، قال في كتابه أنفس الذخائر: "ولما اشتهرت بتعليم العلم بوهران كانت ترد علي الفتاوي والأسئلة مشافهة وكتابة وكنت أجيب عنها في حينها، ولكني لم أعتن بتقييدها وجمعها في أوراق فغاب عني أكثرها، استفتيت في ذبائح أهل الكتاب وفي زكاة أوراق البنوك المتعامل بها وفي بيع العنب لعاصره خمرا."[3] وقد وضع عنوانا لمداخلته في هذه المسألة ب"محصل ما في ذكاة الكتابي"، أشار في أولها إلى أن جمهور

---

[1]- توجد أربع نسخ أصلية لمخطوطنوازل العباسي بمكتبة جامعة الملك سعود بالمدينة المنورة، قسم المخطوطات. ولد بشير جمال، نازلة حكم طعام أهل الكتاب وما يؤتى به من بلادهم من أمتعة ونحوها"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، جامعة وهران، العدد 11، سنة 2014م،ص265.

[2]- المرجع نفسه، ص ص261-281.

[3]- الطيب المهاجي، أنفس الذخائر وأطيب المآثر، ص140.

المفسرين ومعظم الفقهاء ذاهبون إلى أن طعام أهل الكتاب الذي أحل لنا في سورة المائدة محمول على ذبائحهم ومحصل القول فيها أن الكتابي يحل لنا أكل ذبيحته بشروط ثلاثة:

1- أن يذبح لنفسه.

2- أن يذبح ما يحل له في شرعه.

3- أن لا يذبحه لصنم.

ويزاد شرط رابع وهو أن لا يغيب على الذبيحة، بأن يذبحها بحضرة مسلم عارف بالذكاة الشرعية، فإن انخرم أحد هذه الشروط حرم علينا أكلها. قال الشيخ كنون وشرط عدم الغيبة على الذبيحة صريح في أنه لا يأكل من ذكاتهم إلا ما كانت صفتها موافقة لذكاة المسلمين.[1]

ومن العلماء الذي أفتوا في هذه النازلة أيضا الشيخ ابن عزوز الإمام بمسجد سيدي محمد بن ميمون بقسنطينة وجاءت مداخلته تحت عنوان: رفع الحجاب عن مسألة "طعام أهل الكتاب".[2]

وورد بحث من مدينة سور الغزلان في ذبائح أهل الكتاب من عالم يسمى عبد المعيد، سماه "رفع اللثام والنقاب وإزالة الخمار والجلباب عن مسألة طعام أهل الكتاب"، وختم بحثه بحديث عن الشحوم فقال: الشحوم كلها من هذه الذكاة التي لم يأت بها سلطان أو من شحوم الخيل والبغال والحمير أو من شحوم اليهود المحرمة بنص القرآن، فإن قيل إن الشحوم المجلوبة فيها ما هو طاهر حلال، قلنا: الحكم للكثير والغالب فالشحوم النجسة

---

[1]- الطيب ابن ابراهيم المهاجي،"محصل ما في ذكاة الكتابي"، النجاح، السنة الثامنة، العدد 449، يوم الجمعة 25 ذوالقعدة سنة 1345هـ/ 27 ماي 1927م، ص03.

[2]-"رفع الحجاب عن مسألة طعام أهل الكتاب"،النجاح، العدد 440، يوم الجمعة 04 شوال سنة 1345هـ/ 6 ماي 1927م، ص03.

أكثر ولو كانت الشحوم النجسة أقل فإنه يحكم بنجاسة الجميع لأنه لا يمكن التحري فيه..[1]

ومن الذين أفتوا في المسألة الشيخ محمد بن عمرو الصدقاوي من منطقة زواوة، وختم فتواه بقول الإمام ابن رشد: "إنما هذا حكم خصهم الله به فذبائحهم والله أعلم جائزة لنا على الإطلاق وإلا ارتفع حكم آية التحليل جملة."[2]

ومنهم أيضا الشيخ السعدوني بن المدني بأورلال الذي أفتى في رسالة سماها: "بحث في ذكاة أهل الكتاب" استهله بقوله: الذي يفيده كلام أئمتنا تصريحا وتلويحا عدم أكل ذبائح الإفرنج لاستحلالهم الميتة وعدم مطابقة ما يفعلون بالحيوان من الوقذ والخنق ولي العنق لنوع من أنواع الذكاة الشرعية الأربعة وقضائهم عليه على وجه لا يبيحه ويصيره في حكم الميتة..[3]

ولأهمية المسألة كتب حولها الكثير من العلماء، ومنهم من أجاب في المسألة لأكثر من مرة كما فعل الشيخ ابن عزوز الإمام بمسجد سيدي محمد بن ميمون بقسنطينة، فإنه بحث في الموضوع ثانية مستهلا بقوله: إن هذه المسألة من تعارض الأدلة وهي من مباحث فن الأصول وعليه فالمسألة تعارض فيها نصان قطعيان لا يمكن ترجيح أحدهما على الأخر حيث جهل التاريخ بأن لم يعلم المتقدم من المتأخر وكأنهما وردا معا فأحدهما عام وهو قوله تعالى: "وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم" والآخر خاص وهو قوله تعالى:" حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به.."فحكم طعام أهل الكتاب

---

[1]-سور الغزلان؛ "بحث في ذبائح أهل الكتاب"،النجاح: السنة الثامنة، العدد 446، يوم الجمعة 18 ذو القعدة 1345هـ/ 20 ماي سنة 1927م، ص03.

[2]- "الصواب في تفسير طعام الذين أوتوا الكتاب"،النجاح العدد 452، يوم الجمعة 2 ذو الحجة 1345هـ/ 3 جوان 1927م، ص03.

[3]-السعدوني بن المدني بأورلال: "بحث في ذكاة الكتابي"،النجاح العدد 462، الجمعة 1 محرم 1346هـ/ 1 جوليت 1927م، ص3.

عام أي شامل لأفراد الطعام أي لما ذكى ذكاة شرعية مأخوذا من قوله تعالى: إلا ما ذكيتم..وحكم حرمت عليكم الميتة..إلخ خاص لا يصدق على جميع أفراد الطعام بل يصدق على الميتة والدم ولحم الخنزير على فرض أنها من طعامهم كما هو الآن، ولا بد من اعتبار الذكاة الشرعية في المسلم والكتابي لأن الله ذكرها بهاته الصيغة لأن الذكاة في اللغة تمام الشيء يقال ذكيت الذبيحة إذا أتممت ذبحها وشرعا ما قاله الفقهاء، ومما يؤيد ذلك ما روي عن الإمام علي رضي الله عنه قال: لا تأكلوا من ذبائح نصارى العرب بني تغلب فإنهم لم يتمسكوا بشيء من النصرانية إلا بشرب الخمر، وعليه فلا بد من اعتبار الذكاة الشرعية لأنها من الشرائع السالفة و لم تنسخ إلى أن جاء القرآن بذلك كما في ذبح البقرة وفداء إسماعيل عليه السلام.[1]

ومن المفتين الأحرار الذين كتبوا في هذه نازلة الشيخ أبي يعلى الزواوي وهو من الفقهاء والمفتين فقد ألف رسالة أو كتابا سماه كتاب الذبائح.[2]وقد نشرتها جريدة الشهاب، وهذه مقتطفات منها: أشار أولا إلى أن مسألة ذبائح أهل الكتاب تناولها الكثير من المفتين وانقسموا فريقين، وجعل نفسه من الفريق القائل بحليتها، وأنها رخصة خصوصية، وقال: "عالجت المسألة كثيرا ووافقني جم غفير من طلبة العلم، وقرضوا كتابي ذبائح أهل الكتاب، وترجمته إلى الفرنسية، "[3]ثم تناول مقالة بعنوان"إبطال القول بحلية الشحوم" للشيخ الحافظي الأزهري بالنقد والتهجم.[4]

---

[1]- ابن عزوز –الإمام بمسجد سيدي محمد بن ميمون بقسنطينة-"قد انجلى السحاب عن مسألة طعام أهل الكتاب"، النجاح، العدد 508، السنة الثامنة، يوم الأحد 21 ربيع الثاني 1346ه/ 23 أكتوبر 1927م، ص01.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص80.

[3]- الزواوي، "أزمة ذبائح أهل الكتاب وشدة الخلاف فيها"، الشهاب، العدد 106، السنة الثالثة، الخميس 21 محرم 1346ه/ 21 جوليت 1927م، ص8.

[4]- المرجع نفسه، ص10.

ومن شيوخ جمعية العلماء المسلمين الذين كتبوا وأفتوا في هذه المسألة الشيخ مبارك بن محمد الميلي والذي جاءت فتواه في سياق الفتوى الأخيرة التي أوردناها، وأحسن ما يلاحظ في هذه المعركة –كما ذكر– "أن الأمة الجزائرية أصبحت متيقظة لما تنشره صحفها غير غافلة عما تراه ماسا بدينها. و لم تكن هذه المعركة بعيدة عن روح الشدة التي تقمصها كل من أفتى فيها، مع أن هذه النازلة علمية بحتة ليست كمسائل الزوايا مشتبكة بأغراض شخصية تحمل الباحث فيها على خلط بحثه العلمي بالبحث في عرض ضده."[1] وتوجه باللوم على الشيخ الحافظي الذي كان يبدي سخطه من شدة أقلام الكتاب، وينادي باستعمال الرفق في الانتقاد والمجاملة في المناقشة، ولما أفتى في قضية الشحوم إذا به يحمل على حملة على من أجاب بحلية الشحوم من الكتاب وطعن في ابن العربي المعافري.

ثم أخذ مبارك الميلي في رد حجج الحافظي التي لم يتفق معه فيها، ودافع عن ابن العربي في إحدى عباراته "إعرف مترلتك يا حافظي ودع الثرثرة والتحامل على الناس فإنه لا يجهل مكانة ابن العربي في العلم إلا من سفه نفسه وجهل قدره".[2]

2– البنوك والأوراق النقدية:

كثر الجدال في نازلة الأوراق المالية وكثر فيها القيل والقال فمن قائل بوجوبها ومن قائل بعدم وجوبها وتمسك المانع بجواب الشيخ عليش في فتاويه مقيسا لها على الجلود، وتمسك القائل بوجوبها بنصوص العلماء المجرين لها مجرى النقود الذهب والفضة أي بعلتها والعلة تدور مع معلولها وجودا وعدما.

---

[1]– مبارك بن محمد الميلي، "حول قضية الشحوم"، مجلة الشهاب، السنة الثالثة، العدد 103، قسنطينة، الخميس 30 ذي الحجة 1345ه/ 30 جوان 1927م، ص14.

[2]– مبارك الميلي، "حول قضية الشحوم"، الشهاب، العدد السابق، ص17.

يقول الشيخ عبد الله بن مبروك -بطولقة- "لا شبهة في أن الزكاة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع وكذا لا شبهة في أن الزكاة واجبة في هذه الأصناف في المعدن الذهب والفضة وفي الماشية الإبل والبقر والغنم وفي الحبوب القمح والشعير وما لحقها من القطاني وفي الثمار التمر والزبيب والزيوت.

واختلفوا في العروض التي يراد بها التجارة هل تجب فيها الزكاة أم لا؟ بعد اتفاقهم على أن لا زكاة فيما لا يراد بها التجارة أصلا، فذهب علماء الظاهر أنه لا زكاة فيما يراد به التجارة جريا على مذهبهم من نفي القياس وباقي العلماء أنها فيها الزكاة جاريا على مذهبهم من إثبات القياس، قاسوها على الأجناس الثلاثة الحرث والماشية والمعدن الذهب والفضة كما قاسوا عليها الحلي المتخذ للزينة واللباس في عدم الزكاة في علة عدم التنمية.. فظهر بما ذكر أن علة زكاة التبر والفضة هي المعاملة أي كونهما ثمنا ورؤوس أموال وقيما للمتلفات وهذه العلة جارية في الدور أو المذكورة فحينئذ تدور مع معلولها وجودا وعدما، فما جرى فيها يجري في الأوراق من زكاة وربا وغير ذلك من الأحكام.

وأيضا ذهب كثير من العلماء أهل القبلة إلى أن الزكاة هي حق الفقير على الغني.. فلا ينبغي العدول عن هذا المذهب وخصوصا في هذا الوقت الذي إذا سقطت الزكاة في هذه الأوراق ضاع حق الفقير وماتت مصلحة الزكاة، لأن النقد في هذا الوقت قد انعدم بالكلية و لم تبق المعاملة إلا بهذه الأوراق.[1]

وقد وردت فتوى في مسألة زكاة الأوراق المالية من مدينة اقبو التابعة لحاضرة بجاية يرد فيها على عالمين من تلك الناحية، جاء فيها "اعلم أن القياس الجلي في

[1]- عبد الله بن مبروك بطولقة، زكاة الأوراق المالية، النجاح، العدد 287، السنة السادسة، يوم الجمعة 26 رمضان 1344ه/ 9 أفريل 1926م، ص02.

الكوارط أن تزكى زكاة الذهب والفضة لنيابتها عنهما في جميع المعاملات الثمينة والتي عينته حتى صارت في وقتنا هذا أفضل من الفضة لخفة حملها، ولا سيما لأرباب التجارة كما هو معلوم بالضرورة وعلة زكاتها رواجها رواج الذهب والفضة وثمنيتها كهما ولا يقال أنها تزكى في العروض كالفلوس لأنها لم تنب عن الفلوس لانحصارها في الوصف الذي هو الثمنية بسبب تغيير السلطان إياها من حالة إلى حالة حتى صارت سكة غالبة وغيرها بمنزلة العدم بالنسبة إليها وأمر السلطان لا يخالف، وأما الفلوس فلقلة المعاملة بها في الثمنية صارت ملحقة بعروض غيرها فتزكى زكاتها كما هو معلوم في الذهب فإن كانت العلة قطعية في الأصل مع الجزم بوجودها في الفرع فقطعي قياسها حتى كان الفرع فيه تناوله دليل الأصل ومن شرط حكم الفرع أن لا يتقدم على حكم الأصل في الظهور، وهذه الأوراق كذلك وقد تحققت مناسبة العلة للزكاة التي هي حكم مترتب عليها، ولو عرض المناسب على العقول من حيث التعليل به لتلقته بالقبول، وعلة الزكاة فيها جعل السلطان إياها ثمنا وغيرها كلها مثمن حتى الذهب والفضة يقومان بالكاغد الذي سك بالسكة الدولية التي لا يجاوزها بر ولا غيره وطاعة الحاكم واجبة كسائر الواجبات ألا ترى أن العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما كعصير العنب قبل تخمره مباح وبعد التخمر الملازم له الإسكار حرام وعلة الحرمة فيه انتقاله من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء العين ذاتها وقس على ذلك تجد أكثر الأحكام الفرعية تحمل على الأمهات الأصول. والله وكيل على ما نقول.

ونقول أيضا بالزكاة في السكة المحدثة الآن التي صرفها فرنك وزوج فرنك من جنس مخالف من جميع أجناس السكة الفرنسوية لأنها قامت مقام الفضة والنائب يعطى حكم المنوب عنه قياسا، والقياس من الدين كتابا وسنة.. أفلا نمتثل لأمر الله ورسوله مع علمنا بأن العموم في الأوامر والنواهي لا يختص به واحد دون آخر

والجامع بين النقدين والكوارط الثمنية والرواج رواج النقدين، إن ما يشترى بالنقدين يشترى بهاتين السكتين المبتدعتين وذلك كما قال شارح الموطأ فالزكاة لا تعتبر فيها المجانسة العينية بل تقارب المنفعة واختلفت العين رفقا بالفقراء. وهذه الأوراق كذلك بل اتحدت المنفعة منها ومن بدلها الذهب والفضة. وقد قال العلامة العطار أما الأحكام تختلف باختلاف الأعصار، أي الأحكام المقيسة بالاجتهاد، وأما الشيخ عليش فأفتى في الكوارط بعدم الزكاة لقلتها في عصره وكثرة الذهب والفضة في المعاملات في بلده ونحن في عصرنا وبلدنا انعدم الاثنان وقامت مقامهما الأوراق..".[1]

ولعموم الفائدة ومادام أن المسألة لا تخص الجزائر وحدها، فقد أجاب الشيخ محمد الرضي الفاسي في مسألة زكاة أوراق البنوك والسؤال الوارد فيها هل تزكى أم لا؟ في كتابه المسمى "إعانة ذوي الخصاصة والإملاق بإخراج واجب زكاة الأوراق" فقال: "إعلم أن الزكاة واجبة على المالك لمائة فرنك فاعلا من الورق فإن المالك لها بمنزلة المالك لمائتي درهم أو لعشرين دينارا وإخراج هذا الوريق والنقدين مجزؤ ولا يكره والمقصود من مشروعية الزكاة دفع حاجة الفقير وسد خلته. وقال ابن العربي في الأحكام "إن الغرض إغناء الفقير وهي سنة بواسطة دفع حاجة الفقير الذي هو من خواص الرحمة وتفتقر إلى نية ولا خفاء في أن المصلحة في مراعاة الفقراء والمساكين لا في العكس فيتحتم كل التحتم الجزم بوجوب الزكاة في الأوراق النقدية رعيا لهذه المصلحة والعدول عن هذا جهل بالشريعة. وقال أيضا ابن العربي في الأحكام، لم يفهم الشريعة من لم يحكم بالمصلحة وأما قول الشيخ عليش: لا زكاة

[1]- داودي احمد بن محمد السعيد المنيعي قرية الزفوني حكما، "بحث في مسألة زكاة الأوراق" النجاح، العدد 332، السنة السابعة، الأربعاء9 صفر 1345ه/18 أوت 1926م، ص ص2،1.

فيه يعني الكاغط لانحصارها في النعم، الخ لا ينهض حجة.[1] يقول صاحب مجموع الحسب والنسب :"وكتب العلامة الحاج الطيب المهاجي نزيل وهران والخطيب والمدرس بها فتوى في جريدة النجاح صرح فيها بعدم وجوب الزكاة في أوراق البنوك فرد عليه أستاذنا برسالة أثبت فيها وجوب الزكاة في أوراق البنوك ووافقه على ذلك الشيخ الحاج سكيرج أحد قضاة المغرب الأقصى في رحلته المنظومة أيضا بقوله:[2]

وهنا باستطراد أذكر حكم أو راق البنوك وكرطة السودان
فالحكم في ورق البنوك هو الزكاة بقدر صرف الوقت دون توان
هب أن نقد العين مفقود أما قامت مقام النقد في الروجان

وحسب مفتي معسكر فقد كتب الشيخ محمد الصالح القسنطيني فتوى في الجرائد بعدم وجوب الزكاة في الأوراق البنوك الجارية في التعامل بين الناس، فرد عليه العلماء بردود كثيرة منها ما هو منظوم ومنها ما هو منثور، ومن الأول ما قاله مفتاح أحمد بن عبد الباقي أحد المشتغلين بالقضاء في بلدة قمار، وهي في عشرة أبيات، وهذه بعض منها[3]:

وجوب زكاة العين عند الأئمة يناط بأوراق البنوك الجميلة
ويحرم فيها كل فعل محرم علينا بنص أو قياس لحكمة
وحكمة أوراق البنوك أرواجها رواج أصول النقد في كل دولة

[1]- ع. في زاوية قصر البخاري، "زكاة أوراق البنوك"، النجاح، العدد 2212، السنة التاسعة عشر، الخميس 19 ربيع الثاني 1358ه/ 8 جوان 1939م، ص03.

[2]- ابن بكار، مجموع الحسب والنسب، ص58

[3]- المصدر نفسه، ص58. ينظر أيضا: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص84.

وإن شبيه الشيء يأخذ حكمه كما هو معلوم لنا بالضرورة

كما رد على الشيخ محمد الصالح القسنطيني، الطاهر العبيدي السوفي نزيل مدينة توقرت، وقال أيضا بوجوب الزكاة في الأوراق (الدراهم) الصادرة من البنوك واستدل الشيخ العبيدي بآراء بعض العلماء المعاصرين أمثال، محمد الخضر حسين والطاهر بن عاشور والمكي بن عزوز.[1]

[1]- ابن بكار، المصدر السابق، ص59. أبو القاسم سعدالله، المرجع نفسه، ج7، ص 84. وحسب أبي القاسم سعد الله فإن القسنطيني قد يكون هو محمد الصالح بن مهنة.

الفصل الثالث:

قضايا اجتماعية وسياسية.

1- قضية التجنيس في الجزائر.

2- نازلة اغتيال مفتي العاصمة.

3- الاستفتاء حول الاتحاد في الجزائر.

1-قضية التجنيس في الجزائر:

من أهم القضايا التي أثيرت في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية مسألة التجنيس والتجنس، ولعل السبب الرئيسي في هذه النازلة –إذا صح التعبير- هو الاستعمار، ولتحقيق مصالحه حاول من بداية الاحتلال تقريب شريحة واسعة من الجزائريين.

ولقد أسال هذا الموضوع كثيرا من الحبر على صفحات الجرائد الفرنسية بصفة خاصة، واستعمل الفرنسيون لهذا الغرض طريقة التدرج حسب كل مرحلة لأن القضية تتعلق بثوابت أمة.ومع أهمية القضية وارتباطها الوثيق بثوابت الأمة الجزائرية إلا أننا لم نعثر على تدخلات ومشاركات أو فتاوى من السادة مفاتي القطر الجزائري – الرسميين منهم خاصة- في القضية وذلك راجع لحساسيتها وتعلقها بمصالح الحكومة الفرنسية.

كان باب التجنس قد فتحه مرسوم سنة 1865 -الذي عرف باسم قانون ديوان أعيان الدولة- بشروط من بينها التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، والدخول تحت طائلة القانون الفرنسي في قضايا الزواج والطلاق والميراث. ولم يكن هدف الفرنسيين تجنيس الجزائريين بصفة جماعية، ولكنهم كانوا يتطلعون إلى تقريب النخبة من الجزائريين تدريجيا.[1]

يقول عبد الحميد ابن باديس: "عثرنا على أوراق عمنا السيد حميدة ابن باديس الذي كان نائبا عماليا عن قسنطينة في عهد من حياته، على تقرير عن الحالة بالجزائر في ذلك العهد حرره هو بالعربية وأمضاه معه زملاؤه بالمجلس العمالي وهم كل من: محمد الطاهر بن الحاج علي معيزة، عمار بن أحمد... ومن خلال النظر فيه يتبين المظالم الثقيلة

[1]- جريدة أخبار الحرب، عدد 164، 19 جمادى الثانية، 1336ه/1 أفريل 1918م. وينظر؛ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، صص 470، 472.

التي أثقلت كاهل الأمة من قديم.."[1] وجاءت قضية التجنيس في هذا التقرير في المسألة الثانية وهي إدخال المسلمين جملة في "الناطوراليزاسيون" Naturalisation وإعطائهم الحرية الكاملة في اختيار أعضاء النواب عنهم في ديوان العمالة. وجاء الجواب من علماء قسنطينة كالآتي: لا يخفى على أحد أن المسلمين وخصوصا سكان البوادي قليلا ما يكون منهم من يدرك المقصود من كل حاجة وما ينتج منها وكثيرهم في غاية الجهل والغلاظة حتى أنه إذا أظهر لهم بعض الأفراد بحسب عقله الفاسد أن القصد من هذه الحوادث الإضرار بهم وإفساد دينهم أو غير ذلك رسخت تلك المقالة في أذهانهم وجزموا بها وحصل لهم غاية الخلق[2]بخلاف الناس العقلاء العارفين للأمور فإنهم يعلمون ويتحققون أن قصد الدولة من إدخالهم في "الناطور ليزي" توقيرهم واحترامهم وتسهيل الطريق للتوصل إلى حقوقهم، لكنهم لا يرغبون في ذلك مراعاة لما يقع من الحلل في مسائل دينية كالميراث والنكاح والطلاق وغير ذلك. فبهذا السبب لا تجد إلا أفرادا قليلة يرغبون في "الناطوراليزي".[3]

نلاحظ في هذا الجواب ديبلوماسية وحنكة من هؤلاء الأعيان والعلماء واجتهادهم في تبيان الحالة المزرية للجزائريين والحفاظ على ثوابت الأمة في تلك الفترة المتقدمة من دخول المستعمر الفرنسي والذي حاول فتح سياسة التجنيس منذ أيامه الأولى.

كذلك بدأت فرنسا تسهيل عملية التجنيس عقب الحرب العالمية الأولى رغبة منها في مجازاة مسلمي الجزائر على ما برهنوا لها في الحرب، فقررت إجراء جملة من إصلاحات خاصة بعد مجيء المدعو جونار Jonart واليا عاما ومن هذه الإصلاحات تسهيل الاتصاف بالجنسية الفرنسية للوطنيين المسلمين الذين ألغوا باختيارهم حالتهم الشخصية

---

[1]- عمار طالبي، ابن باديس حياته وآثاره، ج4، ص22.

[2]- وردت كلمة خلق هكذا في المصدر وهي غير مناسبة في المعنى العام، ولعل الأصح منها خلف بضم الفاء.

[3]- عمار طالبي ابن باديس حياته وآثاره، ج4، ص27.

(ستاتو بيرسونيل) statut personnel إذا توفرت فيهم عدة شروط معينة.[1] وتساءل فرحات عباس بقوله: ولكن كيف هو هذا التجنيس؟ الجزائر فرنسية، ونحن فرنسيون مع احتفاظنا بقانون الأحوال الشخصية كمسلمين، قانون الأحوال الشخصية الذي يتلخص في الزواج والميراث، أما الباقي فالقانون الفرنسي يطبق علينا كاملا، حيث حلت محل التشريع الإسلامي، القوانين التجارية، والقوانين القضائية، والقوانين المدرسية والقوانين العسكرية.. فالتجنيس الفردي في هذه الأحوال لا يوجد له مبرر إذا لماذا يتجنس الجزائري؟ لكي يكون فرنسيا؟ إنه فرنسي حيث أن بلده أرض فرنسية، أم من أجل أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية كاملة ويفلت من القوانين الخاصة؟ هذه رغبة مشروعة ولكن هذا لا يغير شيئا في وضعه ما عدا أنه يخلق بين الجزائريين المسلمين طبقة من المتجنسين، ويزيد بذلك من الفوضى الاجتماعية..[2]

وفي مقال حول موضوع التجنيس ذكر فيه بأن مسلمي الجزائر فرنسيون ولا يجوز أن تحدد حقوقهم خاصة بعدما وقع لهم في الحرب.[3] ....أمة واحدة أعجب العالم أجمع اتحادهم، ولنتأمل ما عليه أوروبا من الهيجان والاضطراب وعدم اعتبارنا لمسلمي الجزائر فرنسيين بتحديد حقوقهم والتحجير عليهم.[4]

---

[1]- "تحسين حالة الوطنيين المسلمين سياسيا واجتماعيا" جريدة أخبار الحرب، عدد 164، 19 جمادى الثانية 1336ه/ 1 أفريل 1918م.

[2]- فرحات عباس، الشاب الجزائري، ص ص116- 117.

[3]- المقصود بها الحرب العالمية الأولى والتي عرفت مشاركة واسعة من الجزائريين المدفوعين بالقوة والقهر والجبر لهذه الحرب التي "ليس لهم في الحقيقة فيها ناقة ولا جمل فكانوا طعمة لنيران مدافع الألمان ومن لم يلق منهم حتفه رجع إلى أهله ناقص يد أو رجل أو هما معا أو مفقوء العين مشوه الخلقة"، كما عبر عن ذلك الشيخ الطيب المهاجي أثناء حديثه عن طلبة العلم المجندين إجباريا فيها.الطيب المهاجي، أنفس الذخائر وأطيب المآثر، ص86. وينظر، الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي، ص 96.

[4]- الكاتب جان ميليا ـــ(Jean Melia) "الامتيازات قبل الجنسية في مسألة الخدمة الجزائريين بفرنسا"، "تعريبا عن جريدة لالانتيرن الباريسية"النجاح، العدد 219، يوم الجمعة 10 محرم 1344هـــ/ 31 جولية 1925م، ص01.

ومن أهم المسائل التي طرحت على بساط المذاكرة في أعمال المجلس المالي الذي عقد في شهر جوان من سنة 1926م مسألة الربع الاستعماري ورغبة الأهالي الموظفين في سحب العمل به، لأن زيادة الربع في المرتب خصصها نواب المالية الجزائرية لما لهم من الأغلبية بالموظفين الأروبيين أو المتجنسين من الأهالي أما الأهالي غير المتجنسين فإنه لا حظ لهم في الربع المذكور ولو أمعنا النظر في الأسباب الداعية إلى تخصيص المذكور والجزائري لا يحرز على الربع الاستعماري إلا بشرط التجنيس، وإذا كان القصد منه توطيد التجنس فهو غير مسلم لأن التنشيطات والمغريات الداعية إلى التجنس كثيرة فلا ينبغي أن تكون هذه من الأسباب.[1]

أثار شارل نائب الرون في مجلس النواب الفرنسي مسألة المرأة التي تتزوج من أجنبي[2]، وألقى إلى وزير الخارجية أسئلة في هذا الشأن، وذكر هذا النائب أن مجلس الشيوخ قد أقر في 3 نوفمبر سنة 1925م مشروعا عن الجنسية يهم مستقبل البلاد، وأن فرنسا فقدت من سكانها مليونين منذ سنة 1914م وهذا القانون يحبذ مسألة التجنس بحيث يمكن سد الفراغ الذي أحدثته الحرب والذي يحدثه النقص في المواليد، وطالب الوزير المعني بأن يطلب التصويت على هذا المشروع في الحال.[3]

وحسب زعم الحكومة أن المقصود من مشروع التجنيس هو إعطاء الحقوق السياسية للأهالي، وشعورها بواجب عليها نحو الأمة الجزائرية لما رأت أن الفكر اليوم غير الفكر أمس، فدفعها عامل العطف أن تمنحه حقا سياسيا، مع احترام العقائد والعوائد.

---

[1]–عبد الحفيظ بن الهاشمي،"النيابة المالية، الربع الاستعماري"، النجاح، السنة السادسة، العدد 306، يوم الثلاثاء 3 ذو الحجة 1344هـ/ 15 جوان 1926م، ص1.

[2]– المقصود هنا الزواج بين المسلمين والفرنسيات، وكانت من أبرز عوامل الدمج والتجنس. ينظر؛ أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص473.

[3]– بدون اسم، "مسألة التجنس في فرنسا"، النجاح، العدد 421، السنة السابعة، يوم الجمعة 14 رمضان 1345هـ/ 18 مارس 1927م، ص2.

ذاع هذا النبأ العظيم بين الأمة الجزائرية فتحركت الألسن بالثناء واستبشروا بمستقبل يعبر عن سعادة مشرقة حياة جديدة يدخل بها قسط وافر منهم في طور الحرية الذاتية فيعرب عن ضميرها إعرابا بينا إزاء رجال العدل والإنصاف. ولكن أصحاب الصحف المحلية الأروبية عكروا هذا الود وحاولوا بناء سد من الفولاذ بين الأهالي وبين هذا البرنامج وذكروا أن هذه النية زيغ عن جادة الصواب.

ويظهر أن هذه الحملة ناشئة عن خشيتهم فقد الأغلبية في أصواتهم، مع تحققهم من عزم الحكومة تنفيذ التجنيس.[1] وقد قام مجلس دار العمالة لوهران بتاريخ 23 جويلية من سنة 1929 تحت رئاسة دوبيري بإبطال انتخاب بن عكة الحاج حسن باش تارزي لنيابة شيخ مدينة وهران بحجة أنه لا ينتخب لنيابة شيخ مدينة إلا الحائزون للحقوق المدنية الفرنسوية.[2].

وإن كانت سياسة التجنيس التي فتحتها الحكومة الفرنسية لجميع الأجانب المقيمين بالجزائر من يهود وإسبان وإيطاليين ومالطيين، إلا أن الذي يهمنا في هذا القضية ما تعلق منها بالجزائريين المسلمين، فكثيرا ما تنشر على صفحات الجرائد عدد الأجانب المتجنسين، فقد أخبرت الولاية العامة الجزائرية بتاريخ شهر أوت سنة 1930م أن عدد الأجانب

---

[1]–عبد الحفيظ الهاشمي،"حول معركة التجنيس الأهلي"النجاح، السنة الثامنة، العدد 496، الأحد 28 ربيع الأول 1346هـ/ 25 سبتمبر 1927م، ص1.

وينظر: بوشمال أحمد، "حول مسألة إدخال المسلمين الجزائريين في الجنسية الفرنسوية"، جريدة الشهاب، العدد 116، السنة الثالثة، الخميس 9 ربيع الثاني 1346ه/ 16 أكتوبر 1927م، ص ص 317، 318.

[2]– دون اسم، "إبطال كاهية شيخ مدينة وهران"، النجاح، السنة التاسعة، العدد 767، يوم الجمعة 18 صفر سنة 1348هـ/ 26 جوليت 1929م، ص2.

وينظر: المولود بن الصديق الحافظي الأزهري،"إيضاح للمرتابين عن مسألة التجنيس" جريدة الشهاب، السنة الثالثة، العدد 132، الخميس 26 رجب 1346ه/ 19 جانفي 1928م، ص639.

المتجنسين ألف وأربعمائة وثلاثون منهم تسعمائة وعشرون رجلا وخمسمائة وعشر امرأة.[1]

وتأسست لهذا الغرض جمعية المتجنسين، وقد اجتمعت في يوم 18 ماي في قاعة شرقية بمناسبة تسمية صديقهم فرقاني الترجمان بإدارة العمالة في وسام الاحترام، وأثنوا عليه من حيث هو رئيسهم وصديقهم حيث نال الوسام الذي هو دليل على صدقه في العمل والسعي في الوصول إلى الغاية التي ينشدها إخوانه المتجنسون.[2]

ولقد دخل عدد ليس بالكبير من الجزائريين ذوي الكفاءة المادية والمعنوية في الجنسية الفرنسية، وكانت تنشر أسماؤهم على صفحات الجرائد وبالرجوع إلى إحدى هذه القوائم يلاحظ أنهم من المثقفين والموظفين، منهم القائد ومنهم النائب المالي والنائب العمالي، ومنهم التاجر والتاجر الملاك.[3]

جاء على لسان أحد هؤلاء المتجنسين قوله: إننا نستعمل كلمة متجنس لكونها أكثر استعمالا من أهالي نالوا الحقوق الفرنسية، وقد حصل على وسام الاحترام كثير من المتجنسين وإذا نظرنا إليهم واحدا بعد واحد نتحقق أنهم أهل لذلك وأنهم تجنسوا ظنا منهم أن يتقدموا و لم يعتبروا انتقاد إخوانهم وشتمهم ولكن لكل شيء منافع ومضار فإن هؤلاء الأشخاص هم الآن بين الشعب الأوربوي الذي لا يود أن يفتح له أبوابه لكون أصلهم مخالف لأصله وإن إخوانهم الأهالي يكرهونهم وينسبونهم إلى الإلحاد وهم الآن لا من هؤلاء ولا من هؤلاء ولا يجدون مع من يمشون وبمن يثقون ولنقل إن إخوانهم أظهروا

---

[1]–دون اسم، "التجنيس بالقطر الجزائري"النجاح، السنة العاشرة، العدد 1006، يوم الخميس 26 ربيع الأول سنة 1349هـ/ 21 أوط 1930م، ص2.

[2]– دون اسم، "جمعية المتجنسين" النجاح،العدد 942، السنة العاشرة، يوم الأحد 26 ذوالحجة سنة 1348هـ/ 25 ماي سنة 1930م، ص2.

[3]– دون اسم، "المتجنسون"النجاح، السنة الحادية عشر، العدد 1012، يوم الخميس 3 ربيع الثاني 1349هـ/ 28 أوط 1930، ص2.

لهم الكفر ولا يعاملونهم إلا إذا كانوا مضطرين، أما الشعب الأروبوي والإدارة الفرنسوية قد ذكرت أنها مع المتجنسين ولكن الظروف بينت خلاف ذلك حيث أنها قسمت بصفة رسمية الأمة إلى ثلاثة أقسام[1]: الأوروبيون، الأهالي، والمتجنسون.

فالمسألة واضحة فالمتجنسون ليسوا بفرنسيين وليسوا بأهالي فهم حينئذ متجنسون لا غير فهم عبارة عن أشخاص لا قيمة لهم، يمكثون بالموضع الأخير من الطاولة، وإن هذه الحالة التي أريد إخفاؤها قد ظهرت وتجلت، وقد انخرطوا في سلك الفرنسويين قاصدين بذلك ارتفاع الصيت فإذا هم وجدوا أنفسهم على حالة تعيسة وغاية ذلك فإنهم جعلوا في الطبقة الأخيرة. وبعد هذا الترتيب الذي له معنى فليس من اللائق أن يقال لنا بأن الأبواب مفتوحة لمن أراد أن يحصل على حقوق الفرنسوي. وقد ظهر لنا بكل الأسف أن هاته الأبواب تشبه كثيرا أبواب الدهاليز.[2] فهذه الفقرة الأخيرة تشعرنا أن صاحب هذا البيان لحال المتجنسين هو شخص منهم ويعبر عن أحاسيسه الصادقة.

قيل أن أحد هؤلاء المتجنسين مات فأبى طلبة بلدته صلاة الجنازة عليه فعقد المتجنسون مؤتمرا بنادي الترقي وأتوا بالمسمى صيفي المدرس بسطيف لإلقاء محاضرة تبين أن التجنس لا ينافي الإسلام وأحكامه، فجاء فألقى خطابا ضعيفا وخبط خبط عشواء زيادة على كونه لم يحرر الموضوع فلحن وأخطأ في اللغة الفرنسوية لحنا فادحا أدى إلى امتعاض الحاضرين واستولى الخجل على زملائه المتجنسين فقام الصادق دندان ورد عليه افتراءه على الإسلام وبين غلطاته ولولا لطف الله لآلت المسألة إلى ما لا يحمد عقباه، ويواصل صاحب الرواية قوله: لقد أحببنا ترك الخوض في مسألة التجنس وتركها تخدم نفسها بنفسها بمعنى إن كان أصحابها نجحوا بمقاصدهم نجحت والعكس، لكن بعض

---

[1]- ورد هذا التقسيم للأمة الجزائرية بصفة رسمية في جريدة الديبيش القسنطينية ، العدد 26، أوت سنة 1930.

[2]- دون اسم، "المتجنسون المساكين عن جريدة الصوت الأهلي" النجاح، السنة الحادية عشر، العدد 1023، يوم الأربعاء 16 ربيع الثاني سنة 1349هـ/ 10 سبتمبر 1930م، ص2.

هؤلاء لا يريدون إلا أن يكون الإسلام مؤيدا للمتجنس وهذا محال. ولقد أفتى في جريدة البلاغ الشيخ أبو يعلى الزواوي[1] فتوى يجب على كل متجنس أن يتمعن فيها ويعتمد عليها إن كان من طلاب الحقيقة والإنابة.[2]

والحديث في قضية التجنيس يدفعنا إلى التطرق لبرنامج فيوليت الذي كان شاغلا لجميع الأوساط الجزائرية، هذا البرنامج الذي كان يهدف إلى توسيع دائرة الحقوق الأهلية الشخصية والترفع قليلا بكرامة الجزائري الذي ما برح يزاول قوانين استثنائية تحط بشرفه وتجعله أقل من أن يكون من ذوي الحياة الراقية.

ومن النقاط التي شملها البرنامج تجنيس نخبة من الجزائريين ليتمكن لها خوض غمار السياسة والنزول إلى ميدان العمل وذلك بواسطة ورقة الانتخاب.[3]وقد أثار مشروع فيوليت حملات ضده من قبل الصحف الأوروبية منها حملة صحيفة الريبيبليكان الموجهة ضد مشروع الأهالي وهذا نص منها: أيها الفرنسيون لقد علمتم الآن عزم فيوليت بإزاء تجنيس النخبة المتعلمة من الأهالي وستعلمون بعد بضع سنين نتائج هذا المشروع سيكون أبناؤكم في قوائم الانتخاب المشتركة ضد ستة من الأهالي المتعلمين كما وقع ذلك للبيض

---

[1]- من دون شك أن أبا يعلى الزواوي أفتى في مسألة التجنس بالحرمة وقد وصفه كاتب في الشهاب -لم يذكر اسمه-بالشجاع في رده على مقال للشيخ المولود بن الصديق الحافظي الأزهري وقول هذا الأخير بأن الفرق بيني وبين صديقي –يقصد الشيخ أبي يعلى- هو استعمال الرفق والشدة فعلى طريقتي كتاب وعلى طريقته آخرون ولكل واحد منا سنة متبعة. انظر جريدة الشهاب،السنة الثالثة، العدد 136، الخميس 1 رمضان 1346ه/23 فيفري 1928م، نحن في واد وأنت في واد كيف يكون التفاهم؟ عن مسألة التجنيس، ص732.

[2]-"الإسلام والتجنس، الصيف ضيعت اللبن" النجاح، السنة الحادية عشر، العدد 1145، الأحد 01 ذو الحجة 1349هـ/ 19 أفريل 1931م، ص2.

[3]-عبد الحفيظ الهاشمي،"حول برنامج فيوليت"، النجاح، السنة الحادية عشر، العدد 1166، الجمعة 26 محرم 1350هـ/ 12 جوان 1931م،ص01.

مع السود في المستعمرات القديمة إذ لا يوجد بها إلا نواب من السود وهيهات أن يوجد نائب أبيض.[1]

وقع الخوض من بعض الأفراد في مشروع فيوليت من كونه يرمي إلى تجنيس الطبقة المفكرة من الأمة واستمر الحديث فيما بينهم إلى أن قال أحدهم: "إننا لا نجهل أن فيوليت يقصد بمشروعه انقسام الأمة وتفريقها بحيث كل زهرة تفتح من أبنائنا يسلبها ويضمها إلى حزبه ويترك الشوك على ما هو عليه" فنطقت أصوات غاضبة لا نقبل التجنيس، لا نقبل التجنيس، ولا نقبل أي مشروع فيوليت أو غيره نشم منه رائحة التجنيس.[2]

ناقشت جريدة البصائر للعلماء المسلمين مشروع فيوليت في مقال عنونه صاحبه – الذي أمضى باسم مسلم جزائري- بالمشكل الأعظم، وبدأ بالتطرق للمصطلحات الجنس، الجنسية والتجنس، ثم اقتصر على فصلين من مشروع فيوليت الذي ألقيت إليه مقاليد الولاية العامة على القطر الجزائري مدة سنتين، وهو أول من أدرك كنه المسألة الإسلامية الجزائرية وارتباط ناحيتها السياسية بالناحية الدينية، وهو أول من تصور حل المشكل بوجه يرضي المسلمين ولا يغضب العقلاء من الفرنسيين. وأما الفصلين الذين اقتصر عليها – صاحب البحث- فهما:

الفصل الثاني، ينال بأحقية تامة كل ما يخوله التجنس الفردي من منافع وحقوق – الأهليون الجزائريون- الذين يعدون من رعايا فرنسا وازدادوا بالقطر الجزائري أو بفرنسا ودخلوا في طبقة من الطبقات، وعد الطبقات.

---

[1]- بدون اسم، "حملة لجريدة الريبيليكان) (Républicainعلى مشروع الأهالي"النجاح، السنة الحادية عشر، العدد 1168، يوم الأربعاء 1 صفر 1350هـ/ 17 جوان 1931م، ص01.

وينظر: بدون اسم، "ما هو برنامج فيوليت؟"مجلة الشهاب، ج3، م:13، ربيع الأول 1356هـ/ 2 ماي 1937م، صص 159-163.

[2]- بدون اسم، "بروجي م فيوليت والتجنيس" النجاح، السنة الخامسة عشر، العدد 1560، الأربعاء 18 محرم 1353هـ/ 2 ماي 1934م، ص1.

الفصل الثالث، التجنس الفردي -المشار إليه في الفصل المتقدم- يعطي صاحبه حق التمتع التام بالجنسية الفرنسية بسائر معانيها، غير أنه ليس له تأثير شرعي إلا في النكاح الذي يعقده الأهالي على نمط القانون الفرنسي بعد تجنسهم. وأما إذا لم يكن نكاح معقود على نمط الشريعة الفرنسية و لم تكن وصية من الهالك فإن التركة تقسم على حسب قواعد الشريعة التي كانت تطبق على الجزائري قبل تجنسه.

ومن خلال هذين الفصلين بين صاحب البحث في جريدة البصائر العيوب التي يحملها مشروع فيوليت من الناحية الدينية وهو تركه للمسلم الجزائري حرية قسم ميراثه.[1]

أقامت نقابة المتعهدين بإرسال الأخبار إلى الجرائد الفرنسية التي تصدر فيما وراء البحار مأدبة دعت إليها ألبير صارو وزير الداخلية وقد وجهت إلى الوزير أسئلة حول بروجي فيوليت القاضي بإبقاء الأحوال الشخصية للأهالي الجزائريين مع السماح لهم بالتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الوطنيون الفرنسيون فأجاب الوزير بجواب حار أثار غيظا كبيرا وقلقا شديدا في الأوساط الفرنسية الجزائرية.

قال الوزير: إن حجة خرق القوانين والدساتير الفرنسية التي يعتمد عليها فرنسيو الجزائر أعداء بروجي فيوليت حجة واهية لأن الجزائر وطن خرق الدساتير والقوانين الشرعية، فهناك الفرنسي مائة بالمائة وهناك الأوروبي الحديث التجنس وهناك الأهلي المتجنس وهناك الأهلي المتفرنس بمقتضى السيناتوس كونسيلت، ثم قال: أما حجة تعدد

---

[1]- بدون اسم، "النظر في مشروع فيوليت من ناحيته الدينية" جريدة البصائر، السنة الأولى، العدد 22، الجزائر، يوم الجمعة 15 ربيع الأول 1355ه/ 5 جوان 1936م، ص ص 2،3.

بعد بضعة أشهر من فوز الجبهة الشعبية في مايو 1936، تحسب مشروع "بلوم فيوليت" (Blum-viollette) ديسمبر 1936م لمنح الجنسية لقرابة ال21000 من "الأهالي المتطورين"من إيالة الجزائر السابقة، أي ما لايكاد يزيد عن 1% من الهيئة الناخبة المسلمة حسب الأرقام التي قدمها "موريس فيوليت" (Maurice viollette) نفسه. أوليفييه لوكور غرانميزون، في نظام الأهالي، ترجمة العربي بوينون، منشورات السائحي، الجزائر، ط1، 1432ه/ 2011م، ص86.

الزوجات فهي أيضا واهية لأن تعدد الزوجات لا يكون إلا مع الرفاهية والترف وهو قليل الاستعمال وصائر إلى الزوال وفوق هذا يوجد كثير من الفرنسيين يعددون الزواج وإن كان بطريقة غير شرعية.[1]

ومن الفتاوى التي وردت في قضية التجنس جواب عالم من سوق اهراس جاء فيه: المتجنس بجنسية أجنبية مع رفضه لشريعته مارق لا تجري عليه أحكامها، والمتجنس بجنسية أجنبية مع تمسكه بشريعته يحاكم بها ويتولى وظائفها وإنما ألجأته الضرورة إلى الاتصاف بجنسية أجنبية بقصد الاحتماء فقط للفرار من المظالم والتمتع بحقوق تبيح له أن يكون له مقام واعتبار يحافظ بهما على دينه ودنياه..، وقد أوردها هنا تذكيرا للنقد والرد الذي تلقاه من الشيخ الأخضر بن الشريف بن دويده الذي ادعى —حسب رأيه- أن المتجنس المتمسك بشريعته وصفاة الإسلام مرتد مستدلا بآيات قرآنية وأحاديث خارجة عن الموضوع لأنها تخص من بدل دينه أو ارتد عنه.[2]

ومن الشخصيات الجزائرية التي حق لها الحديث عن التجنيس وتبين مخاطره ومضاره وتفضح أنصاره، مصالي الحاج الذي أصدر بلاغا هاما باللغة العربية من باريس بتاريخ 12 نوفمبر 1936م وجهه إلى الأمة الجزائرية ومما ورد فيه قوله:" إن شعبا يطلب الاندماج في شعب آخر لهو شعب قطع الصلة بينه وبين ربه، وبينه وبين تاريخه وبينه وبين أبنائه من بعده..وإنا لنختار أن نبقى مضطهدين جزائريين من أن نصير أحرارا فرنسيين".[3]

---

[1]- بدون اسم، "تصريح لمسيو ألبير صارو يكدر الأوساط الفرنسية بالجزائر" النجاح، العدد 2110، السنة التاسعة عشر، يوم الأربعاء 6 محرم سنة 1357ه/ 9 مارس 1938م، ص01.

[2]-ق.م، سوق اهراس"إيضاح حقيقة"النجاح،العدد 1595، السنة الخامسة عشر، الجمعة 22 ربيع الثاني سنة 1353هـ/ 3 أوت 1934م، ص1.

[3] - A.W.D'ORAN, Boite n°2261, I/21,

-بلاغ من رئيس الحزب الوطني الجزائري مصالي الحاج إلى الأمة الجزائرية، باريس يوم 12 نوفمبر سنة 1936م، المطبعة العربية بالجزائر،Imp, El-Arabia- Alger.

في شهر جانفي 1938م أصدر الشيخ عبد الحميد بن باديس فتوى تدين فعل الحصول على جنسية غير إسلامية أو التخلي عن أي تعليم من تعاليم القرآن، وتخرج المتجنس من ملة الإسلام. إن إدانة التجنس واضحة وصريحة، و لم تكن تقبل توبة المتجنس إلا بشروط قاسية طبقا لقواعد الإجماع.

وقد أوضح مبارك الميلي بهدف تخفيف هذه الفتوى للمتجنسين المتهمين بالردة، إن الفتاوى ليست إعلانات عدائية تجاه المتجنسين، فيجب ألا تكون المحافظة على الإسلام سبب خلاف بين الناس، وقد فرق بين التجنس والمتجنس، فالتجنس فعل ينبذه الشرع الرباني. أما المتجنس فهو إنسان ذو خصال حميدة وأخرى ذميمة، فإذا جاءنا كرجل خير استقبلناه بفرح ولن ننظر إلى وضعه الشخصي لأننا نعلم أنه يجب التحلي في الحياة بسعة العقل وبالتسامح.[1]

يقول سعد الله:" وكانت فتوى ابن باديس ضد التجنس بالجنسية الفرنسية أقصى ما وصل إليه التحدي ضد مشاريع الإدارة الاستعمارية، إذ كان التجنس يهدف إلى إلغاء إسلام وعروبة الجزائريين وتغييب هويتهم. وهي الفتوى التي وضعت حدا فاصلا بين حضارتين إحداهما مغزوة تلعق جراحها وتحاول النهوض من كبوتها، والأخرى غازية تريد أن تبتلع الجريح وتصيره منسيا"[2]

ولقد بنت جمعية العلماء المسلمين فتواها في التجنس بجنسية فرنسية حيث يلزم بالتحاكم إلى غير شريعة الإسلام ويطبق عليه قهرا أحكامها وعلى ذريته وكل ذلك باختياره، فهو يجر إلى هدم الدين الذي هو أشرف و أعز ما جاءت الشريعة بحفظه، والجمعية رأت الخطر المحدق بالأمة في التجنس من جهة كونه مكيدة من المستعمر لإقناع

[1]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة أمحمد بن البار، شركة دار الأمة للطباعة، طبعة 2011، الجزء الأول، 1919- 1939، ص776.

[2]- أبو القاسم سعد الله، كتاب خارج السرب مقالات وتأملات، دار الغرب الإسلامي،بيروت، ص221،

الشعب الجزائري أن الجزائر فرنسية ولا فرق بين الجنسيتين في محاولة منه لطمس الهوية الدينية والوطنية للأمة الجزائرية.[1]

وقد أصدر العلماء فتوى شرعية وطنية في ردة المتجنس وخروجه من الإسلام، فكانت ضربة قاضية على سياسة الإندماج، لأن الأمة أصبحت لا تقبل من يتجنس في معاملة معه في حياته كالتزوج منه والتزويج إليه، ولا تقبل أن يعامل بعد موته معاملة المسلم فلا تسمح بدفنه في مقبرة المسلمين فإن دفن غصبا نبش قبره وطرحت – في العراء- جيفته.[2]أثارت فتوى ابن باديس رعب الفرنسيين و لم يغفروا له ذلك الموقف الذي كان له أثر كبير لا في الجزائر فحسب ولكن في تونس ومراكش أيضا، خاصة أن الفتوى صدرت عشية الحرب العالمية الثانية حين كانت فرنسا تبذل المساعي للحصول على ولاء الجزائريين خاصة والمغرب العربي عامة.[3]

وقد أفتى بهذا الرأي آخرون قبل ابن باديس منذ سنوات عديدة، و لم يكن لفتواهم صدى يذكر مثلما حدث مع فتوى ابن باديس، ومن هؤلاء الشيخ مولود بن الصديق الحافظي الأزهري في ثنايا إحدى مقالاته في جريدة الشهاب حيث قال: "والخلاصة أن التجنيس حرام قطعا لا يسوغ الإقدام عليه لما فيه من التزام ما يناقض شعائر ديننا وأعظمها ظاهر في تغيير سنة النكاح والطلاق والإرث وكون الشعائر الأخرى سليمة من تبديل وتغيير بما يناقضها لا يقضي بحال بجواز التجنيس ما دام فيه المساس ولو في شعيرة واحدة.

---

[1]- بوبكر صديقي، البعد المقاصدي في فتاوى أعلام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دراسة من خلال جريدة البصائر (1935- 1956)، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010- 2011، ص181.

[2]- أحمد حماني، صراع بين السنة والبدعة، أو القصة الكاملة للسطو بالإمام عبد الحميد بن باديس، دار البعث، ط1، قسنطينة، 1405ه/ 1984م، ج2، ص 244.

[3]- ينظر: أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص471.

هذا هو حكم الشارع في هذه المسألة وهو معلوم للخاص والعام ولا أظن واحدا يجهله حتى البسطاء من العامة إلا النادر فلا حكم له."[1]

ولا بأس أن نختم هذا الموضوع بقول فرحات عباس: "الرجال الذين دافعوا عن الاندماج، أي المساواة في الحقوق بين المسلمين والفرنسيين، لم يخونوا قضية شعبهم، كانوا يعتقدون بأن فرنسا كانت من الغنى والقوة ما يمكنها أن تخرج الفلاحين الجزائريين من أوضاعهم الشاقة وأن تعيد لهم حريتهم وكرامتهم مع احترام عقيدتهم، بعملهم، أدوا الاستعمار في آخر معاقله وعروا نواياه الامبريالية، ولو تم هذا الاندماج بصدق وإخلاص، لارتقت الجزائر نحو الاستقلال دون إراقة للدماء."[2]

2- نازلة اغتيال مفتي العاصمة:

كتبت جريدة البصائر عن مقتل الشيخ كحول في بعض أزقة الجزائر (رو دلالير) عندما كان مقبلا من داره أو من السوق فاعترضه أحد المارة فلم يستنكر الشيخ اقترابه منه بل مكنه من التسليم على رأسه فطعنه بموسى (بوسعادي) ، وكان ذلك على الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الأحد 2 أوت من سنة 1936م.[3] وكتب الشيخ البشير الإبراهيمي بحثا مطولا حول حادثة الاغتيال وبين أن مقصاده الكيد من جمعية العلماء

---

[1]- المولود بن الصديق الحافظي الأزهري، "عن مسألة التجنيس" جريدة الشهاب، السنة الثالثة، العدد 136، الخميس 1 رمضان 1346هـ/ 23 فيفري 1928، ص729.

[2]- ليلى بن عمار بن منصور، فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم، ترجمة حسين لبراش، دار الجزائر للكتاب، الجزائر، 2011، ص211.

[3]- "حادثة اغتيال الشيخ كحول" جريدة البصائر، السنة الأولى، العدد 31، الجزائر يوم الجمعة 19 جمادى الأولى 1355هـ/ 7 أوت 1936م، ص3.

المسلمين الجزائريين، واعتقال الشيخ الطيب العقبي ستة أيام بلياليها في سجن بربروس بالجزائر.[1]

كتب أحد رجال العلم بعد مرور ثلاثة أشهر حقا إن مصيبة الأمة الإسلامية الجزائرية باغتيال مفتيها الأكبر وأحد أفذاذ العلماء الذين كان القطر الجزائري فخورا مستفيدا من علومهم الصحيحة، وتعظم هذه المصيبة يوما فيوما كلما انقشعت سحب الفتنة التي كانت مخيمة على سماء العاصمة، وشرع السكان يتأملون في حياة ذلك المفتي الذي قضى ثلاثين سنة بين ظهرانيهم وكيف ازدهرت المساجد في عصره والمحافل بخطبه الدينية الراقية والاحتفالات الرسمية، أعالم وعامل مثل محمود كحول يذهب دمه هدرا ويخنجر في رابعة النهار وأمام العموم.

وطلب صاحب المقال من العدالة أن تكشف الغطاء عن هذه الدسيسة الدنيئة والمأساة الشنيعة التي كدرت قلوب المسلمين الذين يعتقدون ولهم الحق أن للعدالة الفرنسية المقدرة على وضع الجناة الحقيقيين في مصاف المجرمين. وأشاد بالعمل الجسيم الذي قام به فيان في هذه القضية التي ما فتئ مجتهدا في رفع اللثام عنها، وطلب أن تكون العدالة كلها والإدارات كلها والصحافة التي أصبحت غير مهتمة برجل كرس حياته في خدمة رقي المسلمين الجزائريين وتمدينهم في دائرة دينهم وشرعهم الحنيف.[2]

---

[1]- البشير الإبراهيمي "مقتل الشيخ كحول، ليسجل التاريخ ولتشهد الأجيال المقبلة" جريدة البصائر، العدد 32، الجزائر، الجمعة 10 جمادى الثانية 1355ه/ 28 أوت 1936م، ، ص ص1،2،3.

[2]- بدون اسم، "ثلاثة أشهر تمر على اغتيال مفتي الجزائر الأكبر"النجاح، السنة السادسة عشر، العدد 1925، الأحد 30 شعبان 1355هـ/ 15 نوفمبر 1936، ، ص02.

A.W. D'ORAN, Boite N°4062, Oran Matin, 5 Mars 1937, A Alger, La Reconstitution de l'assassinat de l'imam Ben Ali mahmoud a eu lieu hier.وانظر أيضا؛

خدم كحول الإسلام والمسلمين والدين والعربية ودافع عن شوكة الإسلام وبيضة الملة الحنيفية دفاع الصادقين العارفين، فكان مدرسا وكان محدثا وكان واعظا وكان مفتيا وكان إماما قدوة وكان أبا شفوقا للأرامل واليتامى، وكان نقي القلب نقي الذيل والسماحة.

كان كحول محترما لدى الولاية العامة وسائر الإدارات السامية فكان ينفق هذا الاحترام في نفع بني جلدته وجلب المصالح الحقيقية لهم أعان العلم وأيد القرآن وذب على رجال المعاهد الدينية أعان الأمة في جلب كل خير ودفع كل ضر عنها كل ما مست الحاجة ودعت لذلك بدل أن ينافق ويغش الأمة والحكومة معا كما يفعل كثير من المتظاهرين اليوم بالإخلاص والحكومة. وكان يتحمل في حسن معونته تلك سائر التهم والتحريشات والمثالب والاختلافات التي لم ينج منها بشر- فكل من لم ينل وظيفا ومن لم يفز في امتحان ومن عزل من منصب أو أدب في مجلس إداري أو شرعي، وبالجملة كل من لم تساعده الظروف على شيء يترل باحثا عن رفقائه ليتبادلوا معا عبارات شتم كحول وهكذا قضى الإمام حياته إلى أن دبرت له مكيدة الاغتيال ونفذ الأمر المقضى ولله الأمر من قبل ومن بعد.[1]

نشرت جريدة "لاديبيش" القسنطينية نقلا عن جريدة "لابستي بلو" قطعة من مقال لعبد الرحمان بن دالي عمر نجل الشيخ محمود كحول ومما جاء فيه هذه القطعة: " أسأل عدلا وإنصافا أن مفتي العاصمة صرح بوجود حركات سياسية لا يمكن السماح بها ولهذا فإن الجناية لا يمكن أن تكون إلا سياسية فالمفتي ليس له من أعداء آخرين سوى العلماء".

[1]-مامي إسماعيل،"مرور عام على اغتيال مفتي العاصمة الأكبر الشيخ محمود كحول" النجاح، العدد 2025، السنة التاسعة عشرة، الأربعاء 26 جمادى الأولى 1356هـ/ 04 أوت 1937م، ص02.

وبعد بحث دام نحو ثمانية عشر شهرا أغلق القاضي فايان البحث وقدمه إلى ألبر كي)(Albert kyتقديما رسميا. وبعد اطلاعه على الملف ودراسته قدمه إلى مجلس الاتهامات،على أن تباشر محاكمة هذه القضية في دورة المجلس الجنائي.[1]

وفي الجزائر بتاريخ 1 ديسمبر رفضت محكمة النقض والإبرام شكاية الشيخ الطيب العقبي[2] وعباس تركي التي قدمت للمحكمة في شهر أفريل ضد القرار الذي أصدره في 9 أفريل 1938 مجلس التهم بالجزائر ويبطل هذا القرار الأمر القاضي ببراءة المتهمين المذكورين الذي أصدره القاضي المكلف ببحث مصرع المفتي ابن دالي عمر.

ومن المهم الإشارة إلى أنه بعد مصرع المفتي في 2 أوت 1936، ألقى البوليس القبض على أربعة أشخاص من وقد اقروا بارتكاب القتل وباحوا بأن المحرشين لهم على القتل هما الشيخ الطيب العقبي وعباس تركي وإثر هذا الإقرار ألقيت التهمة على الرجلين بالمشاركة في القتل وقد زج بهما حالا في سجن بربروس.

وفي شهر فيفري 1938 أصدر قاضي البحث أمرا ببراءة الرجلين بعد رجوع مباشري القتل عن إقرارهم وحصول تضارب في كلامهم سيما وأن أحد القتلة قد مات في السجن وهو العمدة في كشف سر العقبي وعباس تركي.

ولكن أقارب القتيل رفعوا شكاية ضد أمر قاضي البحث القاضي بالبراءة فقبلت شكايتهم ووجهت التهمة من جديد على عباس تركي والشيخ الطيب العقبي في شهر

---

[1]- بدون اسم، "مصرع مفتي المالكية الشيخ ابن دالي عمر"النجاح، عدد 2103، السبت 18 ذو الحجة 1356هـ/ 19 فيفري 1938، ص02.

[2]- الطيب العقبي (1307-1379ه/ 1890-1960م) خطيب، كاتب، صحفي، ولد في بلدة سيدي عقبة، هاجر مع أسرته إلى المدينة المنورة سنة 1313هـ/1895م، وفي سنة 1338هـ/ 1920م عاد إلى الجزائر وسكن مدينة بسكرة، شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931م. عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص238.

أفريل 1938 ووقع الحكم بوجوب وقوف المتهمين أمام المحكمة الجنائية بتهمة القتل العمد، فلم يبق أمام الرجلين إلا رفع شكاية لمحكمة النقض والإبرام كي تبطل التهمة الموجهة ضدهما وتثبت حكم البراءة الذي أصدره قاضي البحث، والمراد من هذه المحاولات رغبة الرجلين في عدم وقوفهما أمام المحكمة الجنائية.

ولكن محكمة النقض والإبرام قد رفضت شكاية الشيخ العقبي وعباس تركي وحكمت بوجوب وقوفهما بجنب مباشري القتل أمام المحكمة الجنائية.

لقد صرح ابن باديس بأن قضية العقبي ليست قضية عادية تهم شخص أو جماعة بل هي قضية تهم كل الشعب الجزائري حيث أنها سببت نقاشا حادا ومثيرا ولهذا كان يرو بوجوب إجراء المحاكمة في فرنسا وليس في الجزائر.[1]

ومهما يكن الحال فإنه خلال المحاكمة رجع القاتل المنفذ عن كلامه الذي اتهم فيه الشيخ الطيب العقبي وقال إن هذا الأخير وعباس تركي بريئان.

وقد تفطنت السلطة الشرعية إلى هذا الأمر وهو أن الشيخ العقبي في الجزائر أحد دعاة جمعية العلماء المسلمين التي اجتهدت في الحط من قيمة رؤساء الدين الحاليين أي أصحاب الطرق حتى التجأ عامل عمالة الجزائر إلى اطلاع الإدارة والشرطة على دعاية العلماء ونبهها إلى العواقب الخطيرة التي تجرها هذه الدعاية. وفعلا فإن الشيخ العقبي[2] في طريق دعايته وقيامه ضد رجال الطرق ظهر له أن العدو الألد هو المفتي كحول الذي

1- A.W. D'Oran ; Boite N°4473 I/5 presse indigène journaux interdits, extrai du journal « el bassair » du 9 décembre 1938, A/S de L'assassinat du muphti Bendali amor, N°476،

2- عن مقتل المفتي كحول انظر أيضا؛ A.W.D'Oran, Boite N°4062, Oran Matin, 5 Mars 1937, A Alger, La reconstituion de l'assassinat de l'imam Ben Ali mahmoud a eu lieu hier.

يبغضه العلماء لأنه كان السبب في منعهم من الوعظ في المساجد ،[1] كما كان سببا في إصدار منشور يأمر بغلق أبواب المساجد في وجه العلماء[2].

3- الاستفتاء حول الاتحاد في الجزائر:

كانت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية من بداية الاحتلال سنة 1830 إلى اندلاع الثورة التحريرية في حاجة ماسة إلى اتحاد أبنائها أكثر من أي شيء آخر، بسبب ما عاشته من وضع شاذ وظروف عاتية ويكفي برهانا على أهمية الاتحاد أنهلا يرضي الاستعمار. وكيف لا يمكن أن تتحد أمة غلبت على أمرها وفقدت حريتها وضاعت منها سيادتها وسقطت رايتها وانتهكت حرماتها ولم يبق لسلامة كرامتها سوى مقاومة الغزاة والعمل الدائب على استرجاع مكانتهاالتي ترضي بها شرفها المكلوم.[3]

---

[1]- دون اسم، جريدة النجاح : السنة التاسعة عشر، عدد 2296، السبت 28 ربيع الثاني 1358هـ/ 17 جوان 1939م، قضية مقتل المفتي الأعظم الأستاذ ابن دالي عمر محمود بن الحاج كحول، صص 01، 02.

[2]- كتب فرحات عباس في مجلة صوت الضعفاء قائلا: "إننا نحتج بكل قوانا ضد كل ما يمس بديننا وبحرية اعتقادنا ولا يسوغ إلا للمسلمين وحدهم أن يفصلوا مسألة العلماء والمرابطين، والمساجد لله وتبقى مفتوحة لكل واحد منا والإسلام للمسلمين وهو آخر ما بقي بيدهم في الجزائر وإدارة العمالة لا تتدخل في مسائل البيعة والكنيسة فلم تتدخل في شؤون المسجد؟ ..وعلى كل حال فإن قراري عامل العمالة فيهما غلو وضعف، أما الغلو فإن الإسلام مسوغ لكل فرد من المسلمين أن يقوم بالإرشاد في المساجد فينبغي قبل أن نمنع مسلما من التكلم أن نراعي هذا الحق، أما الضعف فإن غلق المسجد في وجه الخطيب لا يمنع هذا من التكلم في أماكن أخرى،..فإن كان الشيخ العقبي وجماعته مهيجين ويسعون لنشر فكرة العصبية الإسلامية فلتقم الحجة عليهم وليبرهن بالحقيقة للرأي العام .. أما إن أعطيت بعض الأقاويل حظ الاهتمام، أو سمعت بعض الشكوى بأذن الرضى فليعترف بها وليصدع به، أو وقعت غلطات فليعترف بها ولترد المظالم بلا تأخير فقد مضى في هذا القطر عصر الاستبداد وخنق النفوس وراء الستار."قضية الأستاذ العقبي" جريدة السنة، العدد 06، السنة الأولى، قسنطينة، يوم الإثنين 20 محرم 1352ه/ 15 ماي 1933م،.

[3]- قاسم الجزائري :القاهرة، المنار، السنة الثالثة، عدد42، شعبان 1372/ ماي 1953، ص2.

يعتبر موضوع الاستفتاء حول إمكانية الاتحاد في الجزائر الذي طرحته جريدة المنار الحرة سنة 1953 هو الأول من نوعه في الصحافة العربية الجزائرية وتلك هي الطريقة المثلى لفهم المشاكل وبسطها والبحث عن حلولها وهي جديرة بالاعتبار لما فيها من إزالة اللبس والغموض وتلقيح الأفكار بتعميم السؤال.[1]

فموضوع الاتحاد كان من صميم برنامج المنار الذي وعدت به، وقد نادت في فاتحة سنتها الأولى "بوجوب توحيد سياستنا حتى نكون جبهة واحدة ترمي إلى غاية واحدة بوسائل متحدة" وبذلك تعهدت "المنار" بشيء هام وعسير غير أنها لا تراه مستحيلا لأن ما تطلبه قد حصل بالفعل في الماضي فالمحاولات التي وقعت قد نجحت ولكن لم يطل نجاحها.

ولا تزال عالقة بالأذهان منظمة "أحباب البيان والحرية" ثم من بعدها "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها "[2]

ولهذا طلبت المنار من المفكرين الجزائريين أن يشاركوا بآرائهم في هذا الموضوع الحيوي راجية أن تخرج من هذا الاستفتاء بنتيجة إيجابية تدفع بالأمة إلى الأمام ظافرة سالمة.

وقد فصل محمود بوزوزو في الهدف الأساسي من الاستفتاء في مقال بعنوان: "نريد حلولا ايجابية لبناء وحدة دائمة" بقوله:"..وما عمم السؤال إلا لأن المشكلة لاتهم طائفة أو

---

[1] – من مقال لمحمود بوزوزو بعنوان "هذا الاستفتاء" جريدة المنار، السنة الثانية، عدد 17، جمادى الأولى، 1372هـ/ فيفري 1953.

2 – تأسست الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها يوم الأحد 3 ذي القعدة 1370هـ/ 5 أوت 1951 بالجزائر العاصمة، وعين المجلس الإداري لها من ثلاثين عضوا فيهم ستة من كل حزب من الأحزاب الثلاثة، وستة أعضاء من جمعية العلماء، وستة من المستقلين الديمقراطيين، وعين المكتب الدائم لهذا المجلس من عشرة أعضاء. المنار: عدد 7، السنة الأولى، الأربعاء 13 ذي القعدة 1370هـ/ 15 أوت 1951.

فردا بل تهم كل الجزائريين فلنبحث جميعا عن أمراضنا ولنسع جميعا في علاجها والمطلوب أن تصدر الآراء عن محض الاجتهاد الخالص الذي ينتج جوابا إنشائيا يساعد على بناء صرح الوحدة متينا.

ولا يتأتى ذلك إلا إذا جعل كل واحد رائده المصلحة العامة واتقاء الفتنة.. ولذا ينبغي أن نعالج مشاكلنا معالجة علمية فنكتب بعقولنا لا بأعصابنا،..ولا يعتبر تعدد الآراء، فالمهم أن تصدر عن اجتهاد عقلي وتفكير علمي وإخلاص في البحث.. نريد اتحادا يبرز أمة صادقة العزم في إرادة الحرية وحبها، مستعدة لبذل كل شيء في سبيلها، لا يشذ عن ذلك فرد واحد من أبنائها، تلك هي الغاية المنشودة من هذا الاستفتاء.. "[1]

جاء موضوع الاستفتاء في صفحات جريدة المنار[2]في أكثر من عشرة أعداد سنة 1953 وشغل معظم صفحاتها، تحت عنوان "استفتاء هام في قضية الاتحاد" والأسئلة كانت كالآتي:

- هل تعتقدون أن الاتحاد في الجزائر ممكن؟
- على أي أساس؟
- ما هي وسائل تحقيقه؟

من أشهر الأسماء المشاركة بآرائها في هذا الاستفتاء نجد الشيخ الطيب العقبي،الشيخ العربي التبسي أحمد رضا حوحو، محمد بن العابد، أحمد بن ذياب، الشيخ عمر البسكري، قاسم رزيق وغيرهم.

---

[1]- جريدة المنار، السنة الثانية، عدد 18، جمادى 2، 1372هـ/ فيفري 1953، ص1.

[2]- جريدة المنار جريدة سياسية، ثقافية، دينية، حرة؛ بكل ما تعنيه هذه الكلمات من المعاني، وقد جاء بيان أهدافها ومبادئها في العدد الأول منها، وأهمها نبذ التعصب القائل "من ليس معي فهو ضدي" والاعتراف لكل ذي فضل بفضله عبر التاريخ الوطني.. عدد 1، السنة الأولى، الجمعة 21 جمادى الثانية 1370/ 29 مارس 1951، ص1.

-رأي الشيخ الطيب العقبي في الاستفتاء:

جاء رأيه في الاستفتاء ملخصا وجامعا دون إسهاب وتفصيل ويرجع هذا ربما لكبر سنه وشدة مرضه كما أخبر في ثنايا حديثه "إنني بلوت هذه الأمة في خدمتي لها أكثر من ثلاثين عاما وقاسيت في سبيل الإصلاح ما قاسيت..ولكن اعتقادي في إصلاح حالها لا يزال اليوم على ما كان عليه أمس.."[1]

وقد اشترط الشيخ العقبي لإمكان الاتحاد الإخلاص ما دام أن الإسلام أمر بالاتحاد ونهى عن الخلاف، ومن جهة أخرى بحكم الوضعية الشاذة التي كانت تعيشها بلادنا تستدعي جمع الكلمة وتوحيد الجهود.

وأما فيما يخص السؤال الثاني نص الشيخ العقبي بأن" الإسلام هو الذي وحدها في الماضي وهو الذي يوحدها اليوم وغدا.. لأن الإسلام أقر العدل والأخوة والمساواة والتسامح ومحا العنصرية والظلم والعدوان."[2].

والوسيلة لتحقيق هذا الاتحاد -حسب رأي الشيخ الطيب العقبي- هي جمع العاملين المخلصين من أبناء هذه الأمة.. دون اعتبار انتسابهم لهيئة أو حزب وعدم انتسابهم واستقلالهم، فالمدار على الإخلاص والعمل.

رأي الشيخ العربي التبسي:

الاتحاد في الجزائر ضروري لأن المنقذ في وقت الخطر هو تكتل الشعب بأكمله، فقد شاهدنا أن كل أمة من الأمم في ظروف خنق ذاتيتها وتهديد الخطر لها تزول الحزبية منها

---

[1]- المنار، العدد 17، رأي فضيلة الشيخ الطيب العقبي.

[2]- المصدر نفسه.

لأنها مضرة بها، فالحالة بالجزائر لا تبرر تعدد الأحزاب. فبقاء الأحزاب فيها إطالة لعمر الاستعمار وقد ناديت بهذا في سنة 1945.

فلا بد من اتحاد شعبي لا حزبي أي اتحاد بمعنى وحدة الشعب لا اتفاق الأحزاب. فإن الذي شاهدناه من الأحزاب هو أنها تمثل ضدية بعضها لبعض. ونشاط هذه الضدية لأبرز من نشاطها ضد الاستعمار. وهذا ما يظهر جليا في الانتخابات. فالاتحاد الشعبي هو الذي يستطيع أن يغير الحال في الجزائر.

ويكون هذا الاتحاد على أساس أن الأجناس والألوان واللغات الأوروبية والإفريقية يجب إلغاؤها وجعل جميع السكان مواطنين لهم في وطنهم من الماديات والأدبيات ما لجميع المواطنين في الأوطان الأخرى. وقضية التفاضل الجنسي في الجزائر وجعل الديمقراطية وفي معاملتين كل ذلك تجعل هذا الوطن الجزائري شبيها بجنوب إفريقيا، فلفظ مسلم في الجزائر معناه الحرمان من كل حق، ولفظ فرنسي معناه استحقاق كل شيء.

ولهذا نعتقد أن النظام القائم على هذه الأوضاع لا يصلح للعيش فيه ولا يعين على أخوة إنسانية في المستقبل.

ووسائل تحقيق الاتحاد هي :

1- إلغاء التنظيمات السياسية القديمة بما فيها المؤسسات التي تحمل اسم " الفرنسية المسلمة"

2- وضع مبادئ تتسع لجميع سكان الجزائر يجدون منها ما يعين على مواطنة ووطن مشترك محبوب.

3- إخراج العناوين الدينية من الحياة السياسية فلا يقال مسلم فرنسي ولا ما أشبه ذلك، وإنما يقال جزائري وهي كلمة تسع جميع المواطنين الجزائريين.

4- دعوة إلى مؤتمر عام تعلن فيه وحدة شعبية تعمل لتحقيق هذه النقاط.

-رأيه محمد بن العابد في الاستفتاء:

ولد الشيخ محمد بن العابد السماتي الجلالي رائد الأنشودة الوطنية سنة 1890 بقرية أولاد جلال، من أسرة محافظة ذات علم وثقافة، تلقى الدروس الأولى على يد والده، فحفظ القرآن الكريم، وبعد الحرب العالمية الأولى سافر إلى قسنطينة ولزم فيها دروس الشيخ ابن باديس، وتأثر بأفكاره الإصلاحية.[1]

واشتغل فيها بالتدريس في مدرسة التربية والتعليم الإسلامية الحرة سنة 1930، وبعد وفاة الشيخ بن باديس عاد إلى بسكرة وعكف على التعليم بمدرستها.[2]

وبعد سنة1945 وأحداثها الأليمة بالشعب الجزائري انضم محمد بن العابد إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.[3]

قدم لنا الشيخ محمد بن العابد في مستهل رأيه درسا من التاريخ الإسلامي فقال "..ولهم في تاريخ أسلافهم ممن أسسوا دولة الإسلام العتيدة التي ظلت محتفظة بحرمتها

---

[1]- مذكرات مدني بجاوي، ص 93.

[2]- ابن باديس حياته وآثاره، جمع ودراسة دكتور عمار الطالبي، ج3، ص271.

[3]- المرجع نفسه، ص 94.

ومكانتها في نفوسنا ونفوس خصومنا على السواء، وستظل محتفظة بها إلى آخر الدهر قلت: ولهم في تاريخ ذلك السلف خير مثال ينير لهم المسالك.."[1]

لما ولي أبو بكر رضي الله عنه الخلافة عزم على تسيير الأمور على الخطة التي كانت تسير عليها زمن النبي صلى الله عليه وسلم من الحزم والقوة، وكان عمر بن الخطاب يخالفه بعض الشيء في ذلك إشفاقا على قدسية المبدأ من طغيان التيار العام للردة عليه. فقال له: الزم بيتك يا أبا بكر فلست عند ذاك، فقال له أبو بكر رضي الله عنه: رجوتك عونا لي فكنت عونا علي، أجبار في الجاهلية خوار في الإسلام؟

والقصة ذكرها الشيخ محمد يوسف الكندهلوي في كتابه حياة الصحابة "وعند الإسماعيلي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتد من العرب وقالوا: نصلي ولا نزكي. فأتيت أبا بكر رضي الله عنه فقلت : يا خليفة رسول الله تألف الناس، وارفق بهم فإنهم بمنزلة الوحش، فقال رجوت نصرتك وجئتني بخذلانك جبارا في الجاهلية خوارا في الإسلام.. قال عمر رضي الله عنه: فوجدته في ذلك أمضى مني وأعزم مني.." [2]

ويعلق محمد بن العابد على هذه الحادثة بقوله: يلوح للنظر غير الفاحص أن هذا النقاش من النوع المألوف عندنا من تعصب كل واحد لرأيه في المسائل العامة.

والحقيقة أنه قدح لعبقريتين من الطراز الذي تخبئه الأقدار في ظلمات المجهول للساعة التي يريد الله فيها أن يقلب الوضع الفاسد في الكون وأن يطلع على الإنسانية شمسا جديدة تملأ الدنيا ضوءا وحرارة وطاقة. فكان ما أراده الله على يد هذين العبقريين.."[3].

---

[1]- رأي الأستاذ محمد بن العابد: جريدة المنار: فيفري 1953.

[2]- محمد يوسف الكاندهلوي : حياة الصحابة، ج1، ص 552. وأيضا: تاريخ الخلفاء للسيوطي، ص54.

[3]- المنار، عدد 17، فيفري 1953.

هذا الدرس من التاريخ الإسلامي ساقه بن العابد تأييدا واعتقادا منه بأن الاتحاد في الجزائر ممكن وواجب وليس بيننا وبينه كما قال: إلا أن يتغلب العقل على العاطفة وإلا أن تخلص النفوس من شوائب الإنسانية وإلا أن يظهر القادة والزعماء من الحنكة والرجولة والجدارة وبعد النظر أكثر مما أظهروه حتى الآن."

أما الأساس الذي ينبغي أن يرتكز عليه هذا الاتحاد حسب رأيه فهو أن "ننظر إلى قضية الجزائر كوحدة لا تقبل التجزئة بحال، وأنها ليست بكمية تجول فيها يد مالكها بالأخذ والعطاء، وأن كل محاولة لتحليلها إلى عناصرها هي محاولة لتبديدها ونسف ما فيها من حيوية، وبالتالي هي تمكين لخصوم قضيتنا من اللعب بنا وإفساح المجال لمناوراتهم وطرح للمسؤولية عن كاهلهم.هذا وفي اليأس من إنصاف خصومنا ما يلفتنا إلى ما فينا من قوة."[1]

وفيما يخص وسائل تحقيق الاتحاد في نظر محمد بن العابد: أن تقع دعوة كل القادة والزعماء إلى مؤتمر تمهيدي يجيل فيه الأعضاء النظر ويعرضون للحلول،ثم يخلصون منه إلى برنامج يلتزم التقيد بما فيه كل من حضر، ثم تقع دعوة إلى مؤتمر عام من سائر الطبقات، لتظهر منه الثمرة المنشودة المطلوبة ألا وهي تكتيل الأمة بمقتضى الحق العام وتوزع المسؤوليات. ولا عبرة مطلقا بوجوب تعدد الأحزاب، فهذا الرأي – إن كانت له قابلية– ففي غير ظروف الثورة على الفساد.

[1]– المصدر نفسه.

رأي الشيخ عمر البسكري[1]:

أما الشيخ عمر البسكري فقد استرسل في مقدمة رأيه عن وضعية الشعب الجزائري من الناحيتين الدينية والسياسية، فأما عن الأولى فيقول:" إن الشعب الجزائري باعتباره مسلما وضعيته بسيطة فهو متحد دينا ولغة باعتبار أنها لغة القرآن معتز بمقوماته الشخصية وله فوق ذلك فكرة تربطه برباط قوي متين .. ذلك هو التروح والتروع إلى الاستقلال وهي الفكرة التي عم صداها الآفاق وحبذها الأمم باتفاق وإن في ذلك لآيات لقوم ينكرون لولا أن فيها داء عضالا هو التفرق في وسائل هذه الفكرة.." وفي كل مناسبة يسوق أبياتا من الشعر العربي الأصيل.

وأما من الناحية السياسية فقد أعطانا لمحة عن أهم التقسيمات والأحزاب في الجزائر فذكر حزب المحافظين ثم عرج على جمعية العلماء المسلمين بقوله: " أما جمعية العلماء فهي ترى الإسلام دينا ودولة معا، وأول واجب هو تكوين أمة بجميع مقوماتها الشخصية من لغة ودين وأخلاق حتى تبلغ الأشد ويتبين لها الغي من الرشد أي الاستقلال الشخصي قبل

---

[1]- في تقرير إخباري بمصلحة الأرشيف بوهران وثيقة استعلامات متعلقة بالسيد البسكري عمار ذكرت وظيفته طالب أي معلم قرآن،الساكن ب10 شارع حاج حسان بوهران، المولود في سنة 1899 ببسكرة، ابن عمر بن محمد ويمينة بنت احمد. متزوج في بسكرة ببنت مسعود زهرة المولودة سنة 1896.

أب لثمانية أطفال.. سكن وهران منذ سنة 1941، تلقى القرآن في مدرسة بأولاد جلال، درس القرآن بمدينة سطيف مدة 6 سنوات، ثم انتقل إلى قسنطينة لفترة قصيرة، ثم جاء وهران للإقامة وللتعليم بمدرسة الفلاح الإصلاحية..من خلال معلومات مستقاة تدل أنه ذو شخصية محفوفة بالشكوك، متميزة بالفطانة والتحفظ لا يخالط إلا أعضاء الحركة الإصلاحية من جمعية الفلاح، قام بإلقاء ثلاث محاضرات خلال شهري جوان وجويلية بمقر مدرسة الفلاح. منذ شهرين ونصف المعني –أي عمر البسكري– تكلم بموعظة في حفل جنائزي بالمقبرة بمناسبة وفاة رجل من الإصلاحيين، لمح في خطابه لبعض النقاط السياسية مما دفع برجال الإصلاح– البادسيين– بوهران للعمل في الخفاء.

A.W. D'Oran, Boite N°4480, Notice de Renseignements établie Police spéciale départementale d'oran,Le 7 Aout 1942.

السياسي عند ذلك تستعد لتبلغ أهل الأرض رسالة السماء"[1]..وبعد الحزب الشيوعي تطرق لأكبر الأحزاب بقوله:"..ذلكم هما حزب الانتصار[2]وحزب البيان المتفقان في الغاية والمختلفان في البداية فمعظم أصحاب الانتصار يرى أن الاستقلال السياسي قبل الاستقلال الشخصي لأن الغالب لا يمكنك من الاستقلال الشخصي مادام غالبا.."وأما حزب البيان[3] فأكثر أهله يرى أن الحصول على المقومات الشخصية أي الاستقلال الشخصي قبل الاستقلال السياسي ولهذا تراه يساير ويساند جمعية العلماء في فكرة تأسيس المدارس."

ولأهمية الحزبين المذكورين عند الشيخ عمر البسكري نجده يربط الإجابة عن إمكانية الاتحاد في الجزائر باتحادهما بقوله:"وممكن ذلك لما قدمنا من اتحاد الحزبين في الغاية، والاختلاف في البداية يمكن تلافيه."

أما الجواب الثاني على الأساس الذي يبنى عليه فيقول الشيخ عمر البسكري: ذلك بأن يتنازل الحزبان معا عن الفكرة التي تبعد شقة الخلاف إلى فكرة وسطى تجمع بين الحزبين، متمثلا في ذلك قول رب العالمين " واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا" ومتمثلا بقول الشاعر العربي:

يمانيا إن وجدت ذا يمن وإن وجدت معديا فعدناني

---

[1]- عن مبادئ جمعية العلماء وأهدافها انظر أيضا: الدكتور تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ص196 وما بعدها.

[2]- عن حزب الشعب الجزائري والذي أصبح فيما بعد يسمى حركة انتصار الحريات الديمقراطية انظر:مصطفى عشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص (58ـ 66).

[3]- عن حزب البيان انظر: Youcef Beghoul LE MANIFESTE DU PEUPLE ALGERIEN – Les Amis du Manifeste et de la Liberté- contribution au mouvement national - Dahlab- 2007 .

أما بالنسبة للسؤال الثالث عن وسائل تحقيق الاتحاد فيرى الشيخ البسكري أن تتدخل جمعية العلماء في القضية كما تدخلت من قبل في المؤتمر وقضية فلسطين والجبهة كما يتدخل الوالد بين ولديه باذلا لما لديه فإن امتثل الحزبان فذاك وإلا فإعلان البراءة منهما حتى يفيئا إلى أمر الله.. وإلا-لا قدر الله -انتخاب حزب واحد بعدما يتناسى الناس الحزبين معا..[1] ثم ختم الشيخ البسكري بقوله:"هذا ما جادت به فكرة هذا العاجز فإن كان صوابا فمن الله وإن كان خطأ فمن نفسي والشيطان اللهم فاشهد أنني بلغت وحسبي ونعم الوكيل".

بعد هذه الأجوبة المفصلة للشيخ عمر البسكري قدم نداءا إلى الشعب الجزائري يحثه فيه إلى بناء مستقبله بعدما ذكره بأحزان الماضي وقساوته بقوله:.قد أدبك الزمان فما خان ولا مان وهدتك التجارب إلى شتى المآرب. فلقد مضى أمس وما فيه والماضي لا يمكن تلافيه.

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

.. وابن نهضتك في دائرة دينك الحنيف وقوميتك المقدسة واجعل شعارك قوله تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا." وقول جدك العربي الأبي:[2]

على طلل الأجداد خطوا لكم مجدا فلم أر شيئا غيره بكم أجدى

[1]- رأي فضيلة الشيخ عمر البسكري: المنار، السنة الثالثة، عدد40، رجب1372هـ/أفريل1953، ص4، 1.

[2]- المصدر نفسه.

-رأي رزيق قاسم:

لا بأس من الإشارة أن رزيق كان من ضمن الطلبة الجزائريين بتونس، ويعتبر من الأعضاء المجتهدين في جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين، وفي شهر فيفري 1952 تولى رئاسة هذه الجمعية الثقافية بالدرجة الأولى، التي أخذت على نفسها عهدا أن تعمل ما أمكنها على إعانة الطلبة الجزائريين وتراقب سيرهم فتشجع المستقيم ولا تغفل عن المنحرف.[1]

وفي مقام آخر شارك رزيق قاسم في إنشاء الاتحاد الإسلامي للطبلة المغاربة، الذي دعت إليه منظمات طلابية، مثل جمعيات طلبة شمالي إفريقيا بباريس وتولوز، وجمعية الطلبة الجزائريين القرويين بفاس.[2]

وتحت عنوان كبير: الطلبة الجزائريون يبدون آراءهم في قضية الاتحاد الوطني، جاءت مشاركة قاسم رزيق رئيس جمعية الطلبة الجزائريين من تونس أين كان يدرس بالجامعة الزيتونية، وقد أبدى رأيه مثل بقية زملائه من الطلبة الجزائريين بالخارج من مصر والعراق وتونس وباريس,نذكر من هؤلاء اسمين من أصدقاء قاسم رزيق وهما مولود قاسم و زدور ابراهيم القاسم، المشهورين بالقواسم الثلاثة،[3]وقد أشار إلى ذلك يحي بوعزيز

جاء رأي قاسم رزيق- الذي بعثه من تونس- في العدد 43 من المنار التي وصفها بالجريدة "الغراء حاملة لواء الاتحاد في الجزائر والمغرب العربي " وقبل حديثه عن إمكانية الاتحاد في الجزائر، ذكر مرارة التفرقة التي زادت في تأخر شعبنا على قافلة الأمم الحرة والمتأهلة للتحرير بعشرات السنين.

---

[1]- تريدي الحارث،"تجديد جمعية الطلبة الجزائريين بتونس"، المنار، عدد 17، 29 فيفري 1952، ص3.

[2]- محمد أمير، "الاتحاد الإسلامي للطلبة المغاربة"، المنار، عدد 9، 15 أوت 1952، ص3.

[3] في لقاء مع السيد محمد الشريف شقيق الشهيد زدور ابراهيم القاسم بوهران.

وتحدث قاسم رزيق عن الأوضاع الصعبة التي كان يعيشها الطلبة الجزائريون بالخارج، بسبب الفرقة والخلاف بين الجزائريين بالداخل بقوله: ونحن الطلبة الذين نزاول تعلمنا خارج الجزائر نستحي حينما نسأل" هل في الجزائر اتحاد كالذي عندنا؟ وبالرغم من الأعذار والتلفيقات التي نحاول أن نغطي بها واقعنا "الاتحادي "فإن اضطرابنا ودورانا حول كلمات محفوظة جعلنا نفتضح بسهولة لأننا نقول ما لا نعتقد ونعرف".

وبعدما واصل في تبيان أهمية الاتحاد في الجزائر وضرورته، قال:"إن الأمم اليوم أصبحت لا تكتفي باتحاد أفرادها فحسب بل هي تحاول أن تجد أنواعا أخرى من الاتحاد مع أمم أخرى وها نحن نشاهد تكتلات بين أمم كانت بالأمس القريب والبعيد تتحارب محاربة إفناء ودمار ولا تزال تحمل لبعضها ثارات تاريخية من الصعب نسيانها أو تناسيها."

ففي المغرب الأقصى الشقيق مثلا تم اتحاد الأحزاب بمختلف أطيافها، وبموجبه كتب بيان موجه من أحزاب المغرب إلى الرأي العام المغربي خاصة والرأي العام العربي عامة.[1]

وعن العراقيل التي تقف عائقا حسب رأيه "الأنانية البغيضة والجبن هما اللذان حالا دون الوصول إلى اتحاد عملي يضم جميع عناصر الأمة النشيطة".

وعن تجارب الاتحاد السابقة أشار رزيق إلى"الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية" قائلا: "لقد تفاءل الشباب الجزائري خيرا عندما تأسست"الجبهة الجزائرية" ظنا منه أنها ستكون بادرة اتحاد عملي وأن المبادئ التي أسست من أجلها ما هي إلا مقدمة لأعمال أخرى كفاحية طالما طلبها الشعب وطالما فرضت إرادة الشعوب في الحرية والاستقلال."[2]

---

[1]- ينظر :آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1940- 1952)، جمع وتقديم نجله الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، ج2، دار الغرب الإسلامي، ص399.

[2]- مقال بعنوان: على هامش الاستفتاء للأستاذ رزيق قاسم، المنار، السنة الثالثة، عدد 43، رمضان 1372هـ/ جوان 1953، ص4.

وعن تعقيبه على الآراء التي طرحها رجال الحركة الوطنية من قبله جاء ما يلي: وأعتقد أن فكرة الاتحاد في الجزائر أخذت حظها الوافر من جميع الجزائريين نساء ورجالا فالطبقة المثقفة والمسؤولون منهم بالخصوص قدموا فكرتهم في الاتحاد بوضوح، و لم يبق إلا شيء واحد ننظر إليه بفارغ صبر هو بروز هذا الاتحاد بشكل مهيب يبعث الأمل في نفوس كامل أفراد الشعب ويجهز على الاستعمار الذي يحاول بجميع وسائله الظاهرة منها والخفية أن يظهره في صورة المستحيل."[1]

ونجده قد اقتبس من بعض الآراء التي سبقته وخاصة ممن كان يكن لهم كل التقدير والاحترام وقضى معهم سنوات الدراسة بتونس، مثل زدور إبراهيم القاسم الذي جاء في رأيه: "نرى لزاما أن نقيم اتحادا على أساس يحل مشكلتنا من أصلها ويضع الدواء في صميم الداء.. وهذا الأساس هو هل الشعب الجزائري يرضى أن يستسلم لذابحه أو أن ينتحر بسكوته أمام الأخطار.الأساس هو الإيمان بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في حرية."[2] وقد استعمل رزيق نفس مصطلح الانتحار في قوله: "إن الاتحاد في الجزائر ممكن وأكثر من ممكن لأنه لا يوجد في الجزائر واحد يريد أن ينتحر وتنتحر معه مشاريعه الموجودة منها والتي ستوجد.."

أما عن رأيه في الشطر الثاني من السؤال فقال: لقد علمتنا الأيام والتجارب في الجزائر أن الاتحاد الذي لا يكون مصدره الإخلاص لله والوطن ونسيان الذات والهيئات في سبيل بعث أمة جزائرية جديدة مآله الخيبة والفشل، يجب أن يبنى اتحادنا على أسس قوية، وأن لا نتساهل في حق الجزائر في الحرية والاستقلال بل يجب أن يبنى اتحادنا على الاعتراف بهذا الحق والعمل على تحقيقه مهما كانت التكاليف.[3]

---

[1]- المصدر نفسه.

[2]- المنار: عدد 42، الجمعة 24 شعبان 1372هـ/ 8 ماي 1953، ص2.

[3]- المصدر نفسه، عدد 43، الجمعة 23 رمضان 1372هـ/ 5 يونيو 1953.

-رأي قاسم[1] الجزائري:

بدأ مقاله حول الاستفتاء بالإشارة إلى أهمية الاتحاد وفوائده بقوله: "لعل من تقرير المقرر وتحقيق المحقق أبتدئ كلمتي ببيان ضرورة الاتحاد وعرض فوائده فيكفي دليلا على ضرورته نا تعيش فيه بلادنا من وضع شاذ وظروف عاتية، وحسبنا برهانا على فوائده أنه لا يرضي المستعمرين."[2]

وعن امكانية الاتحاد قال: إن الاتحاد ممكن لأن الاتحاد من لوازم حب الوطن، فهو من لوازم الإيمان بأن للجزائر ولأمتها شرفا أصيلا ولشعبها تاريخا مجيدا.

أما أسس الاتحاد—حسبه- فتوجد في أصل المشكلة التي تشعرنا بضرورة الاتحاد، ومشكلة الجزائر مشكلة شعب حر له دولة ذات سيادة اعتدت عليه دولة أخرى اعتداءا مسلحا وقاوم العدوان مقاومة مجيدة ولكنه هزم ففقد حريته وسيادته على أنه لم يستسلم. فقد استمرت المقاومة في أشكال مختلفة.

---

[1]- قاسم الجزائري هو الشهيد زدور ابراهيم القاسم ابن الشيخ الطيب المهاجي وتلقى دروس العلم الأولى بمدرسته، انتقل إلى تونس فتلقى بالجامعة الزيتونة ثم انتقل إلى القاهرة فتحصل على ليسانس في آداب اللغة العربية من جامعة فؤاد العام(1953- 1954) وقد عرض عليه التجنس بالمصرية ليتسنى له التدريس بالقطر المصري فأبى إلا أن يبقى على جنسيته الجزائرية. كان يتردد بين القاهرة وباريس لمأموريات كلفته بها جبهة التحرير الوطني، وبمجرد قيام الثورة قبضت عليه الحكومة الفرنسية ونكلت به تنكيلا حتى زهقت روحه الغالية، فكان بذلك أول شهيد استشهد من أبناء الجزائر إذ قضى نحبه في اليوم السابع أو الثامن من قيامها، وكان حادث اغتياله من أكبر حوادث الجزائر أيام الثورة ومن أشدها تأثيرا وأكثرها استياء لدى الرأي العام الجزائري. في لقاء مع محمد الشريف المهاجي، شهر نوفمبر 2009م.

[2]- قاسم الجزائري، الطلبة الجزائريون يبدون آراءهم في قضية الاتحاد الوطني، جريدة المنار، عدد 42، السنة الثالثة، الجمعة 24 شعبان 1372هـ/ 8 ماي 1953م، ص2.

ثم عدد الظروف والأخطار التي كانت تهدد كيان الأمة الجزائرية، عليها رأى لزاما أن يقام اتحادا على أساس يحل المشكلة من أصلها، وهذا الأساس هو الإيمان بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في حرية.[1]

وختم قاسم الجزائري بحثه بذكر وسائل الاتحاد في النقاط الآتية:

أ- أن تعقد كل هيئة جزائرية مؤتمرا يجمع قادتها ويقرر ما يأتي:

1- المطالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

2- المطالبة بانتخاب جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة كاملة انتخابا حرا، ويكون الانتخاب تحت مجلس الأمن.

3- الاحتجاج لدى هيئة الأمم المتحدة على إدخال الجزائر في الحلف الأطلسي على اعتبارها مقاطعة فرنسية.

4- العمل مع الهيئات الأخرى على كسب عطف الرأي العام العالمي لصالح قضية الجزائر.

5- العمل على إثارة قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة لكي يناقش موضوع النزاع بين الجزائر وفرنسا.

6- إعلان هذه القرارات إعلانا رسميا على لسان زعماء الهيئات وبواسطة صحفها.

ب- بعد أن تتخذ كل هيئة هذه القرارات جميعها وبعد أن تعلنها أمام الرأي العام تشكل لجنة تنفيذية موحدة أعضاؤها من المسؤولين في الهيئات وتقوم هذه اللجنة بوضع خطط العمل لتنفيذ القرارات المتقدمة، ولهذه اللجنة النفوذ الكامل لأن الشعب كله مدد لها والأمة جمعاء مناصرة لها.

---

[1]- المرجع نفسه.

جاءت آراء هذه الثلة من العلماء والمثقفين متشابهة ومتكاملة فيما بينها ربما لأنها شربت من معين مشترك، واشتركت أيضا في إخلاصها وقصدها وتضحياتها الجسيمة من أجل إعادة الجزائر إلى أهلها.

بالنظر في مختلف هذه الآراء الداعية إلى ضرورة الإسراع بالاتحاد نستشف وكأنها تنبأت بقرب موعد الحسم والقيام بالثورة على الاستعمار.

لأهمية الاتحاد وارتباطه الوثيق بمجموع الأمة فقد تكرر ورود مصطلح الأمة في آرائهم وفتاويهم فقد جاء ذكره في رأي الشيخ الطيب العقبي أربع مرات، منها في قوله: "نجاة هذه الأمة لا يحصل إلا في التمسك بالكتاب والسنة والسير على ضوء تعاليمهما قولا وعملا."

وجاء مصطلح مرة واحد في رأيي كل من محمد بن العابد عمر البسكري وجاء ثلاث مرات في رأي قاسم رزيق منها في قوله: لقد علمتنا الأيام والتجارب في الجزائر أن الاتحاد الذي لا يكون مصدره الإخلاص لله والوطن ونسيان الذات والهيئات في سبيل بعث أمة جزائرية جديدة مآله الخيبة والفشل وغضب الله والأمة الجزائرية عليه.

ولا شك أنه اجتمعت للشعب الجزائري والحمد لله كل المميزات التي يجعلها الفلاسفة والمؤرخون مميزات الأمة: التاريخ المشترك واللغة والمبتغيات والقطر، والتراع كله الآن انحصر في القطر[1]

في هذه الآراء الهادفة نجد دروسا في الدين والوطنية، وينطبق عليها أحد العناوين الواردة وهو"لنكتف بالانتماء للإسلام والانتساب للوطن".

[1]- "رأي الأستاذ عبد القادر وقواق"،جريدة المنار، عدد17، فيفري 1953.

فيها أيضا دروس في التاريخ الإسلامي وفي سيرة الخلفاء الراشدين، وفي اللغة العربية، فهذه الآراء وغيرها من المقالات التي نشرت في مختلف الصحف العربية الجزائرية في فترة الاحتلال الفرنسي تدل على أن الجزائريين يتقنون ويبدعون باللغة العربية، وفيها رد لمن كان يقول: "إن الجزائر لا تعرف العربية بل وشمال إفريقيا كله.." هذا القول جاء من بعض الأساتذة المصريين كما أشار إلى ذلك مولود قاسم في مقال كتبه إلى جريدة المنار من القاهرة وعنونه بهذه العبارة.[1]

إن هذه الآراء قدمت دروسا في تاريخ الحركة الوطنية والإصلاحية وخاصة في الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية المباركة، فكان هؤلاء العلماء والمفكرين والأساتذة والطلبة ممن شاركوا في صنع هذا التاريخ الذي تفتخر به الأجيال.

[1]– مولود قاسم،"الجزائر لا تعرف العربية"، المرجع نفسه، السنة الثانية، عدد 18، فيفري 1953.

الخاتمة

كان الإفتاء يمثل ظاهرة حيوية في المجتمع الجزائري حيث كان دائما يجيب على حاجات المجتمع في القضايا المختلفة، الأمر الذي دفع بالعلماء وطلبة العلم على مختلف مستوياتهم الاهتمام بقضاياه من مختلف الجوانب. ومما زاد من أهمية الافتاء هو أنه كان مرتبطا بالظروف العصيبة التي كان يعيشها الجزائريون في ظل الاحتلال الفرنسي.

لقد توصلنا بعد البحث في الموضوع بأن الإفتاء والمفتين بالجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي شكل جانبا مهما في حياة الجزائريين. فقد كان دورهم مهما في تحديد سلوكهم العامة، وما طرأ من نوازل تجاه تنعكس على الوجود الفرتسي في الجزائر.

لقد كان دور هذه الفئة مهما ليس فقط في الجوانب الدينية ولكن أيضا في الجانب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي. ولقد اعتنت الإدارة الفرنسية بالإفتاء والمفتين في إطار المشروع الاستعماري وخدمة الوجود الفرنسي في الجزائر. ولذلك كانت تشكل هذه الوظيفة بعدا استراتيجيا مهما في السياسة الفرنسية. فكانت عنايتها بهذه الشريحة يشمل اختيارهم والسهر على إبراز مكانتهم من خلال إغداق الأوسمة والنياشين على بعضهم كلما برزت الحاجة إلى ذلك.

ومع ذلك فإن الإفتاء لم يقتصر في الجزائر على المعينين في هذه المناصب بصفة رسمية، فقد كان للمفتين الأحرار دورهم البارز في المجتمع وفي الكثير من الأحيان كانوا يقومون من يرونه من ميول لجانب الإدارة الاستعمارية من قبل المفتين الرسميين. ولكن مع ذلك من المهم القول أن المفتين قد أدوا أدوارا مهمة في جانب التعليم وفي الحث على بناء المساجد والعناية بها وعلى تكوين وتدريس العامة شؤون دينهم والتي تحارب الجهل والأمية والبعد عن أوامر الدين. وبذلك ساهموا في نشر وتعليم الإسلام واللغة العربية في الجزائر رغم السياسات الاستعمارية التي كانت تحاربها.

لقد كانت الفتوى من الوسائل التي استعملها الجزائريون للحفاظ على دينهم الإسلامي ولغتهم العربية، مثل الاستفتاء على التجنيد الإجباري، والتجنيس، والاستفتاء حول مسائل دينية

واقتصادية واجتماعية كان لها وقع تأثير على سياسة الاحتلال، فقد كانوا عند كل نازلة أو قضية يجدون المفتي عونا لهم في تبيان الطريق السليم.

وقد عملت سياسة الاحتلال في كثير من الأوقات على استمالة وتجنيد رجال الإفتاء الرسمي لخدمة مصالحها الكبرى كما كان الحال أيام الحرب العالمية الأولى، وفي مناسبات عديدة كمواسم الحج حيث يكلف المفتي بكتابة تقرير مفصل يسلمه للإدارة فور رجوعه من أرض الحجاز. ولا يمكننا نفي نجاحها في بعض المناسبات ومع بعض المفتين.

تعرفنا من خلال هذا البحث على أعلام الفتوى الجزائريين. ففيهم من تولى منصب الإفتاء الرسمي ومنهم من كان مفتيا حرا بعيدا عن سلطة الاحتلال. وكان البحث مناسبة للكشف عن جوانب مهمة من حياة المتين ومكانتهم الفكرية والعلمية. كما برز لدينا أعلام مثل إسماعيل مامي ومحمد العلمي وجلول بوناب الفليتي وغيرهم الذين برزوا في مجال الصحافة العربية.

كان الشيخ المولود بن الموهوب من أبرز المفتين وكان تواجده في الكثير من المناسبات وكان ذو مكانة لدى الإدارة الفرنسية وقد تولى منصب الإفتاء بقسنطينة وباريس، حتى أصبح وكأنه المفتي الأكبر في الجزائر.

ومن هؤلاء الذين نالوا شهرة وحضورا قويا في المناسبات والمواقف المختلفة الشيخ الحسن أبو الحبال مفتي بجاية ثم مفتي مدينة وهران أين توفي ودفن في مقام الإمام الهواري بالحي العتيق بوهران، وقبره مشهور بكثرة الوافدين للزيارة من مختلف النواحي.

كذلك هناك مفتين آخرين لعبوا أدوارا مهمة كالشيخ الونوغي مفتي الأصنام، والشيخ الحبيب بوخالفة بن عبد المالك التيجاني مفتي وهران.

لقد لعبت الطرق الصوفية دورا أساسيا في اختيار المفتين. فقد كان المفتون الرسميون يختارون دائما من بين أتباع الطرق والزوايا التي تربطها بفرنسا علاقات ودية، وخاصة في السنوات الأولى للاحتلال. حيث أن عملية التعيين كانت تتم من الإدارة الفرنسية وفق معايير

ومواصفات خاصة في الشخص المراد تعيينه في منصب المفتي، وإذا ما وقع امتحان فإن التعيين يرجع في الأخير للإدارة الفرنسية.

بالنسبة للتشريفات والأوسمة التي كانت تمنح من مناسبة لأخرى لم تكن شاملة وموزعة على كل المفتين وإنما كانت محصورة على أكبر المقربين من الإدارة والذين قدموا خدمات كبيرة لصالح الحكومة الفرنسية.

أما بالنسبة للمهام التي قام بها المفتون فهي متعددة ومن ذلك الدور التعليمي حيث كان معظمهم يقدم دروسا يومية وأسبوعية في المساجد الكبرى في كل مدينة بها مفتي.

وكذلك قام المفتون بدور فعال في المسائل التي تعلقت بشهر الصيام من إعلان وإثبات دخول الشهر وكذا إثبات الإفطار، مع الظروف الصعبة التي شهدتها الجزائر والاختلاف الحادث من وراء كل ذلك.

وجدنا لبعض النوازل والقضايا المتعلقة بالإفتاء والمفتين مادة معتبرة في المصادر بينما صعب علينا جمع المادة الكافية لتغطية النقص في نوازل أخرى، والتي طغى على الكثير منها الجانب الفقهي.

تعتبر جمعية أوقاف الحرمين الشريفين من أهم الجمعيات الدينية التي عرفت مشاركة العديد من رجال الإفتاء الرسميين في تسيير مختلف القضايا التي ناقشتها وساهمت في إنجازها بمشاركة نخب من علماء وأعيان من الأقطار الثلاثة الجزائر، المغرب وتونس، والبحث في تاريخ هذه الجمعية ومختلف الأدوار التي لعبتها، وعلاقتها بالإدارة الفرنسية إلى غير ذلك من التفريعات المرتبطة بها يحتاج إلى بحث آخر.

أما بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين فالملاحظ أن علاقاتها مع موضوع البحث متعددة الجوانب، وهناك نقاط توافق قليلة مقارنة مع نقاط الاختلاف.

أما بالنسبة للقضايا التي طرحت للاستفتاء على صفحات الجرائد العربية خاصة فقد عرفت مشاركة فعالة من العلماء والمثقفين وطلبة العلم من كل جهات الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أ- المخطوطات:

1- قدور بن رويلة، رسالة إلى مفتي الجزائر، عدد الأوراق 8 ورقة، رقم المخطوط 1304. المكتبة الوطنية، الجزائر

ب- قائمة المصادر باللغة العربية:

2- أحمد طالب الإبراهيمي، من آثار البشير الإبراهيمي، عيون البصائر(مجموع المقالات التي كتبها افتتاحيات لجريدة البصائر خاصة) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971

3- بن بكار الهاشمي، مجموع الحسب والنسب والفضائل والتاريخ والأدب، في أربعة كتب، مطبعة ابن خلدون، تلمسان، 1381هـ/1961م.

4- بيك عبد الحميد (ت 1280هـ/ 1863م)، أعيان المشارقة والمغاربة، تقديم وتعليق: أبوالقاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2000.

5- بن التهامي الحاج مصطفى، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده،تحقيق يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1995.

6- التونسي عبد الباري الحسني، الشهائد والفتاوي فيما صح لدى العلماء من أمر الشيخ العلاوي، ط1، المطبعة التونسية، تونس، 1344هـ/ 1925م.

7- حشلاف الشارف القاضي، سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول، المطبعة التونسية، تونس، 1929.

8- الحفناوي أبو القاسم، تعريف الخلف برجال السلف، موفم للنشر، الجزائر، 1991.

9- حمدان خوجة: المرآة، د د ن ت.

10- خير الدين محمد، مذكرات، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
11- الزاهري محمد الهادي، شعراء الجزائر في العصر الحاضر، ج2، مطبعة النهضة، تونس، 1927.
12- السلاوي، أحمد الناصري، الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، ج4، ط1، المطبعة المصرية، 1312هـ.
13- السنوسي، محمد بن علي (1202-1276هـ)شفاء الصدر بأري المسائل العشر من درر الفقه المالكي، إشراف نجيب بن خيرة، دار زمورة للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، ، الجزائر، 2011.
14- / / كتاب المسلسلات العشرة في الأحاديث النبوية، دار زمورة، طبعة خاصة، الجزائر ، 2011.
15- عباس فرحات، الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة، الشاب الجزائري(1930)، ترجمة: أحمد منور، مطبعة المسك، 2010،
16- العربي بن عبد الله المعسكري، (1857ه/1930) الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى الحجاز، تحقيق مخلوفي ميلود المحفوظي، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، ط1، 2011.
17- بن عبد الكريم محمد، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، دار الثقافة بيروت، ط1، 1972.
18- عبد اللطيف أحمد الشيخ، أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد، - دراسة – دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.
19- الغبريني أبو العباس أحمد، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق الأستاذ رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

20- الكاندهلوي محمد يوسف، حياة الصحابة، تحقيق محمد إلياس الباره لنكوي، المطبعة المللية، الهند، 2003

21- المهاجي الطيب الجزائري، (ت 1389هـ/1969م) أنفس الذخائر وأطيب المآثر في أهم ما اتفق لي في الماضي والحاضر، مطبعة الشركة الجزائرية للطبع والأوراق، وهران، (دون تاريخ الطبع).

22- المشرف أبو حامد العربي بن علي ي (ت 1313هـ/1895م) ذخيرة الأواخر والأول فيما ينتظم من أخبار الدول- الجزء الخاص بالجزائر- دراسة وتعليق؛ عبد المنعم القاسمي الحسني، الجزائر، مارس، 2003.

23- محمد يحي بن محمد المختار الولاتي (ت 1330هـ/1912م)، كتاب الرحلة الحجازية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990.

ت- قائمة المراجع باللغة العربية:

24- بجاوي مدني بن العربي: مذكرات مدني بجاوي – مجاهد وشاهد ومسار- دار هومة، الجزائر، 2012

25- بشير بلاح، كرونولوجيا الجزائر من 1830- 2000، دار دزاير أنفو، الجزائر،2013.

26- بوعلام بلقاسمي وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر، (1954-1962) منشورات المركز الوطني للدراسات البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، 2007.

27- عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر، ج4، ط7، 1415هـ/1994م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

28- أحمد حماني، صراع بين السنة والبدعة، أو القصة الكاملة للسطو بالإمام عبد الحميد بن باديس، دار البعث ج2، ط1، قسنطينة، 1405هـ/ 1984م.

29- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطاقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2000.

30- // //دراسات تاريخية في الملكية والوقف – الفترة الحديثة- دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2001.

31- محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي، ج1، موفم النشر والتوزيع، الجزائر، 2000م.

32- عمار الطالبي، ابن باديس حياته وآثاره، ج1، الشركة الجزائرية لصاحبها الحاج عبد القادر بوداود، ط3، الجزائر.

33- / / ابن باديس حياته وآثاره، ج4، الشركة الجزائرية لصاحبها الحاج عبد القادر بوداود، ط3، الجزائر.

34- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسيمن خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى 1920-1936م، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

35- أبوالقاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1990.

36- / / أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1990.

37- / /الحركة الوطنية الجزائرية (1900- 1930)، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 1983.

38- // تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت، 1998.

39- // تاريخ الجزائر الثقافي، ج5 ، دار البصائر،ط1، الجزائر.

40- // تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت، 1998.

41- / / مفتي الجزائر ابن العنابي،(1850/1775) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977.

42- / /شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1406هـ/ 1986.

43- // كتاب خارج السرب "مقالات وتأملات"، دار الغرب الإسلامي،بيروت.

44- محمد الحسن فضلاء، من أعلام الإصلاح في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2000.

45- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة أمحمد بن البار، شركة دار الأمة للطباعة، طبعة 2011، الجزء الأول، 1919- 1939،

46- عبد الرحمان الماحي: الدعوة الإسلامية في إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

47- المدني أحمد توفيق، أبطال المقاومة الجزائرية، مستخرج من مجلة التاريخ رقم: 4، نوفمبر 1976، دار البصائر، الجزائر.

48- // حياة كفاح، القسم الثاني،(1925- 1954)

49- / / هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (دون تاريخ).

50- مرتاض عبد المالك، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ج1، 2003.

51- بن منصور ليلى بن عمار، فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم، ترجمة حسين لبراش، دار الجزائر للكتاب، الجزائر، 2011.

52- محمد موسى وآخرون، معجم أعلام الإباضية من القرن الأول إلى القرن الخامس عشر الهجري، ج3، نشر جمعية التراث، الجزائر، 1420هـ/ 1999م.

53- عبد المجيد بن نعمية، موسوعة أعلام الجزائر، 1830- 1954، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

54- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ط3، 1403هـ/1983م.

55- الدكتور تركي رابح عمامره: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، ط5، 1422هـ/ 2001م، الجزائر.

56- أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية، غرداية، 2004.

57- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض (1830- 1962) رسالة دكتراه، جامعة وهران.

58- خليفة حماش، كشاف وثائق تاريخ الجزائر،

59- عمر بن قينة، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام وقضايا ومواقف) ديوان المطبوعات الجامعية.

60- أوليفييه لوكور غرانميزون، في نظام الأهالي، ترجمة العربي بوينون، منشورات السائحي، الجزائر، ط1، 1432هـ/ 2011م.

60- محمد مفلاح، أعلام من منطقة غليزان، مطبعة دار هومة، 2006.

61- عبد الحق شرف، العربي بن عبد القادر بن علي المشرفي -حياته وآثاره- ت1895م، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، 2011

62- فهرس مخطوطات مؤلفات علماء الجزائر بالمكتبة الوطنية الجزائرية، إعداد قسم المخطوطات والمؤلفات النادرة، 2011.

ج- الرسائل الجامعية:

63- خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة (1900-1956) رسالة دكتراه، جامعة الأمير عبد القادر،قسنطينة، 2008/2007.

64- بريزة يحيى، الصحافة الاصلاحية ذات الاتجاه الاسلامي- جريدة المنتقد نموذجا- ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،1421هـ/2000م.

65- بوبكر صديقي: البعد المقاصدي في فتاوى أعلام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دراسة من خلال جريدة البصائر (1935- 1956)، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010- 2011

66- بشير بلمهدي علي: المساجد الرسمية وموقف صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منها (1931- 1956) ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2001/2000.

67- صادق بلحاج: الصحافة العربية في الجزائر بين التيارين الإصلاحي والتقليدي (1919- 1939) رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2012/2011.

68- لزغم فوزية: البيوتات والأسر العلمية العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودورها الثقافي والسياسي (925-1246هـ/1520-1830م)، أطروحة دكتراه، بإشراف: محمد بن معمر، جامعة وهران، (1434-1435هـ/ 2012-2013م)

69- لعباسي محمد، الافتاء في الجزائر العثمانية، أطروحة دكتراه، بإشراف: سلطاني الجيلالي، جامعة وهران، (1434-1435هـ/ 2012-2013م)

ح – الدوريات باللغة العربية:

70- محمد بن معمر، "مدينةوهران من خلال مخطوط الرحلة الحبيبية"، مجلة إنسانيات، العدد 23،24، 2004، جامعة وهران.

71- أحمد عيساوي، حج الجزائريين قبل قرن من خلال مذكرات مصالي الحاج (1898-1974)، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 18، جمادى الأولى 1434هـ/ مارس 2013م.

72- أحمد بحري، وضع التعليم والعلماء في الجزائر العثمانية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد 11، سنة 2014م،

73- كريمة مجذوب، الاستعمار انعدام الأمن وإشكالية المقاومة الشعبية في القطاع الوهراني(1881- 1920)، مجلة عصور، العدد 16، جوان- ديسمبر، 2010،.

74- ولد بشير جمال، نازلة حكم طعام أهل الكتاب وما يؤتى به من بلادهم من أمتعة ونحوها"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، جامعة وهران، العدد 11، سنة 2014م

75- عبد الجليل التميمي، لائحة من أهالي مدينة الجزائر إلى الحاكم العام الفرنسي سنة 1831م،المجلة التاريخية المغربية،العدد 17، 18، السنة السابعة، يناير 1980، تونس. والسنة الثالثة عشر، العدد 41، 42، جوان 1986، تونس.

خ – الجرائد باللغة العربية:

75- جريدة المصباح، أسبوعية، سياسية، أدبية،فلاحية، السنة الثانية، العدد 33، فيفري 1905، وهران.

76- جريدة المغرب، السنة الأولى،1321ه/1903م

77- جريدة المبشر، سنة 1332ه/ 1914م- سنة 1335هـ/ 1917م- 1336ه/ 1918م-

78- جريدة الفاروق، السنة الثانية، 1332ه/ 1914م.

79- جريدة النجاح، السنة الرابعة، 1342هـ/ 1924م – السنة الخامسة 1342ه/1924م- السنة السادسة 1343هـ/ 1925م – السنة السابعة، 1345هـ/ 1926م – السنة الثامنة، 1346هـ/1927م- السنة التاسعة، 1347هـ/ 1929م – السنة العاشرة، 1348هـ/ 1930م - السنة الحادية عشر، 1349هـ/ 1931م – السنة الثالثة عشر، 1350هـ/ 1932م – السنة الرابعة عشر، 1351هـ/ 1932م - السنة الخامسة عشر، 1352هـ/ 1933م – السنة السادسة عشر، 1354هـ/ 1935م - السنة التاسعة عشر، 1357هـ/ 1938م. -

80- جريدة الشهاب، السنة الأولى 1926م- السنة الثامنة 1351هـ/ 1932م،

المجلد الأول، السنة الأولى، 1344هـ/1926م.

المجلد السابع، الجزء الرابع، 1349هـ/ 1931م -

81- جريدة السنة النبوية المحمدية، لسان حال جمعية العلماء المسلمين، السنة الأولى، 1352هـ/ 1933م.

82- جريدة الصراط، السنة الأولى، 1352هـ/ 1933م، دار الغرب الإسلامي.

83- جريدة البصائر، السنة 1936، 1937.

84- جريدة الشريعة السنة الأولى، جويلية 1933.

85- جريدة البلاغ، السنة الأولى، 1346هـ/1927م

86- جريدة المنار، السنة الثالثة، 1372هـ/ 1953م

جريدة العرب، (تأسست عام 1977) العدد 9375، 10 نوفمبر 2013.

د- المقابلات:

88- لقاءات عديدة مع الشيخ محمد الشريف ابن الشيخ الطيب المهاجي سنة 2009.

ذ- الوثائق الأرشيفية:

89- A.W.D'Oran, Boite N°2260, Avril 1941,Cultuelle Musulmane d'oran(Renseignements donnés par Bendaoud)

- A.W.D'Oran,Boite N°2260, I/17a,

90 - Note(Source directes) 14 Octobre 1940,

91- Confréries religieuses 2ème Semestre 1933, 7° Tidjania.

92- Menace de mort contre le muphti d'oran, Oran, le 12 septembre 1945.

93- Constantine, le 24 Juin 1939, A/S de la réunion du 4° congrés des zaouias à constantine(20-23 Juin 1939) n°1107.

94- ER Rachad, 22 et 29 Mai 1939, Liste des personnalités qui ont pris part au congrés des zaouias.

95- ER Rachad, 22 et 29 Mai 1939, Liste des personnalités qui ont pris part au congrés des zaouias.

96- ER Rachad, 22 et 29 Mai 1939, Liste des personnalités qui ont pris part au congrés des zaouias.

- Boite N°2261, I/21,
  - 97- بلاغ من رئيس الحزب الوطني الجزائري مصالي الحاج إلى الأمة الجزائرية، باريس يوم 12 نوفمبر سنة 1936م، المطبعة العربية بالجزائر، Imp, El-Arabia-Alger.
  - Boite N°4062,

98- Oran Matin, 5 Mars 1937, A Alger, La Reconstitution de l'assassinat de l'imam Ben Ali mahmoud a eu lieu hier.

Boite 4473, I/ 5,

99- Presse indigène, journaux interdits, extrai du journal el Bassair, Décembre 1938.

100- presse indigène journaux interdits, extrai du journal « el bassair » du 9 décembre 1938, A/S de L'assassinat du muphti Bendali amor, N°476.

101- Boite n°6985 : Culte musulmane ; Proposition de L'UDMA.

- Boite 4480 I/11,

102 A/S Abdelmagid el hassani el jazairi, n°10890B, Alger, le 14 juin 1938.

103- Palikao, le 21 Octobre 1938,n°40/C, Personnages religieux Abdelmagid/ Abdelbaki

104- Centre d'information et d'études,Impressions de M : Boulahbal abderrahman, Muphti d'Oran.

105- Enquete à Relizane, n° 13060, Oran, le 29 Décembre 1939.

106- A.W. D'Oran, Boite N°4480, Notice de Renseignements établie Police spéciale départementale d'oran, Le 7 Aout 1942.

- Boite 4471/I/3,

107- La Situation politique,Mois de Juillet 1910.

108 - La situation politique des indigènes,Alger, le 22 Mai 1911,

- Boite 4476- I/4,

109 - Préparation aux fonctions assurées par le clergé officiel.

A.W. D'ORAN, Boite n°4476,

110- Tlemcen, le 27 Mars 1944, n°260/D, Réformes souhaitées par les musulmans, préparation aux fonctions assurées par le clergé officiel.

- Boite 6988,

- Centre d'informations et d'etudes, entretiens avec 111 directeur de la Medersa de Tlemcen, Oran, le 17 Décembre 1938.

112- Enseignement et étudiant musulman, Rapport et information concernant leur action en general.

ر- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

113- Arsène Berteuil , L'Algérie francaise, tome1, Paris, Dentu libraire éditeur,1856,

114- Léon Roches, Trente-deux ans à travers l'islam (1832-1864) Tome 1, Librairie de firmin-Didot, Paris,1884.

115- Youcef Beghoul LE MANIFESTE DU PEUPLE ALGERIEN – Les Amis du Manifeste et de la Liberté- contribution au mouvement national - Dahlab- 2007 .

ز- الدوريات الأجنبية:

116- Féraud. L, Epoque de l'établissement des Turcs à Constantine, Revue Africaine, volume 10, année 1866, p191.

117- Devoulx Albert, Les édifices religieux de l'ancien Alger, Revue Africaine,11ème année, 1861, n°61, p 49.

118- Journal officiel, Samedi 21 Aout 1920. Affectation d'une subvention de 500,000 fr à la société des habous des lieux saints de l'islam pour la construction d'un institut musulman à Paris,

119- //// 70° Année, N° 288, Vendredi 09 décembre 1938.

120- Journal officiel de la république francaise , lois et décrets, 70° année, N°288, Vendredi 9 décembre 1938, p 13791.

122- Albert Devoux (1826- 1876) : Les édifices religieux de l'ancien alger, Typographie Basitde, Alger, 1870.

123- Lois de L'Algerie, du 5 juillet 1830,(occupation d'alger) au 1er janvier 1841, Gouv. Du Maréchal COMTE VALEE, par M. FRANQUE, prospectus-Mai 1844

124- Délégations financière algériennes, novenbre 1901, Alger, Imprimerie de papetrie Galmiche.

125- E. Pellissier de reynaud : Annales Algeriennes, T1, Librérie Bastide, 1854.

س- الجرائد باللغة الأجنبية:

126- Journal L'Avenir de Bougie, N°542, 6°Année, Jeudi 14 Avril 1892.

127- Correspondance d'Orient, 10° Année, N°163.

- L'ECHO D'ALGER,

- Lundi 03 Mars 1919.

- Lundi 10 Juillet 1939.

- 25ème Année,N° 9517, Aout 1936.

128 - L'ECHO de Tlemcen, 79 eme Annee, N: 8863, Juillet 1933.

129 - NORMALO, Organe bi- Mensuel de L'Ecole Normal D'ORAN, Promo 32-35, N°7, 15 Janvier 1934, ALD, LA Mosquée du Pacha.

130 - La Renaissance politique et littéraire,Paris, n°5, Septième Année, 1 Mars 1919, L'algérie pendant la guère.

131 -El Wifak n° 28 du 07- 01- 1940 .

132 - La Voix Indigène- n° 521- du 17- 10- 1940.

133- PARIS SOIR, 14° Année, 13 Aout 1936.

134- Correspondance d'orient, 10 ème Année, N° 163, Journal d'expansion Francaise et de Politique extérieur, Avril 1917.

فهرس الموضوعات:

مقدمة:

تمهيد: الإفتاء والمفتون خلال العهد العثماني.....1

1- الإفتاء والأسر العلمية.....2

2- قضايا الإفتاء ونماذج من المفتين.....7

الباب الأول: المفتين الجزائريين (تعيينهم- أعمالهم).....15

الفصل الأول: تعيين المفتين ورواتبهم.....16

1- تعيين المفتي وتنصيبه.....17

1-1نماذج من تعيينات المفتين بعمالة الجزائر.....17

1-2نماذج من التعيينات بعمالة قسنطينة.....24

1-3 نماذج من التعيينات بعمالة وهران.....34

1-4 تعيين المفتي باريس.....43

2- مرتبات المفتين وامتيازاتهم.....49

2-1 مرتبات المفتين.....50

2-2 امتيازات وأوسمة للمفتين.....56

الفصل الثاني: واجبات وأعمال المفتين.....68

1- مشاركة المفتين في بناء المساجد.....69

2- دور المفتي في التعليم والإصلاح.....76

2-1 دور المفتي في التعليم الديني.....76

2-2 دور المفتي في الإصلاح.....94

2-2-1 دور مفتي عمالة الجزائر في الإصلاح.....94

2-2-2 إصلاحات مفتي قسنطينة.....97

2-2-3 إصلاحات مفتي وهران.....105

3- المشاركة في مسائل الصيام ومواسم الحج....109

3-1 المشاركة في مسائل الصيام.....109

3-2 مشاركة المفتين في مواسم الحج...125

الفصل الثالث: علاقات المفتين بالجمعيات الدينية.....134

1- المفتون وجمعية أوقاف الحرمين.....135

1-1 اجتماعات جمعية الأوقاف بالجزائر.136

1-2 اجتماعات جمعية الأوقاف بتونس..141

3-1 اجتماعات جمعية الأوقاف بالمغرب.142

2-المفتون وجمعية العلماء المسلمين.....146

3-المفتون وجمعية علماء السنة.....152

الباب الثاني: قضايا ومسائل الإفتاء.....161

الفصل الأول: مواقف للمفتين من سياسة الاحتلال.....162

1- مواقف في مسائل الوقف.....163

2- مواقف في قضايا الهجرة.....185

3- مواقف حول التجنيد

والحرب العالمية الأولى.....202

الفصل الثاني: قضايا دينية واقتصادية.....218

1- نازلة بيع العنب لعاصره.....219

2- مسألة طعام أهل الكتاب.....226

3- البنوك والأوراق النقدية.....230

الفصل الثالث: قضايا اجتماعية وسياسية.....236

1- قضية التجنيس في الجزائر.....237

2- نازلة اغتيال مفتي العاصمة.....250

3- الاستفتاء حول الاتحاد في الجزائر.....255

خاتمة:.....273

قائمة المصادر والمراجع.....278

فهرس الموضوعات 295

Õ Îá¢

ãÕÉÊÊÉã?¢ Óæ¥á? É ÚÑÔá È¢Ï?¢¢? æãÓÉÊ ÚÅÑÔÉãÆÚÏ ¢å ãÚÒßÉÊÉ ÚÑÔá Ý Æ Ùæá äã É¥Ùæ ì æÊá

ì¥? ? á ÚÑ¢Ôáá É Ùæ Íá¢ É ã¢ÓáÏ Õ Þ?¢¢? ì á ÌÉÊ É ã¢ Úá Óæ¥á? Ê¢È¢æá? ?æ É ÚÑÔá Ï á Þ Ê È

É ãå?¢? Ê Ñ¥ÆÊ ãã ¢? Ñ¢Ê äÄ ãÊ¢ äã Ñ¢Õ¢Ðå á Ì Ä äãæ ¸É¥Ùæ á åÐå É Úæ ÑÔã ? É ãß?¢ ì á Ú? Ý Æá

äã É ã¢? Ú Ï Ö æ? äã íÓ ãÑ¥á á? Ê Ê?¢ É Ñ Ê Ê¥á? Î ÑÆÈ?¢? äæÊ Ê¥æ Á¢Ê Ê¥¢ Ú æ Ö æãæ ¸É? Ê Ê¥¢ å Ø æ Ñ Ô á¢ã ß Ê È

äã ì Ï Ä É Þ Ñ É Ý Ùæ ß Á¢Ê Ê¥¢ Ñ¢Ê¢ äã ãå ã ¡É? Ê ã É ã á Ú É Á¢ Ý ß Ê¢Ð ¨Â Ÿ Ä³ ©¢Ð ¼ Ì ¥ Ú ¢ à ç · ¡ Ûß³ ß

? á¢ã Ú ã? ä¢ß Í? Õ? ¢ á¢? ? æ ¡É Ê Ê Ú á É Ú á ã á Ú Ê? Ï á ã á Ú Ê ß É Ý Æ Ê? ¢? ? Ñ¢æ Ï Ä È ã¢ Þ ? ¢ã Ú ¢?? Î

Ë? Ê á Ê? ¢ã Ú á äã ? Ê Ê¥¢ Ö Ú È Ê å Ê¢ Ï Þ ¸Ò Ñ¢ È ã å Ñ æ Ö Í ä¢ß Ì? ¢æ ã¢ Õ á ã Ó ¢æã ? ¢Ð ß æ ¡¢? ä¢å Ê Ó í

á æ? ¢ Ý ä Õ ¢æ ¡Ñ¢Ñ Í Ä æ ? Þ Ñ ä¢ Ý á Õ? Ê Ê¥¢æ ¸ì? ß á ä Ï ?¢? ¢æä ß ä Ó á ã å ä á É Õ Î ä¢Ñ å æ æ Ñ Æ Ð? ¢ ¡É ä Ø Ó Þ

Ê¢È Ó á¥¢? ä¢ß å Ñ æ Ö Í æ ¡ß á ì Ú ì Ò? æ ¡å á æ Þ æ å á ã Ú Ä á ß ? É Ó ä Ý á É Ñ¢Ï? ¢ É å Ì ä ã ¢Ï ã ä¢ß

Á¢ã á á ì Ú É Ñ¢Ï? ¢ ä ã É Ö æ Ñ Ý¥¢ Ï æ ã á Ú ã Ý Ñ Õ Æ ä æ ä Ó? æÄ ¡ä Ï ã ? Û Ñ¢Ñ Í? ¢? Ê Ê¥¢ ä¢ß ¢ã ä Ì¸ Ê? ¢ Ý Ê?¢æ

. ß Î ì ó ¡ ö Æ ú ¡ ¨ þ ×

¸É Í Ì ¢ Ê Ê¥¢ Ê¢ã á ß á

الفتوى؛ المفتي؛ المولود بن الموهوب؛ المفتي كحول؛ علماء الجزائر؛ عبد الحميد بن باديس؛ المساجد الرسمية؛ تاريخ الجزائر الحديث؛ الاحتلال الفرنسي؛ جمعيات دينية؛ الطيب المهاجي.

نوقشت يوم 3 جويلية 2016